الاشتقاق

تأليف

الدكتور فؤاد حنّا طرزي
دكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف الأولى
وأستاذ في الجامعة الأميركيّة ببيروت

مكتبة لبنان ناشرون

الاشتقاق

تأليف
الدّكتور فؤاد حنّا طرزي
دكتوراه في الآداب بمرتبة الشّرف الأولى
وأستاذ في الجامعة الأميركيّة ببيروت

مكتبة لبنان ناشرون

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
website: www.ldlp.com
e-mail: info@ldlp.com
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ٢٠٠٥
ISBN: 9953-33-697-0
طبع في لبنان

فهرس

صفحة

المُقدِّمَة ٩
تمهيد في تحديد الاشتقاق لغةً واصطلاحًا : ١٥
١ - الاشتقاق في المعاجم العربية ١٥
٢ - الاشتقاق في كتب الاشتقاقيّين ١٧
٣ - الاشتقاق في كتب النحويّين واللغويّين القدامى ٢١
٤ - مفهوم الاشتقاق حديثًا عند العرب والافرنج ٢٧
٥ - مفهومه في هذا الكتاب ٢٨

الباب الأول

البيئة العربية وأثرها في الاشتقاق

الفصل الأول

١ - توطئة في البيئة وأثرها في الاشتقاق عمومًا ٣١
٢ - بيئة العرب الأولى (في الجزيرة) وأثرها في الاشتقاق ٣٤

الفصل الثّاني

بيئة العرب الثانية (خارج الجزيرة) وأثرها في الاشتقاق ٤٣

الباب الثاني

أصل الاشتقاق

الفصل الأول: نظريات اشتقاقية عامة : ٥٩
١ - النظريتان البصريّة والكوفيّة، في أصل الاشتقاق ٥٩
مناقشة النظريتين ٦١
٢ - نظرية عبدالله أمين ٦٥
مناقشة هذه النظرية ٦٦
٣ - رأينا في أصل الاشتقاق ٧٠

صفحة

الفصل الثاني: نظرية الجذور وما تفرّع منها ٧٣
١ - نظرية الجذور: ٧٣
أ - مفهوم الجذر عند علماء اللغة المحدثين ٧٤
ب- الجذر عند العرب ٧٦
ج - الصلة بين الجذر ومشتقاته ٧٨
٢ - النظرية الثنائية: ٨٣
أ - نشأتها وأهم أصحابها ٨٣
ب- رأي أحمد فارس الشدياق ٨٥
ج- رأي جرجي زيدان ٨٧
د - رأي الأب انستاس الكرملي ومناقشته ٩٠
هـ - رأي الأب ا.س. مرمرجي ومناقشته ٩٤
و - رأي الشيخ عبدالله العلايلي ومناقشته ١٠٢
ز - تعقيب ومناقشة عامة: ١٠٥
١ - مآخذ عامّة على النظريّة ١٠٥
٢ - الألفاظ الثنائية في اللغة ١٠٩
أ - الثنائي المضاعف ١١٣
ب- الثنائي المكرر ١١٥
٣ - النظرية الثلاثية ١١٩
٤ - توليد الألفاظ فوق الثلاثية بموجب الآراء والنظريات المختلفة ١٢٤

الباب الثالث

طرق الاشتقاق وأحكامه

تمهيد في طرق الاشتقاق ١٣١
الفصل الأول: الزيادة وأحكامها: ١٣٣
١ - المجرد والمزيد، ٢ - الميزان الصرفي ١٣٣-١٣٤
٣ - حروف الزيادة، ٤ - أسباب الزيادة ١٣٤-١٣٦
٥ - وسائل معرفتها، ٦ - الزيادة والاشتقاق ١٣٨-١٣٩
الفصل الثاني: اشتقاق الأسماء ١٤٣
١ - اشتقاق الأسماء من الأفعال: ١٤٣

صفحة

- ١- المصدر، ٢- اسم المصدر ١٤٣-١٥٧
- ٣- اسم المرة، ٤- اسم الهيئة أو النوع ١٥٩-١٦١
- ٥- المصدر الميمي ١٦٢
- ٦- اسما الزمان والمكان ١٦٤
- ٧- اسم الفاعل، ٨- اسم المفعول ١٦٧-١٧٢
- ٩- الصفة المشبّهة، ١٠- صيغ المبالغة ١٧٨-١٨٤
- ١١- اسم التفضيل، ١٢- اسم الآلة ١٩١-١٩٥

٢ - اشتقاق الأسماء من الأسماء ١٩٩

٣ - اشتقاق الأسماء من الحروف ٢٠٢

الفصل الثالث: اشتقاق الأفعال: ٢٠٣

١ - اشتقاق الأفعال من الأفعال (المزيدات): ٢٠٣

نشأة الفعل، الفعل الثلاثي المجرّد ٢٠٣-٢٠٥

الفعل الرباعي المجرد، الثلاثي المزيد ٢٠٩

الرباعي المزيد، الملحق بالرباعي المجرّد ٢١٠

الملحق بالرباعي المزيد ٢١٢

الالحاق، معاني المزيدات ٢١٤-٢١٧

أ - مزيدات الثلاثي: فعّل، أفعل ٢١٨-٢٢٠
- فاعل، تفعّل، تفاعل ٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤
- انفعل، افتعل، افعلّ ٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧
- استفعل، افعالّ، افعوعل ٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩

ب- مزيدات الرباعي: تفعلل، افعنلل ٢٢٩-٢٣٠
- افعللّ ٢٣٠

٢ - اشتقاق الأفعال من الأسماء ٢٣٠

٣ - اشتقاق الأفعال من الحزوف ٢٣٦

الفصل الرابع:
- الاشتقاق غير المطّرد ٢٣٩
- أبنية الأسماء على ضوء هذا الاشتقاق ٢٤٠

الباب الرابع
القلب والابدال والنحت وصلتها بالاشتقاق

توطئة ٢٦١

الفصل الأول:

القلب اللغوي: ٢٦٣

١ – حدّه وشواهد عليه ٢٦٣

٢ – تعسّف ابن جني فيه ٢٦٦

٣ – التوسع في مفهومه ٢٦٨

٤ – حقيقة القلب اللغوي ٢٦٩

الفصل الثاني:

الابدال اللغوي: ٢٧٥

١ – مفهومه ٢٧٥

الابدال الصرفي ٢٧٦

الابدال اللغوي ٢٧٧

٢ – حقيقته وأسبابه ٢٨٠

٣ – صلته بالاشتقاق ٢٨٢

الفصل الثالث:

النحت: ٢٨٩

١ – أنواعه ٢٩٤

٢ – طرقه ٢٩٥

٣ – النحت في اللغات السامية والآرية ٢٩٧

٤ – الصلة بين النحت والاشتقاق في العربية ٢٩٩

الخاتمة ٣٠٠

المصادر والمراجع ٣٠٩

المقدّمة

- ١ -

لا نعلم أن أمة من الأمم عنيت بدراسة لغتها عناية العرب بدراسة لغتهم. ذلك لأن لغة العرب لم تكن ترتبط بحياتهم المادّية وحسب، بل كانت تتصل بحياتهم الروحية وكيانهم القومي كذلك. وعلى الرغم ممّا كانت عليه تلك الدراسة من شمول وعمق، فإنها كانت تفتقر إلى الأُسس التي يقوم عليها علم اللّغة الحديث وعلم اللغات المقارن، إذ كانت اللّغة تدرس بها من الداخل دون أن تسلّط عليها أضواء من الخارج تساعد على الوصول إلى نتائج صحيحة في بعض أحكامها الغامضة.

وكان لتقدّم الدراسات اللغويّة في العصر الحديث، ما جعل كثيرًا من الموضوعات التي تعرَّض لها عُلماؤنا القدامى في بحوثهم اللغوية بحاجة إلى إعادة النظر. ولعلّ من أهمّ هذه الموضوعات «الاشتقاق». فقد اضطربت بحوثهم فيه وتباينت آراؤهم. ويكفي أن يختلف القوم في أصله، بين المصدر والفعل، ليختلف ما يتفرّع عن الأصل من أحكام، ويترتّب عليه من قواعد. ولئن كان في سيادة النظرية التي تقول بأصالة المصدر ما يخفف من غلواء هذا الخلاف، فإن محاولة التوفيق بينها وبين واقع اللغة كان دائمًا مصدر اضطراب في بعض ما يتصل بهذا الموضوع من بحوث.

- ٢ -

وقد تصدّى لدراسة هذا الموضوع نفر من لغويينا المحدثين، غير أن جل بحوثهم فيه لم تكن أوفر حظًّا من بحوث زملائهم القدامى، فقد كانت أقرب إلى الدّراسة السريعة العابرة منها إلى الدراسة العلمية العميقة التي تقوم على نخل الحقائق وتمحيص الآراء في سبيل الوصول إلى نتائج سليمة.

ولم تسلك هذه البحوث الحديثة سبيلًا واحدًا، إذ منها ما كان مجرّد ترديد لبحوث

قديمة أو تعميق لها، ومنها ما كان عرضًا لنظريات حديثة اتخذت من اللفظ الثنائي، أو من أسماء الأصوات والأسماء الجامدة أساسًا للكلم، وأصلًا للاشتقاق. وبينما كنّا نتوقّع أن تتمخض هذه البحوث عن نظرية اشتقاقية شاملة موحَّدة، جليّة المعالم واضحة الحدود، إذ بها تزيد من أُسس الخلاف وعناصره، وتتّخِذ - كنظائرها القديمة - من الجزء أساسًا للكلّ فيما تعتمد من آراء.

- ٣ -

ولا أقصد من كلّ هذا الانتقاص من الجهود التي بذلها القُدامى والمحدثون في هذا الموضوع، ولا من النتائج التي توصّلوا إليها. إنّما كل ما أقصده هو أنَّ تلك الجهود وتيك النَّتائج لم تَؤلْ بالنظرية الاشتقاقية عندنا إلى وضع مستقرّ يُطْمأن إليه، ويرضى عنه عالم اللغة الحديث (Linguist).

ولا يُخفى ما لهذا من أثر عند المتعلِّم والمعلِّم، فبينا تتملّك الحيرة الأول منهما في أمور تستوجب الوضوح والجلاء، ينتاب الحرَج الثاني حين يطلب إليه إيضاح هذه الأمور وتفسيرها. ولقد خبرت ذلك بنفسي، طالبًا ومعلّمًا، حيث كنت أتلمّس السبل للمواءمة بين النظرية الثنائية أو الثلاثية في أصول الكلم، مثلًا، وبين ما لا يمكن أن ينضوي تحت أيّ من هاتين النظريتين من ألفاظ.

ولا يخفى كذلك ما للنظريات المتضاربة، والآراء المتنافرة، من أثر في حياتنا الفكرية. ومن البيّن أنّ هذا الأثر يتعدّى القضايا التي تؤدي إليه إلى قضايا أخرى قد تكون أكثر أهمّية منها في حياتنا العملية.

- ٤ -

ومن ثمّ كانت هناك حاجة ملحّة لدراسة هذا الموضوع دراسة علمية دقيقة توائم بين واقع اللغة ومختلف الآراء والنظريات، وتخلص من ذلك إلى نظرية شاملة في أصول الاشتقاق، وإلى أحكام سليمة فيما يتصل به من أمور.

وقد رأيت أن أنهض بهذا العبء - على ثقله - لما لمسته من أهمّية هذا الموضوع في حياتنا اللغوية، فالاشتقاق، كما نعلم، عماد بنية الكلمة ومادتُها الأساسية. ولا ريب في أنّ استكناه هذه المادة وما يتفرّع منها من مشتقات من شأنه أن يكشف النقاب عن كثير من المعاني الفرعية المستغلقة، ويمهّد السبيل أمام إمكانات لغوية جديدة نحن في مسيس الحاجة إليها.

ولقد أرانا تاريخ العربية كيف أن آباءنا كانوا دائمًا يلجأون إلى الاشتقاق لتوليد ألفاظ جديدة، وإلى المشتقات لإكسابها معاني محدثة، كلّما حزّ بهم الأمر واضطرتهم حياتهم الحضارية المتطوِّرة إلى وجوب المواءمة بينها وبين واقعهم اللغوي.

فالاشتقاق إذن رمز لحيوية اللغة، وسبيل لتطورها، تستمد منه جوهر الحياة وتسترفد عناصر النموّ والخلود.

– ٥ –

ولم تكن أهمّية هذا الموضوع وقلّة غناء ما كتب فيه، السبب الوحيد الذي حملني على دراسته، بل أن ما اكتنف الموضوع نفسه من لَبْس دفعني أيضًا إلى ذلك، فكثيرًا ما يكون اللبس في موضوعٍ ما حافزًا على البحث فيه في سبيل استيضاح أمره والوصول إلى حقيقته.

وقد يتساءل المرء عن مدى هذا اللّبس الذي يكوِّن تحدِّيًا للباحث. ويكفي أن يعلم أن المتتبّع لمفهوم الاشتقاق في كتب اللغة لا يقع على اتفاقٍ تامّ على تحديده، ولا على المجال الذي يدور فيه. فبينما يضيق هذا المفهوم عند بعضهم بحيث لا يشمل إلّا الألفاظ المشتركة في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، إذا به يتسع عند نفر منهم فيشمل الألفاظ المشتركة في المعنى دونما تقيّد تامّ بالحروف وترتيبها. وبعبارة أخرى، بينما يتقيّد بعضهم بمفهومه الحقيقي الأصيل، يرى بعضهم أن يضمّنه القلب والإبدال والنحت.

– ٦ –

وقد انتهجت في هذه الدراسة منهجًا علميًا يقوم على ربط النتائج بأسبابها، واستخلاص الحقائق من قرائنها، دونما تأثّر بقول أو تحيّز لرأي. فلم آخذ برأي قديم لمجرد قدامته، ولم أتمسّك بنظرية حديثة لمجرّد حداثتها، وإنما أخذت من القديم والحديث ما يتفق وطبيعة العربية، وينساق وسنن المنطق، ويجري والمبادئ الأساسية لعلم اللغة الحديث.

ولم أكن في كلّ ما ذهبت إليه لأخلص إلى استنتاج دونما سند، أو أقرّر حقيقة دونما تثبّت، أو أقطع برأي دون أن أعتمد على ما يدعو إليه من شواهد، خشية اعتساف الأحكام وارتجال الأمور. وإذا ما تعدّدت الآراء في أمر كنت أتولى مناقشتها ووضعها على محك المنطق، لأخلص منها إلى حكم حاسم، أو رأي مرجّح، ما أمكن.

ولم يكن الاجماع في مسألة ليردّني عن التشكيك فيها، أو يرهبني من نقضها - إذا اقتضى الأمر - إلّا إذا كانت تتصل بقاعدة ثابتة أو حكم راسخ، وقديمًا قال ابن جنّي ان إجماع النحويين في المسائل الصرفية ليس حجة فيها[1].

وقد اقتضى المنهج الذي اعتمدته أن أمهد لدراستي بتحديد الاشتقاق ومفهومه، وأن اتخذ من هذا التحديد سبيلًا إلى حصر الموضوع، فأدخل فيه ما ينتمي إليه، وأبعد عنه ما لا يمتّ إليه بصلة. ولئن تجاوزت نطاق هذا الحصر أحيانًا فإن هذا التجاوز لم يكن، في الواقع، غير ضرورة اقتضاها الحصر نفسه.

وقد استهدفت في هذا البحث أمرين رئيسيين:

الأول، الخروج بنظرية اشتقاقية متكاملة تتفق وواقع لغتنا، وتتواءم وعلم اللغة الحديث.

والثاني، درس طرق الاشتقاق وأحكامه بشكل يتفق وهذه النظرية، ولا يتجافى والقواعد اللغوية التي وردت في كتب اللغة والنحو الأصيلة.

وكان لا بدّ لي، في سبيل الهدف الأول، من مراجعة النظريات المختلفة التي قيلت في الاشتقاق قديمًا وحديثًا، ثمّ نخلها ونقدها، وسبر مدى صحة انطباقها على واقع اللغة.

كما كان لا بدّ لي، في سبيل الهدف الثاني، من أن أجمع كل ما استطعت الوصول إليه من أحكام تتصل بالموضوع، ثمّ تبويب هذه الأحكام وتصنيفها بشكل يدعم ما ذهبت إليه في النظرية الاشتقاقية.

ولم يقتصر اهتمامي على ضروب الاشتقاق المطرّدة المعروفة بل تعدى ذلك إلى نوع من الاشتقاق أسميته «الاشتقاق غير المُطّرِد» فأفردت له فصلًا، وجعلت منه موضوعًا لدراسة خاصة خرجت منها ببعض النتائج.

أما المصادر والمراجع التي اعتمدتُها في هذه الدراسة فكثيرة ومنوّعة. ولم أوثر أيًّا منها على الآخر إلّا بالقدر الذي يتميز به عن غيره في أصالة المادة ودقتها، وبالقدر

(١) الخصائص ٢/٣٢٦.

الذي يتصل فيه بمادة المبحث الجزئي الذي ينتمي إليه.

ولقد حاولت الإفادة من قديم هذه المصادر والمراجع وحديثها، وكنت شديد الحرص على أن أستمد من الأصول منها العناصر الأولية لهذه الدراسة، وأن أجعل من الأخرى وسائل لاستبطان تلك العناصر والافادة منها.

واعتمدت من المصادر القديمة أمهات كتب النحو واللغة، لا أكاد أستثني منها شيئًا ذا شأن. وكان محجّتي بينها كتاب سيبويه، وخصائص ابن جنّي، ومخصص ابن سيده، ومزهر السيوطي. ولئن كانت هذه الكتب تفتقرة إلى المنهجية الحديثة في البحث، فإنها تشكل - من حيث المادة - ينابيع ثرّة لا يكاد يغور ماؤها أو ينضب معينها.

ولم تكن المعاجم القديمة بأقلَّ إفادةً لي من هذه الكتب حين كان الأمر يتصل باشتقاق لفظة، أو تحرّي وزان، أو الرجوع إلى أصل. وأهم ما رجعت إليه منها، في هذا السبيل، جمهرة ابن دريد، ومقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري، وأساس البلاغة للزمخشري.

ولم أهمل المعاجم الحديثة حين كنت أتحرى معاني الكلم، وحين اقتضى البحث تتبُّعَ كلمةِ «الاشتقاق» تتبُّعًا زمنيًا لاستقصاء مفهومها وتطوره.

أما المراجع الحديثة فتعتمد في مادّتها الأصلية على المصادر القديمة، في الغالب، ولكنها تختلف عنها في طريقة العرض ومنهجية البحث.

وعلى الرغم من تنوُّع هذه المصادر والمراجع، كان لا بدّ منَ الخروج منها بحصيلة متآلفة متناسقة، تجمع بين ما في القديم من علم غزير، وما في الحديث من رأي مستطرف، أو منهج قويم.

- ٨ -

ولم يكن سبيلي إلى هذه الدراسة بالمَهْيَع اللّاحِب، فقد اعترضني فيها صعوبات جمّة، منها طبيعة الموضوع نفسه، فهو واسع الأطراف متشعب النواحي، يشمل من المباحث الجزئية ما كُلٌّ منها قمينٌ بدراسة مستقلة، وفيه من الآراء المتباينة ما يتعذّر على الدارس، في كثيرٍ من الأحيان، التوفيق بينها، والخروج منها بحكم.

ومنها أن جل مصادرها الأصيلة قديمة تفتقر إلى التنظيم والمنهجية. ولا يعلم صعوبة الرجوع إلى مثل هذه المصادر، واستخلاصِ الحقائق منها وتصنيفِها، غيرُ من خبرها.

ومنها أن كثيرًا من القضايا الاشتقاقية قد أسدل تقادم العهد دونها سجوفًا صفيقة فلم يعد في الإمكان اكتناه أمرها والوصول إلى حقيقتها. ولعلّ من بين هذه القضايا كثيرًا من الشواهد التي ضمّنها القدامى باب ما أسموه بالاشتقاق غير المُحَقَّق.

- ٩ -

ولست أدَّعي أنَّني استطعت أن أتغلّب على جميع ما اعترضني من مصاعب، ولكنَّ ما أستطيع أن أدّعيه هو أنني بذلت من الجهد أقصاه في سبيل هذه الغاية.

الجامعة الأميركية - بيروت

١ كانون الثاني ٢٠٠٤

فؤاد طرزي

تمهيد
في تحديد الاشتقاق لغة واصطلاحًا

- ١ -

جاء في الصحاح للجوهري[١] (-٣٩٣هـ): «الاشتقاق أخذ شق الشيء وهو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا مع ترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه».

وورد في لسان العرب لابن منظور[٢] (-٧١١هـ): «اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل. واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينًا وشمالًا. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه».

والمتتبع لهذه اللفظة في المعاجم العربية تتبّعًا زمنيًا يرى أنه لم يطرأ على معناها المعجمي أي تغيير يُذكر، فقد قال ابن فارس (-٣٩٥هـ) في معجم مقاييس اللغة[٣]:

«يُقال اشتق في الكلام وفي الخصومات (أخذ) يمينًا وشمالًا مع ترك القصد، كأنه يكون مرّة في هذا الشق، ومرّة في هذا. وفرس أشَقّ، إذا مال في أحد شِقّيه عند عدوه».

وقال الزمخشري (-٥٣٧هـ) في أساس البلاغة[٤] - وذكر الفعل فقط:

«اشتق في الكلام والخصومة أخذ يمينًا وشمالًا وترك القصد... واشتق الطريق في الفلاة مضى فيها...»

---

(١) ج٢، ص ٩٥.
(٢) ج١٠، ص ١٨٤.
(٣) ج٣، ص ١٧١.
(٤) ج١، ص ٢٦٤

وقال الفيروزأبادي (-٨١٧هـ) في القاموس المحيط[١]: «الاشتقاق أخذ شق الشيء، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا، وأخذ الكلمة من الكلمة».

وقال الزبيدي (-١٢٠٥هـ) في تاج العروس[٢]:

«الاشتقاق أخذ شِق الشيء وهو نصفه كما في العباب. والاشتقاق بنيان الشيء من المرتجل. (و) في الصحاح الاشتقاق (الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا) مع ترك القصد وهو مجاز. قال (و) منه سمي (أخذ الكلمة من الكلمة) اشتقاقًا..»

وقال البستاني (-١٩٣٠م) في البستان[٣]، وذكر الفعل فقط:

«اشتق الشيء أخذ شقة و- الكلمة من الكلمة أخرجها منها و- الطريق في الفلاة مضى فيها و - الفرس في عدوه ذهب يمينًا وشمالًا مع ترك القصد».

وقال أحمد رضا العاملي (-١٩٥٣م) في معجم متن اللغة[٤]:

«الاشتقاق: أخذ شقّ الشيء، وهو نصفه: بنيان الشيء من المرتجل: الأخذ في الكلام والخصومة يمينًا وشمالًا مع ترك القصد».

ولعلّ السبب في عدم التغيير الذي لازم المعنى المعجمي لهذه اللفظة أن أصحاب المعاجم سلكوا طريق المحافظة، وجعلوا يأخذون اللغة بعضهم عن بعض أكثر ممّا يأخذونها عن أبناء عصورهم. ومن ثمّ جهلنا المسلك الذي سلكته هذه اللفظة وهي تنتقل من معناها الحقيقي المتصل بالصدع[٥] إلى معناها المجازي الخاص بالكلام، وكذلك وهي تتدرج في هذا المعنى المجازي نحو المصطلح الفنّي الذي أخذت تؤول إليه.

وقد يبدو من الغريب حقًا أن يؤلّف ابن دريد (-٣٢١هـ)، وهو من أصحاب المعاجم، كتابًا في الاشتقاق دون أن يتعرّض لذكر هذه اللفظة في معجمه، فكلّ ما ذكره من باب (شقق)[٦] في هذا المعجم: «شققت الشيء أشُقّهُ شقًّا - وكل قطعة منه شُقّة، يجمع ذلك الثوبَ والخشبةَ وما أشبههما - وجئتك على شِقّ أي مشقة... - والشُّقّة البعد،... والقطعة المستطيلة - وفرس أشَقّ والأنثى شَقّاء وهي البعيدة ما بين

(١) ج٣، ص ٢٥١.
(٢) ج٦، ص ٣٩٨.
(٣) ج١، ص ١٢٤٦.
(٤) ج٣، ص ٣٥١.
(٥) جاء في مقاييس ابن فارس (٣/ ١٧٠ مادة شق): «الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء، ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة. تقول شققت الشيء أشقه شقًا، إذا صدعته».
(٦) جمهرة اللغة، ٩٨/١.

الفروج. . . - والشقيق الثور الفتيّ السن - وشِق الكاهن رجل معروف - والشِّقاق المعاداة والمغالطة. . . وشقيق الرجل أخوه كأنه شُقّ نسبه من نسبه. . ».

- ٢ -

وإذا كان أصحاب المعاجم لم يبينوا مدلول هذه اللفظة وتطوره، فهل لنا أن نأمل الظفر بتبيان ذلك من طريق رجال الاشتقاق أنفسهم؟

لقد أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة كبيرة من المتقدمين[١] منهم قطرب (-٢٠٦هـ)، والأصمعي (-٢١٥هـ)، وأبو الحسن الأخفش (-٢٢١هـ)، وأبو نصر الباهلي (-٢٣١هـ)، والمفضل بن سلمة (-٢٥٠هـ)، والمبرد (-٢٨٥هـ)، والزجّاج (-٣١١هـ)، وابن السرّاج (-٣١٦هـ)، وابن دريد (-٣٢١هـ)، وأبو جعفر النحّاس (-٣٣٨هـ)، وعبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي (-٣٤٠هـ)، وابن خالويه (-٣٧٠هـ)، والرماني (-٣٨٤هـ)، ويوسف الزجاجي الجرجاني (-٤١٥هـ)، وأبو عبيد البكري (-٤٨٧هـ)، وجمال الدين الشريشي (-٦٨٥هـ)[٢].

غير أن آثار هؤلاء بعيدة عن متناولنا، لم يطبع منها - على ما نعلم - غير كتاب ابن دريد في اشتقاق الأسماء، ولم نعثر من مخطوطاتها إلّا على مخطوطة لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي في اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته[٣]. أما الباقي فيبدو أن يد الزمان طوته كما طوت أصحابه، اللهم إلّا ما قد يكون منه مهملًا في زوايا بعض المكتبات الخاصة أو العامة، مما لم يصل علمنا إليه.

ولعلّ من المفيد أن نعرض هنا نبذًا من كتاب ابن دريد وأخرى من مخطوط الزجاجي لنستعين بها على معرفة مفهوم الاشتقاق عند بعض رجال القرن الرابع، على الأقل:

---

(١) انظر المزهر ١/ ٣٥١، وأنباء الرواة ١/ ١٠٣، ١٠٨، ١٠٩، ١٦٥، ٣٢٥، وكذلك أصول النحو للأفغاني ص ١٤٤، وفهرست مخطوطات دار الكتب ص ٣ لغة ش.

(٢) من هؤلاء من كتب في الإشتقاق بصورة عامة، ومنهم من قصر الكلام فيه على ناحية خاصة هي اشتقاق الأسماء كالباهلي، وابن دريد ويوسف الزجاجي والبكري - انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٢٠، ٢/ ٢٠٣، ٢/ ٤٢، بغية الوعاة ص ١٣٠، إنباه الرواة ٣/ ٣٠٦، ٣/ ٢٥١، ١/ ١٦٥، ٣/ ١٤٩، ٣/ ٩٦، ١/ ١٠٣، ١/ ٣٢٥، ٢/ ٢٩٥، بغية الوعاة ص ٤٢٢، ٢٨٥، ١٧، على التوالي.

(٣) عنوان المخطوطة: «كتاب اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلّق بها من اللغات والمصادر والتأويل»، تصنيف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق النحوي الزجاجي، رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد الغساني المعروف بابن شراح. مخطوط سنة ٤٣٤ هـ (١٤٩ ورقة) - دار الكتب ٣ لغة ش.

١ - قال ابن دريد:

(أ) «ومن رجال بني مَعص بن عامر بن لؤي: نزار، وعبد، وعمرو، وعُصَيّة: بنو مَعيص. واشتقاق (مَعيص من المَعْص. والمَعْص: وجع يصيب الرَّجُلَ في عصبه من كثرة المشي، والاسم المَعْص. مُعِصَ الرَّجُل فهو ممعوص ومَعيص... وأمّا (عُصَيّة) فتصغير عصا... وبنو عُصية هؤلاء ناقلة[١] في بني سُلَيم.

ومن رجالهم: أبو جَندل بن سُهَيل، وهو الذي أتى النبي ﷺ يوم الحديبية وقد وقع الصلح، فَرَدَّهُ إلى قريش، وله حديث.

وسَليط بن عمرو أخو سُهيل بن عمرو، من مهاجرة الحبشة، قتل يوم اليمامة واشتقاق (سَليط) من السّلاطة، من قولهم: سَليط اللسان، مدح للرجال عيب للنساء والسليط بلغة اليمن: الزيت، وبلغة غيرهم: الدهن. قال امرؤ القيس:

أهان السَّليط للذُّبال المفتَّل[٢].

وبنو سَليط بطن من بني تميم. والسُّلطان فُعْلان من السَّليط، من قولهم: سَلَّطَ الله عزّ وجلّ عليه كذا وكذا، كأنه أمكنه منه. وللسلطان في التنزيل مواضع، فمنها ما يكون في معنى البرهان، ومنها ما يكون في معنى القدرة، والله جل ثناؤه أعلم بكتابه[٣].

(ب) «ومنهم[٤] مِكْرَز بن حفص بن الأخْيَف، كان من أحد رجالهم وفرسانهم... واشتقاق (مِكْرَز) وهو مِفْعَل من التَّكَرُّز. والتكرز: التجمع. و(الحَفْص) الزبيل من الأدم ينقل به التراب من البئر.

وحَفَصْتُهُ، إذا جمعته بيدي، وزعم قوم أن الدجاجة تسمى حَفْصَة ولا أُحِقّ ذلك. واشتقاق (أَخْيَفَ) من الخَيَف: أن تكون إحدى عيني الفرس زرقاء والأخرى كحلاء. فرس أخيف بَيِّنُ الخَيَف، والأنثى خيفاء. وكلّ لونين اختلفا وافترقا فهو خَيف. وسميت الجرادة خَيْفانة، إذا ظهر سواد في صفرتها. والخَيْف من هذا اشتقاقه، لأنه هبوط وارتفاع وحجارة تختلف ألوانها، والخَيْف: جلد ضرع الناقة إذا عظم ثديها...»[٥].

---

(١) الناقلة: القبيلة تنتقل إلى الأخرى.

(٢) وهو عجز بيت من أبيات معلقته، رواه الزوزني كما يلي:

يضيء سناه أو مصابيح راهب ... أمال السليط بالذبال المفتَّل

(شرح المعلقات السبع ٤٤).

(٣) الإشتقاق ص ١١١.

(٤) عودة الضمير إلى بني عامر بن لؤي.

(٥) الإشتقاق ص ١١٥.

(ج) «قبائل يَربوع بن حنظلة: واشتقاق (يَربوع) من دويبة، وهو يَفْعول إما من قولهم: رَبَعَ بالمكان، إذا قام به، أو من قولهم: ارتَبَعَ الجمل، وهو عدو شبيه بالتقريب... فمن قبائلهم بنو رياح، وبنو سَليط، وبنو صُبَير، وبنو ثعلبة، وبنو كليب، وبنو عرين. واشتقاق (رياح) من جمع ريح، وأصله من الواو... فمن قبائل رياح: بنو هَرْمِيّ، وبنو هَمّام، والحُمَّرَة...

وهَرْمِيّ منسوب إلى الهَرْم، والوَحدة هَرْمَة، وهي ضروب من الحَمْض.

ومن رجال بني هَرْمِيّ: الأبَيْرِد بن المُعَذّر الشاعر... و(الأبَيْرِد): تصغير أبْرَد. والأبرد من الثيران الذي في طرف ذنبه بياض. وقد سمت العرب أبْرَدَ، وبُرَيدًا. والبَرْد معروف. والبريد عربي معروف قديم... والبَرْدان طرفا النهار. والأبْرَدان: ظل الغداة والعشي. والبَرْدِيّ نبت...»[(١)]

ويبدو من هذا أن الاشتقاق عند ابن دريد معناه ردّ الكلمة، في سبيل الكشف عن معناها، إلى ما يعتقد بأنه أصل لها. وقد يحالفه التوفيق في هذا تارةً وقد يخذله أخرى، غير أن المهم في الأمر أنه لم يكن يستوحي في ذلك مبدأ ثابتًا ولا ينهج نهجًا موحدًا. فبينما يشتق مَعيص من المَعْص، وسَليط من السَّلاطة، ومِكْرَز من التَّكَرُّز - وكلّها مصادر - يشتق السلطان من السَّليط، وهي صفة مشبّهة، والسّليط من سَلّطَ وهي فعل، ويَربوع من رَبَعَ أو ارتَبَعَ وهما فعلان أيضًا. أضِف إلى ذلك أن محاولته إخضاع الكلمات الجامدة، كاليربوع والرياح، إلى الاشتقاق، خروج عن معنى الاشتقاق الحقيقي، ورمز للاعتساف الذي لجأ إليه في كثيرٍ من جوانب كتابه. ويخيّل إليّ أن مفهوم ابن دريد للاشتقاق كان يتحكّم فيه إلى حدٍّ بعيد غرضه منه في الكشف عن معاني الألفاظ، إذ كان يكفي عنده أن يكون بين لفظتين متشابهتين وشيجة معنوية ليكون بينهما اشتقاق، مهما يكن نوع هذه الوشيجة ومدى صلاحها للربط بين اللفظتين ربطًا اشتقاقيًا. ولعلّ عدم تقيده باتخاذ المصدر أصلًا لمشتقاته، وهو بصري، يثبت ما ذهب إليه بروكلمن من أن متأخري النحاة بالغوا فيما عزوه إلى البصريّين والكوفيين من خلاف في مذاهب النحو[(٢)].

وموضوع كتاب ابن دريد حدّد المجال الذي دار فيه صاحبه إذ قصر اشتقاقه على الأسماء دون الأفعال، ومن ثمّ كانت الفكرة التي نخرج بها من الكتاب عن الاشتقاق

---

(١) الإشتقاق ص ٢٢١.

(٢) انظر بروكلمن، تاريخ الأدب العربي ٢/١٩٦.

غير تامة.

٢ - وجاء في مخطوط الزجاجي:

«الثوّاب: فَعّال من ثاب يثوب أي يقبل توبة عباده.»(١)

«الواسع: الغنيّ، يُقال فلان يعطي من سعة أي من غنى وجِدَة»(٢)

«البديع: المبتدع الأشياء ابتداء من غير أصل ولا أوّل»(٣).

«الكافي: اسم الفاعل من كفى يكفي فهو كاف. فالله عزّ وجلّ كافي عباده لأنه رازقهم وحافظهم ومصلح شؤونهم...»(٤).

«الشاكر: اسم الفاعل من شكر يشكر فهو شاكر وشكور، والشكر مقابلة المنعم على فعله.»(٥)

و«الغفور: الستور يُقال غفرت الشيء أغفره غفرًا إذا سترته فأنا غافر وهو مغفور أي مستور ومنه سمي جُنّة الرأس المِغفر لأنه يستر الرأس فالله عزّ وجلّ غفور لذنوب عباده أي يسترها ويتجاوز عنها...»(٦)

«الحليم: في اللغة اسم الفاعل من حَلُمَ فهو حليم...»(٧)

العلي: فعيل من العلو والعلاء، والعلاء الرفعة والسناء والجلال..»(٨)

«الشهيد: في اللغة بمعنى الشاهد كما أن العليم بمعنى العالم والرحيم بمعنى الراحم، والشاهد خلاف الغائب...»(٩)

يبدو من هذا أن الزجاجي يتفق وزميله ابن دريد في أن الغرض الرئيسي من الاشتقاق الوصول إلى المعاني، غير أنه يختلف عنه في أن فكرة الاشتقاق عنده تبدو

(١) ورقة ١٩ و.
(٢) ورقة ٢٣ ظ
(٣) ورقة ٢٤ ظ.
(٤) ورقة ٢٨ و.
(٥) ورقة ٣٠ و.
(٦) ورقة ٣٣ ظ.
(٧) ورقة ٣٤ ظ. والجدير بالذكر أن القرن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به لم يكن غير مألوف في القديم. انظر الكتاب ٢/٢٣٢.
(٨) ورقة ٤١ و.
(٩) ورقة ٥٣ ظ.

أكثر وضوحًا وتحديدًا. ولعلّ طبيعة الألفاظ التي عالجها، وكلّها صفات مشتقة، تساعد على ذلك. أمّا النهج الذي ينتهجه في إبراز الاشتقاق فيدور حول أمور أربعة: الوزن، واسم الصيغة، والأصل، والمعنى. وقد يقتصر على بعض هذه الأمور فيذكر المعنى وحسب كما هو الحال في «الواسع» و«البديع»، أو اسم الصيغة والأصل كما هو الحال في «الحليم»، أو الوزن والأصل والمعنى كما هو الحال في «الثوّاب» و«العلي». وقد يتجاوز هذه الأمور إلى ما يظن أنه يساعد على تقرير المعنى كما هو الحال في «الغفور».

ويلاحظ أنه لا يتقيّد بالنظرية البصرية التي تعد المصدر أصلًا للاشتقاق، ولا بالنظرية الكوفية التي تعد الفعل أصلًا له، وإنّما يرجع بعض مشتقاته إلى الفعل وبعضها إلى المصدر. والغريب أن يرجع لفظتين من نفس الوزان، وهما الحليم والعلي، إلى أصلين مختلفين، إذ يرجع الأولى منهما إلى الفعل حَلُمَ ويرد الثانية إلى المصدر العلو أو العلاء. ولعلّ سبب ذلك أحد أمرين:

الأول : عدم تبلور فكرة أصل الاشتقاق في عهده.

والثاني : ما رواه القفطي من أن طريقته في النحو كانت متوسطة بين مدرستي البصرة والكوفة[(١)].

والخلاصة أنّنا لا نستطيع - من الوجهة العلمية - أن نطلق في القول فنذكر أن مفهوم الزجاجي وابن دريد للاشتقاق ممثل لمفهومه عند علماء القرن الرابع، أخصب حقب الأدب الاشتقاقي. وكل ما نستطيع قوله أنه يمثل حلقة في هذا المفهوم الذي لا نزال نفتقر إلى العناصر التي تمكننا من الحكم عليه حكمًا دقيقًا.

- ٣ -

وإذا كان المصدر الأساسي الذي كان من الممكن أن نعرف من طريقه مفهوم الاشتقاق وتطوره معرفة أصيلة علمية دقيقة - وهو تواليف رجال الاشتقاق أنفسهم - قد أخفق في إظهار هذا المفهوم وتطوّره، فإنّنا لم نعدم كتبًا في اللغة والنحو تعرضت لبحث الاشتقاق وتناولت الآراء المختلفة فيه في حقب زمنية مختلفة. ويؤخذ ممّا جاء في هذه الكتب إن أقدم مفهوم له لم يكن يختلف عن معناه المعجمي القائم على أخذ لفظة من أخرى وحسب، دون تحديد لما بين اللفظتين من صلة لفظية. وعلى هذا فالاشتقاق لم يكن في بادئ الأمر جلي المعالم واضح الحدود. وكيف يمكن أن يكون كذلك والعلماء

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٦٠.

لم يكونوا قد اتفقوا بعد على مجاله؟! فلقد كان هذا المجال يتسع ويضيق وفق مفاهيمهم الخاصة، يدل على ذلك ما رواه السيوطي في همع الهوامع[١] من أنّهم اختلفوا في الاشتقاق، فذهب بعضهم إلى «أن الكلم كلّه مشتقّ»، وزعم آخرون أن «كله أصل وليس منه شيء اشتقّ من غيره»، وذهب عيسى بن عمر (-١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (-١٥٥هـ)، والخليل ابن أحمد (-١٧٠هـ)، وأبو الخطاب الأخفش (-١٧٧هـ)، وسيبويه (-١٨٠هـ)، وقطرب (-٢٠٦هـ)، وأبو عبيدة (-٢١٠هـ)، والأصمعي (-٢١٥هـ)، وأبو زيد الأنصاري (-٢١٥هـ)، والجرمي (-٢٢٥هـ)، والمازني (-٢٤٨هـ)، والمبرد (-٢٨٥هـ)، والزجّاج (-٣١١هـ) -، من المدرسة البصرية - والكسائي (- ١٩٠هـ)، والفرّاء (-٢٠٧هـ)، وأبو عمرو الشيباني (- ٢١٠هـ)، وابن الأعرابي (-٢٣٠هـ)، وثعلب (٢٩١هـ) - من المدرسة الكوفية - إلى «أن الكلم بعضه مشتقّ وبعضه غير مشتق».

وعلى الرغم ممّا نتوقّعه من تكلفٍ كثيرٍ لدى رجال الطائفة الأولى في ردّ كثيرٍ من الألفاظ إلى أصول ادّعوا أنها اشتقت منها، فاننا لا نستطيع أن نبرئ رجال الطائفة الأخيرة - ومن تقيَّلهم - من مثل هذا التكلف. فقد رُوي أن أبا إسحق الزجاج، مثلًا، «كان يقول بأن (الرَّجُلَ) مشتق من (الرِّجْل)، و(العقل) من (العاقول)»[٢]، وبأن «الرحل مشتق من الرحيل، والثور إنّما سمي ثورًا لأنه يثير الأرض، والثوب إنما يسمى ثوبًا لأنه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلًا»[٣].

وقد يأخذ ذلك أحيانًا شكل خواطر سانحة، فقد ذكر أن بعضهم كان يقول[٤] أن لفظ «الصبيّ» مشتق من صبوت إلى الشيء إذا ملت إليه، وكذلك «الطفل» من طفّلت الشمس للغروب أي مالت إليه وانجذبت نحوه، و«الغلام» من الغُلْمَة وهي اللين وضَغْفَةُ العصمة، و«الجارية» من جرى الماء ونحوه لأنها «غضة بضة رطبة»!!. وروي عن الأخفش أنه كان يقول[٥] أيضًا: «اشتقاق الدكان من الدَّكدك، وهي أرض فيها غلظ وانبساط». . كما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه وافق أعرابيًّا على اشتقاق الخيل من الخيلاء لأنها تمشي العِرِضْنَة[٦] خيلاء وتكبرًا[٧]. ورُوي أن يحيى بن علي بن يحيى

(١) ج٢، ص ٢١٢ - ٢١٣. وانظر المزهر ٢/٣٤٨.
(٢) انظر معجم الأدباء ١/١٤٥ - ١٤٦.
(٣) المزهر ١/٣٥٤.
(٤) انظر الخصائص ٢/١١٨ - ١١٩.
(٥) المزهر ١/٣٥٣.
(٦) يقال تمشي الفرس العرضنة أو العرضنى: أي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر.
(٧) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٩. وانظر المزهر ١/٣٥٣.

المنجم سأل الزجّاج مرّة[١]: «من أي شيء اشتق الجِرجير؟ فقال لأن الريح تجرجره. قال: وما معنى تجرجره؟ قال: تجرّره. قال: ومن هذا قيل للحبل الجَرير، لأنه يجر على الأرض. قال: والمَجَرَّة لِمَ سميت مجرّة؟ قال: لأن الله جرّها في السماء جرًّا. قال فالجُرجور الذي هو اسم المائة من الإبل، لم سُمِّيت به؟ فقال: لأنّها تجر بالأزمة وتُقاد. قال: فالفصيل المُجَرّ[٢] الذي شقّ طرف لسانه لئلّا يرضع أمه، ما قولك فيه؟ قال: لأنّهم جرّوا لسانه حتى قطعوه. قال: فإن جرّوا أُذنه فقطعوها تسمّيه مُجَرًّا؟ قال: لا يجوز ذلك! فقال يحيى بن علي: فقد نقضت العلّة التي أتيت بها على نفسك، ومن لم يدر أن هذا مناقضة فلا حس له».

وكان لا بُدّ إزاء هذه الفوضى في الاشتقاق من تحديد لمفهومه. ولعلّ النحويين كانوا أسبق من اللغويين في هذا السبيل، فطبيعة عملهم مبنية على القياس، والقياس يوجب التحديد. ومن ثمّ لم يكن لهم مناص من تحديد الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه. فقصروا الأولى منهما على تلك الموازين المعروفة التي تُصاغ عليها المشتقات، وحدّدوا المعنوية بتلك الجوانب الخاصّة، من فاعلية ومفعولية وزمانية ومكانية وآلية... إلخ، وغدا الاشتقاق عندهم مقصورًا على بحث المشتقات المعروفة.. وقد درجت أمهات كتب النحو القديمة ككتاب سيبويه، ومفصَّل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب، وكتب ابن مالك، وغيرها، على هذه السنّة، واتخذت منها تقليدًا تسير عليه، فقصرت بحوثها في الاشتقاق على المشتقات دون أن تتعرّض للنظرية الاشتقاقية، أو لفلسفة الاشتقاق.

وقد ظلّ اللغويون والنحويون جميعًا على خلاف في الاشتقاق من حيث تحديده ومداه.

أمّا خلافهم في تحديده فيتجلّى في التعريفات المختلفة التي رويت عنهم في كتب اللغة. ولعلَّ من أشهر هذه التعريفات ما يلي:

١ - روي عن الزجاج أنه ذكر في كتاب «الاشتقاق»[٣] «إن كل لفظين اتفقا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف أحدهما عن الآخر، فهما مشتقّان».

٢ - رُوي أن الرماني عرَّف الاشتقاق بأنّه «اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه

(١) المزهر ١/ ٣٥٤.
(٢) يقال: جر الفصيل فهو مجرور، وأجر فهو مجر.
(٣) المزهر ١/ ٣٥٤.

(حروف ذلك) الأصل»[١].

٣ - وورد في كلّيات أبي البقاء (-٦١٦هـ) أنه قيل أن الاشتقاق «أخذ كلمة من أخرى بتغييرٍ ما مع التناسب في المعنى»[٢].

٤ - وورد في المصدر ذاته أنه قيل أنه «ردّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى»[٣].

٥ - وقال ابن الزملكاني (-٦٥١هـ):[٤] «الاشتقاق هو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مُشتَرَكًا كما أنَّ حروفَهُ الأصول مُشْتَرَكَة فيزيدُ على معنى الأصل تغايرُ اللفظتين بوجهٍ كضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضَروب وضرّاب ومِضراب ومَضْرِب فإن ذلك كلّه مشتق من الضرب. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «ذو الوجهين لا يكون وجيهًا عند الله».

٦ - وقال الرضي الاستراباذي (-٦٨٤هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب[٥]: «الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصلٍ واحد».

٧ - وذكر السيد الشريف الجرجاني (-٨١٦هـ) في «كتاب التعريفات»[٦]: إن الاشتقاق هو «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة».

٨ - وجاء في الأشباه والنظائر[٧] أن بعضهم قال: «الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما - أمّا المشاركة في المعنى فلأنّهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق، وأمّا المشاركة في الحروف الأصول فلأنّهم لا يقولون أن الكاذب والمائن من أصل واحد، وأما التغيير من وجه فلا بدّ منه وإلّا لكان هو إيّاه».

٩ - وروى السيوطي عن شرح التسهيل[٨] أنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما

---

(١) الأشباه والنظائر ٥٦/١. والزيادة التي بين قوسين هي من الكاتب قياسًا على ما جاء في كليات أبي البقاء ص ٨٣.

(٢) كليات أبي البقاء ص ٨٣.

(٣) كليات أبي البقاء، ص ٢٣.

(٤) التبيان في علم البيان ص ١٦٩.

(٥) ج٢، ص ٣٣٤.

(٦) ص ١٢.

(٧) ج١، ص ٥٦ - ٥٧.

(٨) انظر المزهر ٣٤٦/١.

معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها...».

ويلاحظ أن بعض هذه التعريفات منسوب إلى أصحابه نسبة صريحة، وبعضها خلو من مثل هذه النسبة. ولذا كان من العسير ترتيبها ترتيبًا زمنيًا يساعدنا على إبداء حكم دقيق عن تطور مفهوم الاشتقاق. غير أن من حقّنا أن نتساءل رغم ذلك، إن كان تدرّجها في سلّم الدقة يمكن أن يصلح أساسًا لمثل هذا الترتيب. قد يكون ذلك ممكنًا لو كانت الحقبة التي تنتمي إليها مطردة التطوّر، وكانت العوامل الفردية التي تؤثّر في دقة النصّ متساوية أيضًا. ذلك لأنّ النصّ الدقيق لا يكون في العادة دقيقًا لأنه ينتمي إلى عصر يتّسم بالدقة فحسب، بل لأن الدقة تكون عنصرًا أساسيًّا في ثقافة صاحبه أيضًا.

ويُلاحظ كذلك أن هذه التعريفات تتفاوت في تشديدها على الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه، وأن بعضها، كالرابع والخامس مثلًا، يتناول الاشتقاق باعتباره علمًا (etymology)، وبعضها الآخر، كالثالث والسابع يتناوله باعتباره عملًا (derivation). ولقد أشار إلى مثل هذا التهانوي، أحد علماء القرن الثاني عشر الهجري، إذ قال(١): «الاشتقاق عند أهل العربية يحدّ تارةً باعتبار **العلم** كما قال الميداني(٢) هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في أصل المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر فالمردود مشتقٌّ والمردود إليه مشتق منه، وتارةً باعتبار **العمل** كما يُقال هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالًّا على معنًى يناسب معناه فالمأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه...». ويذكر التهانوي عقب ذلك شروط الاشتقاق واختلاف الناس فيه فيقول(٣): «إعلم أنّه لا بدّ في المشتق اسمًا كان أو فعلًا من أمور **أحدها** أن يكون له أصل فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر ولو كان أصلًا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقًا. **وثانيها** أن يناسب المشتق الأصل في الحروف إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية فإن الاستسباق من السبق مثلًا يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزائدة والمعنى وليس بمشتق منه بل من السبق. **وثالثها** المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه وذلك الاتفاق بأن يكون في **المشتق** معنى الأصل إما مع زيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص والضارب فإنه لذات ماله ذلك الحدث، وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضرب من ضَرَبَ على مذهب الكوفيين أو لا بل يتحدان في المعنى كالمقتل

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ص ٧٦٦.
(٢) انظر «نزهة الطرف في علم الصرف» لأحمد بن محمد الهمذاني (الميداني)، ص ٥ (ط. الجوائب).
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ص ٧٦٦ - ٧٦٧.

مصدر من القتل. والبعض يمنع نقصان أصل المعنى في المشتقّ وهذا هو المذهب الصّحيح. وقال البعض لا بدّ في التناسب من التغاير من وجه فلا يجعل المقتل مصدرًا مشتقًّا لعدم التغاير بين المعنيين **وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب**».

وعبارة التهانوي الأخيرة، وهو ابن القرن الثاني عشر الهجري، تدل دلالة واضحة على أن اللغويين لم يتفقوا اتفاقًا تامًا على تحديد الاشتقاق، حتى زمنه على الأقل.

وأمّا خلافهم في مداه، فإن النصوص التي وصلت إلينا تشير إلى أنهم كانوا حتى النصف الأخير من القرن الرابع الهجري على شبه وفاق في هذا المدى[١]، إذ كان الاشتقاق عندهم لا يتعدى الكلمات المتناسبة في اللفظ والمعنى، **مع ترتيب الحروف**، وهذا ما يدعونه بالاشتقاق الصغير أو الأصغر[٢].

غير أن هذا المدى لما لبث أن اتسع حين أضاف ابن جنّي (-٣٩٢هـ) إلى الاشتقاق بابًا آخر يشمل الكلمات المشتقة من تقاليب اللفظة الواحدة، تلك الكلمات التي افترض أنها تشترك في معنًى عام، بالإضافة إلى اشتراكها في الحروف الأصلية على الرغم **من عدم ترتيب تلك الحروف**.

ودأبت كتب اللغة منذ القرن الرابع الهجري على الإشارة إلى هذين النوعين. وكان أصحابها يكتفون بذلك، أو يعلقون عليه، منكرين النوع الثاني أحيانًا[٣]، أو مقللين من شأنه أحيانًا أخرى[٤].

وذكر السكّاكي (-٦٢٦هـ) أن الحاتمي (-٣٨٨هـ) اعتبر إبدال الحروف من الاشتقاق أيضًا[٥].

وأضاف أحد معاصرينا، وهو عبدالله أمين، إلى هذه الأنواع الثلاثة نوعًا رابعًا هو باب النحت وأطلق عليه «الاشتقاق الكُبّار». وبذلك أصبح الاشتقاق بأوسع معانيه يشمل الأنواع الأربعة التالية عند بعضهم[٦]:

١ - الاشتقاق الصغير: وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها. كاشتقاق ضارب ومضروب

(١) انظر الخصائص ٢/١٣٣ - ١٣٤.
(٢) نفس المصدر ٢/١٣٣ - ١٣٤.
(٣) انظر المزهر ١/٣٤٧، وهمع الهوامع ٢/٢١٢.
(٤) انظر المثل السائر لابن الأثير، ص ٤٥٧.
(٥) مفتاح العلوم ص ٧.
(٦) انظر «الإشتقاق» لعبدالله أمين، ص ١-٢، ولاحظ الفرق في التسمية.

ومَضرِب وتضارب من ضَرَبَ.

٢ - الاشتقاق الكبير: وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرُفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف. ويقابل هذا النوع من الاشتقاق ما يدعى بالقلب اللغوي تمييزًا له عن القلب الصرفي القائم على إبدال حروف العلة.

وأكثر ما يكون ذلك في الكلمات الثلاثية وتقاليبها، كجذب وجبذ، وحَمِدَ ومدح، وشجّ رأسه وجشّه.

٣ - الاشتقاق الأكبر: وهو أخذ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرُفها، مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيّرة أو في صفاتها أو فيهما معًا. ويقابل هذا ما يدعى بالإبدال اللغوي، كثلب وثلم، وجثا وجذا، والرّجز والرّجس.

٤ - الاشتقاق الكُبار: وهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى. ويقابل هذا النوع من الاشتقاق ما ندعوه بالنحت، كالبسملة من باسم الله، والحمدلة من الحمد لله.

واختلف اللغويون في تسمية هذه الأنواع، فمنهم من يدعو الصغير الأصغر(١)، والكبير الأكبر(٢)، ومنهم من يدعو الأكبر الكبير(٣)، ومنهم من يدعو الكبير الكُبَار والكُبَار الكُبّار(٤). غير أننا آثرنا أن نتخذ من المصطلح أشيعه(٥)، وأن نستبدل الكُبّار بالكُبَار حرصًا على تدرّج المفاضلة.

- ٤ -

ولم يكن ما آل إليه الاشتقاق من تفريع في تاريخنا اللغوي بمنأى عن متناول لغويينا المحدثين. وكان تأثّرهم به يتوقّف على عاملين في الغالب: الأول، مدى ما بلغته الدراسات اللغوية العربية، وخاصة القديمة منها، من تمكن في نفوسهم. والثاني، مدى اتصالهم بالآراء الغربية، ولا سيما ما يتصل منها بالنظريات اللغوية الحديثة. ولما كانوا

(١) المزهر ١/٣٤٧، والعلم الخفاق في علم الإشتقاق ص ٢٣، والبلغة في أصول اللغة ص ٥٨.
(٢) نفس المصادر.
(٣) عبدالله أمين، الإشتقاق ص ١، ٢.
(٤) نفس المصدر، ص ١، ٢. وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ١/٣٨١ - ٣٨٢.
(٥) انظر المثل السائر ص ٤٥٥ - ٤٥٧، ومفتاح العلوم ص ٧، وفقه اللغة للمبارك ص ٦٧ - ٩١، وفقه اللغة لوافي (فيما يتعلق بالكبير ص ١٧٤، والأكبر ص ١٧٨، أما الصغير فيطلق عليه الإشتقاق العام ص ١٧٢)، والإشتقاق والتعريب للمغربي ص ١٠ - ١٣.

يختلفون في هذين المجالين اختلافًا كبيرًا، كان من المنتظر أن تختلف آراؤهم في الاشتقاق ومداه اختلافًا كبيرًا أيضًا. فبينما نرى فريقًا منهم يميل إلى الاتساع في مفهومه فيضمّنه الضروب الأربعة السالفة(١)، نرى فريقًا آخر يقتصر فيه على الضرب الأول، وهو ما دعي بالاشتقاق الصغير(٢).

ومن المؤسف أن يُقابل هذا الاختلاف عندنا اتفاق عند لغويي الغرب على الاشتقاق، فهذه اللفظة التي تقابلها Derivation في الإنكليزية و Dérivation في الفرنسية لا تعني عندهم غير «تكوين كلمة من كلمة أخرى آصل منها، أو من جذر - في اللغة نفسها أو في لغة أخرى...»(٣). وكلتا اللفظتين، الإنكليزية والفرنسية، مأخوذة من الفعل اللاتيني dêrîvâre الذي يعني، أصلًا، تحويل المياه وتوجيهها، والذي اشتق من الاسم de-rivus (من النهر) الذي يعني تحويل جدول ماء عن مصدره الأصلي(٤).

أمّا علم الاشتقاق الذي يدعوه الإنكليز Etymology والفرنسيون Etymologie فهو عندهم «ذلك القسم من علم اللغة الذي يُعنى بأصول الكلم واشتقاقها»(٥). وبعبارة أخرى هو ذلك العلم الذي يُعنى «بتقصّي أصول عناصر الكلمة وتطوُّرها في الشكل والمعنى(٦). واسمه مأخوذ من لفظتين يونانيتين هما: etymos ومعناها «صحيح»، وlogos ومعناها «نبذة أو تقرير»(٧).

- ٥ -

والاشتقاق في رأينا هو أخذ لفظ من آخر آصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها. ومن البديهي أن يُؤدّي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظين يقرّر نَوعَهُ صيغةُ اللفظ المشتق.

ولئن كان هذا المفهوم هو الذي سنأخذ به في هذه الرسالة فإننا لن نهمل المفاهيم الاخرى وإبداء الرأي فيها، ذلك لأن عرض وجهات النظر المختلفة في موضوعٍ ما، ومناقشتها هو السبيل العلمي السليم للوصول إلى الحقيقة المجردة.

❊ ❊ ❊

(١) انظر عبدالله أمين، ص ١ - ٢.
(٢) انظر «من أسرار اللغة» لإبراهيم أنيس، ص ٧٤ - ٨٢.
(٣) The Oxford English Dictionary, Vol. III, p. 228.
(٤) The Oxford English Dictionary, Vol. III, p. 228.
(٥) Encyclopaedia Britannica, art Etymology.
(٦) The Oxford English Dictionary, Vol. III, p. 316.
(٧) Encyclopaedia Britannica, art. Etymology.

الباب الأول

البيئة العربيّة
وأثرها في الاشتقاق

الفَصْل الأول

- ١ -

توطئة في البيئة وأثرها في الاشتقاق عمومًا:

يعرّف علماء الاجتماع البيئة بأنها مجموعة الظروف الجغرافية والتاريخية التي تؤثر في حياة الناس الاجتماعية. و«اللغة ظاهرة اجتماعية»(١)، فلا بدّ من أن تتأثّر إذن بعوامل البيئة المختلفة، ولا بدّ من أن ينعكس هذا التّأثُّر بدوره على ما فيها من وسائل لتوليد الألفاظ واشتقاقها.

ويعرّف ابن جنّيّ اللغة بأنّها «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»(٢). ومن الطبيعي أن تتأثّر هذه الأغراض بعوامل البيئة الطبيعية إلى حدٍّ كبير، فهي في الجهات الوفيرة الإنتاج، مثلًا، تختلف عنها في الجهات المجدبة، وفي الأماكن السهلية غيرها في الأماكن الجبلية، وفي المناطق المعتدلة غيرها في المناطق الحارة أو القطبية. ولا ريب في أن اعتدال المناخ وخصب التربة يساعدان على قيام حياة فكرية نشيطة تنعكس على اللغة بجميع مظاهرها، فاللغة كما يقول «سابير» «قالب الفكر» «The mold of thought»(٣). ولعلّه ليس عبثًا إن قامت المدنيات في الأماكن المعتدلة المناخ والوفيرة الإنتاج نسبيًّا، فمثل هذه الأماكن تمد الإنسان عادةً بنشاط عقلي وتوفر له وقتًا كافيًا يمكنه من تجاوز التفكير في سبل العيش إلى التفكير في المظاهر الحضارية المختلفة التي تتطلب توليد الكلام واشتقاقه.

واتساع قطر من الأقطار، وما يعترض أرجاءه من جبال عالية أو غابات كثيفة أو

---

(١) Henle, P. (ed.), Language, Thought and Culture, p. 40.

(٢) الخصائص ١/٣٣. وانظر أيضًا المزهر ١/٧، ولسان العرب مادة «لغا».

(٣) Sapir, Language, p. 22.

صحار فسيحة، يؤثّران في توزيع سكانه ويعملان على تحطيم وحدته اللغوية، فإذا هو مع الزمن موطن للهجات مختلفة يتزايد ما بينها من فروق كلما تقادم بها العهد وبعدت المسافة. ولا ريب في أن اختلاف اللهجات كثيرًا ما يؤول إلى اختلاف الألفاظ التي هي المادة الأولية للاشتقاق. أمّا المسلك الاشتقاقي الذي تسلكه هذه الألفاظ فمنوط إلى حدٍّ كبير بالاتجاهات الفكرية للأمة، تلك الاتجاهات التي تحدّدها البيئة إلى حدٍّ بعيد.

ولمّا كانت الأغراض التي تعبّر عنها اللغة دائمة التطوّر كانت اللغة كذلك أيضًا. ففي أولى مراحل حياة الإنسان كان يلجأ إلى ارتجال الكلم للتعبير عن أغراضه، تلك الأغراض التي لم تكن لتتعدى آنذاك حاجاته الفطرية البسيطة. غير أن هذه الحاجات أخذت تتسع كلّما تدرّج في سلّم الحضارة. ولذلك كان عليه أن يسعى دائمًا إلى خلق كلمات جديدة ليوائم بين لغته وتطوّر حياته. ولم تكن عملية الخلق هذه يسيرة دائمًا، ولذا فقد كان لا بدّ له من أن يلجأ إلى توليد كلمات مقيسة على كلماته السابقة، أو مشتقّة منها، حين يعوزه الأمر، إذ اللغات «تسير على تحوير العناصر الموجودة لا على الخلق»[1] في العادة.

ومن هنا نرى أن عملية الاشتقاق حادثة لا تنشأ في بدء نشأة اللغة، بل تمثل مرحلة من مراحل نموها، متأثرة بحياة الإنسان وبيئته. وهي فوق ذلك عمل عقلي منظّم يعتمد فيه الإنسان على العقل بعد أن كان لا يعتمد غير الحس في تكوين عناصره اللغوية الأولى. ويواكب هذا العمل حياة الإنسان اللغوية، يستمد منها العون كلّما حزّ به الأمر واضطرته حياته الحضارية المتطورة إلى توليد كلمات جديدة.

وقد تمرّ الأمة، نتيجةً لعوامل طارئة، بحقبة ثائرة في حياتها الحضارية تتطلب منها طفرة في حياتها اللغوية. وقد مرّ العرب بمثل هذه الحقبة في تاريخهم على أثر الفتوحات الإسلامية التي وضعتهم بشكل مفاجئ أمام حضارتين من أغنى حضارات العالم القديم، هما الحضارة الفارسية والبيزنطية. ولم يكن العرب قد أعدّوا أنفسهم لغويًا لهذه الحقبة، ولذا لم يكن لهم مناص في بادئ الأمر من أن يقتبسوا من الكلمات الأعجمية ما يساعدهم على سد بعض حاجاتهم الملحّة[2]. قال الصولي في «أدب الكتّاب»[3]: «ناظر فارسي عربيًا بين يدي يحيى بن خالد البرمكي فقال الفارسي: «ما

(١) فندريس، اللغة، ص ٢٩٢.
(٢) انظر المعرب للجواليقي، وشفاء الغليل للخفاجي.
(٣) ص ١٩٣.

احتجنا إليكم قط في عمل ولا تسمية. ولقد ملكتم فما استغنيتم عنّا في أعمالكم ولا لغتكم. حتى إنّ طبيخكم واشربتكم ودواوينكم وما فيها على ما سمّيناه، ما غيّرتموه، كالاسفيداج، والسكباج، والدوغباج وأمثاله كثيرة. وكالسكنجبين والخلنجبين والجلاب، وأمثالها كثيرة، وكالروزنامج والإسكدار والفراونك ومثله كثير، فسكت عنه العربي، فقال له يحيى بن خالد: «قل له اصبر حتى نملك كما ملكتم ألف سنة بعد ألف سنة كانت قبلها، لا نحتاج إليكم ولا إلى شيء كان لكم».

وتحقق حدس يحيى، ولكن في مدة أقصر بكثير من تلك التي توقعها، فقد توالدت ألفاظ العربية وتشققت، وتحوّلت العربية إلى ينبوع ثرّ ينهل منه الفرس وغيرهم، ويتخذون منه سبيلًا لحياتهم الفكرية.

وهناك حقبة ثائرة أخرى في تاريخنا الحضاري هي عصر النهضة الحديثة. ففي هذا العصر تعقدت حياتنا، وتلوّنت أفكارنا، نتيجةً لاتصالنا بالغرب، ومحاولتنا اقتباس الكثير من مظاهر حياته المادية والفكرية. واقتضى ذلك أن تساير لغتنا الوضع الجديد هذا فتتفتّق عن كثير من المصطلحات الحديثة التي كان للاشتقاق نصيب وافر في صوغها.

وقد لا يقتصر اتصال الشعوب بعضها ببعض على زيادة الألفاظ المشتقة في أيٍّ منها، بل قد يتعدّى ذلك إلى طرق الاشتقاق نفسها. ففي الإنكليزية مثلًا نجد كثيرًا من السوابق (prefixes) التي اقتبسها الإنكليز عن اليونانية واللاتينية نتيجةً لمثل هذا الاتصال. وأمثلة ذلك من الأولى:

(حب) - philo، (كثير) - poly، (ضد) - anti، (نفس) - auto، (مستقيم) - ortho، (بعيد) - tele، etc.

ومن الثانية:

(عدم) - non، (بين) - inter، (غير) - dis، (من) - abs، (قبل) - pre، (رباعي) - quadru، etc.

والخلاصة أن التوسّع في اشتقاق الألفاظ وطرق توليدها، في أية لغة، إنما هو وليد حاجة تقررها الظروف، وتؤثر فيها البيئة إلى حدٍّ كبير.

***

- ٢ -

بيئة العرب الأُولى (في الجزيرة) وأثرها في الاشتقاق

يكوّن العرب من الوجهة الاثنولوجية فرعًا من الشعوب السامية. وقد تباينت آراء العلماء في الموطن الأصلي لهذه الشعوب: فذهب فريق منهم إلى أنه أرض بابل من العراق[١]، وزعم فريق آخر أنه افريقية الشرقية[٢]، واعتقد ثالث أنه جزيرة العرب[٣]. ولعلّ الرأي الأخير هو أقرب الآراء إلى الصواب، فقد كانت هذه الجزيرة منذ القديم المكان الذي خرجت منه موجات متعاقبة من هذه الشعوب استوطن معظمها أراضي الهلال الخصيب. ومن هؤلاء: الأشوريون الذين وفدوا على شمالي بلاد الرافدين والآراميون (السريان) الذين حلّوا في سهل البقاع، والعبرانيون الذين أقاموا في فلسطين، والفينيقيون الذين استوطنوا سواحل لبنان.

والمعروف أن تلك الشعوب كانت تتكلم أصلًا لغة واحدة هي اللغة السامية الأصلية. ومع أنّ اختلاف بيئاتها فيما بعد أدّى إلى اختلاف متزايد في لهجاتها أحالها إلى لغات، فقد بقي بينها إرث لغوي مشترك يقوم على تشابه في كثيرٍ من الألفاظ وأصول اشتقاقها وتصريفها.

* * *

وسكن العرب جزيرتهم منذ أقدم العصور. وكانت هذه الجزيرة، ولا سيما أواسطها، قليلة الاتصال بالعالم الخارجي حتى ظهور الإسلام. وكان لهذا أثره في اللغة، فقد غدا تطورها بطيئًا بحيث بقيت - في اعتقاد بعضهم - أقرب اللغات السامية إلى اللغة الأم[٤] في بعض خصائصها.

والتطوّر اللغوي، في الواقع، هو تطور ذو وجهين: النمو، والانحلال. أمّا النمو فقد كان نصيب اللغة منه ضئيلًا نسبيًا، إذ لم يكن في الجزيرة ذاتها ما يحفز إليه، فالحياة بسيطة محدودة، تسير في الغالب على وتيرة واحدة قلّما تستدعي خلقًا جديدًا للألفاظ أو اشتقاقًا لها. وأما الانحلال فكان محدودًا أيضًا، ذلك لأن البيئة العربية

(١) انظر: Barton, G., Semitic and Hamitic Origins, p.1.
و: Encyc. of Religion and Ethics, Vol. II, p. 378.
و: علي، جواد - تاريخ العرب قبل الإسلام ١/ ١٥١.

(٢) Encyc. Brit. (9 th ed.) – Article «Arabia».

(٣) Wright, W., Comparative Grammar of the Semitic Languages p. 7.
و: Barton, G., Semitic and Hamitic Origins, p. 4.

(٤) انظر O'leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages, pp. 16, 17 &18.

الجاهلية لم تكن بعيدة الشبه ببيئة اللغة السامية الأصلية - بيئة صحراوية ساذجة.

وكان من المنتظر أن تحتفظ القبائل القاطنة في أصقاع الجزيرة بلغتها السامية الأصلية احتفاظًا ظاهرًا[١] دون أن يطرأ عليها شيء كبير من التغيّر والتبدّل، إذ كانت هذه القبائل بعيدة عن الأمم الأخرى وفي مأمن من التأثر بحضاراتها كما تأثّرت بقية الأمم السامية التي سكنت في الجهات المعمورة.

ومن أجل ذلك حدثت فروق بين اللغة العربية واللغات السامية الأخرى أخذت تزداد مع الزمن. ولعلّ من أبرز هذه الفروق، ممّا يتصل ببحثنا، أمرين:

الأول : اختصاص العربية بأوزان لا مثيل لها في بعض اللغات السامية الأخرى، أو في جميعها: فوزن (فاعَلَ) مثلًا لا مثيل له إلّا في الحبشية[٢]، ووزنا (فَعْلَة) و(فِعْلَة) للمرة والنوع، ووزن (أفْعَل) للتفضيل واللون والعيب، لا مثيل لها في أية لغة سامية أخرى[٣]. وقل مثل ذلك في أبنية المصادر القياسية التي تحوي ألفًا ممدودة بين عين الفعل ولامه كفِعال وإفعال وانفِعال وافتِعال وافعِلال واستِفعال[٤]. أضف إلى ذلك أن أوزان الأفعال في العربية هي ستة عشر وزنًا للمعلوم يقابلها مثلها للمجهول[٥]، بينما هي في العبرية مثلًا لا تتجاوز ثلاثة للمعلوم وأربعة للمجهول[٦].

والثاني : اختصاص بعض اللغات السامية الأخرى بأوزان لا مثيل لها في العربية اليوم، فوزن سَفْعَل وشَفْعَل في السريانية، وشَفْعَل في الأكادية والأوجريتية، وهَفْعَل في الكنعانية القديمة والمؤابية وبعض اللهجات الآرامية، وهِفْعيل في العبرية - وكلها تقابل وزن أفعل العربي - لا وجود لها عندنا اليوم[٧].

---

(١) ومن ثمَّ كان احتفاظ «اللغة العربية بأكثر خصائص اللغة السامية الأصلية» تعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» - حاشية ص ٢٩.

وانظر O'leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages, p. 5.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) نفس المصدر، ص ٦٧.

(٤) نفس المصدر، ص ٦٧.

(٥) باستثناء الأوزان الملحقة.

(٦) انظر فريحة، المدخل إلى اللغة العبرية، ص ٥٣.

(٧) انظر مقال خليل نامي «وزن أفعل من الفعل المزيد» في مجلة كلّية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٢، ص ٣٩ - ٤٠. ويؤخذ من المقال المذكور أن وزني سفعل وهفعل كانا موجودين في بعض اللغات العربية الجنوبية، وأن لسفعل وشفعل وهفعل بقايا في العربية، كسقلب (قلب) وشسع (بمعنى أبعد، من وسع)، وهزرف (أسرع)، (المقال نفسه ص ٤٠ - ٤٢). ولعلنا نستطيع أن نضيف إلى هذه الأمثلة: سنبس (نبس)، وشعوذ (من العوذة) وهلقم (من لقم).

وكان لطبيعة الجزيرة العربية أيضًا أثر كبير في اللغة واشتقاقها. فلقد أدّى اتّساع هذه الجزيرة وتنائي أطرافها إلى ظهور لهجات مختلفة بَعُد التباين بينها أو قَرُبَ بالنظر إلى اتّصال أصحابها بعضهم ببعض من جهة، ومدى تأثرهم بالأقوام الغريبة المجاورة لهم من جهة أخرى[١].

ولامتداد الصحاري الشاسعة في أواسط الجزيرة كان الاختلاف بين لهجاتها الشمالية والجنوبية أشدّ منه بين اللهجات المختلفة الأخرى. فبين شمالي الجزيرة وجنوبها تمتد صحاري الأحقاف والربع الخالي الشاسعة الصعبة المسالك، مما ساعد على وجود لهجتين رئيستين مميزتين، أو قل لغتين مختلفتين، الأولى شمالية تمثّلت فيما بعد بلغة القرآن الكريم، والثانية جنوبية تمثّلت في لغة سبأ وحمير. وكان الاختلاف بين هاتين اللغتين في الواقع اختلافًا جوهريًا تناول الكثير من مظاهر الصوت والدلالة والقواعد والأساليب والمفردات[٢]، حتى قال أبو عمرو بن العلاء[٣]: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا».

ونستطيع أن نتصوّر مدى ما كان عليه الفرق بين اللغتين قبل الإسلام إن اطّلعنا على ما نشره المستشرق كوك من نقوش عربية شمالية[٤]، والمستشرقان غويدي[٥] ورسيني[٦] من نقوش جنوبية. غير أن هناك ظاهرة لا بدّ من ملاحظتها، وهي أن لغة الشمال كانت في العصور القريبة من ظهور الإسلام ذات سلطان قوي ونفوذ واسع بحيث كادت تبتلع لغة الجنوب وتدعي السيادة على معظم أجزاء الجزيرة. ولا ريب في أن هذه الظاهرة على جانب كبير من الأهمية من حيث أنها تفسح المجال لاستقرار الأنماط الاشتقاقية

---

(١) أنظر في ذلك تعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» حاشية ص ٣٣.

(٢) فقه اللغة لوافي ص ٦٩ (ط ٥).

(٣) ابن سلام، طبقات الشعراء ص ٦٨. وقال ابن جني: «لسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار... دخلت يومًا على أبي علي رحمه الله فقال لي: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك، قال: فما تقول فيما جاء عنهم من حوريت (وهو اسم موضع يريد أبو علي الفارسي البحث في وزنه لأنه غريب) فخضنا معًا فلم نحل بطائل منه، فقال هو من لغة اليمن ومخالف للغة ابني نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفًا لأمثلتهم - الخصائص ١/٣٨٦ - ٣٨٧.
وروي عن الأصمعي «أن رجلًا من العرب دخل على ملك ظفار... فقال له الملك: ثب، وثب بالحميرية: اجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك، وقال ليست عندنا عربيت، من دخل ظفار حمر، أي تكلم بكلام حمير» - الخصائص ٢/٢٨. وانظر المزهر ١/٢٥٦ - ٢٥٧.

(٤) أنظر Cooke, G. A., Textbook of North Semitic Inscriptions.

(٥) غويدي، المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة Guidi I., Summarium Grammaticae Veteris Linguae Arabicae Meridionalis.

(٦) Rossini, Chrestomathia Arabica Meridionalis Epigraphica.

دون اختلافها وتشعّبها.

وتشير كتب اللغة إلى وجود اختلافات أقل مدى من هذه بين لهجات القبائل الأخرى. وأكثر ما تشير إليه من ذلك، مما يتّصل ببحثنا، ما كان بين لهجتي أهل الحجاز وبني تميم[١]. فقد كان الأولون يسهلون الهمزة في كثير من الكلم بينما الآخرون يحققونها، فمثل سال يسال سوالًا عند الحجازيين يقابله سأل يسأل سؤلًا عند التميميين، والنبي عند الحجازيين يقابلها النبيء عند التميميين. وكان الحجازيون يقولون الحج (بكسر الحاء) والتميميون يقولون الحج (بفتحها). ويقول الحجازيون مرية[٢] (بكسر الميم) ويقول التميميون مرية (بضمها) ويقول الحجازيون الكراهة ويقول التميميون الكراهية. والحجازيون يقولون الوِكاف[٣] وقد أوكفت والتميميون الإكاف وقد آكفت. والحجازيون يقولون الولاية (بالفتح، في الدين) والولاية (بالكسر، في السلطان) والتميميون يكسرون الجميع. ويقول الحجازيون ولد لتمام (بفتح التاء) ويقول التميميون لتمام (بكسرها). ويقول الحجازيون برأت من المرض وأنا منك بَراء، ويقول التميميون برئت منه وأنا منك بريء. ويقول الحجازيون وَكّدْت توكيدًا ويقول التميميون أكّدت تأكيدًا. والحجازيون يقولون قلا البُرّ يقلوه قَلْوًا ويقول التميميون قلاه يقليه قَليًا. أما القِلَى بمعنى البغضاء فالطرفان فيه سواء إذ يقولان قَلَيْتُ الرجل أقليه قِلًى. ويقول الحجازيون أوصدت الباب ويقول التميميون آصدته. ويقول الحجازيون يبطش (بكسر الطاء) والتّميميّون يبطش (بضمّها)، ويقول الحجازيّون ينقد الدراهم والتميميون ينتقد. ويقول الحجازيون لاته يليته[٤]، والتميميون يقولون ألاته يليته.

ولعلّ خير ما يمثّل اختلاف بعض اللهجات العربية قراءات القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾[٥]، قرأ الجمهور غِشاوة بكسر الغين وقرأ عبدالله والأعمش بفتحها، وهي لغة ربيعة، وقرأ الحسن وعكرمة وعبدالله بضمها وهي لغة عكل[٦].

وقال تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍۚ﴾[٧]، قرأ الجمهور «فنظرة» (بكسر الظاء) وقرأ أبو

(١) انظر المزهر / ٢٧٦.
(٢) المرية: الشك. يقال امترى في الشيء: شك فيه.
(٣) الوكاف والإكاف: البرذعة. ويقال وكف وأكف وآكف الحمار: وضع عليه الوكاف.
(٤) لاته يليته ليتا عن كذا: حبسه عنه وصرفه، لات زيدًا حقه: نقصه إياه.
(٥) الآية ٢٣، سورة الجاثية.
(٦) انظر القراءات واللهجات ص ٢٢.
(٧) ٢٨٠ سورة البقرة.

رجاء ومجاهد والحسين والضحّاك وقتادة بسكون الظاء، وهي لغة تميم، وقرأ نافع وحده «ميسرة» (بضم السين)، والضم لغة أهل الحجاز، وهو قليل كمَقْبُرَة، والكثير مَفْعَلَة، وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة وهي لغة أهل نجد[١].

وقال تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[٢]، قُرِئَت رضوان بكسر الراء وهي لغة الحجازيين، وقُرِئَت بضمها، وهي لغة تميم وبكر وقيس عيلان[٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾[٤]، قرأ الأعمش وأبو حيوة يعرجون بكسر الراء وهي لغة هذيل[٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[٦]، قرأ الجمهور يستحيي بياءين والماضي استحيا، وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ ابن كُثير في رواية شبل وابن محيصن ويعقوب: يستحي بياء واحدة، وهي لغة بني تميم[٧].

وإذا كانت قراءات القرآن الكريم قد سجّلت اختلافًا في بعض اللهجات، فإنها لم تحط بها جميعًا، وبذلك غدا القرآن الكريم يمثل لغة أدبية مشتركة بين القبائل المتغايرة اللهجات نفسها.

ومهما يكن من أمر، فإن مظاهر الاختلاف بين اللهجات قد شملت - فيما شملته - الحروف، والحركات، وقواعد اللغة.

أما الحروف، فكان لاختلافها أثر في اختلاف مجال الاشتقاق وتوسيعه، فهي المادة الأولية للكلمة التي يعالجها هذا الموضوع. فما كان في بعض اللهجات من إبدال في الحروف (نحو أكّدَ ووكّدَ، وأرّخَ وورَّخَ، وأراقَ وهَراقَ)، وقلب لها (نحو يئس وأيس، وجذب وجبذ، وباء وآب)، أدّى إلى التوسّع في هذين البابين فيما بعد، وفسح المجال أمام بعض اللغويين في العصور العباسية وما يليها لأن يعتبروهما من ضروب الاشتقاق نفسه ومن ثمّ لأن يزيدوا من تلك البلبلة التي لازمت هذا الموضوع على مدى

(١) القراءات واللهجات ص ٣٨.
(٢) ١٥ سورة آل عمران.
(٣) القراءات واللهجات ص ٣٨.
(٤) ١٤ سورة الحجر.
(٥) القراءات واللهجات ص ٢٨.
(٦) ٢٦ سورة البقرة.
(٧) القراءات واللهجات ص ٣٧.

تاريخنا اللغوي.

وأما الحركات فقد أدّى اختلافها أحيانًا، إلى تعدّد الصور التي وصلت إلينا بها بعض المشتقات. ومن أمثلة ذلك: الحَصاد والحِصاد والصَّرام والصِّرام من المصادر[١] والمطلَع والمطلِع، والمقبَرة والمقبُرة والمقبِرة من أسماء المكان[٢]، والمُنخُل والمُنخَل والمُنصُل والمُنصَل من أسماء الآلة[٣]. كما أدى، أحيانًا أخرى، إلى اختلاف حركة عين الفعل الماضي والمضارع. وتبيانًا لذلك يكفي أن نقتطف ما يلي من «باب ما نطق به بفعِلت وفعَلت» من كتاب إصلاح المنطق[٤]:

«... قال الأصمعي: يقال: نَكِبَ الرجل يَنْكَبُ إذا مال... وقال أبو زيد: نكَب ينكُب. وقد ركِنْتُ إلى الأمر أركَنُ إليه رُكونًا. وركَنت أركُن لغة، إذا ملت إليه... وقد ضَنِنْتُ بالشيء، فأنا أضَنّ به ضَنًّا وضَنانَةً. قال الفرّاء: وضَنَنْتُ أضِنّ لغة. وقد مَسِسْتُ الشيء أمَسُّهُ مَسًّا ومَسيسًا... قال أبو عبيدة: مَسَسْتُ أمُسّ لغة. وشَمِمْتُ الشيء أشَمّ شَمًّا وشَميمًا، وقال أبو عبيدة: وَشَمَمْتُ أشُمّ لغة... وقال أبو عمرو: طَبِنْتُ فأنا أطْبَنُ طَبَنًا وطَبَنْتُ أطْبِنُ طَبانَةً وطبَانِيَةً وطُبونًا... وحكى الفرّاء: خَسِستَ بعدي خَساسةً وخَسَسْتَ بعدي خِسّةً... وقد غَمِطَ عيشه يَغْمَطُهُ وغَمَطَهُ يَغْمِطُهُ... ويقال شَحِحْتُ أشَحُّ وشَحَحْتُ أشِحُّ... الكسائي: يُقال: قد حَرِرْتَ يا يوم فأنت تَحَرُّ، وحَرَرْتَ فأنت تَحِرُّ..»

ويؤخذ من هذا النصّ ما يلي:

١ - إن حركة عين المضارعة في بعض الأفعال تتراوح بين الكسر وغيره، ممّا يسبب اختلافًا فيما يمكن أن يشتق منها من أسماء زمان أو مكان.

٢ - إن اختلاف مصادر الفعل الواحد جاء نتيجة لاختلاف صورة الفعل، أحيانًا.

وأمّا قواعد اللغة، فما يتصل منها بالاشتقاق لم يصبه كثير اختلاف. وممّا وصل إلينا منه، على سبيل المثال، أن بني تميم كانوا يحتفظون بواو مفعول في ما اشتق من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي فيقولون، مثلًا، مديون ومبيوع بدلًا من مدين ومبيع[٥]، وإن بني طيِّئ كانوا يفتحون عين مَفعَل في المصدر الميمي للمثال الواوي فيقولون، مثلًا، مَوعَد

(١) فصيح ثعلب، ص ٢٩.
(٢) شرح الشافية ١/ ١٨٤ - ١٨٥. وقارن بسيبويه (الكتاب ٢/ ٢٤٨).
(٣) أدب الكاتب، ص ٤٣١.
(٤) ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ص ٢٣٦ - ٢٣٩.
(٥) الخصائص ١/ ٢٦٠.

ومَوجَد بدلًا من مَوعِد ومَوجِد[١].

ومهما يكن من أمر فإن اعتماد اللغة على المشافهة، آنذاك، كان له أثر كبير في زيادة الاختلافات المتّصلة باللهجات. ولم يكن من اليسير أن تتنازل قبيلة طواعية عما ورثته منها لتفشي روح المحافظة فيها، تلك الروح التي هي مظهر طبيعي من مظاهر الحياة القبليّة.

وغني عن البيان أن لغة يتعلمها أهلها بالسليقة والممارسة، من أيسر السبل، لم تكن بحاجة إلى مدارسة تتناول أصول الكلم فيها وطرق اشتقاقه.

* * *

وكان ظهور الإسلام حدثًا هامًا في تاريخ العرب اللغوي. فقد كان في نزول القرآن الكريم وتدوينه ما أقام حدًّا لاختلاف اللهجات وتشعّبها، إذ وضع أمام العرب، على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم نموذجًا أدبيًّا يتطلعون إليه مثلًا أعلى في البلاغة واشتقاق الكلم.

أضف إلى ذلك أن مجيء الإسلام أدّى إلى إكساب كثيرٍ من الألفاظ المشتقة معاني جديدة لم يكن للعرب عهد بها. قال ابن فارس[٢]: «كان العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم...، فلما جاء الاتصال بالإسلام حالت أحوال... ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أُخَر، بزيادات زيدت، وشرائع شُرِعت، وشرائط شُرِطت، فعفّى الآخرُ الأوّلَ...

فكان ممّا جاء في الإسلام ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق، وإنّ العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافًا بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمنًا. وكذلك الإسلام والمسلم، إنما عَرَفَت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء، وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلّا الغطاء والستر، فأمّا المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان في الأصل من نافقاء اليربوع[٣]؛ ولم يعرفوا في الفسق إلّا قولهم: فسقت الرطبة، إذا

(١) انظر ابن القوطية ص ٥، وابن القطاع ١/ ١٤ - ١٥.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ٤٤. وانظر كتاب الزينة ١/ ١٤٠ - ١٤١، والمزهر ١/ ٢٩٥.

(٣) جاء في اللسان أن المنافق سمي منافقًا لأنه نافق كاليربوع وهو دخوله نافقاءه. والصحيح أن الكلمة حبشية الأصل ولا صلة لها باليربوع، ففعلها نافق مأخوذ من الفعل الحبشي «نفق» الذي يعني شكّ وداهن، والذي منه منافق في الحبشية بمعنى «التابع لطائفة تخالف العامة». انظر تعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» ص ٣٦.

خرجت من قشرها، وجاء في الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى.

وممّا جاء في الشرع: الصلاة، وأصله في لغتهم الدعاء، وقد كانوا يعرفون الركوع والسجود، وإن لم يكن على هذه الهيئة... قال أبو عمرو: أَسْجَدَ الرجل: طأطأ رأسه وانحنى. وأنشد:

فقلن له أسْجِد لليلى فأسْجَدا

يعني البعير إذا طأطأ رأسه ليركبه...

وكذلك الصيام أصله عندهم الإمساك... ثم زادت الشريعة النيّة، وحظرت الأكل والمباشرة وغير ذلك من شرائع الصوم.

وكذلك الحج، لم يكن فيه عندهم غير القصد، وسبر الجراح... ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحج وشعائره.

وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلّا من ناحية النّماء، وزاد الشرع ما زاده فيها..

وعلى هذا سائر أبواب الفقه، فالوجه في هذا إذا سُئل الإنسان عنه أن يقول فيه اسمان: لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم جاء الإسلام به. وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالنحو والعروض والشعر. كل ذلك له اسمان: لغوي وصناعي».

***

الفَصْلُ الثّاني

بيئة العرب الثانية (خارج الجزيرة) وأثرها في الاشتقاق

- ١ -

تمثل الفتوحات العربية بدء مرحلة جديدة في حياة العرب. فقد استطاعوا في مدى قرن واحد أن ينشئوا دولة عظيمة مترامية الأطراف «بسطت سلطانها من شواطئ المحيط الأطلسي إلى تخوم الصين»[١]. ولم تكن جميع أجزاء هذه الدولة على درجة واحدة من الرقي، إذ كان جناحها الشرقي أوفر حظًا من الغربي من هذه الناحية، ذلك لأنه كان وريثًا لحضارات عريقة كالبابلية والأشورية والهندية والفارسية والرومية. وسنتخذ من القسم الأوسط من هذا الجناح مدارًا لبحثنا، ذلك لأن فيه نشأ علم الاشتقاق العربي وتطورت القضايا المتصلة به تطورًا بارزًا.

كان هذا القسم يختلف عن جزيرة العرب اختلافًا كبيرًا في ظواهره الطبيعية والحضارية. فقد كان له من موقعه الجغرافي ما جعل منه محطًا لشعوب كثيرة، وملتقى لحضارات منوّعة، منذ القديم. وكان يسكنه عند الفتح العربي جماعات مختلفة من الفرس والروم والهنود والسريان وغيرهم. وكانت تقوم بين هذه الجماعات مدارس أهمّها مدرسة الرّها ونصيبين وجنديسابور وحرّان، يدرّس فيها الفلسفة اليونانية والطب اليوناني والهندي، بصورة خاصة[٢]. وكان كتاب المقولات، والعبارة، والقياس، لارسطو، من الكتب التي كانت تدرّس في مدرسة الرّها لمدّة من الزمن[٣]. والمعروف

(١) حتّي، ص ٢.

(٢) انظر قمير، أصول الفلسفة العربية، ص ١٠٥ - ١١٥، ودي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ١٩ - ٢٥.

(٣) قمير، ص ١٠٥.

أن الدراسات اللغوية والاشتقاقية العربية لم تكن بمعزل عن أثر تلك الكتب فيما بعد.

وكان للسريان، كما يبدو، أثر في الحركة العلمية آنذاك، وكانت لغتهم منتشرة فيما بين النهرين بصورة خاصة[١]، وقد نقلوا إليها قبل الفتح العربي، وبعده، أهم آثار اليونان الفكرية[٢].

* * *

وقد نزح مع الفتح العربي إلى هذه البلاد كثير من العرب، وأنشأوا فيها قريبًا من تخوم بلادهم مدينتي البصرة والكوفة مركزين للجند في بادئ الأمر. غير أن هاتين المدينتين سرعان ما تحولتا إلى مركزين هامين من مراكز الحياة العقلية واللغوية، وشاركتهما في ذلك بغداد فيما بعد.

واختلط العرب النازحون بالسكان الأعاجم، ونجم عن هذا الاختلاط بادئ الأمر شيوع اللحن في اللغة العربية وفساد بعض الملكات فيها. ولم يكن ذلك بين الأعاجم الّذين تعلموا العربية فحسب، بل تعداهم إلى العرب أنفسهم. إذ لم يكن من اليسير أن يتعلم أولاد هؤلاء في هذه البيئة الجديدة عربية خالصة لا يشوبها لحن ولا يتطرق إليها فساد... وانتشرت بين هؤلاء وأولئك، منذ الثلث الأخير من القرن الأول عربية مولّدة لم تتوقف فيها الأخطاء اللغوية عن الظهور «حتى في الدوائر الأولى من المجتمع العربي»[٣]. وكتب اللغة والأدب حافلة بأخبار هذه الأخطاء[٤] التي يبدو أن أمرها استفحل إلى حدّ خشي معه العرب على لغة القرآن الكريم، فقامت بينهم منذ أواخر القرن الأول حركة لتنقية العربية وللمحافظة على خلوصها[٥].

ونجم من هذا الاختلاط أيضًا التقاء ثقافات منوّعة: عربية وبابلية وفارسية وهندية ويونانية. وكان لا بدّ لهذه الثقافات المتجاورة من أن يتفاعل بعضها ببعض لتكون حصيلة واحدة متى أمكن، كما كان لا بدّ لأصحابها من تحدّي العوامل التي من شأنها إعاقة تكوين مجتمع متآلف متناسق. وعلى ذلك ظهرت حاجة طبيعية إلى التقارب بين عنصري المجتمع الرئيسيين وإلى تقوية أُسس التفاهم المشترك بينهما. وغدا لزامًا على المغلوب

---

(١) فجر الإسلام ص ١٣٠.

(٢) انظر قمير ص ١٣١، و١١٦ - ١٢٣. واوليري، انتقال علوم الإغريق إلى العرب ص ٢١١ - ٢٣٢، وفالتزر، الفلسفة الإسلامية ومركزها في التفكير الإنساني ص ٢٢ - ٢٦.

(٣) يوهان فك، العربية، ص ٢٦.

(٤) انظر المزهر ٢/ ٤٩٤.

(٥) يوهان فك، العربية، ص ٢٦.

معرفة لغة الغالب والاطّلاع على مثله في الحياة، كما أصبح لزامًا على الغالب التعرّف على حياة المغلوب والاستفادة من خبرته في شتّى ضروب المعرفة. والواقع أن اندماج الفريقين كان ضرورة اجتماعية تولّدت عنها حاجات معينة تتصل أصول بعضها بالحياة النفسية لكلّ منهما إلى حدٍّ بعيد. فقد أحسّ العرب، أمام هذه الأقوام التي كانت تفوقهم بثقافتها بشيء من الهزيمة المعنوية التي وجدت لها متنفسًا في التباهي بهذا التُراث وإظهارِه في أروع صورة. وشعر الفرس بمرارة الهزيمة المادية وما لازمها أو نجم عنها من هزيمة معنوية، وأخذت نفوسهم عن وعي أو عن غير وعي، تتلمس التعويض عن هذه الهزيمة بنشدان التفوُّق على العرب وإظهار هذا التفوّق في المجالات المتنوِّعة من علمية وأدبية، وكذلك بالهروب من واقعهم الأليم بزيادة التهافت على اللذائذ وطلب المجون. ولئن كان في انتصار بني العباس على الأمويين بمساعدتهم ما أنعش آمالهم وعزّز مكانتهم فإن هذا الانتصار في الحقيقة لم ينزع من نفوسهم مرارة الهزيمة الأولى التي كانت قد ترسّبت فيها إثر الفتوح، وظهر أثرها واضحًا في ازدهار الحركة الشعوبية.

ومهما يكن من أمر، فقد تولّد من هذا الالتقاء الثقافي نوع من النشاط الفكري تناول العقائد، واللغة، والعلوم المختلفة، وجميع مظاهر الحياة العقلية الأخرى. وأخذت الحضارات التي ورثها هذا الجزء من العالم، مضافًا إليها الحضارة العربية، تتمثّل في الشخصية الإسلامية، وتنعكس على النتاج الفكري لعلماء المسلمين من عرب وغيرهم. وكان من أبرز هذا النتاج، في بادئ الأمر، ما يتصل بالدراسات النحوية واللغوية التي اتصلت بالقرآن الكريم واتخذت منه محورًا لها.

ولم يكن الخلفاء أنفسهم بمعزل عن هذه الحركة النشيطة، فقد أخذوا يشجعون رجال العلم واللغة، ويعقدون لهم المجالس، ويجزلون لهم العطاء[1]. وعمد بعضهم كالمنصور والرشيد والمأمون فوق ذلك إلى تشجيع الترجمة. واتصل الأخير منهم بملوك الروم وطلب إليهم أن يزودوه بما لديهم من كتب الفلسفة[2]، فبعثوا إليه بما حضرهم من كتب أفلاطون وأرسطوطاليس وأبقراط وجالينوس. فاتخذ لها مهرة التراجمة وأمرهم بنقلها[3].

وزيادة على العلوم الدخيلة التي بدأت تجد سبيلها إلى الأوساط العربية عن طريق الترجمة والاتصال بالأعاجم، راجت في البصرة والكوفة، ثم في بغداد، سوق العلوم

(١) انظر زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/١٨.
(٢) انظر ابن النديم، الفهرست، ص ٢٤٦.
(٣) نفس المصدر، ص ٢٤٦، ٢٤٨، وطبقات الأطباء ص ٢٨ - ٣٦.

الدينية واللسانية التي أوجد المجتمع الجديد حاجة ملحّة إليها. وسنرى فيما بعد كيف أن هذه العلوم سارت جنبًا إلى جنب، ترفد الثانية منها الأولى، وتستعين الأولى منها بالثانية.

وكان من الطبيعي أن يظهر في هذا المجتمع الذي عرف ألوانًا جديدة من الحياة وبلغ شأوًا من الرقي، فريقان من الناس: فريق من المحافظين، وآخر من الأحرار.

فالمحافظون ميالون بطبيعتهم إلى التمسّك بذيول القديم لا يفكرون في تغييره أو الخروج عليه، إجلالًا له، أو حبًا للسلامة، أو سعيًا وراء مصلحة خاصة تحتّم بقاءه.

والأحرار ميالون إلى التجديد، والانطلاق وراء الحياة الحادثة، يدعوهم إلى ذلك نشاط أذهانهم وقدرتها على استكناه ما قد يكون في القديم من عيوب ومثالب، وجرأتهم على معارضة القديم والدعوة إلى الجديد.

ومن البديهي أن يحصل بين الفريقين صراع ينعكس أثره في شتّى مظاهر الحياة لا نستثني من ذلك اللغة. ولعلّ من أهمّ مظاهر هذا الصراع، ممّا يتصل ببحثنا، ظهور نظريتين متناقضتين في نشأة اللغة: إحداهما تقول بأن اللغة وحي وتوقيف من عند الله، والأخرى تقول بأنها تواضع واصطلاح[١]. وسنرى أثر ذلك في الاشتقاق فيما بعد.

* * *

وأدى هذا الوضع الجديد إلى التأثير في الاشتقاق والبحوث المتعلقة به تأثيرًا مباشرًا أحيانًا، وغير مباشر أحيانًا أخرى. إذ كثيرًا ما كان يجيء هذا التأثير من خلال الدراسات النحوية واللغوية، وكثيرًا ما كان يأتي مباشرًا دون وساطة. ولتيسير البحث لا بدّ من تقسيمه إلى قسمين:

الأول : ما يتصل بالأدب الاشتقاقي أو البحوث الاشتقاقية Etymological literature.

والثاني : ما يتصل بالألفاظ المشتقّة نفسها.

١ - الأدب الاشتقاقي:

من الطبيعي أن تقترن البحوث الأولى في الاشتقاق بنشأة النحو. غير أن الروايات التي وصلت إلينا في هذا الصدد تُشير إلى أن أبا الأسود الدؤلي - وهو «أول من رسم للناس النحو»[٢] على حدّ قول أبي الطيب اللغوي - لم يضع فيه غير «باب الفاعل

(١) انظر الخصائص ١/٤٠، والمزهر ١/٨.

(٢) اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ٦.

والمفعول لم يزد عليه»[١]. ومعنى هذا - إن صح - أن الاشتقاق لم ينل حظًا في بادئ الدراسات النحوية، ذلك لأن الحافز الذي دفع العرب إلى تدوين النحو - وهو شيوع اللحن وخشية تسرّبه لى قراءة القرآن الكريم - كان حافزًا نحويًا يتصل بالحركات، لا صرفيًا ينتمي إلى بناء الكلم.

والمعروف أن أول كتاب وصل إلينا في النحو هو كتاب سيبويه. والكتاب يكاد يكون تامًا في شموله بحيث يصح الافتراض أنه لم يكن المحاولة الأولى في بابه. وعلى الرغم من أن الروايات تجمع على أنه كان من المحاولات الأولى، فقد بقي المنهل الذي نهل منه لغويونا على اختلاف نزعاتهم في جميع العصور، والمصدر الذي صدرت عنه النظرية البصرية التي تقول أن المصدر هو أصل الاشتقاق.

وممّا هو جدير بالذكر أن قسمًا ممّا آلت إليه مصطلحاتنا الاشتقاقية اليوم لم يرد في كتاب سيبويه بصورته الحالية. فأسماء المكان مثلًا أُشيرَ إليها «بأسماء المواضع»[٢]، وأسماء الآلات بِـ «ما عالجت به»[٣]، وأسماء المرّة بِـ «نظائر ضربته ضربة ورميته رمية»[٤].

وكما أدّت الحاجة إلى تدوين النحو أدت إلى تدوين اللغة أيضًا، فقد تأدّى الفساد إلى ألفاظها «فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلًا مع هجنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث فشمّر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين»[٥].

وقامت في سبيل هذه الغاية محاولات شتّى، مختلفة الوسائل، كان أهمّها ما قام به الخليل بن أحمد الفراهيدي من وضع كتاب العين، أو التخطيط له على الأقل[٦].

(١) الزبيدي، محمد، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٥.
وفي رواية أخرى أنه وضع، بالإضافة إلى ذلك، باب التعجب، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم - انظر القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص ١٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٦.

(٣) نفس المصدر ٢/٢٤٩.

(٤) نفس المصدر ٢/٢٤٦.

(٥) مقدمة ابن خلدون ٢/٥٤٨.

(٦) اختلف في نسبة كتاب العين إلى الخليل، فقال أبو الطيب اللغوي إنه ليس له وإنما هو لليث بن نصر بن سيار، وقيل عمل الخليل قطعة من أوله إلى حرف الغين وكمله الليث لأن أوله لا يناسب آخره. وقيل بل أكمله الخليل (بغية الوعاة ص ٢٤٤ - ٢٤٥). وقال السيرافي إن الخليل «عمل أول كتاب العين» (أخبار النحويين البصريين ص ٣٨). وقال الأزهري: كان الليث رجلًا صالحًا عمل كتاب العين ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ويرغب فيه من حوله. (المزهر ١/٧٧). وهناك روايات أخرى ينظر فيها معجم الأدباء ١٧/٤٦.

وكانت الطريقة التي اختارها لوضع هذا المعجم تقوم على أساسين:

الأول : وضع الكلمات بالنسبة لموادها الأصول، أو جذورها.

والثاني : ترتيبها على نسقٍ هجائيٍّ خاص يبدأ فيه بحروف الحلق، فاللسان، فالأسنان فالشفتين.

ويرجّح أنه كان متأثرًا في عمله هذا بالسنسكريتية، ففكرة الجذور هي سنسكريتية الأصل[(١)]، والترتيب الذي اختاره للحروف على أساس المخارج يتفق وترتيب الحروف الهجائية في السنسكريتية[(٢)].

والعمل الذي قام به الخليل وضع النواة الأولى لعلم الاشتقاق العربي، ففكرة الجذور هي الفكرة التي يقوم عليها تشقيق الكلام والوصول به إلى العناصر المشتركة بين المشتق والمشتق منه.

أضِف إلى ذلك أن تدوين اللغة ذاتها قد يسّر للأعاجم التمكُّن منها، ومن ثم الإسهام في الدراسات المتصلة بها وتلوين هذه الدراسات بعقليتهم الخاصة.

* * *

غير أن اللغة حين جُمعت دُوّنت لغة واحدة على الرغم ممّا كانت عليه من اختلاف في اللهجات. ولذا فإن العناصر اللغوية التي اعتمد عليها النحاة واللغويون في بحث الاشتقاق كثيرًا ما كانت مليئة بالشوارد، بعيدة عن القياس، كما سنرى في بحثنا للمشتقات. وقد عمدت مدرسة البصرة التي سبقت مدرسة الكوفة في تدوين اللغة والنحو إلى تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب، وجعلت السماع الكثير أساسًا لما وضعته من قواعد، دون أن تعير الشوارد كبير اهتمام. غير أن مدرسة الكوفة رأت أن التشدّد في القياس، وإغفال الشاذّ من المسموع، قد يفقد اللغة الكثير من تراثها، ولذا أخذت بالشاذ في السماع وجعلت من كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه. إذ كان من عادة الكوفيين أنهم «إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلًا»[(٣)]، وأنهم «لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلًا، وبوبوا عليه»[(٤)].

(١) Jespersen, Language-Its Nature, Development and Origin, p. 373.

(٢) زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ١٢٢ عن William's Sanskrit Grammar, p. 15 ودائرة المعارف الإسلامية في الخليل.

(٣) همع الهوامع ١/ ٤٥.

(٤) السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، ص ٨٤. وانظر حاشية ص ٤٧ من مقدمة ڤيل Weil لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (طبعة ليدن).

وكان الكسائي - وهو إمام نحاة الكوفة - «يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة فيجعله أصلًا ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك»[١].

وعلى ذلك بينما كان البصريون ينظّمون ما يرونه متشابهًا من الصيغ والأبنية في ملاك واحد ليصوغوا قاعدة وينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، كان الكوفيون يحاولون تعميم الظاهرة الفردية ويجعلون منها قاعدة بعينها حتى ولو كانت هذه الظاهرة تمثل قولًا موضوعًا[٢].

وورثت مدرسة بغداد مدرستي الكوفة والبصرة، ولكنها لم تقف موقفًا حاسمًا من أمر ما بينهما من خلاف. وغدت بغداد نفسها مسرحًا له، على الرغم من إيثار خلفائها وأمرائها نحاة الكوفة على نحاة البصرة بوجه عام[٣].

وقد يخيل للمرء أن المبدأ الذي نادى به أبو عثمان المازني، وهو أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[٤] فيه الحل الحاسم للمشكل، غير أن الواقع هو العكس. فكلام العرب آنذاك كان مجموعة لغات، والقياس عليه معناه القياس على هذه اللغات[٥]، ومن ثمّ تثبيت السماع واقراره.

والغريب أنه إذا ما تعارض السماع والقياس كان ينطق بالمسموع على ما جاء عليه وإن كان يحظر اتخاذه أساسًا لقياس جديد[٦]. ومعنى هذا أن اللغويين قنعوا بالحالة الراهنة (Status Quo) للغة؛ ومعنى هذا أيضًا أن المحافظة انتصرت وأن الشوارد اتخذت صفة الشرعية حتى وإن لم يصح اتخاذها أساسًا لقياس جديد.

ومن ثمّ فإن ما سمع من شذوذ في باب المشتقات كان لا بدّ له من أن يخلّد على

(١) السيوطي، بغية الوعاة ص ٣٣٦. والأصل «ما أفسد»، وهو تحريف. وانظر حاشية ص ٧ من مقدمة ڤيل Weil لكتاب الإنصاف (طبعة ليدن).

(٢) انظر في الفرق بين مذهبي الفريقين:
O'leary, How Greek Science Passed To The Arabs, p. 144.
وضحى الإسلام ٢/٢٩٦، وأصول النحو للأفغاني ص ١٨٨، ومدرسة الكوفة للمخزومي ص ٣٧٦ وما بعدها، ومقدمة ڤيل Weil لكتاب الإنصاف (طبعة ليدن)، ومقال مصطفى السقا «نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين» - مجلة مجمع اللغة العربية ١٠/ ٩١، ومقال طه الراوي «نظرة في النحو» - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (مجلد ١٤ ج ٩ ص ٣١٩).

(٣) زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٢/١١٣، وضحى الإسلام ٢/٣٩٧.

(٤) الخصائص ١/٣٥٧.

(٥) قال أبو حيان في شرح التسهيل: «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه» - المزهر ١/٢٥٨.

(٦) انظر الخصائص ١/١١٧: «باب تعارض السماع والقياس».

الرغم من مخالفته للقياس. غير أن تخليده في كتب النحو كان لا بدّ له من تعليل آخر خاص يتعدّى المبدأ العام الذي أدّى إلى تدوينه، وهو السماع. وكثيرًا ما كان هذا التعليل يشغل النحاة في وقت كانت فيه فلسفة العلة تسيطر على البحوث النحوية سيطرة تكاه تكون تامة[١]. وإذا ما عدموا بابًا للتعليل، على أي حال، اكتفوا بقولهم «لغة»، واقتنعوا بأن في ذلك علّة كافية. قال ابن نوفل[٢]: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا؛ فقلت (كيف)[٣] تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: اعمل على الأكثر واسمي ما خالفني لغات».

وغني عن البيان أن الاشتقاق يعتمد القياس أساسًا له[٤]، فإذا اختلّ هذا اضطرب ذاك.

* * *

ولم يكن اختلاف اللغات هو الآفة الوحيدة على الاشتقاق، فهناك آفة أخرى لا تقل عنها خطرًا، وهي اختلاف الآراء. فقد كان طبيعيًا أن يحمل تعدّد الوجوه في القضية الواحدة على اختلاف الآراء فيها، وأن يؤدي ذلك إلى شيء من البلبلة والاضطراب. وكثيرًا ما كانت هذه الآراء المتعددة متنافرة متناقضة بحيث لا يستطيع المرء أن يخرج منها بحكم واضح ثابت[٥]. وسيرد معنا شواهد كثيرة على ذلك خلال البحث.

وثمّت آفة أخرى على الاشتقاق أيضًا، وهي شيوع نظرية «التوقيف» في بعض الأوساط المحافظة. فقد نتج عن هذا امتناع فريق من علماء اللغة عن اشتقاق كلمات جديدة كانت تدعو إليها الحضارة الجديدة. وليس أدل على هذا من قول ابن فارس[٦]: «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها». أضف إلى ذلك أن الأخذ بهذه النظرية معناه

(١) انظر مقدمة شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.
(٢) طبقات الزبيدي ص ٣٤. وابن نوفل هو عبد الملك بن نوفل بن مساحق المدني. روى عن أبيه وأبي عصام المزني - تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٨.
(٣) تكملة من المزهر ٢/ ١٨٤ فيما نقل عن الزبيدي.
(٤) قال ابن فارس: «أجمع أهل اللغة، إلّا من شذ منهم، على أن للغة العرب قياسًا وأن الكلام مشتق بعضه من بعض» - الصاحبي في فقه اللغة، ص ٣٣.
(٥) انظر همع الهوامع ١/ ٩٨.
(٦) الصاحبي، في فقه اللغة، ص ٣٣، وانظر المزهر ١/ ٣٤٦.

الانتصار لمبدأ السماع، ذلك لأن في اطلاق القياس ما قد يحيد باللغة عمّا جاءت عليه في الأصل. ومن الواضح أنّ مبدأ السماع يتنافى والاشتقاق القياسي ويجعله عرضة لكثير من الشوارد وعدم الانتظام. ويخيل إليّ أنّ هذا المبدأ الذي اتخذه الأوائل، في بادئ الأمر، وسيلة خيّرة لجمع اللغة في سبيل درسها وضبطها، لم يلبث أن أصبح فيما بعد سببًا لإشاعة الفوضى فيها، ومدعاة لاختلاق الروايات.

* * *

وكانت المحاولات التي استهدفت تدوين النحو واللغة في القرنين الأول والثاني الهجريين حجر الأساس للدراسات الاشتقاقية التي تلتها في القرنين الثالث والرابع؛ فقد ظهر في هذين القرنين طائفة من علماء الاشتقاق الذين دأبوا على استكناه الألفاظ العربية والنظر فيما بينها من وشائج بغية الوصول إلى معانيها الحقيقية. فقد كانت الحاجة إلى هذه المعاني ضرورة اقتضتها الحياة الفقهية، والعلمية، والاجتماعية، آنذاك. ومن أهمّ هؤلاء العلماء: قطرب، والأصمعي، وأبو الحسن الأخفش، وأبو نصر الباهلي، والمفضّل بن سلمة، والمبرّد، والزجّاج، وابن السرّاج، وابن دريد، وأبو حاتم الرازي[1]، وأبو جعفر النحّاس، وابن خالويه، والرمّاني، وابن فارس، وابن جنّي. وقد كتب كل من هؤلاء، باستثناء الأخيرين، كتبًا في الاشتقاق. غير أن كتبهم هذه، وان اتفقت في غايتها النهائية وهي استبطان المعاني الأصلية للألفاظ، فقد اختلفت في السبل التي سلكتها لهذه الغاية. فمنها ما اتخذت الألفاظ الفقهية والدينية سبيلًا لذلك ككتاب الزينة للرازي، وكتاب اشتقاق أسماء الله عزّ وجلّ لابن النحّاس، ومنها ما اتخذ أسماء الأعلام سبيلًا لذلك ككتابي الباهلي وابن دريد، ومنها ما عالج اشتقاق الألفاظ بصورة عامّة ككتابي المبرد والزجّاج.

وعلى الرغم من أن ابن فارس لم يكتب كتابًا خاصًّا في الاشتقاق، فإنه أسهم في الادب الاشتقاقي اسهامًا بالغ الخطورة، إذ حاول في «معجم مقاييس اللغة» الذي كتبه ردّ الكلمات التي تنتمي إلى جذر واحد إلى أصل معنوي واحد أو أصول معنوية مختلفة، على ما يقتضيه الحال.

وكذلك ابن جني الذي ضمّن كتابه «الخصائص» موضوعات متفرقة تتصل بالاشتقاق وفلسفته، وأفرد فيه بابًا خاصًّا لما أسماه بالاشتقاق الكبير أو الأكبر.

(١) المتوفي عام ٣٢٢ هـ.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر اللغويين والنحاة البارزين كانوا من الأعاجم. ولذا فقد كانت بحوثهم في الاشتقاق تصدر عن عقلية أجنبية، وكانت قواعد الاشتقاق في لغاتهم الأصلية لا تغيب عن أذهانهم في الغالب خلال هذه البحوث. ولعلّ اعتبار ابن فارس لمعظم الألفاظ الرباعية والخماسية في العربية بأنها منحوتة من لفظتين خير مثال على ذلك.

وقد بقيت البحوث الاشتقاقية منذ ذلك الحين دون إثارة ذات شأن حتى العصر الحديث، حيث عملت الحاجة إلى المصطلحات العلمية على اثارتها من جديد، وحيث كان لرقي علم اللغات المقارن شأن فيها، ممّا هيّأ لظهور النظريات الاشتقاقية المختلفة التي سنتولى بحثها في الباب التالي.

* * *

٢ - الألفاظ المشتقة:

وحملت حياة العرب الجديدة، إثر الفتوح، الناس على توليد الألفاظ الجديدة واشتقاقها بشتّى الوسائل. فقد حكي عن رؤبة وأبيه «أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سبقا إليها»[١]، كما روي عن الأصمعي[٢] أنّه «ذكر حروفًا من الغريب فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها إلّا ابن أحمر الباهلي منها الجَبْر، وهو الملك. وإنما سمي بذلك - أظن - لأنه يجبر بجوده. وهو قوله:

أسلم براووق[٣] حُبِيْتَ[٤] به وانعِم صباحًا أيها الجبر

.... ومنها المأنوسة، وهي النار، وذلك قوله:

«كما تطاير عن مأنوسة الشرر»[٥]

وتجرّأ الناس على اللغة وتقاليدها، واتخذوا من السوابق والقياس مجنًا يدّرون به ما قد ينتحون في اشتقاقه منحًى غريبًا أو يسلكون فيه مسلكًا شاذًا. روي أن الخليل بن أسد النوشجاني قال [٦]: «قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٥.
(٢) نفس المصدر ٢/ ٢١.
(٣) الراووق: الكأس، ووعاء الشراب الذي يروق به - أقرب الموارد (مادة روق).
(٤) وفي اللسان (مادة جبر) حييت، وكذلك في جمهرة أشعار العرب. ولعل ذلك هو الصواب.
(٥) صدر البيت كما ورد في الشعر والشعراء، ص ١٢٩: تطايح الطل عن أعطافها صعدا.
(٦) الشعر والشعراء ص ٢٣، والخصائص ١/ ٣٦٠.

يـا صـاح هـل تـعـرف رسـمًـا مُـكْـرَسًـا

فلما بلغت:

تـقـاعـس الـعـز بـنـا فـاقـعـنـسـسـا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

تـرافـع الـعـز بـنـا فـارفـنـعـعـا

فقلت: هذا لا يكون. فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تـقـاعـس الـعـز بـنـا فـاقـعـنـسـسـا»؟

وروى ابن جني أن استاذه أبا علي الفارسي قال[1]: لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متّسع، أن يبني بإلحاق اللام اسمًا، وفعلًا، وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خَرْجَج أكرم من دَخْلَل، وضَرْبَبَ زيد عمرًا، ومررت برجل ضَرْبَب وكَرْمَم ونحو ذلك. قلت له: افترتجل اللغة ارتجالًا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم...»

وعلى ما تحويه هاتان الروايتان من ألفاظ غريبة فإنهما تشعران بالرغبة الجامحة آنذاك لاشتقاق ألفاظ جديدة.

ولم يكن ظهور مثل هذه الرغبة غريبًا بين العلماء ولا سيما بعد تدوين اللغة والنحو. فتدوين اللغة وضع بين يدي العالِم المادة الأولية التي يستطيع الاشتقاق منها، وتدوين النحو وضع أمامه الأسس التي يشتق بموجبها، والحياة الجديدة فرضت عليه حاجات جديدة توجب الاشتقاق.

ولعلّ من أبرز هذه الحاجات وضع المصطلحات العلمية للعلوم الدينية واللغوية المتطورة آنذاك، وكذلك للعلوم الدخيلة التي أخذ العرب بترجمتها من طب، وفلسفة، وفلك، ورياضة، وغيرها.

والمتتبّع لهذه المصطلحات في الكتب العباسية، بصورة خاصة، يجد أن الكثير منها إنّما هو ألفاظ مشتقة. غير أننا لا ندري أي هذه الألفاظ قد اشتقّ لأول مرّة آنذاك وأيها كان قد اشتق قبلًا ثم حُمِّل معنى جديدًا على سبيل المجاز فيما بعد. ومن المؤسف أننا لا نزال نفتقر إلى معجم تاريخي كمعجم أوكسفورد ولاروس يمكننا من دراية ذلك.

(١) الخصائص ١/٣٥٩. وانظر أيضًا نفس المصدر ٢/٢٥.

ولعلّ من المفيد أن نورد هنا بعضًا من هذه المصطلحات على سبيل التمثيل: فمن المصطلحات الدينية ما يتصل بعلم الكلام والفقه والتصوف ونحوه: كالكون والقِدَم والحدوث والاثبات والنفي والحركة والسكون والمماسّة والمُباينة والوجود والعدم والطفرة والأجْسام والأعراض والتعديل والتجوير من مصطلحات علم الكلام[١]. والطهارة والوضوء والصلاة والزكاة والتوبة من مصطلحات الفقه[٢]، والهاجس والمريد والسالك والمسافر والانزعاج والشطح والانس والغيبة والحضور من مصطلحات التصوف[٣].

ومن المصطلحات البيانية والعروضية واللغوية: البديع والاستعارة والتجنيس والمطابقة والالتفات[٤]، والعروض والمصراع والزِحاف والعلة، والأصل والتأليف والأمر والطلب والتضرع والبطلان والتباين[٥].

ومن المصطلحات الطبية[٦] ما يدل على فنون الطب الأساسية مثل التشريح والجراحة والتوليد، ومنها ما يختص باصطلاحات كل فن كالسوداء والصفراء والنبض والتخمة والهضم والمشاركات، وبأسماء الادوية كالمسخنات والمرطبات والمجففات والمسهلات والمخدرات، وبأفعال تلك الأدوية كَمُلَطِّف ومُنْضِج ومُحَلِّل وهاضم وكاسر الرياح واكّال ولاذع وكاوٍ ومبرّد ومقوّ ومرطب ومسهل ومدرّ ومعرق، وبأسماء الأمراض أو أعراضها كالصداع والصرع والتشنّج والضمور والخفقان والغشيان والاستسقاء.

ومن المصطلحات الفلسفية: العلّة والمعلول والقوّة والفعل والواجب والممكن والمطلق والإرادة والمحدِث والحادث والعدم والعقل.

ومن المصطلحات الفلكية[٧]: الكواكب السيارة، وقران الكواكب، والتقويم، وطوالع البروج، والرّصد، والكواكب الثابتة... الخ..

---

(١) زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٣٨/٢.
(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٧/ ٢٣٥.
(٣) ابن عربي، الاصطلاحات الصوفية الواردة في الفتوحات الملكية والملحقة بتعريفات الجرجاني، ص ١١٥.
(٤) كتاب البديع لابن المعتز، ص ٥٨.
(٥) من فهرست شرح الفارابي لكتاب أرسطو في العبارة، ص ٢٢٥.
(٦) انظر زيدان ٣٨/٢.
(٧) انظر رسائل أخوان الصفا ١/ ١١٤ - ١٨٢.

ومن المصطلحات الرياضية[١]: الجذر، والمكعب، والمجذور، والدائر[٢]، والمربع[٣]، والمخمس، والحاد الزوايا، والقائم الزاوية، والمنفرج الزاوية، والمتساوي الأضلاع... إلخ.

* * *

ودخل اشتقاق العربية باب جديد هو الاشتقاق من الأعجمي. فكثير من الكلمات المعربة أخضعت للقياس وأدخلت دائرة الاشتقاق. فقد اشتقّوا من الزّرقين فعلًا فقالوا زرقن[٤]، ومن الهندسة اسم فاعل فقالوا مهندس[٥]، ومن الهُرزوقا اسم مفعول فقالوا المُهَرْزَق[٦]، ومن زنديق فعلًا ومصدرًا فقالوا زندق وتزندق زندقة[٧]، ومن الطّرز فعلًا ومصدرًا واسم فاعل واسم مفعول فقالوا طرّز تطريزًا وهو مطرِّز ومطرَّز[٨]، ومن المنجنيق فعلًا فقالوا جَنَقونا بالمنجنيق[٩]، ومن ديوان فعلًا ومصدرًا فقالوا دوّن تدوينا[١٠]، ومن نوروز فعلًا واسم فاعل فقالوا نَوْرَزَ ومُنَوْرِز[١١]، ومن لجام فعلًا ومصدرًا واسم فاعل واسم مفعول فقالوا أَلْجَمَ إِلْجامًا ومُلْجِم ومُلْجَم[١٢]، ومن درهم فعلًا واسم مفعول فقالوا دَرْهَمَتِ الخُبّازَى[١٣]، ورجل مُدَرْهَم[١٤].

ويبدو أنهم كانوا إذا اشتقوا من الأعجمي يخلّطون فيه أحيانًا. قال ابن فارس[١٥]

---

(١) إخوان الصفا ١/ ٥٧.

(٢) هو العدد الذي إذا ضرب في نفسه رجع إلى ذاته. مثال ذلك خمسة في خمسة خمسة وعشرون... فالخمسة تحفظ نفسها وما يتولد منها دائمًا - أخوان الصفا ١/ ٥٧ - ٥٨.

(٣) هو في الحساب حاصل ضرب أي عددين مختلفين، ولذا فهو في مصطلحهم عدد غير مجذور - إخوان الصفا، ص ٧٠. وهو في الهندسة شكل متساوي الأضلاع، قائم الزوايا - نفس المصدر ١/ ٩٠.

(٤) الجواليقي، المعرب ص ١٧٦.

(٥) نفس المصدر، ص ٣٥٢.

(٦) نفس المصدر، ص ١١٦. والهرزوقا: الحبس. والمهرزق: المحبوس.

(٧) الخفاجي، شفاء الغليل، ص ٩٧.

(٨) ضحى الإسلام، ٢/ ٢٥١.

(٩) الجواليقي، ص ٣٠٦. وضحى الإسلام ٢/ ٢٥١.

(١٠) المزهر ١/ ٢٨٨.

(١١) المزهر ١/ ٢٩١.

(١٢) نفس المصدر ١/ ٢٨٨.

(١٣) أي صارت كالدراهم.

(١٤) الخصائص ١/ ٣٥٨.

(١٥) نفس المصدر ١/ ٣٥٩. وانظر المنصف ١/ ١٤٧.

«ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلّطت فيه: وقال أبو عمر الجرميّ[١]: «وربما خلطت العرب في الأعجمي إذا نقلته إلى لغتها وأنشد عن أبي المهديّ:

يقولون لي شَنْبِذْ[٢] ولستُ مُشَنْبِذًا طوال الليالي أو يزول ثَبيرُ
ولا قائلًا زوذا[٣] لِيَعْجَلَ صاحبي وبستان[٤] في صدري عليّ كبيرُ
ولا تاركًا لحني لأحسنِ لحنِهِم ولو دار صرف الدهر حين يدوْرُ»

على أنهم كانوا في الغالب يستقبحون اشتقاق العربي من الأعجمي «لأن الاشتقاق نِتاج وتوليد، ومحال أن تنتج النوق إلّا حُورانا[٥] وتلِد المرأة إلّا انسانًا»[٦].

* * *

(١) الجواليقي ص ٨، والزبيدي ص ٣٦، والمزهر ١/٢٩١.
(٢) شنبذ يريد «شون بوذي»، وهو من قولهم شون بوذ أي كيف، يعنون الاستفهام.
(٣) زوذ: عجل (بتشديد الجيم وكسرها).
(٤) بستان: خذ.
(٥) المفرد حوار (بضم الحاء وكسرها)، وجمعه أحورة وحيران. قال في اللسان: وقد قالوا حوران.
(٦) المزهر ١/٢٨٧. وانظر الجواليقي ص ٣ - ٤.

الباب الثاني

أصل الاشتقاق

الفَصْل الأول

نظريات اشتقاقية عامة

- ١ -

النظريتان، البصرية والكوفية، في أصل الاشتقاق

اختلف علماء العرب منذ القديم في أصل الاشتقاق، أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب البصريون منهم إلى أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه. ولعلّهم اعتمدوا في ذلك على ما قاله سيبويه من أن الأفعال «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»(١). وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك.

وقد لجأ كلٌّ من الفريقين إلى دعم وجهة نظره بحجج معينة أوردها ابن الأنباري بشكلٍ مفصّل في كتابه «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»(٢).

أمّا حجج البصريين فتتلخص فيما يلي(٣):

١ - إنّ تسمية المصدر «مصدرًا» **تدلّ** على أنه الأصل الذي صدر عنه الفعل، فالمصدر لغة هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل.

٢ - إنّ المصدر **يدلّ** على زمان مطلق، والفعل **يدلّ** على زمان معيّن، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٣ - «إنّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أمّا الفعل فإنه لا

(١) الكتاب ١/ ٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثامنة والعشرون، ص ١٢٩. وقد أوردها موجزة ابن الأنباري في كتابه «أسرار العربية» ص ١٧١ - ١٧٦، والزجاجي في «الإيضاح في علل النحو» ص ٥٦ - ٦٣، والسيوطي في «الأشباه والنظائر» ١/ ٥٧ - ٥٨.

(٣) أكثر اعتمادنا في هذا الملخص هو على ابن الأنباري في «أسرار العربية»، والإنصاف».

يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا ممّا لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره».

٤ - «إنّ الفعل بصيغته **يدل** على شيئين: الحدث، والزمان المحصّل، والمصدر **يدل** بصيغته على شيءٍ واحد وهو الحدث، وكما أنّ الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل»[١].

٥ - «إنّ المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أن **يدل** على ما في الفعل من الحدث والزمان **ومعنى** ثالث، كما **دلّت** أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل والمفعول به..».

٦ - «إنّ المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين..»

٧ - «لو كان المصدر مأخوذًا من الفعل، لوجب أن يكون لكلّ مصدر فعل قد أخذ منه،... فلمّا رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتّة مثل العبوديّة والرجولية والنبوّة والأمومة والأُمُوَّة[٢]... ورأينا في كلامها أيضًا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو الكرامة والعطاء، وما أشبه ذلك، علمنا أنه ليست الأفعال أصولًا للمصادر... وعلمنا أن المصادر هي الأصول فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل»[٣].

٨ - «إنّ المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما **أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.**»

٩ - «يوجد لفظ المصدر وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرّف...، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه فعلمنا أنه أصله ومادته. ألا ترى أن الفضّة أصل لجميع ما يُصاغ منها، **فهي موجودة المعنى فيه، فإن صغت كوزًا أو إبريقًا أو خاتمًا أو قلبًا أو خلخالًا وغير ذلك فمعناها موجود في جميع ما يُصاغ منها، وليس معاني ما يُصاغ منها موجودًا فيها مفردة،** فكذلك **معنى المصدر** موجود في جميع الأفعال المشتقة منه وليس **معنى** فعل واحد منها موجودًا في المصدر نفسه»[٤].

(١) قارن بما أورده السيوطي في «الأشباه والنظائر» ١/٥٨.
(٢) كون المرأة أمة (من أمت المرأة وأميت وأموت أموة).
(٣) الزجاجي، ص ٥٨. والقول منسوب لأستاذه أبي إسحق الزجاج.
(٤) الزجاجي، ص ٥٩ - ٦٠.

وأما حجج الكوفيين فأهمّها[١]:

١ - «إنّ المصدر يصح لصحّة الفعل ويعتل لاعتلاله»، فتقول «قاوَمَ قِوامًا» على الصحة و«قام قيامًا» على الاعتلال، ولهذا فهو فرع عليه.

٢ - «إنّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول».

٣ - «المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ولا شكّ أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد».

مناقشة النظريتين:

على الرغم من أن بعض أدلّة كل من الفريقين لا يتعدّى نطاق الجدل الكلاميّ الذي كان يسود البلدين بعد نشأة النحو وظهور قضاياه، فإن من ينعم النظر فيها يلاحظ ما يلي:

١ - إنّ الطابع الذي تتسم به معظم أدلة البصريين هو طابع عقلي فلسفي، بينما ذاك الذي تتسم به الأدلّة الكوفية هو صرفي نحوي. وليس ذلك غريبًا، إذ إنّ أهل البصرة كانوا أسبق من غيرهم إلى الانتفاع بالمنطق والفلسفة، وذلك لأن تأثير المذاهب الفلسفية ظهر في البصرة قبل ظهوره في غيرها؛ وكان بين نحاة البصرة كثرة من المعتزلة الذين فسحوا السبيل للحكمة الأجنبية لكي تؤثر في مذاهبهم الكلامية[٢].

٢ - إنّ أكثر الحجج البصرية تتناول معنى المصدر ودلالتَه، والقليل منها يتناول لفظه. وهي حين تتناول معناه ودلالتَه تبدو معقولة مقبولة، وحين تتناول لفظه تبدو ضعيفة واهية. أما الحجج الكوفية فلا تتعدّى لفظه وعمله.

٣ - إنّ اتخاذ اسم «المصدر» دليلًا على أصالته لدى البصريين إنما هو من قبيل الحجاج الدائري (Circular Argument)، إذ لم يسمّ المصدر مصدرًا لديهم إلّا نتيجة اعتقادهم بأصالته، ومن العبث أن يتخذ من نتيجة شيء سببًا للشيء نفسه.

٤ - إنّ المثلين اللذين عزّز بهما البصريون حجتيهم الثامنة والتاسعة لا يدعان مجالًا للشكّ في أن المفهوم البصري للمصدر كان متأثرًا تأثُّرًا شديدًا بنظرية المُثُل (Theory of Ideas) لافلاطون، فكأن المصدر عندهم يقابل «المثال» والمشتق يقابل «الصورة».

(١) انظر رد ابن الأنباري على هذه الحجج في كتاب الإنصاف، ص ١٢٩ وما بعدها.
(٢) انظر دي بور، «تاريخ الفلسفة في الإسلام» ترجمة أبو ريدة، ص ٥٥.

ويؤخذ ممّا تقدّم أن النظرية الاشتقاقية لكلٍّ من الفريقين يمكن أن تتلخص فيما يلي:

البصرة: المصدر ← (الفعل + المشتقات المعروفة)(١)

الكوفة: الفعل ← (المصدر + المشتقات المعروفة)

فالمصدر إذن أصل لدى البصريين مشتق لدى الكوفيين. والفعل أصل لدى الكوفيين مشتق لدى البصريين.

وعلى الرغم من انتصار خلفاء بغداد لنحاة الكوفة وإيثارهم إياهم على نحاة البصرة لأسباب سياسية، فقد قدّر للنظرية البصرية أن تكون السائدة على نظيرتها في الأوساط النحوية، ولعلّ من أهم الأسباب التي أدّت إلى ذلك أن كتاب سيبويه الذي ضمّن هذه النظرية كان المصدر الأساسي الذي يستقي منه النحاة.

والغريب حقًا هو أن تستمر هذه السيادة حتى الزمن الحاضر، وان تستأثر فكرة أصالة المصدر بعقول الكثير من نحويينا المعاصرين(٢).

ويخيل إليّ أنه لو قصر البصريون نظريتهم على معنى المصدر، أو بعبارة أخرى على الصلة المعنوية التي تربط بين الكلمات المشتقة ومصادرها لاستقام الأمر، فلكل فعل وما اشتق منه مصدر في الذهن.. ولكنّهم تعدّوا ذلك إلى اللفظ أيضًا، كما يبدو من بعض حججهم، فعرّضوا بذلك نظريتهم للخطر وأوقعوا أنفسهم ومن ذهب مذهبهم في كثير من الاضطراب والتناقض حين تصدّوا إلى بحث المشتقات من الناحية العملية.

والواقع أنه يصعب اعتبار المصدر أصلًا للاشتقاق للأسباب التالية:

١ - إنّ المصدر هو اسم لمعنى، وأسماء المعاني أسماء مجرّدة لا يمكن أن تكون أصولًا لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد، واللغات، كما هو معروف تسير في تطورها من التجسيد إلى التجريد لا العكس.

---

(١) نقل السيوطي عن ابن الصائغ ما يؤخذ منه أن الفعل والمشتقات كليهما من المصدر رأسًا. فقد ذكر أن ابن الصائغ قال: «يشتق من المصدر تسعة: الفعل، واسم الفاعل، والمثال، واسم المفعول، وصيغة المفاضلة، والصفة المشبهة، واسم المصدر، واسم الآلة، واسم الزمان والمكان. التاسع اسم الشيء المعد للفعل (ويقصد المصدر الميمي) كالمسجد (بفتح الجيم) اسم للبيت المعد للصلاة والسجود. فأما المسجد (بكسر الجيم) فاسم لمكان السجود وليس اسمًا للبيت بل لموضع السجود من البيت» الأشباه والنظائر ٢/١١٩.

(٢) انظر الأفغاني ص ١٣٤.

٢ - إنّ لكثيرٍ من الأفعال عندنا مصادر متعدّدة[١]، والمعقول أن يشتق المتعدد من الواحد، لا الواحد من المتعدد. وعلى سبيل المثال خُذ الفعل وَجَدَ (يَجِدُ)، فمصدره للمطلوب «وجود»، وللضالة ونحوها «وِجدان»، وللغضب «مَوجِدَة» و«وِجدان»، وللحب والحزن «وَجْد»، وللغنى «وجْد» (مثلثة الواو) و«جِدَة»[٢]. فمِن أي من هذه المصادر اشتق الفعل؟

وخذ الفعل تَمَّ (يَتِمُّ)، فمصادره تَمٌّ وتُمٌّ وتِمٌّ وتَمام وتُمام وتِمام وتتمّة وتُمّة وتِمامة[٣]، فمن أي من هذه المصادر اشتق الفعل أيضًا؟ والفعل مَكَثَ (يمكُث) فمصادره مَكْث ومُكْث ومِكْث ومَكَث ومُكوث ومُكثان ومِكّيثَى ومِكّيثاء[٤]. فأي أقرب إلى المعقول أن يكون الفعل قد اشتق من جميع هذه المصادر أم أن هذه المصادر قد اشتقت جميعها، أو اشتق معظمها على الأقل، من الفعل؟

٣ - المصدر اسم للفعل، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسمّاه، فلا «جلوس» قبل أن يعرف الفعل «جلس»، اللهم إلّا إذا كان ذلك في الذهن.

٤ - لقد أوقع اعتبار المصدر أصلًا للاشتقاق النحويين في كثيرٍ من الاضطراب والغموض، والتناقض في بعض الأحيان، حين كانوا يبحثون موضوع المشتقات. ويكفي أن يطّلع المرء على الفقرة التالية من شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري[٥] ليتبين صدق ما نذهب إليه:

«ومن أصناف الاسم الأسماءُ المتصلةُ بالأفعال: قال صاحب الكتاب[٦] (وهي ثَمانيةُ أسماء: **المصدرُ**، اسم الفاعل، اسمُ المفعول، الصفة المشبّهة، اسمُ التفضيل، اسماءُ الزمان والمكان، اسمُ الآلة).

قال الشارح: يريد قوله «المتصلة بالأفعال» تعلقَها بها من جهة الاشتقاق **وأنَّ فيها حروفَ الفعل** فكأن بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ **إذ كانت تَنزِعُ إلى أصلٍ واحد وليس المرادُ أنها مشتقةٌ من الأفعال...»**

---

(١) لقد وصلت هذه المصادر في بعض الحالات إلى عشرة، نحو لقي: لقاء، ولقاءة، ولَقًى (بفتح اللام)، ولقيا (بفتح اللام)، ولقيًّا (بضم اللام وكسر القاف وتشديد الياء)، ولَقيًّا (بفتح اللام وكسر القاف وتشديد الياء)، ولقية (بفتح اللام)، ولقيانًا (بكسر اللام)، ولقيانًا (بضم اللام)، ولقيانة (بكسر اللام) - المزهر ٢/ ٨٣.

(٢) انظر أدب الكاتب ص ٢٤٤، والمخصص ١٤/ ٢٢٤، وجواد، المباحث اللغوية في العراق ص ١٠٢.

(٣) انظر المزهر ٢/ ٨٣.

(٤) نفسه، ص ٢/ ٨٣.

(٥) ٦/ ٤٣.

(٦) يقصد الزمخشري صاحب المفصل.

فالزمخشري هنا يضع المصدر مع المشتقات ويعتبرها وإياها من الأسماء «المتصلة بالأفعال». وابن يعيش يفسّر هذا «الاتصال بالأفعال» «بالتعلّق - بها من جهةِ الاشتقاق»، إذ كانت وإياها تشترك في الحروف و«تنزع إلى **أصل واحد**». وهو إنما يكلّف نفسه مشقة هذا التفسير على ما يبدو - لئلّا يُتَوَهّم بأن هذه الأسماء - ومنها المصدر - مشتقّةٌ من الأفعال. وإذا كان الأمر كذلك فممّ اشتقت إذن وما هو الأصل الواحد الذي تنزع إليه؟ أهو المصدر. . .؟ لا ريب أنه يقصد ذلك، فالمصدر عنده هو «الأصل وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه»[1]. والذي لا نستطيع أن نفهمه هو أن يكون المصدر مشتقًّا من ذاته.

وفي النصّ الذي يورده ابن يعيش عباراتان تستوقفان الباحث:

الأولى : إنّ الأسماء التي ذكرها صاحب الكتاب ومنها المصدر، «**فيها حروف الفعل**» ولعلّنا لا نزال نذكر أن من بين الحجج التي أوردها البصريون للدلالة على أصالة المصدر بالنسبة للفعل هو أن **حروفه موجودة في الفعل**[2]. وابن يعيش، كالبصريين يعتقد بأصالة المصدر بالنسبة للفعل، فما السبيل إلى التوفيق بين هذه المتناقضات؟

والثانية : إنه يذكر أن الأسماء التي ذكرت، والتي بينها اسم المفعول، «**ليس المراد أنها مشتقة من الأفعال**»، بينما يذكر في موضع آخر من الكتاب أن «اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل. . .»[3]

وشبيهٌ بموقف ابن عيش موقف السيوطي الذي يعد المصدر أصلًا للمشتقات[4] من جهة، ثم يعد الألف والسين والتاء والألف في المصدر في مثل «استخراج» أحرفًا زوائد[5]، كما يعتبر أسماء الفاعلين والمفعولين من الأسماء المشتقّة من الأفعال[6].

وممّا يعزّز وجود مثل هذا الاضطراب والتناقض ما ورد في حدود النحو للفاكهي من تعريفات لبعض المشتقات، قال[7]:

(١) ابن يعيش ٦/ ٤٣.
(٢) انظر الحجة البصرية التاسعة.
(٣) ابن يعيش ٦/ ٨٠.
(٤) انظر المزهر ١/ ٣٤٨، والأشباه والنظائر ١/ ٥٧.
(٥) همع الهوامع ٢/ ٢١٣.
(٦) المزهر ١/ ٦٣.
(٧) الفاكهي، حدود النحو، ص ٨.

«حد اسم الفاعل ما اشتقّ من **مصدر** فعل لمن قام به على معنى الحدوث»

و«حد اسم المفعول ما اشتقّ من **مصدر** فعل لمن وقع عليه».

و«حد الصفة المشبهة ما اشتقّ من **فعل** لازم مقصودٍ ثبوتُ معناه».

و«حد اسم التفضيل ما اشتق من **فعل** لموصوف بزيادة على غيره».

ولا يقتصر هذا الاضطراب والتناقض على قدامى النحويين، بل يتعداهم إلى المحدثين منهم ممن يعتقدون بأصالة المصدر. ويكفي أن يطلع المرء على بحث المشتقات في كتاب ككتاب «النحو الوافي» لعباس حسن، مثلًا، ليتأكّد مما نذهب إليه.

أما نظرية أهل الكوفة فيبدو أنها أقرب إلى المعقول من نظيرتها، ففيها على الأقل يمكن التوفيق بين الاعتقاد النظري وكثير من وجوه الاشتقاق العملي. فقد وضعت قواعد الاشتقاق في كتب النحو وغيرها لاشتقاق المصادر، والمشتقات المشهورة وهي أسماء الفاعل والمفعول، والزمان والمكان، وغيرها، من الأفعال، ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقات من المصدر.

ولئن كنا نرى أن هذه النظرية تتناول جانبًا واسعًا من جوانب الاشتقاق في العربية، فإنها في الواقع لا تشملها كلها. وسنرى أن العرب لم تشتق من الفعل وحسب، بل تعدّت ذلك إلى الاسم والحرف أيضًا.

***

- ٢ -

نظرية عبدالله أمين

وممّن توسّعوا في دراسة الاشتقاق وضروبه في العصر الحديث عبدالله أمين. وقد طلع علينا نتيجة لدراسة طويلة شاملة بنظرية جديدة مفادها «**أن أصل المشتقات جميعًا** شيء آخر لا هو المصدر، ولا هو الفعل، وأن الفعل مقدّم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعها، ومعها المصدر، مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات»[١].

(١) أمين عبدالله، «الاشتقاق»، ص ١٤.

مناقشة هذه النظرية:

يبدو أن نظرية الاستاذ أمين تقوم على أساسين:

الأول : صحة النظرية الكوفية في ردّ المشتقات، ومنها المصدر، إلى الفعل.

والثاني : انكارُ أصالة الفعل في عملية الخلق اللغوي، واعتبار الأفعال جميعها مشتقّةً من «أسماء المعاني من غير المصادر واسماء الأعيان والأصوات».

وإذا علمنا أن ما يقصده الأستاذ أمين «بأسماء المعاني من غير المصادر»: هو أسماء العدد[١]، كاثنين وثلاثة؛ وأسماء الأزمنة[٢]، كيوم وشهر - وهي كلّها كأسماء الأعيان مرتجلة جامدة - إذا علمنا ذلك استطعنا أن نصوغ نظريته صياغة جديدة مبسّطة على هذا النحو: الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات هي أصل للفعل، والفعل بدوره أصل للمشتقات.

ومن الواضح أنه لا يمكن الأخذ بهذه النظرية ما لم تثبت الأمور التالية المترتبة عليها:

١ - أصالة أسماء الأصوات والأسماء الجامدة.
٢ - سبق هذه الأسماء لجميع الأفعال في اللغة.
٣ - انتفاء تكوّن أي فعل بطريقة مرتجلة.

أما الأمر الأول، فيبدو أن منطق الأشياء من جهة، والنظريات المشهورة في نشأة اللغة[٣] من جهة أخرى، يؤيدانه.

وأمّا الأمر الثاني، فكل ما يمكن أن يُقال فيه هو أن هذه الأسماء لا بدّ أن تكون قد سبقت الأفعال التي يمكن أن تكون قد اشتقت منها، أما أن تكون قد سبقت جميع

---

(١) انظر «الاشتقاق»، ص ١٥.
(٢) نفسه، ص ١٥.
(٣) قامت في نشأة اللغة نظريات من أهمها ما يلي:
١- إنها أصلًا محاكاة أصوات طبيعية.
٢- إن الكلمات الأولى التي نطق بها الإنسان كانت أصواتًا عاطفية صدرت عن دهشة أو فرح أو ألم أو حزن أو تأفف.
٣- إنها أصلًا استجابات صوتية للحركات العضلية، كالصوت الذي يخرجه الحداد وهو يطرق الحديد بالمطرقة، والبحار وهو يجدف.
انظر:
وافي، علم اللغة ص ٧٤ - ٧٩.
وفريحة، نحو عربية ميسرة ص ٤٢ - ٤٧.

الأفعال في اللغة فتعميم واسع. أضف إلى ذلك أن ما نراه في اللغات السامية من صفات مشتركة تتصل «بأصول الكلمات. . . وقواعد الصّرف وما إلى ذلك»[1] ينقل قضية سبق الاسم للفعل أو العكس، من صعيد العربية إلى صعيد اللغة السامية الأم على الأقل.

ولئن كان في تنوُّع أوزان الأسماء واضطرابها بالنسبة لأوزان الأفعال المحدودة في اللغات السامية ما قد يشعر بأن الأسماء قد تكون أقدم من الأفعال، فإن من المبالغة القول بأن **جميع الأسماء** ظهرت أولّا، وأن **جميع الأفعال** اشتقت منها، والعكس بالعكس. فاللغة السامية الأم، كغيرها من اللغات البدائية، «لا بدّ إن كان فيها أصلًا عدد محدود من الفِكَر الاسمية والفِكَر الفعلية، ثم صيغ بعد ذلك كثير من الأسماء الجديدة عن طريق اشتقاقها من الأفعال، كما صيغت أفعال جديدة من الأسماء. .»[2] وإذا كان الغرض الأساسي من اللغة هو التعبير عن حاجات الإنسان[3] فإن من الصعب الافتراض أن هذه الحاجات كانت في البدء ممّا لا يعبّر عنه إلّا بأسماء. ولو فرضنا جدلًا أنها كانت كذلك فإن المرحلة التي يمكن أن تكون قد حدثت فيها في الغالب هي مرحلة نشأة اللغة عند الإنسان الأول، لا مرحلة نشأة العربية. فالعربية حين نشأت كانت لهجة سامية متطورة فيها من الأسماء والأفعال كليهما ما قد يصلح لأن يشتق منه. ولعلّ من الطريف أن ننقل هنا ما قاله ابن جني من أن أبا علي الفارسي «كان يذهب إلى أن هذه اللغة - أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده - إنّما وقع كل صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل، وأن كانت رتبة الاسم من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف. وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل إنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف. . ومع ذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بدّ لها من الأسماء، والأفعال، والحروف، فلا عليهم بأيها بدءوا، أبالاسم، أم بالفعل، أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جُمَع؛ إذ المعانيَ لا تستغني عن

(١) وافي، علم اللغة، ص ١١٩.

(٢) O'leary, Semitic Languages, p. 175.

(٣) الخصائص ١/ ٣٣.

واحد منهن. هذا مذهب أبي علي وبه كان يأخذ ويفتي»[١].

وعلى ما في بعض جوانب هذا القول من سذاجة، فإن الفكرة الأساسية التي يخرج بهاء المرء منه تؤيد ما أريد أن أذهب إليه من أن إحداث الألفاظ الأصلية في اللغة إنما يصير بشكلٍ تلقائي مرتجل يخضع لحاجات الإنسان ولا يتقيّد بوجوب سبق اسم لفعل، أو تأخّره عنه.

وأما الأمر الثالث، وهو انتفاء تكوّن أي فعل بطريقة مرتجلة فيدحضه انتفاء اقتصار حاجات الإنسان على الفِكَر الاسمية، على الأقل بعد انقضاء زمن على بدائيته.

وإذا كان من الممكن الافتراض أن الإنسان في المرحلة الأولى من مراحل حياته اللغويّة كان يستعمل ألفاظًا تشترك بين الاسميّة والفعليّة، فإنه لا يمكن الافتراض أن مثل هذه الحالة يمكن أن تستمر إلى مرحلة تالية أصبح فيها يميز تمييزًا لفظيًا بين ما يدل على شيءٍ وما يدل على حدث. في هذه المرحلة الثانية على الأقل، لا بدّ أن ارتجل كثيرًا من الأفعال التي فرضتها عليه بيئته المتطورة.

أضِف إلى كلّ هذا أن في العربية كثيرًا من الأفعال التي لا تنتمي إلى اسم من «أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات» كعلم، وسمع، وسار، وجمع، وعتب، ونام، وكرّم، وسعى، وغيرها. ولذا كان لا بدّ من افتراض ارتجالها ارتجالًا، طالما لا نعتقد، كما لا يعتقد الأستاذ أمين، بأنّها أخذت من مصادر مجرّدة.

وصفوة القول أن نظرية الأستاذ أمين تمثل جانبًا من اللغة، لا اللغة كلّها. أجل، لقد اشتقّ العرب بعض الكلمات من أسماء الأصوات[٢]، فقالوا هاهيت[٣]، وحاحيت[٤] وعاعيت[٥] وحأحأت[٦] وسأسأت، وشأشأت[٧]، كما قالوا تقعقع الشيء إذا صوّت عند التحريك، وهي من القعقعة حكاية أصوات السلاح والجلود اليابسة والحجارة والحلي. وقالوا جأجأ الإبل أي دعاها إلى الشرب بقوله لها جئ جئ. وقالوا خرّ الماء إذا اشتد جريه، من الخرير وهو صوت الماء إذا جرى والريح والعقاب إذا حفّت. واشتقوا كذلك

(١) الخصائص ٢/ ٣٠ - ٣١.
(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٠، وعبدالله أمين، الاشتقاق، ص ١٢٥ - ١٤٠.
(٣) هاهيت: أي زجرت الإبل قائلاً ها ها.
(٤) حاحيت: تقال للزجر أيضًا.
(٥) عاعيت: تقال لزجر الغنم.
(٦) حأحأت: لزجر الكبش.
(٧) سأسأت وشأشأت: لزجر الحمار.

من أسماء الأعيان فقالوا دمغته إذا ضربت دماغه وأفخته إذا ضربت يافوخه، وأذنته إذا أصبت أذنه[١]، وتبنيته إذا اتخذت منه ابنًا، وتأممتها إذا اتخذت منها أمًّا، وأحرموا: دخلوا في الحَرَم، وأسافوا: أتوا السِّيف[٢]، وساحلوا: أتوا الساحل. وشتوا وأخرفوا وأربعوا: دخلوا في الشتاء والخريف والربيع[٣].

غير أنهم في الواقع لم يقتصروا في اشتقاقهم على هذين الأصلين بل تعدوهما إلى غيرهما. قال ابن جني في معرض حديث له عن أي الألفاظ أسبق وجودًا[٤]: «فإن قلتَ: هلّا ذهبتَ إلى أن الأسماءَ أسبقُ رتبةً من الأفعال في الزمان كما أنها أسبقُ رتبةً منها في الاعتقاد، واستدللتَ على ذلك بأن الحكمة قادت إليه؛ إذ كان الواجبُ أن يبدءوا بالأسماء، لأنها عباراتٌ عن الأشياء، ثمّ يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخلُ الأسماءُ في المعاني والأحوالِ، ثمّ جاءوا فيما بعدُ بالحروف، لأنك تراها لواحقَ بالجمل بعدَ تَرَكّبِها، واستقلالِها بأنفسها، نحو أن زيدًا أخوك، وليت عمرًا عندك... قيل يمنع من هذا أشياء: منها وجودك **أسماءَ مشتقةً من الأفعال**، نحو قائم من قام، ومنطلِق من انطلق... فإذا رأيتَ بعضَ الأسماءِ مشتقًّا من الفعلِ فكيف يجوز أن يُعْتَقَدَ سبقُ الاسم للفعلِ في الزمان، وقَد رأيتَ الاسم مشتقًّا منه ورتبةُ المشتقِ منه أن يكون أسبقَ من المشتقِ نفسِه، وأيضًا فإن **المصدر مشتقّ من الجوهر**، كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم... وأيضًا **فإن كثيرًا من الأفعال مشتقّ من الحروف**، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلاليت لي، أي قلت لي: لا، واشتقوا أيضًا **المصدر - وهو اسم - من الحرف**، فقالوا: اللالاة واللولاة، وإن كان الحرفُ متأخرًا في الرتبة عن الأصلين قبله: الاسم والفعل..»

ونستطيع أن نذهب إلى أبعد ممّا ذهب إليه ابن جني فنزعم أن العرب توسّعوا في الاشتقاق إلى حدٍّ اشتقوا فيه حتى من المشتقات نفسها. فاشتقّوا من اسم الفاعل وقالوا الجاهلية، واسم المفعول وقالوا المسؤولية، والصفة المشبّهة فقالوا تمسكن، والمصدر

---

(١) انظر المخصص ٦/ ١٠٤ (باب أفعال الضرب المشتقة من أسماء الأعضاء).
(٢) السيف: ساحل البحر.
(٣) الخصائص ٢/ ٣٣ - ٣٤.
(٤) نفسه ٢/ ٣٣ - ٣٤.

العام فقالوا الإسلامية، والمصدر الميمي فقالوا تمذهب.

* * *

- ٣ -

رأينا في أصل الاشتقاق

وإذن فليس أصل الاشتقاق المصدر وحده كما يقول البصريون، ولا الفعل وحده كما يقول الكوفيون، ولا الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات كما يقول عبدالله أمين، بل جميع هذه وغيرها من أسماء مشتقّة وحروف.

وإن الاقتصار على باب واحد من هذه الأبواب كأساس لصوغ نظرية جامعة شاملة إنّما هو من قبيل التحكّم، والحكم بالكليات على الجزئيات.

أمّا المذهب الذي نذهب إليه في هذا الصدد فمنتزع من واقع اللغة بأسرها، يأخذ بعين الاعتبار جزئياتها ليصوغ منها كُلًّا تبنى عليه نظرية عامّة. ويتلخّص هذا المذهب فيما يلي:

١ - إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا، فقد اشتقّ العرب من الأفعال، والأسماء (الجامدِ منها والمشتقّ)، والحروفِ، ولكن بأقدار تقلّ حسب ترتيبها هذا. فأكثر ما اشتقّ منه الأفعال، ثمّ الأسماء، فالحروف.

٢ - إن ما ندعوه بالمشتقّات - بما فيها المصادر - قد اشتقّ من الأفعال بصورة عامة.

٣ - إنّ هذه الأفعال، بدورها، قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف.

ونعتمد في التدليل على هذا المذهب على أمرين:

الأول : الدلائل النصّيّة (Textual Proofs)

الثاني : الشواهد اللغوية (Lexical Proofs)

أمّا الدلائل النصّيّة فيكفي أن نذكر منها ما يلي:

أ - قال ابن دريد - (-٣٢١هـ) في كتاب الاشتقاق[١]: «نسب حمير... واسمه عَرَنْجَج. وهذه أسماء قد أميتت الأفعال التي اشتقّت منها...»

(١) ص ٥٢٣.

وقال في الجمهرة[١]: «(هميسع) اسم وقد سمّت العرب الهميسع ابن حمير.. وقد تقدّم قولنا في كتاب الاشتقاق أن هذه الأسماء مشتقة من أفعال وقد أميتت وقَدُمَ الزمان بها... وعَبَيْثَر اسم وأحسبه اشتقّ من العبيثران وهو نبت».

وفي الجمهرة أيضًا[٢]: **شعر** عَلَنْكَس ومُعْلَنْكِس وهو الأسود الكثير النبات. وكذلك العرنكس - واشتقاقه من اعرنكَسَ الليل واعلنكَسَ. قال الراجز - العجاج:

وأعْسِفُ[٣] الليلَ إذا الليل غسا   واعرنكست أهواله واعرنكسا

أي تراكب بعضها على بعض ويروى باللام.

وفيها[٤]: «اشتقاق الجِلْف من قولهم جلفت الشيء إذا قشرت ما عليه. والقِشر الجِلْف أي إن هذا قشر أي جلد لا شيء فيه».

وقيمة ما ذكرناه هنا هي في أن ابن دريد نفسه كان بصريًّا.

ب - قال ابن القوطية[٥] (-٣٦٧هـ): «أعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام وبذلك سمتها العلماء الأبنية... والأسماء غير الجامدة والنعوت كلّها مشتقات منها...».

ج - وذكر ابن جنيّ[٦] (-٣٩٢هـ): «الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبدًا. وذلك أنها لمّا جَمَدَت فلم تتصرّف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقةً منه..».

د - وقال السيوطي[٧] (-٩١١هـ): «... فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف، قيل وما في ذلك من الإنكار؛ قد قالوا أنعم له بكذا أي قال له نعم[٨]، وسوّفت الرجل إذا قلت له سوف أفعل، وسألتك حاجة فلوليت لي أي قلت لي لولا، ولا ليت لي أي قلت لي لالا... وجاز الاشتقاق من الحروف

---

(١) ج٣، ص ٣٧٢.
(٢) ج٣، ص ٣٧١.
(٣) عسف: ظلم، وعسف الليل: استخدمه.
(٤) الجمهرة ٣/ ٣٧٠.
(٥) كتاب الأفعال ص ١، وانظر أيضًا ابن القطاع ١/ ٥.
(٦) الخصائص ٢/ ٣٧.
(٧) الأشباه والنظائر ١/ ٦٣ وانظر أيضًا كلّيات أبي البقاء ص ٨٣.
(٨) وفي اللسان، نعم الرجل (بتشديد العين وفتحها): قال له نعم فنعم بذلك بالًا، وأنعم له أي قال له نعم.

لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك».

وقال أيضًا[١]: «اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدًّا... ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم استحجر الطين، واستنوق الجمل».

وأما الدلائل اللغوية فأكثر مَن أن يتناولها الحصر. إذ إن كل فعل مزيد مشتق من فعل مجرد، وكل اسم مشتقٍّ مشتقٌّ من فعل مجرد أو مزيد. وفي الباب الثالث سنرى الكثير من الشواهد على الاشتقاق من الأفعال، والأسماء، والحروف.

---

(١) المزهر ١/ ٣٥٠.

الفصل الثاني
نظرية الجذور وما تفرّع منها

- ١ -

نظرية الجذور

لم تكن فكرة أصالة المصدر، أو الفعل، بالنسبة للمشتقات، لتفيد العرب كثيرًا في تدوين لغتهم. إذ لم تكن عملية تدوين اللغة لتقتصر على المشتقات وأصولها وحسب، بل كان عليها أن تتجاوز ذلك إلى الكلام بأسره. ومن الواضح أن مثل هذه العملية كان يتطلّب نشدان ما بين الألفاظ من وشائج معنوية أو لفظية تيسّر تصنيفها والرجوع إليها. ويبدو أنه لجئ في بادئ الأمر إلى الوشائج المعنوية فوضعت كتب تجمع بين الألفاظ التي ينتظمها موضوع واحد ككتب الخيل، والإبل، وخلق الإنسان[١]، التي نسج على منوالها الأصمعي[٢] وبعض معاصريه.

غير أن هذه الكتب لم تكن في الواقع غير خطوة تمهيدية لمرحلة أدق منها وأدعى إلى تيسير الوصول إلى الألفاظ ومعانيها، وهي مرحلة المعاجم العربية التي كان لا بدّ من أن يعتمد فيها على جذور مفترضة للألفاظ العربية بأسرها، مشتقة كانت أو غير مشتقة.

وكان الرائد الأول في هذه المرحلة الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي خطّط، على الأقل، أول معجم عربي في القرن الثاني الهجري، وردّ فيه الكلام إلى أصول مشتركة ساعدت على تصنيفه، وبذلك وضع الحجر الأساسي لنظرية الجذور عند العرب.

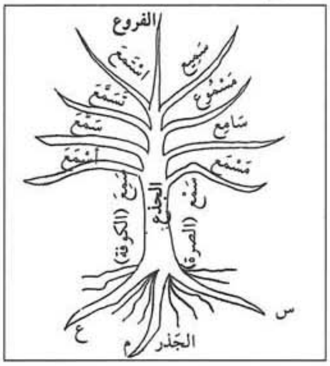
(١) انظر ابن النديم، الفهرست (ط. فلوغل)، ص ٤٤ - ٥٠.
(٢) انظر أنباه الرواة ٢/٢٠٣.

- أ -

مفهوم الجذر عند علماء اللغة المحدثين:

يعرّف علماء اللغة المحدثون الجذر بأنه الأحرف المشتركة بين عددٍ من الكلمات يعتقد بأنّها تتصل بعضها ببعض اتصالًا اشتقاقيًّا[١]. وقد يتعذّر لفظ هذه الأحرف في كثيرٍ من الحالات، لأسباب صوتية، فيعمد إلى إضافة أصوات علّة بينها لتيسير لفظها. ففي الإنكليزية، مثلًا، يعتقد بأن الكلمات: drunk، drank، drink تنتمي إلى جذر واحد هو: dr.nk. وفي العربية يعتقد بأن الكلمات كتب، ويكتب، وكاتب، ومكتوب... تنتمي أيضًا إلى جذر واحد هو «ك.ت.ب». وفي كلتا الحالتين تُضاف أصوات علّة مكان النقاط لتيسير اللفظ[٢]. وقد تحوّل هذه الأصوات المضافة الجذر إلى هيئة الفعل الماضي في بعض اللغات السامية[٣]. ففي العربية، مثلًا، يلفظ الجذر عادة مقترنًا بالحركات الخاصة بالفعل الماضي للغائب المفرد، وهو أبسط أشكال الفعل[٤]. ويستثنى من ذلك الجذر الذي حرفه الثاني واو أو ياء كَقَوَلَ وسَيَرَ إذ يلفظ بحرف علّة المصدر[٥] لأن الواو أو الياء لا تظهران في الفعل الماضي للغائب المفرد.

ويدعى الجذر المشكول عادة بالقاعدة (base)[٦]، أو الجذع (stem).



وإذا مثّلنا أسرة لفظة ما بشجرة (كما في الشكل المقابل) كان جذرها يمثل اللفظة في حقبة ما قبل تاريخها اللغوي، وهي حقبة نجهلها ونجهل الشكل الحقيقي لتلك اللفظة فيها. وكان جذعها يمثلها على شكلٍ ما، قد يكون مشتركًا بين الاسم والفعل في بادئ الأمر، أو قد يكون اسمًا فيما كان الاسم أصلًا له من الألفاظ، أو فعلًا فيما كان الفعل أصلًا له. أما الفروع فتمثّل ما يمكن أن يكون قد اشتق من الجذع من ألفاظ.

(١) O. Jespersen, Language-Its Nature, Development and Origin, p. 374.

(٢) انظر المرجع نفسه ص ٣٧٥.

(٣) انظر W. Harper, Elements of Hebrew, p. 65.

(٤) فالجذران ج. ل. س، ع. م. ل، مثلًا، يلفظان جلس وعمل.

(٥) هذا مع العلم بأن «الواو إذا كانت عين الفعل تنقلب ياء في المصادر إذا جاءت على فعال كالصيام والقيام» - ابن القوطية، ص٧ - ٨، وابن القطاع ١/ ١٨.

(٦) N. Yushmanov, The Structure of the Arabic Language, p. 1.

وعلماء اللغة فيما يختص بالجذور فريقان: فريق يعتقد بأنها كانت في الأصل ألفاظًا مستقلّة ذات معانٍ، كان يستعملها الإنسان في مرحلة من مراحل نشوء اللغة، ثم ما لبث أن أضاف إليها جذورًا أخرى لتكوين كلمات جديدة تتفرّع من المعنى العام للجذر الأصلي(١). وفريق آخر يرى أنها ليست سوى افتراضات اشتقاقية (etymological assumptions) «لا وجود لها إلّا في ذهن اللغوي»(٢). ولذا فهي لا معاني لها في ذاتها، وإنما تكتسب معانيها العامة من مجموع معاني الكلمات التي يفترض أن تكون قد اشتقّت منها.

وليس في مقدورنا اليوم أن نرجّح أحد الرأيين على الآخر، فكلاهما يشير إلى حقبة في تاريخ اللغة موغلة في القدم لا نعرف عنها إلّا ما يمليه علينا الحدس والتخمين. ومن الواضح أن الدراسات اللغوية المتصلة بهذا الموضوع حين تدخل نطاق الحدس والتخمين تخرج من نطاق «علم اللغة» الذي هو وصفي تقريري، إلى نطاق «فلسفة تاريخ اللغة» الذي هو افتراضي جدلي.

ومهما يكن من أمر، فما دام الجذر يمثّل، عند كلا الفريقين، معنى عامًا تشترك فيه فِكَر متعدّدة، فلا بدّ من أن يكون المعنى الذي يمثله أدعى إلى التعميم وأقرب إلى التجريد من أي من الفِكَر الأخص المشتركة فيه. وعلى ذلك يبدو من الطبيعي - في غالب الأحيان - أن يحدّد معناه بالمفهوم الفعلي، إذ إنّ «الفِكَر الفعلية هي في العادة أكثر تعميمًا وأقرب إلى التجربة من الفِكَر الاسميّة»(٣).

وفكرة الجذور هندية الأصل تأثّر بها لغويو العرب(٤) في القرن الثاني الهجري كما تأثّر بها لغويو أوروبا(٥) واتّخذوا منها في القرنين الأخيرين أساسًا لدراسة شاملة لنشأة اللغة عند الإنسان.

* * *

(١) انظر .O. Jespersen, pp. 368 – 377

(٢) W. Harper, Elements of Hebrew, p. 65.

وانظر أيضًا مقال فريحه «الاشتقاق عملية خلق في اللغة» - مجلة «آفاق» العدد الثالث، شتاء ١٩٥٩، ص ٦.

(٣) O. Jespersen, p. 375.

(٤) انظر سيرة الخليل بن أحمد في الموسوعة الإسلامية.

(٥) O. Jespersen, p. 373.

– ب –

الجذر عند العرب:

كان الخليل بن أحمد أول مَن أدخل فكرة الجذور إلى العربية، كما مرّ، فقد وجد فيها أساسًا صالحًا لوضع معجم تدوّن فيه هذه اللغة، هو كتاب العين. والمعتقد أنه أخذ هذه الفكرة عن السنسكريتية (الهندية القديمة). وممّا يعزّز ذلك أن الترتيب الذي اختاره للكلام في معجمه، وهو ترتيبه بحسب مخارج الحروف، كان على غرار ترتيب الحروف الهجائيّة السنسكريتية.

وشاعت فكرة الجذور عند العرب بعد الخليل، واتّخذوا منها أساسًا لدراساتهم اللغوية ووضع معاجمهم، غير أنهم كانوا يطلقون عليها «الحروف الأصول» أحيانًا، و«مادة الكلمة» أحيانًا أخرى.

وترجع معظم الألفاظ العربية إلى جذور ثلاثية يتكوّن الواحد منها من ثلاثة أحرف صامتة، فضربَ واضربَ وضرّبَ[١] وضاربَ[٢] وتضرّبَ[٣] وتضاربَ واضطربَ[٤] والضّرب والضِّراب والضّربة والإضراب والتضريب والمضاربة والتضرّب والتضارب والاضطراب والضارب والمضروب والضَّروب والضّريب[٥] والضَّرِب والضّرّاب والضَّريبة[٦] والضَّرَبان[٧] والمَضْرِب والمِضْرَب والمِضراب والمَضْرِبَة[٨] والمَضْرَبَة والمُضَرَّب[٩] والمُضَرَّبَة[١٠] كلّها ترجع إلى الجذر (ض.ر.ب)، وقتلَ وقاتلَ وقتّلَ وأقتلَ[١١] وتقتّلَ[١٢] وتقاتلَ واقتتلَ واستقتلَ[١٣] والقتل والتَّقتال والقِتال والقِيتال والمُقاتلة والقِتل[١٤] والقِتْلَة والقَتول والقَتيل والمَقْتَل والمُقاتِلَ والمُقَتَّل.. كلها ترجع إلى الجذر

(١) ضرب (بتشديد الراء): مبالغة ضرب، وضرب الشيء بالشيء: خلطه. وضربت عينه: غارت.
(٢) ضاربه: جالده، وغالبه في الضرب.
(٣) تضرب: يقال تضرب الشيء: تحرّك وماج.
(٤) اضطرب: تحرّك واختل، و- الموج: ضرب بعضه بعضًا.
(٥) الضريب: ضريب الشيء مثله وشكله. والضريب: الضارب (ج. ضربى)، والمضروب (ج. ضرائب)، والصقيع.
(٦) الضريبة: الطبيعة والسجية. الجزية. المضروب بالسيف. و- من السيف حدّه.
(٧) ضربان الدهر: حدثانه.
(٨) المضربة والمضربة (بكسر الراء وفتحها): حدّ السيف.
(٩) المضرب: المخيط.
(١٠) المضربة: كساء ذو طاقين بينهما قطن.
(١١) اقتله: عرضه للقتل.
(١٢) تقتل: تقلب في مشيه وتثنى. تَأَتّى، تخضع وتذلل. وتقتل القوم: قتل بعضهم بعضًا.
(١٣) استقتل: استسلم للقتل. استمات.
(١٤) القتل: المقاتل. العدو. الصديق. النظير. الشجاع.

(ق.ت.ل)، وسَكَنَ وسَكُنَ[١] وسَكّن وساكَنَ وأسكنَ[٢] وتسكّنَ[٣] واستكانَ واستَكَنَ والسُّكون والسَّكَن والسُّكنى والساكِن والمسكون والاستكانة والسَّكْن[٤]والسّكِنَة[٥]والسكينة والسُّكَيْن[٦]، والسّكان والسّكين والسّكّينة[٧] والمَسْكِن والمَسْكَن والمَسْكَنَة والمِسكين كلها ترجع إلى الجذر (س.ك.ن).

وهناك قلّة من الألفاظ تنتمي إلى جذور ثنائية. ويعتقد بعض الباحثين بأن هذه الألفاظ من «بقايا الماضي السحيق حين لم تكن الجذور الثلاثية قد تكونت بعد»[٨]. ومن أمثلة هذه في الأسماء: دم ويد وأب وأخ وفم وماء، ومن أمثلتها في الأفعال: الثنائي المضاعف كعدّ وشدّ ومدّ، والثنائي المكرّر كقعقع، وزعزع، وشعشع.

أمّا الألفاظ التي تتكوّن جذورها من أربعة أحرُف صامتة أو خمسة فنادرة، وهي تتبع نمط الكلمات المشتقة، وتفقد الحرف الأخير أحيانًا؛ وذلك كسفرجل التي يعتبر جذرها (س.ف.ر.ج).

ويرى ابن جني أن جذور الألفاظ وأصولها ليست سوى أمور تقديرية لم تدخل حيّز الاستعمال والحقيقة. فقد قال في باب «في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرًا وحكمًا، لا زمانًا ووقتًا»[٩]:

«هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر مَن يسمعه لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوَمَ، وفي باع بَيَعَ، وفي طال طَوُلَ، وفي خاف ونام وهاب خَوِفَ، ونَوِمَ، وهَيِبَ، وفي شدّ شدد، وفي استقام استقوَمَ، وفي يستعين يستعوِن، وفي يستعد يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - ممّا يدّعى أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرّة يُقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوَم زيد، وكذلك نَوِمَ جعفر، وطَوُلَ محمد، وشَدَدَ أخوك يده، واستعدَدَ الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك، بل

(١) سكن وسكن الرجل (بفتح الكاف وضمها): صار مسكينًا (على توهم زيادة الميم).
(٢) أسكن: يقال أسكنه الدار: جعله يسكن فيها، وأسكنه الفقر: قلّل حركته. وأسكن الرجل صار مسكينًا (وقد يعدّى).
(٣) تسكن: اطمأن. صار مسكينًا.
(٤) السكن: أهل الدار. البيت.
(٥) السكنة: مقر الرأس من العنق.
(٦) السكين: الحمار الخفيف.
(٧) السكينة: السكين. الطمأنينة والوقار.
(٨) N. Yushmanov, The Structure of the Arabic Language, p. 1.
(٩) الخصائص ١/٢٥٦ - ٢٥٧. وانظر أيضًا الخصائص ١/٢٥٩.

بضدّه. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: إنه لو جاء مجيء الصحيح[١] ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النّظر...»

- ج -

الصلة بين الجذر ومشتقاته:

أ - من المفروض أن تكون هناك صلة لفظية ومعنوية بين الجذر وما يشتق منه. أما اللفظية فتقوم على اشتمال كلّ مشتق على حروف الجذر الذي اشتق منه. وأمّا المعنوية فتقوم على تمثّل الجذر للمعنى العام الذي ينتظم معاني مشتقاته. وما ينتاب هذا الجذر من تغيير في الحركات، وتغيير[٢] أو إضافة في الحروف، يكون الغرض منه توجيه المعنى العامّ الذي يتمثّل في الجذر إلى معان فرعية تتصل به. ومن اليسير في كثيرٍ من الأحيان التوصّل إلى هذه المعاني الفرعية إذا عرفنا المعنى الذي يتمثل في الجذر، وكنّا على علمٍ بمعاني الأوزان التي تنتظم مشتقاته.

ب - وكثيرًا ما تبدو الصلة المعنوية بين اللفظة وجذرها المفترض غامضة أو معدومة. وفي مثل هذه الحالة لا بدّ من افتراض أحد أمرين:

الأول : أن اللفظة التي نسبت إلى الجذر لا تنتمي إليه في الواقع.

والثاني : أن تطورًا ما قد وقع على معنى اللفظة بحيث أبعده عن المعنى الذي يتمثّل في الجذر.

وفي معاجمنا أمثلة كثيرة على هذا النوع من الألفاظ. ولعلّ من أسباب هذه الكثرة أن الأساس الذي بنيت عليه المعجمية العربية لا يأخذ بعين الاعتبار الحركات وحروف العلّة التي كثيرًا ما تقرّر ما بين لفظتين متماثلتي الجذر من اختلاف جذري في المعنى. فكلمة ذهب (المعدن النفيس) مثلًا، نجدها تحت مادة (ذهب) جنبًا إلى جنب مع ذهبَ

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير، ويقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدعي أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته. فشد ليس من الصحيح في هذا الموطن.

(٢) لا يجري مثل هذا التغيير في الحروف إلّا في حالة حروف العلة.

(الفعل) وذاهب وذهاب... إلخ ولا صلة معنوية تربطها بجميع هذه الأسرة. وكذلك كلمتا العُرف والعَرف مثلًا بالنسبة لعرف ومشتقاتها. وهذا هو السبب الذي حدا ابن فارس في مقاييسه إلى ردّ الألفاظ التي تُنْمَى إلى جذر واحد من الناحية اللفظية، إلى أكثرَ من أصل معنوي واحد في كثيرٍ من الأحيان، واضطراره إلى تجشّم المشاق واعتساف الأمور في سبيل هذه الغاية. فالعين والراء والفاء عنده مثلًا: «أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلًا بعضُه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة. فالأول العُرف: عُرف الفرس. وسمّي بذلك لتتابع الشعر عليه. ويقال جاءت القطا عُرفًا عُرفًا، أي بعضُها خلفَ بعض.

ومن الباب: العُرفة وجمعها عُرَف، وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين، كأنها عُرف فرس...

والأصل الآخر المعرفة والعِرفان. تقول عرف فلان فلانًا عرفانًا ومعرفة وهذا أمر معروف. وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأنَّ مَنْ أنكرَ شيئًا توحّش منه ونبا عنه.

ومن الباب العَرف، وهي الرائحة الطيبة. وهي القياس، لأن النفس تسكن إليها.

فأمّا العريف فقال الخليل: هو القيّم بأمر قوم قد عَرَفَ[1] عليهم. قال: وإنما سمّي عريفًا لأنه عُرِفَ بذلك. ويُقال بل العِرافة كالولاية، وكأنه سمّي بذلك لِيَعْرِفَ أحوالَهم... إلخ»[2].

جـ - وشبيه بهذا ما ورد في كتب اللغة والمعاجم من كلمات متحدة الأصول، مختلفة المعاني، متشابهة اللفظ كليًّا أو جزئيًّا.

فإذا كان التشابه كليًّا كانت الكلمة من باب المشترك[3]. ومثاله «وجد» التي لها معانٍ مختلفة على ما جاء في فصيح ثعلب[4]:

فوجد في المال: أي أصاب منه وأيسر.

ووجد الضّالة: أي ظفر بها بعد ضياعها.

---

(١) عرف: يقال عرف على القوم (بفتح الراء)، دبر أمرهم وقام بسياستهم.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) وحد المشترك عندهم: «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر...» - المزهر ١/ ٣٩٦، ومقدمة تاج العروس ص ٨ - ٩.

(٤) فصيح ثعلب ص ٢٩. وانظر أدب الكاتب ٢٤٤، والمخصص ١٤/ ٢٢٤.

ووجِدَ في الحزن: أي اغتمّ.

ووجدَ على الرجل: أي غضب عليه.

ومن الواضح أنّنا نستطيع أن نوفّق بين الإصابة والظفر في الأولى والثانية وبين الاغتمام والغضب في الثالثة والرابعة، بحيث نختزل المعاني الأربعة إلى معنيين أصليين لا بدّ أن يكون كلٌّ منهما قد تطوّر ضمن إطاره. غير أنه يتعذّر علينا التوفيق بين هذين المعنيين الأصيلين نفسيهما.

ومن أمثلة ذلك أيضًا «وجب» التي لها من المعاني ما يلي[١].

وجب البيع: وقع ولزم.

وجبت الشمس: غابت.

وجب القلب: اضطرب.

وجب الحائط وغيره: سقط.

وهنا أيضًا نستطيع الجمع بين المعنى الأول والثاني والرابع، باعتبار أنّ الوقوع المجازيّ بالنسبة للبيع هو سقوط حقيقي بالنسبة للحائط وشبهه، وهو غياب بالنسبة للشمس وحركتها الظاهرة. وقد نستطيع أيضًا أن نقرن بين الوقوع والاضطراب في شيءٍ من التكلُّف يقل كثيرًا عن ذاك الذي كان يلجأ إليه ابن فارس في مقاييسه للجمع بين الكلمات التي تنتمي إلى جذر واحد في أصول معنوية، أو ذاك الذي كان يلجأ إليه ابن جني في خصائصه للتوفيق بين معاني الألفاظ الناجمة عن تقاليب الجذر الواحد فيما أسماه بالاشتقاق الكبير. فإذا قبلنا بهذا القرن كان الاختلاف البادي بين معاني هذه اللفظة والمعنى المتمثّل في جذرها المشترك مردّه إلى تطورٍ أصاب معناها حسب. وإن لم نقبل كان لا بدّ من افتراض أصلين لفظيين للكلمة التقيا عن طريق التطوّر، أو افتراض معنيين للأصل الواحد. قال الزبيدي وهو يتحدّث عن «المشترك»[٢]:

«واختلف الناس فيه فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع إما من واضعَين بأن يضع أحدهما لفظًا لمعنى ثمّ يضعه الآخر لمعنى آخر ويشتهر ذلك اللفظ ما بين الطائفتين في إفادة المعنيين وهذا على أن اللغات غير توقيفية. وإما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببًا لمضرة كما روي عن أبي بكر

(١) انظر فصيح ثعلب ص ٣٠.

(٢) مقدمة تاج العروس ص ٨ – ٩.

الصّدّيق، رضي الله عنه، وقد سأله رجل عن النبي (ﷺ) وقت ذهابهما إلى الغار لما قيل له مَن هذا قال: هذا رجل يهديني السبيل. والأكثرون أيضًا على أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثيرٍ من الألفاظ. ومن الناس من أوجب وقوعه قال لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية...»

د - وإذا كان التشابه بين الكلمات المتحدة الأصول والمختلفة المعاني غير كلي فمثاله باب «فعل» و«أفعل» حين يأتيان بمعنيين مختلفين، نحو[١]: نصفت القوم: خدمتهم، وأنصفت في المعاملة: عدّلت (والجذر ن.ص.ف) لكليهما. وتَرِبَ الرجل: افتقر، واترب: استغنى (والجذر ت.ر.ب) لكليهما أيضًا. وبرّ الرجل صار برًّا (أي صادقًا) وأبرّ: صار في البرّ. وجذراهما (ب.ر.ر).

وكذلك فَعِلَ (بكسر العين) وفَعَلَ (بفتحها) إذا اختلف معنياهما نحو[٢]: قَرِرت به عينًا (بكسر الراء الأولى): أي سررت. وقَرَرت في المكان (بفتحها): أي ثبتّ وسكنت فيه.

والجذر (ق.ر.ر.) لكليهما.

نقِهت الحديث (بكسر القاف): أي فهمته.

ونقَهت من المرض (بفتحها)[٣]: أي بدأت في البرء في عقب العلّة.

والجذر (ن.ق.هـ) لكليهما.

وشبيه بهذا الأسماء المتفقة الحروف المختلفة الحركات والمعاني، نحو[٤]: الصَّدق (بفتح الصاد): الصّلب، والصِّدق (بكسرها): ضد الكذب. البَكر (بفتح الباء): الفتي من الإبل، والبِكر (بكسرها): العذراء. السَّرب (بفتح السين): الطريق، والسِّرب (بكسرها): النفس.

ويستدلّ من البابين الأخيرين على أهمّيّة الحركة في بناء الكلم، فكثيرًا ما كانت الحركات بمثابة حروف تؤدي إلى اختلاف معاني الكلمات المتشابهة الحروف والتي يظنّ بأنها تنتمي إلى أصل واحد.

---

(١) انظر أبواب «فعلت وأفعلت والمعنى مختلف» من كتاب «فعلت وافعلت» للزجاج ص ٥، ٦، ٧، ٩، ١٢... إلخ، وباب «فعل وأفعل بمعنيين مختلفين» من ابن القوطية وابن القطاع.

(٢) انظر «باب فعلت وفعلت باختلاف المعنى» - فصيح ثعلب، ص ١٧.

(٣) وجاء في القاموس المحيط أنه يجوز كسرها بهذا المعنى.

(٤) فصيح ثعلب، ص ٥٥ - ٥٧.

هـ - وقد تتسع الشقة بين المعاني المختلفة التي تنمى إلى جذر واحد فتصل إلى حدّ التّضاد.

والتّضاد ظاهرة ليس من السهل تعليلها على وجه التأكيد. وقد افترض لها بعض اللغويين مع ذلك سببًا أو آخر(١). غير أنني أعتقد أنها لا يمكن أن تعزى إلى سببٍ واحد، إذ منها ما لعلّه كان للتيمّن كتسمية الملدوغ بالسليم، أو للتأدب كتسمية الأعمى بالبصير، أو نتيجة لاختلاف اللهجات كوثب التي تعني جلس في لغة الجنوب وطفر في لغة الشمال، أو ضربًا من ضروب الملاحن(٢) كالجلل للعظيم والحقير من الأمور(٣)، أو لأسباب أخرى.

ولكن مهما اختلفت الأسباب فإن الصلة بين الجذر وما اشتقّ منه فيها تبقى مضطربة متنافرة، حتى في الحالات التي يمكن فيها إيجاد تفسير معقول لها(٤). ومن ثم أنكر

---

(١) من هذه الأسباب:
١- اختلاف القبائل، فقد تضع قبيلتان لفظًا واحدًا لمعنيين متضادين: نحو السدفة، فهي في لغة تميم الظلمة، وفي لغة قيس الضوء. (المزهر ١/ ٣٨٩).
٢- رجوع اللفظ الواحد إلى معنى عام واحد ينتظم المعنيين المتضادين. فلفظ (وراء) موضوع أصلًا بمعنى التواري وهو حاصل في الأمام والخلف، و(جلل) موضوع للغاية في الشيء فيوصف به العظيم والحقير. (انظر مقدّمة لدرس لغة العرب ص ٢٢٥.) وقد يشبه هذا لفظة الجون، إذ يقال أنها وضعت في الأصل للسحاب، وفيه الأبيض والأسود، حتى إذا كان أبيض صرفًا أو أسود صرفًا فهو «جون». (انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٣، وقارن بكتاب الأضداد ص ١١).
٣- كون أحد المعنيين نتيجة للآخر، كما إذا استعمل «خفي» البرق بمعنى ظهر، وبمعنى استتر، فالبرق حين يظهر يخفى، وحين يخفى يظهر. وذهب إلى ذلك المستشرق ف. جيز F. Giese (انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٤١).
٤- رجوع اللفظة إلى جذرين ثنائيين لأحدهما معنى يضاد الآخر. وهذا الرأي يكاد يكون خاصًا بالأب مرمرجي (انظر رأيه في النظرية الثنائية من هذه الرسالة).

(٢) الملاحن: جمع لحن، يقال لحنت بلحن فلان قلت له قولًا فهمه عني وخفي على غيره من القوم وكانت العرب تعتمد ذلك وتقصده إذا أرادت التورية أو التعمية - انظر المصباح المنير (مادة لحن)، والمزهر ١/ ٥٦٧.

(٣) يفسّر المستشرق ف. جيز التضاد في معنى لفظة «الجلل» بشكل يختلف عن تفسيرنا له، إذ يقول أن معنيي هذه اللفظة المتضادين يرجعان للفعل (جلل) في العبرية، وهو بمعنى دحرج، والشيء المدحرج في نظره، قد يكون ثقيلًا عظيمًا أو خفيفًا صغيرًا. ولعلّ هذا التفسير يدحض ذاته (انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٤١).

(٤) من هذه الحالات مثلًا، وقوع الكلمة على معنى واحد في الأصل، ثم وقوعها على معنيين متضادين على سبيل تداخل المعاني. نحو «الصريم، يقال لليل، وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع. وكذلك الصارخ المغيث، والصارخ المستغيث، سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالإستغاثة، فأصلهما من باب واحد». - ابن الأنباري، «كتاب الأضداد»، ص ٨ - ٩.

بعضهم الأضداد وأبطلها وتأوّل ما ورد منها في اللغة ونصوص العربية. ومن أظهر هؤلاء ابن درستويه (- ٣٤٧هـ) الذي كتب فيها كتابًا أسماه «إبطال الأضداد»[١].

* * *

ومهما يكن من أمر، فقد نجم عن نظرية الجذوز نظريتان رئيستان:

الأولى: تعتبر الجذر الثنائي أصلًا لمعظم الألفاظ العربية، وتدعى **النظرية الثنائية** (Biliteralism).

والثانية: تعتبر الجذر الثلاثي أصلًا لمعظم هذه الألفاظ، وتدعى **النظرية الثلاثية** (Triliteralism).

- ٢ -

النظرية الثنائية

أ - نشأتها وأهمّ أصحابها:

حين وضع صاحب كتاب العين معجمه في القرن الثاني الهجري صدّره بمقدمة دعا فيها ما ندعوه اليوم بالفعل الثلاثي المضاعف ثنائيًا مضاعفًا، وخصّه بفصل خاصّ صدّر به الباب الذي يفترض أن ينتظمه. وكذلك فعل ابن دريد في الجمهرة، وابن فارس في المقاييس، وابن القوطية وابن القطّاع في كتاب الأفعال.

وحين وضع الراغب الأصبهاني (- ٥٠٢هـ) معجمه «المفردات في غريب القرآن» وضع هذا الفعل موضع الثنائي فاعتبر مادة مدّ (م.د)، لا (م.د.د.)، وعلى ذلك قدّمها على مدح وبابها.

وعلى الرغم من أن ما قام به هؤلاء كانت الغاية منه - في الغالب - حصر الألفاظ وتصنيفها، لا الكشف عن نظرية تقوم على ثنائية أصل هذا الفعل[٢]، فقد استهوت فكرة ثنائية الأصول بعض لغويينا المحدثين فاتخذوا منها أساسًا لنظرية شاملة تنتظم معظم الألفاظ العربية. وربّما كان الذي شجّعهم على ذلك أمرين:

---

(١) المزهر ١/٣٩٦.

(٢) مما يدلّ على ذلك:

١- عدم ذكر الخليل له بين الأمثلة التي أوردها على الألفاظ الثنائية في مقدمة كتاب العين.

٢- قول ابن دريد: «والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلّا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف...» - الجمهرة ١/١٣.

الأول : وجود مجموعات من الألفاظ الثلاثية في اللغة، يشترك كل منهما في حرفين ويندرج تحت معنى عام واحد، نحو: جزّ وجزأ وجزرَ وجَزَعَ وجَزَحَ وجَزَلَ وجَزَمَ، وجميعها من باب القطع[١]، والجَذر والجِذع والجِذل والجِذم، وكلها تعني الأصل[٢]. والجِن والمجنون والمِجَنّ والجنين، وفي جميعها معنى الستر[٣]. وفَلَّ وفلح وفلج وفلع وفلق وفلذ وفلى، وفيها جميعًا معنى الشق والفتح[٤]. ونفث ونفح ونفد ونفر ونفس ونفق ونفى، وفي جميعها معنى الخروج[٥].

والثاني : ما كان قد ذهب إليه قبلهم بعض علماء اللغة المستشرقين كجسينيوس (Gesenius) وفورست (Fùrst) وديليتزش (Delitzsch)، من «أن أصول الكلمات السامية كانت قديمًا مؤلَّفة من حرفين اثنين ثم زيد فيما بعد على كلّ أصل منها حرف واحد»[٦]. وكانت الغاية الأساسية من ذلك محاولة التقريب بين الأصول السامية والأصول الهندية - الأوروبية للخروج بنتيجة تثبت وحدة اللغة الإنسانية في الأصل[٧].

وأهم رجال هذه النظرية: أحمد فارس الشدياق، وجرجي زيدان، والأب أنستاس ماري الكرملي، والأب أ.س. مرمرجي، والشيخ عبدالله العلايلي.

وعلى الرغم من أن هؤلاء يتفقون على المبادئ العامة، فإنهم يختلفون في التفاصيل. ولذا كان من الضروري أن نعرض رأي كلٍّ منهم على حِدة.

* * *

(١) الفلسفة اللغوية ص ١٠٠.

(٢) المجمل ١/١٤٦ - ١٤٧.

(٣) قال ابن فارس: «اجمع أهل اللغة - إلّا من شذ عنهم - أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدلّان أبدًا على الستر. تقول العرب للدرع جنه. واجنه الليل. وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور» الصاحبي، ص ٣٣.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣/ ٢٢٠ (بحث طه الراوي).

(٥) انظر خصائص اللغة العربية ص ٣٢.

(٦) وافي، علم اللغة ص ١٣٦.

(٧) ومن ثم فقد تحايل فورست وديليتزش، في سبيل هذه الغاية، على التقريب بين هذه الأصول «فاختارا لكل أصل سامي كلمة هندية - أوروبية تقرب منه في أصواتها ودلالتها، وقررا تفرعهما عن أصل واحد. ولإثبات ذلك يختاران حرفين تشترك فيهما الكلمتان، ويقرّران أن الأصل السامي كان يتألّف قديمًا من هذين الحرفين وحدهما ثم زيد عليهما فيما بعد حرف ثالث، وأن هذا الأصل الثنائي نفسه هو الذي جاءت منه الكلمة الهندية - الأوروبية» - وافي، علم اللغة ص ١٣٦.

ب - رأي أحمد فارس الشدياق:

كان أحمد فارس الشدياق (- ١٨٨٧م) أول مَن اعتنق الثنائية واتّخذ منها أساسًا لعمل معجمي في العصر الحديث[١]. فقد بنى عليها كتابه «سرّ الليال في القلب والإبدال» الذي عدّ فيه الفعل المضاعف أصلًا للكلم.

والجدير بالذكر أن الشدياق لم يصرح بثنائيته، غير أن الطريقة التي عالج بها هذا الفعل في تقاليبه هي التي تشعرنا بذلك. فمقلوب حبّ عنده بح[٢]، ومقلوب خبّ بخ[٣]، وعبّ بع[٤]... وهكذا. وهو في هذا إنما يحتذي حذو الخليل بن أحمد الذي يقول[٥]: «أعلم أن الكلمة الثنائية المضاعفة تتصرّف على وجهين نحو قد دق، شد دش».

أمّا الأسباب التي سوّلت له اعتبار المضاعف أصلًا فهي:

١ - إنّ معظم اللغة مأخوذٌ في رأيه «من حكاية صوت»[٦]، «وأن حكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف نحو دبّ ودف ودق وهز وسف وقزّ»[٧].

٢ - «إن اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تامًا كاملًا من أول وهلة ولكن على التدريج»[٨]. ولِذا فإن الفعل السالم، في رأيه، جاء آخر الأفعال. أما الأجوف فأغلب ما «يأتي عقب المضاعف كطبَّ وطابَ وضرَّ وضارَ وصرَّ وصارَ أي صوّتَ وجبَّ وجابَ... وأمّا الناقص فإنه صدى غيره من الأفعال»[٩] وكأنه «لغة لبعض العرب نحو همر وهمى ورجب ورجا أي خاف ومحق ومحا وشجب وشجا أي أحزن وتجمّع وتجمّى والأسى والأسف..»[١٠].

٣ - إنه رأى «حكم ترتب المزيد على المضاعف لا يكاد يتخلّف»[١١] فقلّما يرى المرء

(١) درويش، المعاجم العربية، ص ١١٧.
(٢) سر الليال، ص ٤٦.
(٣) نفسه ص ٥٤.
(٤) نفسه ص ٦٣.
(٥) ما نشر من كتاب العين، ص ٩.
(٦) سر الليال ص ٢٢.
(٧) نفسه، ص ٢٢.
(٨) نفسه، ص ٢٥.
(٩) نفسه، ص ٢٥.
(١٠) نفسه، ص ٢٥.
(١١) نفسه، ص ٢٥.

في المضاعف معنى إلّا ويرى في مزيده مثله أو ما يقاربه. ومن الأمثلة التي أوردها على ذلك ما يلي: سلّ وسلب. لبّ ولبث. زمّ وزمج (ملأ). كدّ وكدح. منّ ومنح. نبّ ونبح. ضمّ وضمد. فلّ وفلذ. كنّ وكنز. طمّ وطمس. جمّ وجمع. ردّ وردع. رجّ ورجف. رصّ ورصف. زلّ وزلق... الخ.

٤ - «إنّ زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التفنّن من نقصه إذ لو جعلت السالم أصلًا لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان»[١].

٥ - «إنّا نجد أفعالًا مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم (!) وذلك نحو امتخر العظم أي استخرج مخّه فهو لا بدّ أن يكون من امتخ إذ لم يجئ المُخر بمعنى المُخّ...»[٢].

ويعتقد الشدياق أن هذا النهج الذي انتهجه في سرّ لياليه كفيل بأن يجمع ما تفرّق من معاني الألفاظ ومبانيها في المعاجم التي اعتمدت أواخر الحروف أساسًا لتبويب الكلام فيها. فالقرن بين نظائر فَلَّ وفلج وفلح وفلخ وفلع وفلغ وفلق وفلى، مثلًا، هو الوسيلة المثلى لمثل هذا الجمع[٣].

ومعنى هذا أن الكلمات المشتركة في حرفين أصليين تحمل قدرًا مشتركًا من المعنى، وأن هذا القدر المشترك يتوجّه توجُّهًا خاصًا بالنسبة لما يُضاف إلى هذين الحرفين من حروف أخرى. فغمّ وغمد وغمر وغمس وغمض وغمط كلّها تدل على الستر والتغطية، ولكنَّ الحرف الأخير في كل منها يحوّر هذه الدلالة العامة تحويرًا خاصًا فيكسب الكلمة التي يعقبها معناها الحقيقي.

ويخشى الشدياق أن يظن بأنه قد أتى ببدعة قصد فيها إلى إفساد اللغة حين اعتمد الفعل المضاعف أصلًا. ولذا فإننا نراه يستميح سماح «السادة العلماء والأئمة الفضلاء» عن فعلته التي لم يقصد فيها غير «التوصّل إلى معرفة الألفاظ» «وهو أمر اعتباري لا يؤدي إلى فساد اللغة»[٤]. وإذا دلّت هذه الخشية على شيء، فإنما تدلّ على روح التزمُّت اللغوي التي سادت العصر الذي وجد فيه.

* * *

(١) سرّ اللیال، ص ٢٦.
(٢) سرّ اللیال، ص ٢٦.
(٣) انظر سر اللیال ص ٢٧.
(٤) نفسه، ص ٢٢.

جـ - رأي جرجي زيدان:

وضع الشدياق في سرّ لياليه الأساس العملي للنظرية الثنائية، واستطاع زيدان بعده أن يخطو قليلًا في سبيل تطويرها تطويرًا نظريًا في فلسفته اللغوية. فقد ذكر في هذا الكتاب أن اللغويين «يردّون كلًّا من الاسم والفعل إلى أصول معظمها ثلاثية وبعضها رباعية، ولا يرون هذه الأصول قابلة للرد إلى أقل من ذلك»[١]، وأنه يرى - على العكس منهم - «أنها قابلة ولو بعد العناء»[٢].

وعلى ذلك، فالأصول الرباعية مزيدة عنده، والأصل فيها ثلاثي. والثلاثي مزيد أيضًا، والأصل فيه ثنائي غالبًا[٣]، يتكون من مقطع واحد ويمثّل صوتًا من أصوات الطبيعة[٤].

ولما كانت الأصول الثلاثية هي الأكثر في اللغة كان للبحث فيها أهمّيّة كبرى - على حدّ قوله[٥]. ولذا فإننا نراه يركز اهتمامه عليها، ويحاول اثبات ثنائيتها، منتهجًا في ذلك سبيلين:

الأول : استقراء ألفاظ اللغة العربية ومقابلتها (ويفيد غالبًا في الأصول الفعلية - كما يقول).

والثاني : استقراء بعض أحوال اللغات الأجنبية والقياس عليها.

ويستهل السبيل الأول بقوله[٦] أن «الباحث في دلالة الألفاظ العربية المدعوة مجرّدة يرى أن للمعنى الواحد ألفاظًا عديدة تتقارب لفظًا. ويمكن تقسيم ألفاظ المعنى الواحد إلى مجموعات تشترك ألفاظ كل مجموع منها بحرفين هما الأصل المتضمن المعنى الأصلي. والزيادة ربما نوعته تنويعًا طفيفًا». ومن الأمثلة التي يذكرها على ذلك: قطّ وقطب وقطف وقطع وقطم وقطل، وجميعها تتضمّن معنى القطع، غير أن كل واحدة منها تستعمل لنوع من أنواعه: فالثانية والثالثة تتضمنان

---

(١) زيدان، جرجي - الفلسفة اللغوية، ص ٩٨.
(٢) نفسه، ص ٩٨.
(٣) نفسه، ص ٩٩.
(٤) نفسه، ص ١٢٩.
(٥) نفسه، ص ٩٩.
(٦) الفلسفة اللغوية ص ٩٩ و١٠٠.

مع القطع الجمع، والخامسة العض، والسادسة الشدّة، والأصل المشترك بينها «قَطْ» وهي حكاية صوت القطع. ويجانس قَطْ قَصْ التي منها قصمَ وقصل وقصر وقصف وقصا، وجميعها تفيد القطع أيضًا. ويجانس قَطْ قَصْ التي منها قصمَ وفصل وقصب وقصر وقصف وقصا، وجميعها تفيد القطع أيضًا. ويجانس قَصْ قَضْ، ومنها قضَّ وقاض وقضم وقضع. ويجانس قَصْ أيضًا جَذْ، ومنها جذّ وجذب[١] وجذر وجذف وجذم، وكلّها بمعنى قطع. ويجانس جَذْ جَزْ - وهي حكاية صوت المقص إذا جزَّ شعرًا أو صوفًا - ومنها جزَّ وجزأ وجزر وجزع وجزح وجزل وجزم وجميعها من باب القطع. وتنوعات هذا المعنى - على ما يقول زيدان - تفوق المئات عدًا وقد تصرّفوا في استعمالها على طرق مختلفة حقيقة ومجازًا وكلها ترد إلى أصل واحد هو حكاية صوت. «وهكذا الحال في القسم الأعظم من كلمات اللغة»[٢].

ويستطرد زيدان في إيراد شواهد مناسبة، فيذكر سبعة أصول ثنائية أخرى مع معانيها ومشتقاتها، ويرى أن هذه الأصول جميعها إنما هي حكايات أصوات في الأصل.

ثم ينتقل إلى الحديث عن الحروف المزيدة فيذكر أن الحرف المزيد قد يكون في آخر الكلمة، وهو الغالب، وذلك كما في الشواهد السابقة، وقد يكون في وسطها بين الحرفين الأصليين كشَلَقَ من شَقَّ وفَرِقَ من فَقَّ وَقَرَطَ من قطَّ وقرص من قصَّ. . ، كما قد يكون في أولها كرفت من فتَّ ولهب من هبَّ ورفض من فضَّ ولمس من مسَّ. . . إلخ.

ويلاحظ أن جميع الشواهد التي أوردها - باستثناء شاهد واحد[٣] - هي من الأفعال فقط، وان جلّ هذه الأفعال أفعال بدائية تتصل بأصوات طبيعية، وتؤدي معاني فطرية، كالقطع والقص والقرط والعض.

ويرى أن «كلّا من هذه التنوّعات إما أن يكون حاصلًا من تركيب أصلين لكلٍّ منهما

---

(١) يقال جذب الريق إذا انقطع.
(٢) الفلسفة اللغوية ص ١٠٠.
(٣) يجمع في هذا الشاهد بين الاسم والفعل، فيقول: «والتف والتفت وسخ الأظافر ويقاربه تفيء وتفل بصق وجميعها تشترك بمعنى «تف»، وهو من الأصوات التي ينطق بها الإنسان غريزيًا عند القرف، ومنها أيضًا التفن أي الوسخ، وتفه قل وخس - الفلسفة اللغوية ص ١٠١.

معنى في نفسه، أو لا»[١] فإذا كان الأول كان حصوله على طرق منها **النحت** كقطف التي أصلها - في اعتقاده - «قط لف» (والأولى تدل على القطع، والثانية على الجمع)، وقمش التي أصلها «قمْ قشْ» (الأولى، بمعنى كنس والثانية جمع)[٢]. أو **الترخيم** وهنا يذكر أنه لا يستبعد تركيب أصلين ثنائيين وتحولهما معًا إلى أصل واحد ثلاثي دون أن يورد مثلًا على ذلك[٣].

وإذا لم يكن لكلٍّ من اللفظين معنى في نفسه فلا يخلو أن يكون لأحدهما أو لا. فإن كان الأول كان أحد اللفظين فعلًا والآخر حرفًا زيد اعتباطًا، وهو في الغالب أحد الأحرف (ل م ن ر)[٤]، نحو فضّ ورفض وهبّ ولهب وشقّ وشلق وكنّ وسكن[٥].

وإذا لم يكن لأحدهما معنى في نفسه بحيث لم يكن اسمًا ولا فعلًا، فقد يكون حرفًا. «وربما كان اسمًا أو فعلًا في الأصل ولم يعد مميزًا الآن»[٦]. ومن الأمثلة التي يوردها هنا كلمة «مال» التي أخذت من «مالك» التي تعني «الذي لك». وكلمة «ويل» التي أصلها «وي لي»، وكلمة «ليس» التي أصلها «لا أيس».

أما السبيل الثاني الذي ينتهجه زيدان لإثبات النظرية فهو كثرة استخدام أصحاب اللغات الأخرى - ولا سيما الآرية منها - للنحت في تكوين الكلم، ممّا حمله على الاعتقاد بأنه لا يستبعد أن يكون العرب - كغيرهم - قد لجأوا إليه أيضًا في القديم لصوغ كلمات من العسير علينا أن نعرف اليوم الأصول التي أخذت منها.

ومن الواضح أن هذا الدليل لا يمكن الأخذ به من الناحية العلمية، إذ أن لكل لغة، أو مجموعة من اللغات، نظامها الخاص، وطرقَها الخاصة، في صياغة الكلام وبناء الألفاظ.

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ١٠٢. ويقسم زيدان الألفاظ باعتبار الدلالة إلى قسمين:
١- ألفاظ ذات دلالة مطلقة، وهي التي تصح الدلالة بواحدة منها على أي موجود حسيًا كان أو معنويًا وتشمل الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول وما شاكل.
٢- ألفاظ ذات دلالة مانعة، وهي التي لا يمكن الدلالة بأحدها إلّا على قسم من الموجودات أو على نوع واحد من المعنى، كحيوان أو مادة... إلخ. والمانعة تقسم إلى قسمين أيضًا:
أ - دالة على معنى في نفسها، وتنحصر في الفعل والاسم ومشتقاتهما.
ب - دالة على معنى في غيرها، وهي الحروف. - الفلسفة اللغوية ص ٥٥.

(٢) الفلسفة اللغوية ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) نفسه ص ١٠٥.

(٤) ميزة هذه الأحرف أن الميم منها شفوية، والبقية ذلقية تخرج من ذلق اللسان، وجميعها صحيحة.

(٥) الفلسفة اللغوية ص ١٠٥.

(٦) نفسه ص ١٠٥.

ومهما يكن من أمر فإنه يبدو للناقد النزيه شدة الحذر العلمي الذي يأخذ به زيدان نفسه وهو يسرد هذه النظرية. ذلك الحذر الذي يتجلى في محاولة البعد عن التعميم واعتساف الأحكام اجمالًا. فهو لا يضيق الخناق على نفسه، ولا يحصرها حصرًا لا تجد لها منه منفذًا.

* * *

د - رأي الأب انستاس الكرملي ومناقشته:

ويكاد رأي الأب الكرملي لا يختلف عن رأي زيدان، بل لعله انعكاس عنه. وجلّ ما فيه من جديد الاختلاف في طريقة العرض، وإيراد الأمثلة والشواهد والمصطلحات.

يقول الكرملي[١]:

«اللغويون على فريقين متعادلين...: فريق يذهب إلى أن الكلم وضعت في أول أمرها على هجاءٍ واحد: متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فُتِّمَتْ (أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف)، فتصرّف المتكلمون بها تصرفًا، يختلف باختلاف البلاد، والقبائل، والبيئات، والأهوية، فكان لكلٍّ زيادة، أو حذف، أو قلب، أو ابدال، أو صيغة، معناة[٢] أو غاية، أو فكرة، دون اختها، ثم جاء الاستعمال فأقرّها مع الزمن، على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليه الاستقراء، والتتبُّع الدقيق...

وفريق يقول: أن الكلم وضعت في أوّل نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين. ثم جرى عليها المتكلمون بها، على حدّ ما تقدّمت الاشارة إليه قبيل هذا، فاتسعت لهم الآفاق المتنوّعة، وظهرت الفروق، وكثُرت اللغات، واختلفت اللثغات، إلى آخر ما كان من هذا القبيل...».

ويحدّد الكرملي موقفه من الفريقين منذ البدء، فيذكر أنه يرى رأي الفريق الأول. ثم يدعم هذا الرأي بما يعزوه للراغب الأصبهاني، صاحب كتاب «المفردات في غريب القرآن» من أنه عرف هذا ومال إليه إذ بنى معجمه على اعتبار المضاعف هجاءًا واحدًا[٣]. فإذا أراد ذكر (مدّ يمدّ مدًّا) مثلًا، ذكرها تحت مادة (مد) لا (م د د)، فقدَّمها

(١) نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها، ص ١ - ٢.

(٢) معناة: يقال معناة الكلام بمعنى معناه.

(٣) نشوء اللغة العربية، ص ٢.

على مدح وبابها، خلافًا لما نراه «في معظم المعاجم الأخرى، كالقاموس، ولسان العرب، وأساس البلاغة، وتاج العروس، وغيرها»[(١)].

ومهما يكن هذا الرأي صحيحًا، فللمرء أن يتساءل، وهو يفكّر في تقييم حجة الكرملي هذه، عن السبب الذي حداه على الأخذ برأي الأصبهاني - أن صحّ أن الأصبهاني عرفه - واهمال أصحاب المعاجم الأخرى، وهم لا يقلّون عن الأصبهاني منزلة في الحقل اللغوي. والأغرب أنه أورد هذه الحجة قبل أن يورد الشواهد اللغوية التي يعزّز بها رأيه، وكان من الممكن أن يفعل العكس فيتخذ مما عزاه للأصبهاني أساسًا يدعم به شواهده.

ويأبى الكرملي إلّا أن يضيف شيئًا إلى زيدان في مجال تحديد بعض المصطلحات العلمية، فيدعو الحرفين اللذين ينشأ منهما معنى - أو الهجاء الواحد إذا أفاد معنى - (مادة)، أو (تركيبًا)، أو (أصلًا)، أو (ترجمة). كما يدعو ما يُضاف إلى المادة من حروف في أولها تصديرًا (Préfixe)، وفي قلبها حشوًا (Infixe)، وفي آخرها كاسعًا (Suffixe)، وفي أوّلها أو آخرها مطرِّفًا (Affixe)، وفي أي موضع فيها مُفَتِّمًا (Particule augmentative)[(٢)].

ويأبى أيضًا إلّا أن يكشف عن أثر ابن فارس و«مقاييسه»، وابن جنّي و«خصائصه»، في نفسه، فيذكر - دون أن يشير إليهما - أن «كل مادّة استقلت بمعنى فاشتهرت به»[(٣)]، وإنه «إذا تقاربت أحرف بمخارجها من أحرف مخارج كلم أخرى، تدانت أيضًا معانيها بعضها من بعض، وتلازمت، وتضامّت، وظهرت القربى بينهما كلّ الظهور»[(٤)]. ويستشهد على ذلك بالمعاني المتقاربة التي تؤديها الكلمات: لَدَمَ، ولطم، ولتم، ولثم، ولحم، ولخم، ولكم.

ويورد بعد ذلك أمثلة على التصدير فيذكر ثَرَمَ، وجَرَمَ، وحرم، وخرم، وشرم، وصرم، وعَرَمَ، وغَرِمَ، ومعانيها؛ ثمّ يقول أن «الأصل في كلّ ما تقدّم الرّمّ، يقال: رمّ الشيء أكله والرّمّة بالضم: قطعة من حبل، ويكسر»[(٥)].

وقد يقتنع المرء بوجود صلة معنوية بين الكلمات السبع الأولى تقوم على «القطع»

(١) نشوء اللغة العربية، ص ٢.
(٢) نفسه، ص ٣.
(٣) نفسه، ص ٣. وهذا من الأسس التي بنى عليها ابن فارس مقاييسه، وإن كانت المادة عنده قد تشير إلى أكثر من معنى واحد في بعض الأحيان.. وانظر الخصائص ٢/١٣٣ - ١٣٩.
(٤) نفسه، ص ٣ (وفي النص بعض الاضطراب) وانظر الخصائص ٢/١٤٥ - ١٥٢.
(٥) نشوء اللغة العربية، ص ٤.

غير أنه ليس من اليسير أن يقنع بوجود صلة بينها وبين ما افترضه لها من أصل وهو الرّمّ. أضِف إلى ذلك أن الكلمة الأخيرة، وهي غَرِمَ، تبدو نابية بالنسبة للمعنى المشترك بين أخواتها. ويكفي لإظهار هذا النبوّ اطلاع المرء على ما ظنّ الكرملي بأنه يزيل هذا النبو فقد ذكر إزاء هذه اللفظة: «الغرام: الهلاك والعذاب. والغريم: الدائن والمديون، ضد (ق)[١] ومعنى القطع لا يخفى على أحد»[٢]!!

ويورد أمثلة على الحشو فيذكر رتم[٣]، ورثم[٤]، ورجم، وردم[٥]، ورسم، ورشم، ورضم[٦]، ورطم[٧]، ورَغَمَ، ورقم، وركم، ومعانيها. ثم يذكر أن المعنى الجامع في كل من هذه الألفاظ هو «الكسر أو الدّق أو الضرب. والأصل فيه الرّم»[٨] أيضًا.

وإذا كان الأصل واحدًا في أمثلة التصدير وأمثلة الحشو التي ذكرها، وهو الرّم فكيف آل معنى أمثلة التصدير إلى «القطع»، ومعنى أمثلة الحشو إلى «الكسر أو الدّق أو الضرب»؟! انه يعزو ذلك إلى أن حرف الوسط «أحدثَ في مُحوَّلاته غير ما أُحدِثَ في ما صُدّرَ بأحرف أخر»[٩]. ومعنى هذا أنه ما كان ليحدث مثل هذا الاختلاف المعنوي لو صدّر الأصل نفسه بهذا الحرف ذاته. ومعنى هذا أيضًا أن للحرف عند الكرملي، كما له عند ابن جني[١٠]، قيمة تعبيرية يؤدّيها أينما وجد في الكلمة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تترادف إذن غرم المصدّرة بالغين، ورغم المحشوة بها، وشرم المصدّرة بالشين، ورشم المحشوّة بها، من جهة، ولماذا ترادفت رسم ورشم، ورتم ورثم، من جهة أخرى!.

ومن الغريب حقًا أن ينسى الكرملي أن بعض الأمثلة التي أوردها، كرتم ورثم، ورسم ورشم، إنما هو ازدواج لكلمة واحدة جاء عن طريق الابدال، وهو الذي يقول في مكان آخر من كتابه[١١]: «وقد وجدنا نحن أن الإبدال قد يتسع في جميع حروف الهجاء بلا شاذ».

(١) إشارة إلى القاموس.
(٢) نشوء اللغة العربية، ص ٤.
(٣) رتم فلان الشيء: كسره أو دقّه، ويقال قد يكون خاصًا بكسر الأنف.
(٤) رثم (بثاء مثلثة) أنفه أو فاه: كسره حتى تقطر الدم منه.
(٥) ردم الباب: سده كله أو ثلثه!
(٦) رضم الأرض: أثارها لزرع ونحوه.
(٧) رطم بسلحه: رمى به.
(٨) نشوء اللغة العربية ص ٥.
(٩) نشوء اللغة العربية، ص ٥.
(١٠) قارن بنظرية ابن جني في الاشتقاق الأكبر. الخصائص ٢/١٣٣ - ١٣٩.
(١١) نشوء اللغة العربية، ص ١٨.

ثم يأتي بأمثلة على الكسع أو التذييل فيذكر نَبَأ[١]، ونبت، ونبث[٢]، ونبج[٣] ونبح، ونبخ[٤]، ونبذ، ونبر[٥]، ونبز[٦]، ونبس[٧]، ونبش[٨]، ونبص[٩]، ونبض[١٠]، ونبط[١١]، ونبع، ونبغ، ونبق[١٢]، ونبل[١٣]، ونَبْك[١٤]، ونَبِهَ، ونبا[١٥]، ومعانيها. ثمّ يذكر أن الأصل في كل ذلك من نَبَّ، يقال نَبَّ التيس خاصّة يَنِبّ نَبًّا ونَبابًا ونَبيبًا: صاح عند الهياج»[١٦].

ولئن كنا نصدّق أن لا «يَنْبَه» المرء ولا «ينبغ» إلّا بعد أن يعرف نبيب التيس ويشتق كلماته منه، فإننا لا نصدق أنه لا يعرف «النبش»، و«النبت» إلّا بعد ذلك!!

ويختتم الكرملي هذا الباب أخيرًا بقوله[١٧]: «وقد اكتفينا من كل زيادة بمادة واحدة، وإلّا فإنّ **الكلم الثلاثية كلّها** لا تخرج عن أن أصلها بني على هجاءٍ واحد، ثم تفرعت الفروع بضم الحروف إليها، فجاءت المعاني متعدّدة مختلفة. وقد يكون هذا الاختلاف زهيدًا أم غير زهيد بموجب قوّة كل حرف، وما اختصّ به من المعنى».

ومن الواضح أن الاعتماد على مادّة واحدة لكلّ زيادة هو أضعف من أن يقيم نظرية تشمل «الكلم الثلاثية كلّها»، تلك الكلم التي تعد بالألوف.

---

(١) نبأ الشيء: ارتفع، وعلى القوم: طلع عليهم، ومن أرض إلى أرض: خرج. ونبأ: صات خفيًّا، أو هو صوت الكلاب مثل النبح. (وأعتقد أن هذين المعنيّين المختلفين ناجمان عن الخلط بين نبأ التميمية التي منها النبيء (وتلفظهما قريش بغير نبر)، ونبأ التي هي نبح المبدلة. وإبدال الهمزة حاء شائع في العربية) - انظر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٥٥٠.

(٢) نبث البئر: اخرج ترابها، وعن الأمر والسر: بحث عنه.

(٣) نبجت القبجة (بفتح القاف والباء والجيم): خرجت من مكمنها. والقبجة: الحجل والكروان.

(٤) النبخ: جدري الغنم وغيره. ونبخ العجين: حمض فخرج عليه شيء كالرغوة.

(٥) نبر الشيء: رفعه. والمغنيّ: رفع صوته بعد خفض. والحرف: همزه.

(٦) نبزه: لمزه، أي عابه وأشار إليه بعينه ونحوها وضربه ودفعه.

(٧) نبس: نبس بالمجلس: تكلّم أي أخرج كلامًا.

(٨) نبش الشيء المستوى: أبرزه. والكنز عن الأرض: كشفه عنها وأخرجه.

(٩) نبص: نبس وتكلّم. ونبص الطائر والغلام: صوت ضعيفًا.

(١٠) نبض في قوسه: أصاتها وحرّك وترها لترن. ونبض العرق: تحرّك.

(١١) نبط الماء: تبع. ونبط فلان البئر: استخرج ماءها.

(١٢) نبق الرجل: كتب. والشيء: خرج.

(١٣) نبل الإبل: ساقها سوقًا شديدًا، وكذلك إذا قام بمصلحتها.

(١٤) النبك: ما ارتفع من الأرض، ومكان نابك: مرتفع.

(١٥) نبا الشيء: بعد وتأخّر ولم يستقم مكانه. والسيف: كل عن الضريبة، والنباوة: ما ارتفع من الأرض.

(١٦) نشوء اللغة العربية، ص ٧.

(١٧) نفسه، ص ٧.

والمهم في الأمر أن الكرملي يرى في هذه النظرية حقيقة واقعة، ويتخذ منها أساسًا لدراسة تاريخية فيلولوجية يحاول فيها ترتيب نشوء المفردات في أوّل وضعها ترتيبًا زمنيًّا. فيرى أن «الهجاء الواحد» تلاه «المضاعف والأجوف والناقص في وقت واحد» ثم تلا ذلك «المهموز»، «فالمثال الواوي واليائي»(١).

ولن نناقش الكرملي في هذا لسببين: الأول أنه يتجاوز النطاق الذي يفترض أن تدور فيه بحوث هذا الكتاب، والثاني أنه يتناول قضايا ممعنة في القدم لا نملك اليوم وسائل لدحضها، كما أخاله لا يملك هو أيضًا وسائل لاثباتها. وكلّ ما في الأمر لا يتعدّى الافتراض والحدس.

هـ - رأي الأب أ.س. مرمرجي ومناقشته:

ويفوق الأب مرمرجي زميليه الكرملي وزيدان تحمسًا لهذه النظرية واندفاعًا لها. غير أنه يختلف عنهما في غايته منها ووسيلته إليها. فهو يريد أن يتخذ منها ذريعة «لإصلاح المُعجمية العربية» التي تفتقر - على حدّ قوله - إلى «دقة في التحديد»،

(١) يقول في «نشوء اللغة العربية» ص ٩:

«إن المفردات أول ما نشأ منها كان موضوعًا على هجاء واحد، محاكاة للطبيعة، أوله متحرّك وثانيه متحرّك (لعله يقصد «وثانيه ساكن»، على ما جاء في الصفحة الأولى من كتابه، وعلى ما يفهم من السياق). - ثم جاء المضاعف، من ثلاثي ورباعي، فيكون ثلاثيًا إذا لم تتخيل الحركة في الشيء، ورباعيًا إذا تخيلتها فيه. وإنما حرّك الساكن في آخر الهجاء لحاجة الناطق إلى أسماع الحرف الأخير من الكلمة التي ينطق بها لئلا يختلط مخرج حرف بمخرج حرف آخر يقاربه ويدانيه صوتًا، ولا يكون ذلك إلا بالشد على الحرف الأخير وأبرازه متحركًا لكي لا يقع أدنى لبس.

ولما كان بعضهم يطيل حركة أول الهجاء، وآخرون يطيلونها في آخره وكل ما يجري على ما يبدو له من توجيه فكر السامع إلى لفظه، على خلاف من يشدّد الحرف الأخير من لفظته، نشأ في وقت واحد الأجوف والناقص. فالذي أراد أن يحاكي حكاية صوت صرار الليل، حاكاه بأن قال (صر) وشدّ على الحرف الأخير وهو الراء، ولما أراد أن يفهم السامع أن الصرار كان يردد صوته قال: (صرصر) فأسكن الراء الأولى، على الوضع الأول لحكاية صوت الحشرة، وحرّك الثانية للإشارة إلى مواصلته للكلام، أما أنه لو لم يرد مواصلته بل قطعه قال (صرصر) لا غير، أي بتحريك الصادين وإسكان الرائين! (قارن بما جاء في مقدمة كتاب العين ص ٧ - ٨، وفي الخصائص ٢/ ١٥٢ من أن الخليل قال بأن العرب توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًا فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر).

ولما حاول فريق أن يمدوا صوتهم على أول الهجاء، اضطروا أن يقولوا (صار) في مكان (صر) ولم يخصوه بصرار الليل بل أطلقوه على كل ذي صوت، وغدا معنى (صار يصور): صوت يصوت بمعنى عام. والذين لم يمدوا أول الهجاء ومدّوا آخره قالوا (صري يصري) وخصوا معناه بالقطع، كأن المقطوع يحكي (صري).

وبعد أن عرف المضاعف والأجوف والناقص في وقت واحد، نشأ المهموز... وفي الآخر ظهر المثال الواوي واليائي».

«ووضوح في الشروح»، و«تناسق في الألفاظ»، «وتناسب في المشتقات» و«تتابع في التطورات»[١]. وهو يتخذ من «الالسنية السامية Philologie Semitique» وسيلة لاثباتها[٢].

ولعلّه يقصد أن تكون أبحاثه التي نشرها في هذا الموضوع[٣] مقدمة لمعجمه «الثنائي الألسني» الذي هو دائب على وضعه، مقدمة يدرس فيها «نظرية الثنائية، وطريقة الألسنية» على نطاق واسع[٤].

ويختلف عنهما أيضًا بكثرة شواهده نسبيًا، وبأن معظم هذه الشواهد ينتهج فيها نهجًا خاصًا يقوم على المقارنات اللغوية.

وعلى سبيل المثال نورد ما قاله في أصل الفعل «أمر» ومعانيه. قال[٥]: «اطلب هذا الفعل **في المعاجم العربية**، تَرَ له المعاني الآتية:

أمَرَ : طلب انشاء فعل.
أمِرَ : الشيء: كثر، نما، اشتدّ، تمّ.
أمُرَ : صار أميرًا.
تَأمّرَ : تسلّطَ، تحكّم.
الأمر : الشيء، الحال، الشأن.
المؤتمِر : المستبد برأيه، شهر المحرّم، السابع من أيام العجوز.
الأمار : العَلَم.
الأمَرَة : الرّابية.
تُؤمور : (واحد التآمير)، وهي الاعلام في المفاوز، أي حجارة مكوّمة بعضها على بعض.

في الآرامية السريانية

Emar : قال، حكى، أخبر، قصّ، ارتأى، أمر، وصف، مدح، وعظ، أنشد.

في العبرية

---

(١) المُعجميَّة العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، ص ٥ - ٦.
(٢) نفسه، ص ٦.
(٣) راجع مجلة المشرق البيروتية من سنة ١٩٢٨ - ١٩٣١، ومجلة المجمع العلمي العربي الدمشقية، مجلد ١٤، جزء ١، ١٢، وكتابيه: المعجمية العربية، وهل العربية منطقية.
(٤) المعجمية العربية ص ٦ - ٧.
(٥) نفسه، ص ١٤٤.

Amar : تكلّم، لفظ، أمر، افتكر، تخيّل، قنع، افترض، قصد.
Amir : قمّة، علوّ، جبل، شجرة.
Yetamru : يتعالون، يتكبّرون.

في الأكديّة

Amâru : قال، ظهر، أظهر، أبان، قدّم، نظر.

في الحبشية

Amara : عَلِمَ، دلَّ، كان ظاهرًا، فصيحًا.
Amir : النهار، اليوم، أول يوم.

في السبئية

Amar : عالٍ»

فأي مطالع لا يقع في حيرة تجاه هذه المعاني المتضاربة هذا التضارب، مع أن الأصل واحد. وهو لا يجد هذا الاختلاف واقعًا بين معاني لغة ولغة أخرى من أخواتها، بل إنّ التباين ظاهر داخل كلّ لغة على حدة. إذ أن البون شاسع بين معنى القول، والشدّ، والنموّ، والتسلّط، والتفكر، والظهور، والعلم، والعلوّ. فإن لهذا الأصل العام كل هذه المدلولات المتباعدة.

لكن ما نراه عسر الحل، تحلّه لنا «الثنائيّة والألسنية الساميّة»؛ وتؤازرهما في ذلك العربية؛ فلها، من هذا القبيل، الأفضلية.

لنشرع بتطبيق المبدأ الأساسي للثنائية، وهو أن أصل الألفاظ ثنائي، لا ثلاثي، ومن ثمّ لنردّ الثلاثي «أمر» إلى ثنائي، بحذفنا منه «الرّاء»؛ بقي الأصل «أم». وإذا كشفنا عن هذا الثنائي في المعاجم، نجد له المعاني التالية:

أمْ : (في كلمة الأمْت): المكان المرتفع.

أمَّ : أضحى إمامًا (عاليًا).

الأمّ : العَلَم الذي يتبع الجيش.

الأمّ : الرئاسة، العلو، أم الرأس، قمته.

الأمّة : القامة، الوجه.

الأمم : الجليّ من الأمور.

فالثنائي «أم» متضمن معنى الارتفاع، والجلاء، في ذاته وفي مشتقاته. وهو ما يفك لنا هذا المغلق في العربية، وفي أخواتها السامية؛ لأننا نرى، في هذا الثنائي، مبدأ منطقيًا، لتطورات كل المعاني الأخرى المنسوبة إلى الثلاثي «أمر».

آ - يظهر لنا معنى الارتفاع في العربية متناسبًا في «أمُرَ»: صار أميرًا، أي عاليًا مرتفعًا، وفي «أمِرَ»: كثر، نما، اشتدّ، تمّ. لأن هذه الألفاظ تدل على الارتفاع؛ والنمو ينشأ عن القوة والشدة. وفي «تأمّر»: تسلط، أي تعالى. وفي «الإمْر» العظيم أي العالي. وفي «المؤتَمِر»: المستبد برأيه أي المتعالي. وكذا القول في دلالته على شهر المحرّم وعلى السابع من أيام العجوز؛ لأن فيهما يأتمر الناس، أي يتشاورون في أمر الظعن؛ وفي المشورة، تعالٍ وارتفاع. وفي «الأمار» العَلَم، أي الشيء المرتفع. وفي «الأمَرَة»: الرابية: أي المحل المرتفع. وفي «تُؤمور»: الحجارة المكوّمة، أي المرتفعة.

في العبرية يظهر معنى الارتفاع في كلمة Amir: قمّة، علوّ، جبل، شجرة. وفي لفظة Yetamru: يتعالون، يتكبّرون. وكذلك في Amar السبئية.

ب - إن الشيء، إذا كان مرتفعًا، اتّصف بصفة الجلاء، والوضوح، إذ بارتفاعه يكون ظاهرًا للعيان. وهذا ما نراه، في العربية، في كلمة «الأمَم» وهو الأمر الجليّ، وفي الأكدية في معاني Amâru: ظهر، أظهر، ابان. وفي الحبشية، في Amara كان ظاهرًا، فصيحًا. وفي Amir: نهار، اليوم، أول اليوم. وكل ذلك بمعنى النّور؛ وفي النور الجلاء والوضوح.

ت - وإذا هان النظر إلى شيء أمكن الافتكار فيه. ومن هنا جاء في العبرية المعاني الآتية لكلمة amar: افتكر، تخيّل، افترض، قصد. وفي السريانية Emar: ارتأى.

ث - وإذا أمكن الافتكار في الشيء، هانت معرفته وتعريفه. فجاء في الحبشية amara بمعنى: علم، دلّ. وفي الأكدية: amâru: قدّم.

ج - وإذ كان التعريف والتقديم يجري بطريق الإخبار، أو الوصف، وما أشبه، وردت في الآرامية Emar بمعنى: حكى، أخبر، قصّ، وصف. وفي العبرية: amar: لفظ، تكلم. وفي الأكدية: amâru: قال.

ح - وإذ كان الكلام لا يستعمل للقول والأخبار فقط، بل لإصدار الارادة، نرى في العربية: «أمر» بمعنى: طلب إنشاء فعل. وكذلك في السريانية Emar: أمر. وفي العبرية amar: أمر.

خ - فضلًا عن هذا، فالكلام وسيلة للمفاوضات والتعليم. وعليه ففي السريانية تدل Emar على معنى: وعظ. وفي العبرية Amar: قنَّع.

د - يستعمل الكلام أيضًا للمدح وما يشبه. من ذلك جاءت Emar السريانية بمعنى: مدح، أنشد.

وهكذا فككنا هذه المغلقات بمفتاح «الثنائية والألسنية الساميّة».

وليس في نيتي أن أتحدّث عن التكلف الذي يلجأ إليه الأب مرمرجي لعقد صلة بين ما يدعوه معاني الكلمة «أمر»، ومعنى الأصل الذي يفترضه لها وهو «أم»، فذلك يبين عن نفسه.

غير أن هناك نقطة أخرى جديرة بالذكر، وهي أن الأب مرمرجي حاول أن يتحاشى ذكر الكلمات التي لا تخدم غرضه: كالأم بمعنى الوالدة، وأَمِّ المكان بمعنى قصده، ولا صلة لهذه وتلك بالارتفاع والجلاء، كما يبدو.

أضِفْ إلى ذلك، أن ما ذكره في مستهل بحثه من كلمات ادّعى أنها «معاني الفعل أمر في المعاجم العربية» لا تتصل جميعها بهذا الفعل من الناحية المعنوية، وإن كانت تتصل به من الناحية اللفظية. وعندي أن كلمات مثل «الأمار» بمعنى العَلَم، و«الأَمَرَة» بمعنى الرابية، و«التُؤمور» بمعنى المَعالِم، لا تربطها أية صلة معنوية بالفعل أمر - كما يظن مرمرجي - وإنما هي كلمات جامدة يرجح أن تكون قد ارتجلت ارتجالًا، ولم يجمعها «بأمر غير الطريقة التي وضعت عليها المعجمية العربية (Arabic Lexicology) والتي **تفترض** أصلًا ثلاثيًا يجمع بين الكلمات المتشابهة الشكل، لا المتصلة المعاني.

وإذا كانت (أم) في رأي مرمرجي تصلح لأن تكون أصلًا ثنائيًا «لأمر» وما أدرج تحتها في المعاجم، فمن حقنا أن نتساءل عن الأصل الثنائي الذي يُنمي إليه: أمِدَ[١] وأمَلَ، وأمِنَ، ومشتقاتها؟

ولا ريب في أن مرمرجي واجه كثيرًا من الصعاب وهو يحاول تطبيق هذه النظرية، ولا بدّ أن تكون قد استعصت عليه بعض المواقف فراح ينشد طريقًا جديدًا لحلّها، ولكنّه طريق لا يُحْسَد عليه. قال في معرض حديثه عن أصل الفعل هَلَبَ[٢]:

«على أننا بفضل تقصيات شخصية، توصّلنا إلى الوقوف على أن الثلاثي غير ناشئ عن ثنائي واحد ليس إلّا بل عن **ثنائيين أو ثلاثة**. وقد أوردنا في كتابنا «المعجمية

(١) أمد يأمد أمدًا: غضب.

(٢) هل العربية منطقية، (أبحاث ثنائية السنية)، ص ١٢ - ١٣.

العربية» شواهد أثبتت هذا القول. من ذلك أن أصل عَلِمَ: عل ولم، وأن ضعف صادر من ضف وضع، وطلع من طع وطل، ونهر من: نه، ونر، وهر. فعلى هذا النحو نقول أن الثلاثي «هلب» المبحوث عنه الآن ناجم عن ثلاثة ثنائيات بينها وبينه لحمة معنوية، نظرًا إلى كلّ مدلول من مدلولاته، . . . ودونك الكيفية:

«هَلَبَ» مشتقّ أولًا من «لب» بزيادة الهاء تتويجًا؛ ثانيًا من «هب» بإنزال اللام إقحامًا؛ ثالثًا من «هل» بإضافة الباء تذييلًا.

١ - «هَلِبَ»: كثر شعره، من الثنائي «لب» ومنه اللُّب. واللُّباب: مادة الجوز واللوز وغيرهما، الغليظة المتلبّدة، المشحمة. واللبّ أيضًا: القلب، لتراكم الشحم عليه. واللَّبّة واللبب: اللحم المتجمع في أعلى الصّدر، وفيه معنى الوفرة والكثرة. ومن التراكب والتّلبّد جاء مدلول الملازمة والمتابعة في كل شيء، منها متابعة الفرس جريه.

٢ - «هَلَبَ»: نتف، جزّ. ومجازًا: نال من القوم نيلًا شديدًا، كأنه نتفهم. وهو صادر من «هب» الدّال على القطع، إذ النتف والجز ضرب من القطع. فيقال: هبّ السيف الشيء: قطعه. هبّب الثوب: خرقه وقطعه. تهبّب الثوب: بلي، تقطّع. الهبّة: القطعة من الثوب. ثوب هبائب وأهباب: متقطّع. وبين الثنائي والثلاثي لحمة معنوية ظاهرة. وبهذا المعنى جاء اهتلب السيفَ من غِمده: أصلته، أي فصله وقطعه عنه.

٣ - «هَلَبَ»: هلبت السماء القوم: بلّتهم بالنّدى. ليلة هالبة: مطيرة. هُلبة الشتاء: شدة مطره. وعام أهلب: خصيب، لكثرة مطره. ومن المطر، البرد. الهلّابة: الريح الباردة مع قطر. وهذا الثلاثي بمعانيه هذه آتٍ من الثنائي «هل». وهاك مدلولاته: هلّ المطر: اشتد انصبابه. تهلّلت العين: سالت دموعها. الهَلَل: أوّل المطر: الهِلَل والأهاليل: الأمطار.

٤ - «الأهلب»: الذي لا شعر له، كأنه «منتوف الشعر أو محلوقه» من «هب». هبّ السيف الشيء: قطعه. والهبّة: مضاء السيف في الضريبة. هبّب الثوب: قطعه.

٥ - «الأهلب»: الكثير الشعر. من «لب» الدّال على الكثرة والوفرة بفعل التراكب والتلبّد. وبهذا تزول الضدية بين المعنيين.

٦ - «الهَلوب»: المرأة المتدنية من بعلها فتلازمه بالمحبة. من «لب» بمعنى لازم، لاصق. واللّبّة: المرأة اللطيفة، الحسنة العشرة مع زوجها. وانظر أي تناسب بين الثنائي والثلاثي.

٧ - «الهَلوب»: المرأة المتباعدة عن زوجها، أي المنقطعة عنه بالتجافي والبغضاء. من «هب» المراد به القطع والفصل.

ولا أراني بحاجة إلى التعليق على هذا «التخريج» وما فيه من تكلّف وتعسّف. وأحسب أنه لن يقوى على الصمود للزمن وخاصة حين تتقدّم الدراسات اللغوية بين الناس إلى حدّ لا تترك معه مجالًا للتفكير بمثله.

ويعتقد مرمرجي أنه يمكن تفسير ظاهرة الضّديّة في اللغة عن طريق النظرية الثنائية. ويتخذ من ذلك دليلًا على صحة هذه النظرية. ومن الأمثلة التي يوردها لإثبات وجهة نظره ما يلي(١):

١ - «أبَضَ»: سكن. وابض: تحرك. بالمعنى الأول ابض صادر من الثنائي «بض، في بضا وباض»: أقام في المكان وسكن. بالمعنى الثاني من أبَّ الشيء: حرّكه.

٢ - «سَبَدَ»، سبد الشعر: حلقه. وسبد شاربه: طال حتى سبغ على الشَّفة. سبّد الرجل شعره: استأصله. وسبّد الرجل: بدا شعر رأسه، بعد أن حلقه. سبد بمعنى حلق واستأصل، صادر عن الثنائي «سبّ» الشيء قطعه. وسبد، بدلالة نبت وطال، آت من الثنائي «سدى» طال وامتد.

٣ - «سجد» - سجد: خضع وانحنى، وسجد انتصب. سجد، بالمعنى الأول مشتق من «سَجَّ»: رمى. وبالمعنى الثاني، من «سَدَّ»، لأن ما يسدّ شيئًا يرتفع فوقه، فكأنه منتصب.

٤ - «رتا» - رتا: رمى، ارخى. ورتا: شدّ، قوي. الرَّتوة: العقدة الشديدة والرتوة العقدة المسترخية. **«رتا» بمعنى الشدة، من «رت»** كان في لسانه عقدة، والرّتّ: الشديد الجريء من ذكور الخنازير. **و«رتا» بمعنى الارتخاء، آتٍ من «رت»** ومفخمه «رط» في «راط» في السريانية، الدال على الاهتزاز، ومن ثم على التراخي.

٥ - «فزع» - فزِع: ارتاع. وفزَع: أغاث غيره. **الأول من «فزّ»**: تحرّك واضطرب، **والثاني أيضًا من «فزّ»**. لأن الإغاثة تحرك للمساعدة. أو يجوز اشتقاقه من «زع»، زعزع: حرّك بشدة. المفزَّع: الجبان. والمفزِّع: الشجاع. الأول من «فزّ» اضطرب. لأن الجبان يخاف فيضطرب. والثاني أيضًا من «فزّ» أي تحرّك، لأن الشجاع هو الذي يفزع إليه، أو يستغاث به، للثقة ببسالته.

(١) هل العربية منطقية، ص ١٣٥ - ١٤٤.

٦ - «الجَون» - الجون: اللون الأبيض؛ و - اللون الأسود. في نظرنا أن هذه الكلمة هي من السريانية Gawna[(١)] ومعناها: اللون من باب الاطلاق. فنقلت إلى العربية، بطريق التقييد؛ فجاءت عند قبيل بدلالة اللون الأبيض، وعند فريق بفحوى اللون الأسود». . .

* * *

أما المثل الأول فقد يبدو مقبولًا إلى حدٍّ ما إذا صحّ انتماء كلمة واحدة إلى جذرين مختلفين. هذا مع العلم بأن المعنيين اللذين اختارهما للأصلين ليسا كل معانيهما[(٢)].

وأما الثاني والثالث، فلا أدري كيف اعتبر «سدى» في الأول منهما ثنائية، بينما اعتبر «سد» هي الثنائية في ثانيهما.

وأمّا الرابع والخامس، فيلاحظ فيهما أنه قد علّل التّضاد في الفروع بالتّضاد في الأصول، غير أنه لم يعلّل التّضاد في الأصول نفسها.

ومهما يكن من أمر، فإن الأب مرمرجي ينهي كتابه الثاني في الثنائية بموجز عام لرأي الثنائيين، يقول[(٣)]:

«. . إنّ هناك من يرتئي إمكان ردّ الرباعي المجرّد إلى ثلاثي، وذلك بحذف حرف من أحرفه دون قيد، بشرط بقاء اللحمة المعنوية بينهما[(٤)]؛ ممّا ينجم عنه أن المجرّد الرباعي لا وجود له، إنما هو ثلاثي مزيد فيه.

أما نحن الثنائيين، فلا نقف عند هذا الحد، بل نذهب إلى ما هو أبعد - ممّا لم يجسر على القول به المحافظون على القديم - وهو أن الثلاثي المعاد إليه الرباعي قابل الرد هو ذاته إلى ثنائي، مع استمرار الصلة المعنوية بين الثلاثة، حسب روح الاشتقاق اللغوي».

* * *

(١) من الواضح أن لا أساس لمثل هذا الإفتراض طالما السريانية والعربية من أصل سامي مشترك.

(٢) باض الطائر ونحوه: ألقى بيضه. و- يد الفرس: ورمت على هيئة البيضة. و- الحر اشتد. و- البهمى (بضم الباء وسكون الهاء): سقطت نصالها. و- العود: ذهبت بلته. و- السحاب: مطر. و- فلانًا: غلبه في البياض. و- بالمكان: أقام به. انظر معجم مقاييس اللغة ٣٢٧/١، واللسان (مادة بيض).
أب (بتشديد الباء وفتحها): يقال أب فلان إلى سيفه إذا ردّه إليه ليستله. وأب الرجل إذا تهيأ للذهاب. والأب المرعى. والأب القصد - انظر معجم مقاييس اللغة ٦/١ - ٧، وأساس البلاغة للزمخشري، والمصباح المنير للفيومي (مادة أب).

(٣) هل العربية منطقية، ص ١٤٥.

(٤) انظر مقال أديب عباسي عن أصول الفعل الرباعي - مقتطف يونيو سنة ١٩٤٠، ص ٧٩.

و - رأي الشيخ عبدالله العلايلي ومناقشته:

يرى الشيخ العلايلي في الثنائية مرحلة انتقالية انتقل فيها الإنسان من الأحادية إلى الثلاثية؛ ويعتقد، كزميليه الشدياق ومرمرجي، أنها الوسيلة المثلى لإصلاح المعاجم العربية.

وهو في بحثه لها يحاول أن يوفق بين النظريات الاشتقاقية المختلفة ويجعل منها وحدة متآلفة. ففي الوقت الذي يعتقد فيه أن «الثلاثي وحدة كلم العربية، وعليه استقرّت في الثروة البالغة عظمًا واتساعًا»[(١)]، يرى أن الثلاثي إنما نشأ عن الثنائي[(٢)]، وأن الثنائي بدوره نشأ عن أحادي وَحْدَتُهُ أحد حروف الجدول الهجائي[(٣)].

وتضطرّه الطبيعة المتسلسلة لهذه النظرية إلى الايغال في تاريخ اللغة ببحث أقل ما يُقال فيه أنه وليد الحدس والتّخمين. فيفترض أن لكلّ حرف من حروف الجدول الهجائي معنى كان عليه حين استعمل الإنسان القديم هذه الحروف كألفاظ ذات دلالة[(٤)]، وما لبث هذا المعنى أن لازم الحرف في بنائه التركيبي، فيما بعد، بحيث أصبح للفظة الواحدة معنى معيَّن هو المعنى الذي تأتلف عليه الحروف التي يتكوّن منها[(٥)]. ولا يشك الشيخ العلايلي في امكان تحديد المعاني الأصليّة لهذه الحروف على ضوء اللغات السامية القديمة كالبابلية والأشورية والآرامية وما إليها. ومن ثم يصبح في مقدورنا - حسب رأيه - أن نفهم العربية فهمًا تامًا لا شِيَةَ عليه ولا شبهة فيه[(٦)].

---

(١) العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد، ص ١٩٩.

(٢) نفسه، ص ٢٠٢.

(٣) نفسه، ص ١٢٣. وانظر قوله في ص ١٢٧ من المرجع نفسه:
«وإذا كان الشأن تألف المركبات من البسائط، والبسائط قامت مقام المركبات في ظروفها، فلا شك إذن في أن الجدول الذي هو بسيط أية لغة قد كان لغة في ظرف بعينه».

(٤) مقدمة لدرس لغة العرب، حاشية ص ٢١٠.

(٥) وعلى ذلك يعتبر العلايلي الفعل الثلاثي جملة تتألف من ثلاث كلمات، على حد قوله. ومن الأمثلة التي يوردها على ذلك «كلمة (شجر) التي تحل إلى (ش) ومعناه سن وهو ينظر إلى مطلق النبات و(ج) ومعناه جمل وهو ينظر إلى مطلق الارتفاع و(ر) ومعناه رأس. والمعنى المؤلف (نبات مرتفع له رأس) وهو تمامًا معنى الشجر...».
و«كلمة (جبل) التي تحلّ إلى (ج) ومعناه ينظر الى الإرتفاع و(ب) ومعناه بيت و(ل) ومعناه الملاصقة والمساس والمعنى المؤلف (بيت مرتفع ملاصق وكأنه للسحاب أو للأرض) وهو تصور صحيح عن الجبل».
و«كلمة (جمل) التي تحلّ إلى (ج) ومعناه الإرتفاع و(م) ومعناه المياه وهو ينظر إلى السحاب و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس والمعنى المؤلف (مرتفع يلامس السحاب) وهو تصوير لوضع الجمل تمامًا - مقدمة لدرس لغة العرب، ص ١٣٠.

(٦) مقدمة لدرس لغة العرب، ص ١٢٩.

ويذكّرنا هذا برأي ابن جني الذي يرى فيه أن لكلّ حرف من حروف الكلم دلالة خاصة، وأن معنى الكلمة، في كثيرٍ من الأحيان، ليس إلّا مجموع دلالات حروفها[١]. وليس من فرق بين الرأيين، سوى أن دلالة الحرف عند العلايلي معنوية وضعية، بينما هي عند ابن جني صوتية إيحائية.

وتعتمد نظرية العلايلي المنطق فيما تفترضه من مراحل لنشوء اللغة وتطورها. ولكنَّ نشوء اللغة وتطورها لا يتخذ من المنطق سبيلًا له، في العادة، طالما أن اللغة هي - إلى حدٍّ بعيد - عملية فيزيقية[٢] تخضع في حياتها لاكتمال وسائل النطق عند أصحابها. فإذا كان الإنسان في مرحلة من مراحل حياته القديمة يقوى - من حيث تركيب أدواته النطقية - على لفظ كلمة تتكوّن من حرفين، فما الذي يمنعه من لفظ كلمة أخرى تتكوّن من ثلاثة أحرف؟ إنّ العمل اللغوي في نظري يقوم على تداخل المراحل المفترضة، لا على انفصالها.

أضِفْ إلى ذلك أن الإنسان حين انتقل من الكتابة التصويرية إلى الكتابة بالحروف بدأ باستعمال شارات بسيطة لتمثّل أصوات الكلمات لا معانيها، ولم تكن لتلك الأصوات معانٍ في ذاتها[٣].

ويرى الشيخ العلايلي، فوق هذا، أن مطلق الثلاثي نشأ عن الثنائي بزيادة حرف إليه[٤]. ويقرّر أن موضع هذه الزيادة «هو الوسط دائمًا»[٥]، ويستثني من ذلك حروف الحلق. فهذه الحروف عنده «منقلبة عن أصوات هوائية تصحب الحرف، ولم تستقر على الوجه الحرفي بالمعنى الدقيق إلّا بعد بلوغات لغوية عديدة»[٦]، ولذا كان لا يصح عنده أن يعد الحلقي حرفًا في مباحث التأصيل[٧]. والأمثلة التي يوردها على ذلك: «قطع»

(١) انظر الخصائص ٢/ ١٥٧، وفقه اللغة للمبارك، ص ٨١.
(٢) انظر .Hospers, An Introduction to Philosophical Analysis, pp. 312 – 318
(٣) انظر .Driver, Semitic Writing, p. 134
وانظر أيضًا .Kotsuji, The Origin and Development of Semitic Alphabets, p, 116
حيث يقول: «ويسترعي الإنتباه إلى أن العنصر المشترك بين الحروف الهجائية المصرية والسامية هو مبدأ: الأكروفونية «acrophony»، أي أخذ القيمة الصوتية للحرف من الصوت الأولي لاسم المادة التي يمثّلها ذلك الحرف.
(٤) مقدمة لدرس لغة العرب، ص ١٤٥.
(٥) نفسه، ص ١٤٥.
(٦) نفسه، ص ١٤٥.
(٧) نفسه، ص ١٤٥.

التي يرجعها إلى قط، و«حلب» التي يرجعها إلى لب، و«عصفور» التي يرجعها إلى صفر، ثم إلى صر التي منها الصّر، وهو طائر كالعصفور، والصرصور... إلخ. ويستثني أيضًا حرف النون، إذ «الأكثرُ زيادتُه، لأن النون تنوين بالغ فقط»[١] على حدِّ قوله. ويمثل لذلك بكلمة «نهر» التي يرجعها إلى روى الذي منه الري، ويستشهد بكلمة «ددّ»[٢] التي حفظت على وجوه ثلاثة هي ددا، وددّ، وددن، وبكلمة دنانير التي هي جمع دينار.

ويعزز العلايلي رأيه بإيراد بعض الشواهد فيقول[٣]:

«(عَبْل) قال أصحاب المعاجم في معناها (الضخم من كل شيء) وكأنه وحدة المعاني في المادة. فعلى منهج الأولين تُرَدُّ إلى (عب) زيدت عليه اللام، وعلى منهجنا تردّ إلى (علّ) زيدت عليه الباء، والوجه في ترجيح ما نذهب إليه أن (عل) من مشتقاتها ما يدل هذه الدلالة، قالوا (العلّ) ذكر المعزى الضخم العظيم وأيضًا القُراد الضخم وفيه نجد تمام معنى (عبل) بينما أخصُّ ما استُعملتْ فيه (عب) يدل على تدافع السائل فقيل بحر عباب وهكذا.

وأنت تجد أن وجه الملاحظة بقطع النظر عن الاستعمال في السائل، التدافع لا التضخم كما هو ظاهر.

وخذه في الزيادات، فعند الأولين (عبَث وعبْد الخ) ممّا لا يظهر فيها جامع إلّا على تمحُّل بينما تجدُ فيما تَرجع إليه (عبث) على رأينا وحدة معناها بدون فند وهو (عث) ومن مشتقاتها (العِثاث) الترنُّم في الغناء و(العُثّة) المرأة البذيئة.

والزيادات عندنا (عتل وعثل إلخ) وانظر كيف تجد بينها جامعًا معنويًا ظاهرًا، قالوا (العَتَلَة) الهراوة الغليظة والعصا الضخمة من حديد. وقالوا (العَثِل) الغليظ الضخم إلى غير ذلك ممّا يظن بالتتبع ويتضح بالاستقراء آخذًا هذه الطريقة بالشكلية».

ولا يسع المرء إلّا أن يشفق على هذا الجهد الذي بذله العلايلي للوصول إلى مثل هذه النتائج. وكان العلايلي في غنى عن مثل هذه الافتراضات لو أقرّ فقط بأن ذلك الإنسان الذي يقوى على ارتجال كلمة مثل «العل» و«العث» يقوى أيضًا على ارتجال كلمات أخرى مثل «العبل» و«العبث».

ولعلّ من حقّنا أن نسأله إن كان حقًا يرى أن كلمات كالعلل والعل والعدل والعقل

(١) نفسه، ص ١٤٥.
(٢) الدد: اللهو.
(٣) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٠٣.

مشتقة أيضًا من «العلّ» وهو ذكر المعزى الضخم العظيم.

هذا ويبدو أنه نسي أن العين في الأمثلة التي ذكرها هي حرف حلقي، وأنه «لا يصح أن يعدّ الحلقي حرفًا في مباحث التأصيل»[١] على حدّ قوله.

وإذا كانت الأمور تؤخذ بالقياس، فالذي ردّ كلمة (نهر) إلى (روى) كان حريًا به أن يرجع كلمة (عبث) إلى (ثوى)، باعتبار أن العين هي حرف حلقي، والباء هي الحرف الأوسط.

ز - تعقيب ومناقشة عامة:

١ - مآخذ عامة على النظرية:

ليس هناك من ينكر أن بعض الألفاظ العربية ينتمي إلى أصل ثنائي، فصيغتها في العربية، وفي اللغات السامية الأخرى، تشعر بذلك. غير أن ما ننكره هو أن يتخذ من هذه الألفاظ أساس لصوغ نظرية شاملة تنتظم جل الألفاظ العربية عند نفر، وجميعها عند نفر آخر. ذلك لأن مثل هذه النظرية - إن صحت - يقتضي إخراج اللغة في تكوّنها من حيّز التلقائية إلى حيز الافتعال والتصنّع. وليس ممّا يستسيغه العقل، أو يسوّغه المنطق ألّا يكون الإنسان قد أجاز لنفسه ارتجال كلمة ثلاثية، على سبيل المثال، قبل أن يكون قد اعتمد في صوغها على كلمة أخرى ثنائية استعملها من قبل.

فالنظرية إذن تقوم في أساسها على الافتعال والتعميم، وتتخذ من الجزئيات أساسًا لأحكام كلية. أضف إلى ذلك أنها عرضة لمآخذ كثيرة لعلّ أهمّها ما يلي:

١ - إنها تفترض حكاية «الأصوات الطبيعية» أساسًا لكلّ لفظة في اللغة[٢]، ويعتمد أصحابها مبدأ التطوّر لدعم هذا الافتراض، ومن الواضح أن هذا المبدأ نفسه، وإن كان يقرّ هذه الظاهرة في البدء، لا يمكن أن يقرّها فيما يمكن أن يكون قد ارتجل من كلمات، فيما بعد. أضِفْ إلى ذلك أن الذي يبيح لنا اعتبار (قطّ)، مثلًا، تقليدًا لصوت القطّ، لماذا لا يبيح اعتبار (قطع) تقليدًا لصوت القطع، و(قطم) تقليدًا لصوت القطم، وبذلك تكون هذه الألفاظ، أو بعضها على الأقل، قد ارتجلت منذ الأصل لتعبر عن مدلولاتها الحقيقية تعبيرًا حقيقيًا.

(١) مقدمة لدرس لغة العرب، ص ١٤٥.
(٢) انظر الفلسفة اللغوية ص ١٣٩، ونشوء اللغة العربية ص ١ - ٢، وسر الليال ص ٢٢.

وها هو ابن فارس، يعتبر كلًا من هذه الألفاظ وأمثالها أصلًا في ذاته، ويعقد له بابًا خاصًا فيقول:

(قط) القاف والطاء أصلٌ صحيح يدلُ على قطع الشيء بسرعة عرضًا..[١].

(قطع) القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرمٍ وابانةِ شيء من شيء..[٢].

(قطف) القاف والطاء والفاء أصل صحيح يدل على أخذ ثمرة من شجرة، ثم يُستعار ذلك..[٣].

(قطل) القاف والطاء واللام أصل صحيح يدلّ على قطع الشيء...[٤].

(قطم) القاف والطاء والميم أصل صحيح يدلّ على قطع الشيء، وعلى شهوة..[٥].

(قطن) القاف والطاء والنون أصل صحيح يدلّ على استقرار بمكان وسكون..[٦].

(قطو) القاف والطاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على مقاربة في المشي...[٧].

(قطب) القاف والطاء والباء أصل صحيح يدل على الجمع. يقال جاءت العرب قاطبة، إذا جاءت بأجمعها...[٨].

(قطر) القاف والطاء والراء هذا باب غير موضوع على قياس، وكلمة متباينة الأصول. فالقُطر: الناحية. والأقطار الجوانب... والقُطْرُ العود. والقَطر: قطر الماء وغيرُه. وهذا باب ينقاس في هذا الموضوع لأن معناه التتابع. ومن ذلك قطار الإبل... والقَطِران، ممكن أن يسمى بذلك لأنه ممّا يقطر، وهو فَعِلان... وممّا ليس من هذا

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/١٢.
(٢) نفسه ٥/١٠١.
(٣) نفسه ٥/١٠٣.
(٤) نفسه ٥/١٠٣.
(٥) نفسه ٥/١٠٣.
(٦) نفسه ٥/١٠٤.
(٧) نفسه ٥/١٠٤.
(٨) نفسه ٥/١٠٤.

القياس القِطر: النحاس. وقولهم قطر في الأرض، أي ذهب. واقطارّ النبت إذا قارب اليُبْس[(١)].

٢ - ويبدو من هذه الأمثلة عند ابن فارس أن المعاني التي تنضوي تحت قطن، وقطو، وقطب، وقطر، تختلف اختلافًا جذريًا عن تلك التي تنضوي تحت قطّ، وقطع، وقطف، وقطل، وقطم، ومن ثم يصعب الافتراض بأن جميع هذه الأمثلة ترجع إلى أصل ثنائي واحد هو «قط».

وما ينطبق على هذه المجموعة من الألفاظ ينطبق على كثيرٍ غيرها، نحو جرش، وجرِع، وجرف، وجرم، وجرى؛ ودرأ[(٢)]، ودرِج[(٣)]، ودرّ، ودرس، ودَرِصَ[(٤)]، ودَرِمَ[(٥)]، ودرى؛ وسمح، وسَمَكَ، وسمل، وسمّ، وسمن، وسما، ووقب[(٦)]، ووقت[(٧)]، ووقُح، ووقد، ووقذ[(٨)]، ووقر[(٩)]، ووقع، ووقف، ووقى.

٣ - إنها تتخذ المنطق أساسًا للتطوّر اللغوي. وهذا خطأ، لأن التطوّر اللغوي عمل معقّد متداخل، ولو كان اختراع الكلام يتدرّج بالنسبة لعدد حروفه لسبقت الحروف التي لا معاني لها في ذاتها الألفاظ التي تعطيها هذه المعاني، أضِف إلى ذلك أن المنطق حادث في حياة الإنسان بعد أطوار كثيرة مرّت به قبل تحكمه فيه وخضوعه له.

٤ - إنّ الشواهد التي أوردها أصحاب هذه النظرية لإثبات نظريتهم هي أقل من أن تصلح أساسًا لتكوين نظرية تنتظم جل ألفاظ لغة قاربت في عددها الثمانين ألفًا، وهو عدد المواد التي جاءت في لسان العرب لابن منظور[(١٠)]. أضِف إلى ذلك أن معظم هذه الشواهد من الأفعال وحسب، وأن الكثير منها يبدو عليه التكلّف والافتعال.

٥ - إذا افترضنا - كما يفترض أصحاب هذه النظرية - أن الحرف الذي يُضاف إلى

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/١٠٥ - ١٠٦.
(٢) درأ: دفع.
(٣) درج (من باب دخل): مات.
(٤) درصت الناقة (من باب علم): تكسرت أسنانها كبرًا.
(٥) درم السائق (من باب فرح): استوى، ودرم الكعب أو العظم: واراه اللحم.
(٦) وقب (من باب وعد): دخل. ومنه وقب الظلام: أي دخل على الناس.
(٧) يقال وقته (من باب وعد): إذا بين له وقتًا.
(٨) وقذه: ضربه حتى استرخى وأشرف على الموت.
(٩) وقرت أذنه (من باب فهم): أي صمت ووقر الله أذنه (من باب وعد) جعلها صماء.
(١٠) انظر الصالح، فقه اللغة ص ١٨١، وأنيس، دلالة الألفاظ، ص ٧٣.

الأصل الثنائي المفترض في الكلمة الثلاثية هو الذي يوجّه المعنى المشترك إلى المعنى الخاص الذي يتفرّع عنه، إذا افترضنا هذا تحتم علينا أن نفترض أيضًا أن للحرف العربي دلالة خاصة لا يحيد عنها، وهذا يتنافى وطبيعة اللغات من جهة، ويناقض الأسس التي انتقلت عليها الكتابة من تصويرية إلى هجائية.

٦ - لم يتفق أصحاب هذه النظرية على الحرف الذي يُضاف إلى الأصل الثنائي المفترض أهو الحرف الأخير أم الأوسط. ومعنى هذا أنهم لم يتّفقوا على الحرفين الأصليين كذلك، ممّا يجعل الأساس الذي بنيت عليه النظرية - بمجموعها - أساسًا واهيًا.

٧ - لقد اضطرّ ابن فارس في «مقاييسه» إلى افتراض أكثر من أصل معنوي واحد للجذر الثنائي الواحد أحيانًا ليوفق بينه وبين الكلمات التي يفترض أنها اشتقّت منه. وقد تصل هذه الأصول إلى أربعة في بعض الحالات[١]. ولا أدري كيف يمكن التوفيق بين ذلك والاعتقاد بصحة النظرية التي افترض بعض أصحابها، على الأقل، أنها تزيل مثل هذا الاضطراب[٢].

٨ - إنّ الهدف الأساسي الذي حدا بعض أصحاب هذه النظرية، كمرمرجي مثلًا، على تبنيها هو «إصلاح المعاجم العربية»، وإزالة ما فيها من «لامنطقية» ناجمة عن سرد الكلمات المتشابهة اللفظ، والمختلفة المعاني، تحت أصول ثلاثية واحدة. وعندي أن هذه النظرية لا تصلح أساسًا لمثل هذا الإصلاح لسببين:

الأول : إن اعتمادها لا ينفي تعدّد المعاني فيما يمكن افتراض انتمائه لجذر ثنائي واحد. وقد رأينا مثلًا على ذلك في قطّ وأخواتها.

والثاني : إنّ اعتبار بعض أصحابها الكلمة الثلاثية ناشئة عن ثنائيين أو ثلاثة[٣] يجعل عملية البحث عن الألفاظ في المعجم المقترح رهينة بالافتراضات. أضِف إلى ذلك أن اعتماد اللفظ هو، من حيث المبدأ، الأساس الذي توضع بموجبه المعاجم، مهما اختلفت المعاني وبدا الجمع بينها «غير منطقي». ففي

(١) انظر مادة (حج) في ابن فارس، مثلًا، ففيها يقول:
«الحاء والجيم أصول أربعة، الأول القصد...، والثاني الحجة وهي السنة...، والثالث الحجاج وهو العظم المستدير حول العين...، والرابع الحجحجة وهي النكوص..» - مقاييس اللغة ٢/ ٢٩ - ٣١.

(٢) انظر هل العربية منطقية، ص ٤، وسر الليال، ص ٢٧.

(٣) انظر هل العربية منطقية، ص ١٢.

الإنكليزية مثلًا نرى كلمات مثل kin (أقارب، أو قرابة)، وkind (نوع، أو لطيف)، وkindle (أشعل)، وkine (أبقار)، وking (ملك)، وkingdom (مملكة) مدرجة كلّها تحت kin. ولئن قيل بأن الكلمتين الأخيرتين ترجعان إلى معنى واحد أجيب بأن الجامع بينهما هنا إنما هو اللفظ لا المعنى، وإلّا لقرنت kine (أبقار) بِ cow التي تعني بقرة.

ولا يُظَنَّنَّ من هذا أنني أعتقد بكمال المعاجم العربية وعدم حاجتها إلى الإصلاح، غير أن ما أعتقده هو أن النظرية الثنائية لا تصلح أساسًا لذلك.

٢ - الألفاظ الثنائية في اللغة:

ولسنا مع كلّ هذا ننكر أن هناك ألفاظًا في اللغة هي ثنائية الأصل، وأن قسمًا من هذه الألفاظ لا يزال يحتفظ بثنائيته حتى الآن، وذلك مثل بعض الضمائر كهو وهم، وبعض الأدوات كمن وما، وبعض الحروف كلم وقد.

قال سيبويه[(١)]: «.. ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين وقد تكون عليهما الأسماء المُظْهَرَة[(٢)] المتمكنة والأفعال المتصرفة وذلك قليل لأنه إخلال عندهم بهنّ لأنه حذف من أقل الحروف عددًا[(٣)]. فمن الأسماء التي وصفت لك يد ودم وحِر وسَتٌ وسَهٌ يعني الاست ودَدٌ وهو اللهو وعند بعضهم هو الحسن[(٤)] فإذا ألحقتها الهاء كثرت لأنها تقوى وتصير عدّتها ثلاثة أحرف. وأما ما جاء من الأفعال فخذ وكل ومرّ وبعض العرب يقول أُوْكُلْ فَيُتِم كما أن بعضهم يقول في غدٍ غَدْوٌ فهذا ما جاء من الأفعال والأسماء على حرفين وإن كان شذّ شيء فقليل. ولا يكون من الأفعال شيء على حرفين إلّا ما ذكرت لك إلّا أن تلحق الفعل علّة مطّردة في كلامهم فتصيره على حرفين في موضعٍ واحد ثم إذا جاوزت ذلك الموضع رددت إليه ما حذفت منه وذلك قولك قُلْ وإنْ تَقِ أقِه. وما لحقته الهاء من الحرفين أقل ممّا فيه الهاء من الثلاثة لأنه ما كان على حرفين ليس بشيءٍ مع ما هو على ثلاثة وذلك نحو قُلَة وثُبَة ولِثَة وشِيَة وشفة

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٥.

(٢) عرف سيبويه الاسم المظهر بأنه الاسم الذي يسكت عنه، بخلاف أسماء الإشارة والاستفهام مثلًا - انظر الكتاب ٢/ ٣٠٤.

(٣) وهي ثلاثة عند سيبويه - انظر الكتاب ٢/ ٣١٠.

(٤) كذا في الكتاب. ولم نجد الدد بهذا المعنى في شيء من الأصول اللغوية التي بين يدينا. وفي القاموس المحيط من معانيها الحين، فلعل الحسن محرف عن الحين. (وانظر شرح السيرافي لسيبويه - الكتاب ٢/ ٣٠٥).

ورثة وسنة وزنة وعِدَة وأشباه ذلك. ولا يكون شيء على حرفين صفة حيث قلّ في الاسم وهو الأول الأمكن. وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل ولكنّه كالفاء والواو[١] وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى وهو في هذا أجدر أن يكون إذ كان يكون على حرف وسنكتب ذلك بمعناه إن شاء الله، فمن ذلك أم وأو.. وهل.. ولم.. ولن.. وإنْ.. وما.. ولا.. ولو.. وأنْ.. وكي.. وبل.. وقد.. ويا.. ومِن.. وأل.. ومذ.. وفي.. وعن..».

ثم أضاف أنّ «ما جاء من الأسماء غير المتمكّنة على حرفين أكثر ممّا جاء من المتمكنة على حرفين نحو يد ودم...»[٢] وإن «ما جاء على حرفين ممّا وضع مواضع الفعل أكثر ممّا جاء من الفعل المتصرف...»[٣]. وممّا ذكره من الأسماء الثنائية غير المتمكنة: ذا، وذه، وأنا، وهي، وهو، وكم، ومَن، وما، ومذ، وعَلُ، وإذ..[٤]. وممّا وضع موضع الفعل: مه، وصه، وحَل للناقة[٥]، وسأ للحمار[٦]، ونحو ذلك[٧].

والذي يهمّنا من كلّ ما ذكره سيبويه، في الواقع، الأسماء الثنائية المتمكنة، ذلك لأن الأسماء غير المتمكنة، وأسماء الأفعال، والحروف، لا تقبل التصريف، ولأن أفعال الأمر التي تبدو ثنائية لا سبيل إلى إثبات أصالتها قبل أن يثبت أن صيغة الأمر التي تظهر فيها هي أصل بالقياس إلى غيرها من الصيغ الفعلية الأخرى.

ويبدو أن سيبويه يعتبر هذه الأسماء المتمكنة ثلاثية الأصل حذف أحد حروفها، ويتخذ من صور التحقير (التصغير) والجمع سبيلًا لإظهار المحذوف منها[٨]. فممّا حذفت فاؤه ما كان من نحو عِدَة وزِنَة وشِيَة لأنك تقول في تصغيرها وُعَيدة ووُزَينة ووُشَيّة.

وممّا حذفت عينه سَهٌ تقول في تصغيرها «سُتَيْهَة فالتاء هي العين يدلك على ذلك قولهم في است سُتيهة فَرَدَدْتَ اللام وهي الهاء، والتاء العين بمنزلة نون ابن، تقول سَهٌ

(١) أي في كونه حرفًا.
(٢) الكتاب ٢/٣٠٨.
(٣) نفسه ٢/٣٠٩.
(٤) نفسه ٢/٣٠٩.
(٥) حل: يقال حلحلت بالناقة إذا قلت لها حل بالتسكين وهو زجر لها (الصحاح ٢/١٧٤).
(٦) سأ: يقال سأسأت بالحمار إذا دعوته ليشرب وقلت له سأسأ (نفسه ١/١٣).
(٧) الكتاب ٢/٣٠٩.
(٨) نفسه ٢/١٢١ - ١٢٣.

يريدون الاست فحذفوا موضع العين فإذا صغّرت قلت سُتيهة، ومن قال است فإنما حذف موضع اللام»[١].

وممّا حذفت لامه، وكان أوله ألفًا موصولة، اسم وابن واست. ويحار سيبويه في تقرير اللام المحذوفة في اللفظتين الأوليين فيقول أنها «الياء» حينًا[٢]، وأنها «الواو أو الياء»[٣] حينًا آخر، ويستدل على الأول بقولهم «سُمَيّ وبُنيّ»، وعلى الثاني بقولهم «أسماء وأبناء». غير أن ابن جني يقرّر أنّ المحذوف منها الواو فقط، ذلك لأن الابن عنده «من البنوّة واللام فيه واو»[٤]، والاسم من «السمو..» و«المحذوف منه واو» أيضًا[٥]. أما «است» فيتفق الاثنان على أن لامها المحذوفة هاء ويستدلان على ذلك بقولهما في تحقيرها ستيهة وفي جمعها أستاه[٦].

وممّا حذفت لامه أيضًا، ولم يكن أوّله ألفًا موصولة، دم، وتقول في تصغيرها دُمَيّ و«يدلك دماء على أنه من الياء أو من الواو»[٧]. وكذلك يد، تقول في تصغيرها يُدَيَّة «ويدلك ايدٍ على أنه من بنات الياء أو الواو»[٨] أيضًا. ومن ذلك شفة، وتصغيرها شفيهة وجمعها شفاه فلامها المحذوفة هاء. وسنة وعِضَة[٩]، وهنا يبدو سيبويه وهو لا يقطع بأصلهما إذ يقول[١٠]: «ومَن قال في سنة سانيت قال سُنَيّة ومن قال سانهت قال سُنَيْهَة، ومن العرب مَن يقول في عضة[١١] عُضَيْهَة يجعلها من العِضاه[١٢] ومنهم من يقول عُضَيّة يجعلها من عَضّيت[١٣] كما قالوا سانيت، ومن ذلك قالوا عِضَوات كما قالوا سنوات». غير أن ابن جني يذكر أن الساقط من سنة «واو»، إذ جمعها سنوات[١٤]، والساقط من

(١) الكتاب ٢/ ١٢٢.
(٢) نفسه ٢/ ١٢٤.
(٣) نفسه ٢/ ١٢٤.
(٤) المنصف ١/ ٥٨.
(٥) نفسه ١/ ٦٠.
(٦) الكتاب ٢/ ١٢٤، والمنصف ١/ ٦١.
(٧) الكتاب ٢/ ١٢٢.
(٨) نفسه ٢/ ١٢٢.
(٩) نفسه ٢/ ١٢٢.
(١٠) نفسه ٢/ ١٢٢.
(١١) العضة: القطعة والجزء. الفرقة. الكذب (ج. عضون). شجر يعظم وله شوك (ج. عضاه).
(١٢) العضاه: كل شجر يعظم وله شوك. الواحدة عضاهة وعضة.
(١٣) عضى (بتشديد الضاء): الشيء، فرقه، - الشاة: جزأها - القوم: جعلهم أعضاء.
(١٤) المنصف ١/ ٦٠.

عِضَة هاء، إذ «قالوا بعير عاضِه إذا أكل العضاه»[١].

ومن ذلك «فم»، وتصغيرها فويه، وجمعها أفواه، ولذا كان المحذوف منها هاء، وكانت الميم فيها بدلًا من الواو - على حدّ قوله[٢].

ومنه أيضًا «ماء»، وتصغيرها مويه، فالمحذوف منها الهاء، التي تردّ إليها في مياه وأمواه[٣].

* * *

ويخيّل إليّ أننا لا نستطيع أن نلوم سيبويه وابن جني وغيرهما من قدامى نحاتنا ولغويينا ممّن ذهبوا إلى ثلاثية كثيرٍ من الألفاظ الثنائية الأصل[٤]، ذلك لأن نصيبهم من علم اللغات المقارن لم يكن ليمكنهم آنذاك من الوصول إلى الحقيقة. أما وقد ارتقى هذا العلم في العصر الحديث فقد غدا الوصول إليها سهلًا يسيرًا. ويدلنا الجدول الآتي بما لا يقبل الجدل على أن بعض أسماء الذوات عندنا تتكون من حرفين صامتين هما الأصل. ومن هذه الأسماء ما يلي[٥]:

شفة، فهي في المصرية القديمة sp-t (وتاؤها للتأنيث)، وفي العبرية safa، والأشورية shap-tu[٦].

ابن، فهي في العبرية ben، والأشورية binu، والأرامية bar.

اسم[٧]، فهي في السبئية «سم»، والعبرية shem، والأشورية shumu.

مئة، فهي في الحبشية me'-e^t (مؤنثة)، والعبرية me'-a والأشورية meat، والسبئية مأت، والمعينية والحضرمية 𐩣𐩱𐩠 (م أ هـ).

فم، فهي في الحبشية 'af، والعبرية pe، والأشورية pu.

---

(١) المنصف ١/ ٦٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٣.

(٣) نفسه ٢/ ١٢٣.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٧ - ٣٨.

(٥) انظر O'leary, Grammar of the Semetic Languages, pp. 176 - 177.

(٦) وقارن بأسماء بعض الحروف الفينيقية والمسمارية في:
Kotsuji, The Origin and Evolution of the Semitic Alphabets, p. 88.

(٧) قارن بالنظرية البصرية التي تعتبر هذه اللفظة مشتقة من السمو، والنظرية الكوفية التي تعتبرها مشتقة من الوسم. (المسألة الأولى من «الأنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤).

يد، فهي في السبئية «اد»، والأشورية idu.

دم، فهي في العبرية dam، والأشورية damu.

ام، فهي في العبرية em'، والأشورية ummu.

ويبدو أن العربية حافظت على البناء الأصلي لكثيرٍ من أسمائها الثنائية، ولكنّها ولّدت من بعضها صيغًا جديدة بزيادة أحد أحرف العلة، أو بزيادة همزة أو هاء، مثال ذلك أخوات وآباء ومياه وابوّة وبنيّ[(١)]. كما أنّها أشبعت حركات بعضها فانقلبت إلى حروف مدّ نحو أبو وأخو وحمو، غير أن هذه الحروف تسلم في الإضافة وتحذف مع التنوين. واستهلّت بعضها بألف موصولة لتيسير لفظها كابن واسم واثنين. وأنهت بعضها بتاء تأنيث كمئة وعضة ورئة وشفة وسنة وأمة وحمة.

ولعلّ هذا التغيير الذي أصاب هذه الأسماء هو الذي أوحى لنحاتنا ولغويّينا القدامى بثلاثية الأصل الذي تنتمي إليه.

* * *

هذا ما يتصل بالأسماء الثنائية. أمّا الأفعال[(٢)] فهناك نوعان منها حريّان بالدراسة فيما يتعلّق بثنائية الأصل:

الأول: الثنائي المضاعف[(٣)]، كمدّ، وصلّ، وعمّ، وكدّ.

والثاني: الثنائي المكرر[(٤)]، كبثبث[(٥)]، وتمتم، وزعزع، وطقطق، وشعشع.

أ - الثنائي المضاعف:

أفرد بعض أوائل أصحاب المعاجم أبوابًا خاصة بهذا النوع من الكلم، كما فعل الخليل في «كتاب العين»، وابن دريد في «جمهرة اللغة»، وابن القطّاع في «كتاب الأفعال».

---

(١) انظر برجستراسر، ص ٦١.

(٢) ويلحق بها مصادرها.

(٣) وندعوه اليوم الثلاثي المضاعف. ويدعوه العلايلي الثلاثي المضعف (مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٣٦). أما «الثنائي المضاعف» فهو ما أطلقه عليه الخليل بن أحمد (ما نشر من كتاب العين ص ٩)، وابن فارس (معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٣٧)، وابن القطاع (كتاب الأفعال ١/٤٩).

(٤) وندعوه اليوم الرباعي المضاعف. ويدعوه العلايلي «الثنائي المكرر» (مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٣٦). وقد أطلق عليه ابن دريد الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر» (الجمهرة ١/ ١٢٤). وأطلق عليه ابن فارس «المطابق» (المقاييس ١/ ٣٣٧). ودعاه ابن القطاع «الثنائي المكرر» (كتاب الأفعال ١/ ١٠٥).

(٥) بثبت: يقال بثبث التراب وغيره: استثاره. والخبر: نشره.

ويبدو أن الحافز الذي حفز هؤلاء إلى تسميته بالثنائي كان التصنيف الشكلي، لا الاعتقاد بثنائية الأصل. ودليلنا على ذلك ما جاء في مقدمة كتاب العين من أنه «ثلاثي مثقل بحرفي التضعيف»[١]، وما ذكره صاحب الجمهرة من أن «الثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلّا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي (هكذا!) وإنما سمي ثنائيًا للفظه وصورته فإذا صِرْتَ إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحدَ الحروفِ المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر»[٢]. وكذلك ما رواه ابن القطّاع من أن الأفعال ضربان: «ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثلاثيًّا، وضرب ثلاثي صحيح، ومعتل»[٣].

وممّا يجدر ذكره أن ابن فارس أفرد له أيضًا أبوابًا خاصة في «مجمله» و«مقاييسه». غير أنه تحاشى أن ينسبه إلى الثنائية حين أطلق عليه «الذي يُقال له المضاعف»[٤] وحسب. ولعلّ ذلك لم يكن عبثًا. فلقد كانت الفكرة السائدة - على ما يظهر - تميل إلى اعتباره ثلاثي الأصل.

وعلى الرغم من هذا فإننا نميل إلى الاعتقاد بأنه ثنائيّ الأصل مع ما يبدو عليه من ثلاثية نجمت عن تضعيف حرفه الأخير لأسباب صوتية، ونحوية[٥]. ودليلنا على ذلك أن نظيره في اللغات السامية الأخرى لا يكون إلّا ثنائيًّا من حيث الواقع[٦].

وعلى هذا كان علينا أن نميز بين ما يمكن أن ندعوه «بالثنائية التاريخية»، و«الثنائية العجمية»، فالأخيرة منهما قد آلت إلى تثليث الثنائي - إن صحّ لنا هذا التعبير.

ولئن كان بعض لغويينا المحدثين يميل إلى اعتبار الثنائية مرحلة تاريخية مرت بها اللغة قديمًا[٧]، فإن من العسير الاعتقاد بانفصال هذه المرحلة عن غيرها لما في ذلك من

---

(١) مقدمة ما نشر من كتاب العين، ص ٧.
(٢) الجمهرة ١/١٣.
(٣) كتاب الأفعال ١/٤٩.
(٤) انظر «باب الهمزة وما بعدها في الذي يقال له المضاعف» - المجمل ١/٣، و«باب الهمزة في الذي يقال له المضاعف» - مقاييس اللغة ١/٦ - على سبيل المثال.
(٥) يقول الكرملي: «وإنما حرك الساكن في آخر الهجاء لحاجة الناطق إلى إسماع الحرف الأخير من الكلمة التي ينطق بها لئلا يختلط مخرج حرف بمخرج حرف آخر يقاربه ويدانيه صوتًا، ولا يكون ذلك إلّا بالشد على الحرف الأخير وإبرازه متحرّكًا لكي لا يقع أدنى لبس» - ص ٩.
(٦) انظر الفلسفة اللغوية ص ١٥٥. وفقه اللغة للصالح ص ١٦٣.
(٧) العلايلي ص ١٢٣.

مجافاة لطبيعة الأشياء. غير أن ذلك لا يمنع، على أي حال، من الاعتقاد بقدم الألفاظ الثنائية - بصورة عامة - لبساطة تركيبها، وفطرية المعاني التي تعبر عنها.

وعلى الرغم من قلّة هذه الألفاظ فإنها كثيرة الاستعمال والشيوع على ما يظهر.

ب - الثنائي المكرَّر:

وهو ناجم عن تكرار الثنائي الصحيح في الغالب، لغرض الترجيع والتكثير. فهم يقولون، مثلًا، صرّ الجندب إذا مدّ في الصوت، وصرصر الأخطب[١] إذا رجّع فيه[٢]. ويقولون صلّ اللجام إذا أحدث صوتًا، وصلصل إذا كرّر أحداثه[٣]. وشبيه بهذه الأفعال من حيث الأصل مصادرها.

والمتقرّي لأمثال هذه الألفاظ في كتب اللغة والمعاجم يلاحظ أن الكثير منها يدل على أصوات مرجَّعة: كالزقزقة (صوت الريح في الحشيش)، والجخجخة (صوت فيه غلظ كصوت الرحى)، والجرجرة (صوت الفحل إذا تضور وتشكّى)، والجفجفة (صوت الموكب في السير)، والطبّطبة (صوت تلاطم السيل). أو على حركات ممتدّة: كالتّرترة (الحركة الشديدة)، والبزبزة (كثرة الحركة والاضطراب)، والبلبلة (الحركة والاضطراب)، والتعتعة (الحركة العنيفة)، والبصبصة (تحريك الكلب أو الفحل لذنبه)، والقثقثة (تحريك الوتد لنزعه).

ورجال اللغة على خلاف في صياغة هذه الألفاظ، فالثنائيون منهم يعتبرونها تكريرًا لمقطع ثنائي هو حكاية صوت في الأصل. ومن ثم فهي تتكون عندهم من مقطع كرر للمبالغة ويكون وزنها في اعتبارهم (فعفع)[٤]. أما الثلاثيون فيعتبرونها ألفاظًا رباعية تكوّنت من أصل ثلاثي عن طريق «تكرر فاء الكلمة بين العين واللام»[٥]، ومن ثمّ يكون وزنها عندهم (فعفل) لا (فعفع).

وممّن قال بذلك من اللغويين القدامى أبو اسحاق الزجاج. فقد ذكر ابن جني أنه ذهب «في نحو قلقل، وصلصل، وجرجر، وقرقر، إلى أنه فعفل، وأن الكلمة لذلك

(١) الأخطب: طائر في لونه سواد وبياض. البازي.
(٢) مقدمة ما نشر من كتاب العين ص ٨. وانظر الخصائص ٢/١٥٢.
(٣) مقدمة ما نشر من كتاب العين ص ٨.
(٤) انظر نخلة، غرائب اللغة العربية ص ٤٨.
(٥) حسّان تمام، مناهج البحث في اللغة ص ١٨٤.

ثلاثية»[١]. ونحا نحو الزجاج من اللغويين المحدثين تمام حسان إذ قال[٢]: «فإذا أخذت أفعالًا ثلاثية مثل جرّ، هدّ، عسّ، كفّ، ثرّ، زلّ، وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدّد بعد فكّه؛ فرباعيات هذه الأفعال جرجر، وهدهد، وعسعس، وكفكف وثرثر، وزلزل».

وكنت أودّ لو أنه وقف عند هذا الحد، إذن لانتحلت له عذرًا في محاولته اتباع المنهج الوصفي التقريري الذي تعتمده الدراسات اللغوية الحديثة. غير أنه أردف يقول[٣]: «والفاء المكرّرة في كلّ هذا زيادة صرفية إلحاقية، لا حرف أصلي؛ تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجرّدة». ومن الواضح أن من المتعذّر نسبة هذه الألفاظ إلى أصول ثلاثية حتى يمكن اعتبارها ملحقة بالرباعي. فعلم المقارنات السامية يشعرنا بأن كثيرًا ممّا ظنّه ثلاثيًا - على الأقل - إنما هو ثنائي. أضِف إلى ذلك أن الإلحاق عمل حادث في تاريخ اللغة بينما كثير من هذه الألفاظ يغلب أن يكون قد اشتقّ قديمًا من أصوات طبيعية.

والواقع أنه لو استثنينا من هذه الألفاظ ما يمكن أن يكون قد ارتجل رباعيًا في الأصل كفلفل وبأبأ[٤] مثلًا، لبدت مكوّنة في اصطلاح علم اللغة الحديث (Linguistics) من مورفيم[٥] (Morpheme) كرّر لتتابع الحدث والمبالغة فيه. وممّا هو غني عن البيان أن مثل هذا التكرير يفترض وجودًا مستقلًا لشطر اللفظة، وهذا ما نلحظه في كثيرٍ من الألفاظ التي تنتمي إلى هذا الباب: كلمَّ ولملمَ، وعضَّ وعضعضَ، ونقَّ ونقنقَ، ودبَّ ودبدبَ، وتلَّ وتَلتلَ. غير أننا نلحظ أيضًا أن كثيرًا من هذه الألفاظ لا يستعمل شطرها مستقلًا، ولعلّ ذلك ناجم عن إماتة هذا الشطر، أو عن ارتجال اللفظة مكرّرة منذ الأصل

(١) الخصائص ٢/٥٢. ويبدو أن ابن جني لم يرق له هذا القول، فقد قال مردفًا: «حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب، وسبط وسبطر، ودمث ودمثر..». وقال في مكان آخر: «فأما تداخل الثلاثي والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير، منه قولهم سبط، وسبطر. فهذان أصلان لا محالة. ألا ترى أن أحدًا لا يدعي زيادة الراء. ومثله سواء دمث ودمثر، وحبج وحبجر» - الخصائص ٢/٤٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ١٨٤.

(٣) نفسه، ص ١٨٤.

(٤) بأبأ الرجل، أسرع، وبأبأت الصبي: قلت له بأبي أنت وأمي.

(٥) المورفيم في اصطلاح علم اللغة هو «أصغر وحدة صوتية ذات معنى، أو قيمة صرفية» نحو /ان/ في انكسر، و/م/ في منتصر، و/ي/ في لبناني. - انظر:
H. A Gleason, An Introduction to Descriptive Linguistics, pp. 52-53.
والسعران، فقه اللغة، ص ٢٢٦.

لأن المبالغة والتكثير هما من طبيعة معناها الأساسي. جاء في الجمهرة[١]: «قالوا تَقَّ تَقًّا، ثم أُميت هذا الفعل، ورُد إلى بناء جعفر فقالوا تَقْتَقَ، وقالوا تتقتقَ الرجل من الجبل إذا انحدر يهوي على غير طريق». وجاء في المزهر[٢]: «واستعمل الهتّ ثم أميت وأُلحق بالرباعي في الهَتْهَتَة، وهو اختلاط الأصوات في الحرب أو في صخب...

واستُعمل الجَعّ ثم أميت وأُلحق في جَعْجَعَ، والجعجعة: القعود على غير طمأنينة[٣].

واستعمل القُح ثمّ أميت وأُلحق بالرباعي فقيل القُحقُح وهو العظم المطيف بالدّبُر.

واستعمل الكُح ثم أميت وأُلحق بالرباعي فقيل: كُحكُح: وهي الناقة الهرمة التي لا تحبس لعابها.

واستعمل الذَّعّ ثم أميت وأُلحق بالرباعي فقيل ذَعْذَعَ الشيء إذا فرّقه.

واستعمل رفَّ الطائر رفًّا ثم أميت وقيل رفرفَ إذا بسط جناحيه.

وأميت شعَّ يشع وقيل شَعشَعَ.

وأميت شَغَّ وقيل شَغشَغَ[٤].

وأميت صَعَّ وقيل صعصعَ، والصعصعة اضطراب القوم في الحرب وغيرها.

وأميت ضَعَّ وقيل ضعضعَ.

وأميت ضَغَّ وقيل ضغضغَ[٥].

وأميت طَهَّ وهَطَّ وقالوا: فرس طهطاه، وهو المُطَهَّم التامّ الخَلْق، والطّهْطَهَة: السرعة في المشي وما أُخذ فيه من عمل.

وأميت لَعَّ وقيل لَعْلَع، وهو اسم موضع، ولَعْلَعَ لسانه إذا حركه في فيه.

وأميت قَهَّ وقيل قهقهَ.

وعلى الرغم من أننا لسنا على ثقة من أمر كل ما أميت برواية صاحب المزهر، فإننا

---

(١) ابن دريد ١/٤١.

(٢) السيوطي ٢/٤٦ - ٤٧.

(٣) والجعجعة أيضًا: صوت الرحى. وفي المثل: اسمع جعجعة ولا أرى طحنًا (بكسر الطاء) - السبكي، المختار من صحاح اللغة.

(٤) شغشغ: الشغشغة: تحريك السنان في المطعون (صحاح الجوهري مادة شغشغ).

(٥) ضغضغ: الضغضغة: لوك الدرداء (نفسه - مادة ضغغ).

لا نستبعد، من حيث المبدأ، موات الكثير من الأصول الثنائية لهذه الأفعال لتضمّن معناها بشكلٍ أوفى فيما اشتق منها عن طريق التكرار.

ويرى برجشتراسر أن قسمًا كبيرًا من أمثال هذه الأفعال قد اشتق من أسماء جامدة تكوّنت أصلًا من تكرّر مادة ثنائية، إذ يقول[١]: «وقد تكرّر مادة ثنائية مرتين فيصبح الاسم في ظاهره رباعيًا نحو كوكب أصله Kabkab والباء الأولى صارت واوًا في بعض اللغات السامية وأدغمت الكاف الثانية في بعضها نحو Kakkabu في الأكدية ولم تبق سالمة على حالها إلّا في المَهْرِيَّة فالكوكب فيها Kebkib. ومن هذه الأسماء الرباعية مَظْهَرًا قرقرة وسلسلة ومنها أيضًا ليل أصلها Lailai كما هي في السريانية ويدل على ذلك الأصل جمعها ليال أي Laialiu على فَعالِل من الرباعي. فكل الأسماء المذكورة وما شاكلها في سائر اللغات السامية أصلية غير مشتقة من الأفعال كما زعم بعض النحويين واللغويين القدماء والحقيقة على عكس ذلك فالأفعال منها، إذا وجدت، مشتقة من الأسماء».

ويظهر أن برجشتراسر يعني بقوله هذا الأفعال التي تتصل بأسماء جامدة من النوع الذي ذكره، لا جميع الأفعال الثنائية المكرّرة.

ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو للفاحص المحقق أن هذه الأفعال قد اشتقّت من أصول مختلفة[٢]: فمنها ما اشتق من أفعال مضاعفة كَقَفَّ وقَفْقَفَ[٣]، وكَمَّ وكمكمَ[٤]، ورجَّ ورجرجَ، وهبَّ وهبهبَ[٥]، وفدَّ وفدفدَ[٦]، وحنَّ وحنحنَ.

ومنها ما اشتق من أسماء كَوَصْوَصَ (نظر من الوَصْواص، وهو ثقب صغير في ستر أو نحوه)، وكَنْكَنَ (لازم الكِن أي البيت)، ومخمخَ العظم (أخرج مخّه)، وطَمْطَمَ (سبح في الطمطام وهو وسط البحر)، وفَصْفَصَ الدّابة (اطعمها الفِصْفِصَة)[٧].

ومنها ما اشتق من أسماء أفعال كمَهْمَهَ الرجل (زجره بقوله مَهْ أي امتنع)، وصَهْصَهَ به (أسكته بقوله صَهْ)، وهَجْهَجَ الإبل (زجرها بقوله هِيْج)، وهَتْهَتَها (زجرها عند الشرب

(١) برجشتراسر، ص ٦٢ - ٦٣.
(٢) انظر غرائب اللغة العربية ص ٢٨.
(٣) قف النبات وقفقف: يبس.
(٤) كم الشيء وكمكمه: أخفاه.
(٥) هب وهبهب: أسرع.
(٦) فد وفدفد: رفع صوته.
(٧) الفصفصة: الرطبة.

بقوله هَتْ)، وشأشأ الغنم (حثّها على المشي بقوله شأ أو شُؤْ)، وفَغْفَغَ بها (زجرها بقوله فَغْ).

ومنها ما اشتقّ من حروف الجر أو حروف الهجاء كَمَعْمَعَ (أكثر من قول مع)، وعَنْعَنَ (قال روى فلان عن فلان عن فلان... إلخ. وعنعن في لفظه: لفظ الهمزة كالعين)، ورترتَ (تردد في لفظ الراء والتاء)، وتأتأ (أكثر من ترديد التاء)، وفأفأ (أكثر من ترديد الفاء).

***

- ٣ -

النظرية الثلاثية

ذكر سيبويه أن الكلمات العربية تتكوّن من حروف أقلّها واحد وأكثرها خمسة، وأن ما زاد على ذلك فهو مزيد فيه(١).

أمّا ما كان على واحد، كواو العطف وفائه، وكاف الجر ولامه، فلم يعتد قدامى اللغويين والنحاة به حين وضعوا النظريات الخاصة ببنية الكلمة العربية لأنه يمثل أصغر وحدة كلامية ولا يدخل في عداد الكلام المركب(٢).

وأما ما كان على حرفين كقد ولم من الحروف، وأب ويد من الأسماء، وشدَّ وعدَّ من الأفعال، فقد تغاضوا عن القسم الأول منه لقلته(٣) وعدم تصرّفه، واعتبروا القسمين الأخيرين من الثنائي لفظًا والثلاثي معنى واصلًا!

جاء في كتاب العين(٤): «وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد، وفم، وإنما ذهب الثالث لعلّة أنها جاءت سواكن وخلفها السكون مثل بأيدٍ وبدمٍ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه اعراب وذهبَ الحرف الساكن؛ فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير كقولهم «أيديهم» في الجمع و«يديّة» في التصغير، ويوجد أيضًا في الفعل كقولهم دَمِيَتْ يده. فإذا

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٠٤ و٣٤٠.
(٢) المقصود بالكلام المركب هنا ما صيغت الكلمة الواحدة منه من أكثر من حرف واحد.
(٣) قال ابن جني: «ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو من، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل... ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة». - الخصائص ١/ ٥٥.
(٤) مقدمة ما نشر من كتاب العين، ص ٣.

ثنَّيت الفم قلت فموان كانت تلك الذاهبة من الفم الواو...».

وقال صاحب الجمهرة[١]: «فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السمع على لفظ الثنائي وهو ثلاثي لأنه مبني على ثلاثة أحرف أوسطه ساكن وعينه ولامه حرفان مثلان فأدغموا الساكن في المتحرّك فصار حرفًا ثقيلًا، وكل حرف ثقيل فهو يقوم حرفين في وزن الشعر وغيره».

ومع ذلك فلم يُنَحَّ الثنائي نهائيًا عن الميدان، ووضعت أولى المعاجم العربية ككتاب العين[٢]، وجمهرة ابن دريد، ومقاييس ابن فارس، وهي تحوي أبوابًا خاصة به وأخرى بالثلاثي، وأخرى بالرباعي والخماسي. وبدت تلك المعاجم على هذا الحال وكأنّها كتب لغة تتناول وحدات متفرّقة من الكلم لا تربط بينها آصرة مشتركة سوى عدد الحروف.

غير أن إفراد طلائع المعجميين من رجال اللغة أبوابًا خاصة للثنائي لا غير، قضية شكلية، وهي لا تتعارض واعتقادهم السائد بحقيقة ثلاثيته. وعلى هذا فقد كانت الأصول عندهم ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي[٣].

ولئن أخذ البصريون بهذا المبدأ وتمسّكوا به[٤]، فقد ذهب الكوفيون إلى أصالة الثلاثي فقط. أما الرباعي والخماسي فذهبوا إلى أن كلًا منهما ثلاثي مزيد[٥]. ومن خلال هذا الاختلاف نرى اتفاقًا بين الفريقين على أصالة الثلاثي، وسنرى أن هذا الاتفاق كان له شأن كبير فيما بعد، فقد كان مما أوحى للمتأخرين من أصحاب المعاجم، كالزمخشري صاحب أساس البلاغة، والفيروزابادي صاحب القاموس، بدمج مواد معاجمهم في وحدة متآلفة تجمع بين الثلاثي وغيره وتقوم على ثلاثية الأصل. ومنذ ذلك الحين أخذت فكرة الثلاثية تستهوي اللغويين وتستأثر بتفكيرهم بصورة عامة. وممّا

---

(١) جمهرة ابن دريد ١/ ١٣.

(٢) حكمنا على كتاب العين مبني على ما بين أيدينا مما طبع منه، فيما يتعلّق بالثنائي والثلاثي، وعلى كتاب المعاجم العربية لدرويش (ص ١٧) فيما يتعلق بما فوق ذلك. إذ يظهر أن الأستاذ درويش اطلع على مخطوط للعين أوسع بكثير من الجزء المطبوع منه.

(٣) الخصائص ١/ ٥٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١١٤، ص ٤٢١.

(٥) الإنصاف ص ٤٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٣، والمخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ١٨٥.

ساعد على ذلك كون الثلاثي أكثر الأبنية[١] وأوسعها استعمالاً، وأعدلها تركيبًا[٢].

غير أن من الحق أن يُقال أن موقف النحويين كان يختلف عن موقف زملائهم في هذا الشأن فبينما كان هؤلاء يحاولون التضييق من دائرة الاصالة فيصهرون غير الثلاثي في الثلاثي لتيسير تدوين المعاجم، كان أولئك يوسّعون من دائرتها إلى القدر الذي تقتضيه بحوثهم في اشتقاق الكلم وتصريفها. وعلى ذلك فقد أصرّوا على القول بأن «أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية»[٣].

وعلى أثر تقدُّم الدراسات اللغوية في العصر الحديث، ولا سيما السامية منها، اتخذت دراسة الأصول العربية مظهرًا جديدًا يقوم على المقارنة بين اللغات السامية، ويستظل بظل الفكر الحديث المتعطش دائمًا إلى فلسفة القديم واخضاعه لنظريات عامة شاملة.

وكان من جرّاء ذلك أن بعثت النظرية الثلاثية من جديد، ولكنها لم تنبعث هذه المرّة من العربية وحدها، وإنما انبعثت منها ومن أخواتها الساميات بصورة عامة. وفي ذلك يقول فريحة[٤]:

«تردّ الكلمات في جميع اللغات السامية إلى جذور ثلاثية نفترضها افتراضًا، بمعنى أننا لا نعرف كيف كانوا ينطقون هذا الجذر، ولا نعلم علم اليقين كيف استعملوه: اسمًا أم فعلًا أم صفة... وقد قدّر أحدهم إمكانات الاشتقاق بأكثر من ١٢٠ وزنًا، أي أننا نستطيع «مبدئيًا» أن نشتق من جذر «علم» أكثر من ١٢٠ وزنًا لمعانٍ مختلفة».

ويقول وافي[٥]:

«تتألّف أصول الكلمات في اللغات السامية في الغالب من ثلاثة أصوات ساكنة

---

(١) الجمهرة ١/١٣، وانظر الأشباه والنظائر ٢/١٣٦.
ولعل من الطريف أن نعلم أن هذا المذهب في ثلاثية الأصل قد أخذ به بعض علماء اللغة في الأندلس في القرن الرابع الهجري، كابن القوطية الذي يقول: «وأقل ما بنيت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، فما رأيته ناقصًا عنها فاعلم أن التضعيف دخله مثل فر، ورد، وما زاد على ثلاثة أحرف فبحروف الزوائد الداخلة فيه» - كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٩.
(٢) الخصائص ١/٥٥، وانظر أيضًا الأشباه والنظائر ٢/١٣٦.
(٣) مجموعة الشافية ٢/٥.
(٤) نحو عربية ميسّرة، ص ١٤ - ١٥. ويلاحظ ما في هذا القول من تعميم، إذ كيف يمكن أن ترد كلمة أحادية كواو العطف أو ثنائية كعن، مثلًا، إلى جذر ثلاثي.
(٥) علم اللغة، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(أحرف ساكنة) مختلفة. ففي اللغة العربية مثلًا ترجع جميع الكلمات التي فيها معنى القتل إلى أصل ثلاثي مؤلّف من ثلاثة أصوات ساكنة قْ تْ لْ. - ولا يشذ عن هذه القاعدة إلّا بعض الحروف والضمائر، وبعض أسماء الشرط والموصول وقليل من أسماء الشرط والموصول وقليل من أسماء الذوات (يد، دم) ومن الأفعال (قال، وعد، تمَّ، ردَّ)(١).

وهذه الأصول لا توجد مستقلة في اللغات السامية. فالأصل الدّالّ على معنى القتل في اللغة العربية مثلًا وهو قْ تْ لْ. - لا يوجد مستقلًا في هذه اللغة بل لا يمكن النطق به(٢).

والأصوات التي يتألّف منها أصل ما توجد مرتَّبة، حسب ترتيبها في هذا الأصل، في جميع الكلمات المشتملة على معناه العام. فالأصوات الثلاثة ق ت ل التي يتألف منها الأصل الدالّ على معنى القتل، توجد مرتبة بالشكل السابق في جميع الكلمات المشتملة على هذا المعنى: قتل، قاتل، قتال، قتيل.. الخ».

واشتمال الكلمة على أصوات أصل ما لا يدل على أكثر من تضمنها للمعنى العام لهذا الأصل. أمّا المعنى الخاص فتقرّره بقية الحروف والحركات.

وقد تفرّع عن النظرية الثلاثية في العصر الحديث بعض البحوث الخاصة، كالبحث الذي نشره أديب عباسي عن أصول الفعل الرباعي في مقتطف يونيو عام ١٩٤٠. وفي هذا البحث يحاول أن يرد طائفة من الأفعال الرباعية إلى أصول ثلاثية ليثبت عن طريق ذلك «أن في اللغة العربية، فصيحِها وعاميها، أسلوبًا من الاشتقاق غير الأسلوب المعروف في كتب القواعد واللغة، وهو الاشتقاق من الأفعال الثلاثية أفعالًا رباعية بزيادة أي حرف من حروف المعجم(٣)، كيفما اتفق، على الأصل الثلاثي، فيكتسب الفعل الثلاثي بهذه الزيادة ما يفيد موالاةَ الحركة أو تضخيمَها، أو يكتسبُ لونًا خاصًا من المعنى غيرَ ملحوظ في الأصل الثلاثي»(٤). ويَظُنُّ أن هذه الطريقةَ التي اهتدى إليها تكاد تكون طريقةً أصيلة في نشوء العربية ونموها.

---

(١) ويضيف وافي إلى هذا قوله: «وأما الكلمات التي تبدو رباعية الأصول في العبرية والعربية فهي متفرعة في الحقيقة عن أصول ثلاثية. دحرج مثلًا متفرعة عن درج، على الرغم من أن علماء الصرف يعتبرون جميع أصواتها أصيلة» - علم اللغة، حاشية ص ١٢٨.

(٢) انظر بحثنا في نظرية الجذور في هذا الكتاب.

(٣) يقصد أن هذه الزيادة ليست مقصورة على حروف «سألتمونيها».

(٤) عباسي، «أصول الفعل الرباعي» - مقتطف يونيو سنة ١٩٤٠ ص ٧٩.

ويذكر من الأفعال الرباعية التي ردّها إلى أصول ثلاثية تشترك معها في المعنى الأساسي ستين فعلًا يوردها على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستقصاء - على حد قوله. ومن هذه الأفعال:

دحرج - وتحذف منه الجيم فيبقى أصله الثلاثي «دحر». والعلاقة بين دحر ودحرج غير خافية».

زلزل - وتحذف منه الزاي فيبقى أصله الثلاثي «زلّ» ومعنى زلّ زلق وسقط.

شعوذ - تحذف منه الشين فيبقى أصله الثلاثي «عَوَذَ». ومن «عوذ» العُوْذَة، والعُوذة تؤول إلى الشعوذة.

قرطب الجَزور - قطع عظامها. وتحذف من «قرطب» حرف الباب، فيبقى لك «قرط». وقرط تعني قطع الشيء قطعًا صغارًا.

قرطم الشيء - قطعه. وتحذف مه الميم فيبقى «قرط» الفعل المذكور.

برقش - وتحذف منه الباء فيبقى أصله الثلاثي «رقش». تقول رقشت الشيء أي نقشته.

جندل - وتحذف منه النون فتبقى «جدل»، وجدل الرجل أخاه - رماه بالأرض.

خلخل الشيء - حرّكه وأضعف ثبوته، وخَلَّ الشيء - ضعف.

هبهب - أسرع. هبّ - أسرع ونشط.

همرج عليه الخبر - خلطه عليه. هرج في الحديث - أكثر منه وخلّط.

هردب - عدا عدوًا ثقيلًا. هرب.

عسعس الذئب - طاف بالليل، وعسّ الحارس - طاف بالليل.

بذرق المال - بدّده. بذر.

قلقل الشيء - أضعف ثبوته. قلق.

غمغم الكلام - أخفاه، وغمّ الشيء - غطّاه.

عرقل - عَقَلَ.

هذرم النائم أو الشيخ - أكثر من الكلام وخلّط فيه. هذر.

دملج الشيء - أتقن صنعه وصياغته. دمج.

رجرج - رجّ.

رصرص البناء - أحكمه. رصّ.

وقد يردُّ أفعالًا فوق رباعية إلى الرباعي، ثم إلى الثلاثي. ومن ذلك: اشمأزّ - ورباعيهُ شمأز، وتحذف من «شمأز» الهمزة فيبقى أصله الثلاثي «شَمَزَ ومعنى «شَمَزَ» نفر.

افرنقع القوم - تفرّقوا، وترد «افرنقع» إلى أصله الرباعي «فرقع» الذي ترده بدوره إلى «فَرَقَ».

احرنجم - ويرد إلى «حَرِجَ» ففي «احرنجم» و«حرج» معنى الضيق.. أي الحرج.

ومن هنا يؤخذ أن الرباعي عند الأستاذ عباسي هو في أغلب حالاته ثلاثي أضيف إليه حرف، وأن هذا الحرف قد يكون الأول، كما في شعوذ من عوذ، وقد يكون الثاني كعرقل من عقل، وقد يكون الثالث كهردب من هرب، وقد يكون الرابع كدحرج من دحر. وهو في هذا لا يكاد يختلف عن زيدان[١].

* * *

وغني عن البيان أن النظرية الثلاثية هي النظرية السائدة اليوم.

* * *

- ٤ -

توليد الألفاظ فوق الثلاثية بموجب الآراء والنظريات المختلفة

كان اختلاف الآراء في أصول الكلم سببًا في اختلافها فيما تفرّع من هذه الأصول. فقد رأينا أن البصريّين كانوا يذهبون إلى أصالة كلّ من الثلاثي والرباعي من الأفعال والأسماء، والخماسي من الأسماء، بينما كان الكوفيون لا يرون الأصالة إلّا في الثلاثي منها فقط، ومن ثمّ فقد رأى الكوفيّون أن الرباعي ليس إلّا ثلاثيًا زيد فيه حرف واحد هو الأخير عند الفرّاء وقبل الأخير عند الكسائي، وأن الخماسي هو ثلاثي أيضًا زيد فيه حرفاه الأخيران[٢].

(١) انظر الفلسفة اللغوية ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١١٤، ص ٤٢١، وهمع الهوامع ٢/٢١٣، ومدرسة الكوفة ص ١٨٥.

ورأى ابن فارس أن يوفق بين المذهبين فيما يختصّ بالرباعي والخماسي فزعم أن بعضًا من هذه الألفاظ وضع وضعًا[(١)]: كالبُهصُل[(٢)]، والبُخنُق[(٣)]، والبُرزُل[(٤)]، وبَرهَمَ[(٥)]، وبَرشَطَ[(٦)] وبَرشَمَ[(٧)]، وأن بعضًا آخر تكوّن من الثلاثي بزيادة حرف إليه[(٨)] في مستهلّه كبَلْذَمَ[(٩)]، أو في خلاله كالبَلْقَع[(١٠)]، أو في آخره كالزُّرقُم[(١١)]، وأن أكثرها تكوّن بطريق النحت. قال في الصاحبي[(١٢)]:

«... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد «ضَبَطْر» من «ضَبَطَ» و«ضَبَرَ»... الخ».

وقال في المقاييس[(١٣)]:

«إعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعًا بحظ[(١٤)]. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حَيْعَلَ الرجل، إذا قال حيّ على...».

ونرى ابن فارس يمعن في الاغراب والتحيّل وهو يمثّل على نظريته. ومع ذلك فقد

(١) مقاييس اللغة ١/ ٣٣٥، ١/ ٥٠٥.
(٢) يقال حمار بهصل: أي قصير.
(٣) البخنق: البرقع القصير.
(٤) البرزل: الضخم.
(٥) برهم: أدام النظر.
(٦) برشط اللحم: قطعه.
(٧) برشم الرجل: وجم وأظهر الحزن.
(٨) يرى صبحي الصالح في كتابه «فقه اللغة» (ص ٢٨٢) أن الحرف المزيد إنما هو حرف بارز من كلمة أخرى اجتزئ به عنها على طريقة النحت، وفي ذلك ما فيه من التكلّف والتخرص، إذا إنّ ابن فارس نفسه يذكر أن المراد بذلك المبالغة (المقاييس ١/ ٣٣٢).
(٩) بلذم الرجل: إذا فرق فسكت. وهي في رأي ابن فارس من لذم: إذا لزم مكانه فرقًا لا يتحرّك.
(١٠) البلقع: الذي لا شيء به. واللام هي الزائدة في رأيه.
(١١) الزرقم: الشديد الزرقة. ويرى إبراهيم أنيس في مثل الميم النهائية هنا أنها علامة التنوين في اللغة الحميرية القديمة (أسرار اللغة ص ٧٤).
(١٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٧.
(١٣) ج ١ ص ٣٢٨/ ٣٢٩.
(١٤) انظر جواد: المباحث اللغوية في العراق ص ٩٤-٩٥ حيث ينقد المؤلف ابن فارس لأنه يعتبر البلعم أو البلعوم من باب النحت. إذ لا يصح أن يسمى نحتًا ما لم ينص على أصل الكلمة الثانية التي جيء بالزيادة منها.

ارتأى رأيه فريق من لغويينا المحدثين منهم اسماعيل مظهر[١]، وعبد القادر المغربي[٢]، وصبحي الصالح[٣]، فريق لامع تستهويه الغرابة أكثر مما ترضيه الحقيقة.

ومن الطبيعي أن يقف الثنائيون موقفًا لا يتلاءم وهذه النظرية. فزيدان مثلًا يرى أن الرباعي يتكوّن بإحدى الطرق التالية[٤]:

١ - بمضاعفة حرف أو أكثر من الأحرف الأصلية: كجلبب وبلبل.

٢ - بزيادة حرف إلى الثلاثي. وهذه الزيادة قد تكون قياسية فتكون سينًا أو شينًا في أول الكلمة التي تصبح حينذاك من وزان «سفعل» أو «شفعل»[٥]، كسقلب (من قلب) وشبرق (من برق). وقد تكون غير قياسية، فتكون حينذاك أحد الأحرف (ل م ن ر) في الغالب، وتتصدّر اللفظة كنبذر من بذر، ولهذم من هذم[٦]، أو تتوسّطها كسطلح من سطح وخرمش من خمش، أو تعقبها كبحثر من بحث، وبعثر من بعث.

٣ - بوضعه في وزان فَعْلَنَ[٧]. وأكثر ما يكون ذلك فيما هو مأخوذ من السريانية أو العبرية عن اسم أو صفة: كشيطن من شيطان وقطرن من قطران وعربن من عربون.

٤ - بوضعه في وزان الرباعي إن كان أعجمي الأصل، كدولب من دولاب!

وأما مرمرجي فيرى إن الرباعي والخماسي حدثا بزيادة حرف أو حرفين على الثلاثي الذي حدث بدوره بزيادة حرف على الثنائي[٨].

---

(١) انظر مقاله «تعليل بناء الكلمات الفصيحة والنحت والزيادة» مقتطف مارس سنة ١٩٤٠ ص ٢٩٣.

(٢) قال في كتابه الاشتقاق والتعريب (ص ١٥): «وقد أعملت الفكر مرة في كثير من الكلمات الرباعية والخماسية فوجدت أنه يمكن إرجاع معظمها إلى كلمتين ثلاثيتين بسهولة. ولاحظت أن تكون تلك الكلمات في لغة العرب إنما كان بواسطة طريقة النحت المذكورة أو ما نسميه الاشتقاق النحتيّ: دحرج من «دحره فجرى» - هرول من «هرب وولّى» - خرمش الكتاب أفسده من «خرم وشوه» أو من «خرم وشرم». ومثل «دعثره» إذا صرعه من «دعه فعثر». و«بحثرت الدجاجة» بحثت وأثارت التراب لتلتقط الحب وهكذا»..

(٣) انظر كتابه «فقه اللغة» ص ٣٠٨ و٣٠٩.

(٤) الفلسفة اللغوية ص ٩٨-٩٩.

(٥) إن هذا الوزن هو من جملة مزيدات الثلاثي في اللغات السامية، لكنّه أهمل في العربية وما وَرَدَ منه فيها عدّوه رباعيًا مجرّدًا. وهو لا يزال كثير الورود في السريانية نادرًا في العربية - انظر الفلسفة اللغوية ص ٩٨.

(٦) لهذم، وهذم: قطع.

(٧) هكذا في زيدان (ص ٩٩) - والصواب فيعل وفعلن.

(٨) «هل العربية منطقية» ص ١٤٥، وكذلك حاشية ص ١٤٧.

وأما العلايلي فإنه يخصّص حيث يعمّم زميله فيرى في الرباعي أقسامًا ثلاثة[(١)]:

١ - الأصمّ.

٢ - غير الأصمّ.

٣ - المَثَلي أو الجُمَلي.

أمّا الأصمّ فينشأ في رأيه بزيادة حرف على آخر الثلاثي. ولما كان لكلّ حرف معنى عند العلايلي فإن الحرف المزاد يزيد في خصوصية اللفظ - على حد قوله. ويستأنس في رأيه هذا بما كان قد ذهب إليه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من أن (زَغْدَب) مأخوذ من (زَغْد) والباء زائدة، وما ذهب إليه محمد بن حبيب من أن عَنْسَل أصله (عَنْس)[(٢)].

ولن أعلّق على هذا بأكثر مما علّق ابن جني على قول ثعلب نفسه، وهو يتكلم عن بغثر بن لقيط، قال[(٣)]: «كأنه من معنى الأبغث ولست أقول أن الراء زائدة كما قال أحمد بن يحيى أن الباء من زغدب زائدة، لأنه أخذه من الزغد وهو الهدير يقطعه البعير من حلقه. هذا ما لا استجيزه وأعوذ بالله من مثله وأحسن الظن بأبي العباس أن يريد ما نذهب إليه نحن في سَبِط وسِبَطْر ودَمِث ودِمَثْر... من أنها أصول تقاربت وليست من واد...»[(٤)].

وأما غير الأصم فينشأ من ضم ثنائيّين إلى بعضهما كذبذب التي أصلها ذب وذب، ورقرق التي أصلها رق ورق، وهكذا.

وأما المَثَلِيّ أو الجُمَلي فما انتزع من جملة كبسمل وحمدل.

ونجد مُجمع هذه الآراء في دراسة قيمة لمراد كامل عنوانها «نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحيّة»[(٥)]. وتقوم هذه الدراسة على المقارنات السامية، وتجمع - بالنسبة للعربية - بين كثير من لهجاتها المحكيّة المختلفة. ولئن كانت هذه الدراسة لا تستهدف اللغة العربية الفصحى بصورة خاصة، فإن فيها ما يساعد على استكناه الطرق التي

(١) مقدمة لدراسة لغة العرب ص ٢٢٩-٢٣٦.

(٢) نفسه ص ٢٣٢. وانظر الخصائص ٢/ ٤٩.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٩، ٥٢.

(٤) انظر ما ذهب إليه ابن جني في ذلك - الخصائص ١/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٥) يحصر مراد كامل في هذه الدراسة صيغ الفعل الرباعي في هذه اللغات بتسعة أنواع:

١- صيغ تتكوّن بحرف داخل على الثلاثي المجرّد، ويكون أحد الحروف الآتية: ل (كسلطح)، م (كمرمغ)، ن (كفنجر)، ر (كشربك)، ب (كجلبط)، هـ (كدهبل)، ح (كدحرج)، ع (كدعبل)، ت (كزحتل)، ط (كخطرف).

٢- صيغة تقابل وزن أفعل، وهي أحد الأوزان التالية: هفعل (كهركش)، عفعل (كعربد)، سفعل (كسهمد)، شفعل (كشقلب).=

استخدمت في هذه اللغة ذاتها لنشأة الفعل الرباعي على مدى العصور.

ومجمل القول أن لغويي العرب اختلفوا في طريقة صوغ الرباعي والخماسي. ولكن مهما يكن أمر هذا الاختلاف، فإن طبيعة الأشياء لا تنفي إمكان وضع ألفاظ رباعية وخماسية في اللغة وضعًا أصيلًا، بل إنها تقرر ذلك وترجحه طالما ليس هناك ما يحول دونه.

غير أن ذلك لا يمنع أيضًا من أن يكون بعض الرباعي قد اشتق من ثنائي عن طريق تضعيفه، وأن بعضه وبعض الخماسي قد صيغا من الثلاثي عن طريق زيادة الحروف، وأن بعض الخماسي قد صيغ من الرباعي أيضًا بنفس الطريقة.

ولسنا ننكر أن العرب قد صاغوا عددًا من الألفاظ الأعجمية على وزان الرباعي كما مرّ، ولسنا ننكر كذلك أنهم صاغوا - عن طريق النحت - عددًا محدودًا من الألفاظ على وزانه أيضًا. غير أن ما ننكره حقًّا هو أن يكونوا قد اتخذوا من النحت وسيلة لصوغ الرباعي والخماسي على الأساس الواسع الذي يراه ابن فارس.

***

= ٣- الأوزان التي تأتي على:
فعول (بفتح الفاء وسكون العين) (كحروق)، فوعل (بفتح الفاء) (كبودر)، فوعل (بضم الفاء) (كصوبن)، فيعل (بفتح الفاء) (كطيلع) أو فيعل (بكسر الفاء) (كهيلم)، فعيل (كفنيح)، فعلى (كوردى).

٤- صيغ تتكوّن بحرف سابق على الثلاثي المجرّد، ويكون أحد الحروف الآتية: ب (برقع)، د (دحدر)، ح (حنكش)، م (مضيع)، ن (نقرز)، ت (تفحل)، ز (زغرد).

٥- صيغ تتكوّن بحرف لاحق بالثلاثي المجرّد، ويكون أحد الحروف التالية: ب (دحلب)، د (عبرد)، ل (فسقل)، م (حلقم)، ن (صفرن)، ر (حبكر)، س (غطس)، ط (شفط)، ع (قطع) (بتشديد الحرف الأوسط في الثلاثة الأخيرة).

٦- صيغ أفعال رباعية نشأت من أنواع النحت المختلفة:
آ - التركيب الإلحاقي، نحو (شنهف) من شن وهف.
ب - النحت، نحو (حسبل) من حسبي الله.
جـ - التركيب المذاب، نحو (حنتف) من نتف وحف.

٧- صيغ أفعال رباعية اشتقت من الأسماء:
نحو (نمرد) من نمرود، و(مرمر) من مر، (ومسمر) من مسمار.

٨- صيغ أفعال رباعيّة اشتقت من محاكاة الصوت: نحو قعقع، وقهقه، وحمحم، ونقنق، وبطبط.

٩- صيغ أفعال رباعية تكوّنت من تكرّر حرف من أصول المجرّد الثلاثي: نحو (ششبن) من شبن.
أو من التكرار مع محاكاة الصوت: نحو (دلدق) من دلق، و(فرفط) من فرط، و(قرقض) من قرض.
وهذا الحرف المتكرّر قد يكون في أول الكلمة نحو (عرعش) من رعش، أو في وسطها نحو (شقرق) من شرق، أو في نهايتها نحو (شعلل) من شعل.

الباب الثالث

طرق الاشتقاق وأحكامه

تمهيد في طرق الاشتقاق

افترض السيوطي أن جلّ المشتقات يرجع إلى المصادر، وأن القليل جدًا منها يرجع إلى الجواهر. وعلى هذا الأساس فقد ذكر أن طرق الاشتقاق تتناول ما يلي بالقياس إلى الأصول:[1]:

١ - زيادة حركة، كعَلِمَ وعِلْم.
٢ - زيادة مادة، كطالَبَ وطَلَب.
٣ - زيادتهما، كضارِب وضَرْب.
٤ - نقصان حركة، كالفَرْس من الفَرَس.
٥ - نقصان مادة، كثبتَ وثَبات.
٦ - نقصانهما، كنزا ونَزَوان.
٧ - نقصان حركة وزيادة مادة، كغَضْبى وغَضَب.
٨ - نقص مادة وزيادة حركة، كَحَرَمَ وحِرمان.
٩ - زيادتهما مع نقصانهما، كاستنوق من الناقة.
١٠- تغاير الحركتين، كبَطِرَ بَطَرًا.
١١- نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف، كاضرِبْ من الضّرْب.
١٢- نقصان مادة وزيادة أخرى، كراضع من الرِضاعة.
١٣- نقص مادة بزيادة أخرى وحركة، كخافَ من الخَوْف.
١٤- نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كعِدْ من الوَعْد.
١٥- نقصان حركة وحرف وزيادة حرف، كأفْخَر من الفَخار.

ويلاحظ أن الشواهد التي يوردها لا تشمل من المشتقات غير الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبّهة، وصيغة التفضيل. وأنّ الحالات التي يذكرها ليست شاملة،

(١) المزهر ١/٣٤٨.

فهي لا تنتظم مثلًا صياغة اسم المفعول من الثلاثي التي تقوم على زيادة حرفين ونقصان حركة وزيادة أخرى، باعتبار المصدر (فَعْل) أصلًا، حسب رأيه؛ كما لا تنتظم حالات أخرى كجلس، مثلًا، التي تقتضي صياغتها من جلوس - حسب رأيه أيضًا - حذف حركتين ومادة وزيادة حركتين.

ويلاحظ كذلك أنه يعتبر زيادة ألف التأنيث في «غضبى»، ونقصان الواو في «عِدْ» من وسائل الاشتقاق، وبذلك يدخل في هذا الباب من الموضوعات، ما هو أحرى بباب التصريف منه بباب الاشتقاق، كالتأنيث وصياغة الأمر.

وعلى أي حال، فيبدو أن ما ذكره السيوطي في هذا الصدد يفتقر إلى الدقة والحصر، ولعلّه لا يمكن إلّا أن يكون كذلك ما لم يحدِّد نوع المشتقّ والمشتق منه، ويبيّن ما بينهما من اختلاف في البنية. وعلى هذا رأينا أن نقسم هذا القسم إلى فصول ثلاثة:

الأول: يتناول الزيادة وأحكامها.

والثاني: يتناول اشتقاق الأسماء، من الأفعال، والأسماء، والحروف.

والثالث: يتناول اشتقاق الأفعال، من الأفعال، والأسماء، والحروف كذلك. أمّا الحروف فلا يعرف لها اشتقاق لأنها مجهولة الأصول[1].

---

(١) المنصف ١/٧، ١٢٠.

الفَصْل الأول
الزيادة وأحكامها

١ - المجرّد والمزيد:

تورد كتب اللغة والنحو لكلٍّ من الأسماء والأفعال أبنية خاصة منها ما هو مجرّد، ومنها ما هو مزيد.

ويقصد بالمجرّد ما كانت جميع حروفه أصلية، وأبنيته من الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، ومن الأفعال ثلاثية ورباعية[١].

أمّا المزيد فهو ما ضوعف أحد أحرفه الأصلية[٢]، أو أضيف إليه حرف أو أكثر من حروف الزيادة[٣]. فقد يُزاد على ثلاثي الفعل حرف واحد كأكرم، أو اثنان كانتظر أو ثلاثة كاستعلم، وعلى رباعيّه واحد كتبعثر، أو اثنان كاحرنجم. كما يُزاد على ثلاثي الاسم حرف واحد كضارب، أو اثنان كمضروب، أو ثلاثة كمستخرج، أو أربعة كاستخراج، وعلى رباعيّه واحد كمدحرج، أو اثنان كمتدحرج، أو ثلاثة كاحرنجام، ولم يزد في خماسيّه غير حرف مد قبل الآخر[٤] نحو سلسبيل وعَضرفوط[٥]، أو بعده مجردًا عن التاء كقبَعثرى[٦] أو معها كقَبَعْثَراة، وندر قَرَعْبَلانة[٧] وإصْطَفْلينة[٨].

---

(١) انظر المنصف ١/١٨، ومتن شرح الرضي على الشافية ١/٧.
(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٩.
(٣) نفسه ٢/٣١٢.
(٤) شرح الرضى على الشافية ١/٩.
(٥) عضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. وقيل هو ذكر العظاء.
(٦) القبعثرى: العظيم. الشديد. الجمل الضخم. الفصيل المهزول.
(٧) القرعبلانة: دويبة عظيمة البطن.
(٨) الاصطفلين: الجزر الذي يؤكل، الواحدة اصطفلينة.

٢ - الميزان الصرفي:

اصطلح النحاة على أن يعبّر عن الأحرف الأصول في اللفظة الواحدة بالفاء والعين واللام، وما زاد عن ثلاثة منها بلام ثانية وثالثة[١]. أما الزائد فيعبر عنه بلفظه، إلّا المبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بالتاء نحو اصطفى وزنها افتعل، وإلّا المكرّر للإلحاق أو لغيره فيعبر عنه بما تقدمه نحو قَرْدَد[٢] وزنها فَعلل، وعُثتون وزنها فُعلول[٣].

أمّا إذا حذف من الكلمة شيء فيرى السيوطي أن تزنها باعتبار أصلها، أو باعتبار ما صارت إليه، فوزن شِيَة ويد باعتبار الأصل فِعْلَة وفَعْل، وباعتبار الحذف عِلَة وفَع[٤]. وإذا وقع فيها قلب قُلِبَ في الزنة، فيقال في وزن أشياء، مثلًا، لفعاء عند من يرى أن فيها قلبًا[٥]، كسيبويه الذي يعتقد أن أصلها شَيئاء، وأنها قلبت للاستثقال[٦].

٣ - حروف الزيادة[٧]:

حروف الزيادة عشرة هي: الألف، والواو، والياء، والهمزة، والنون، والتاء، واللام، والهاء، والميم، والسين، وجمعها النحاة في قولهم (سألتمونيها[٨]).

«والألف والواو والياء أمهات الزوائد لأنهن حروف المد واللين ومنهن الحركات فلا تخلو الكلمة من بعضهن في الخماسي والملحق بالسداسي خاصة وفي كثير من

---

(١) هذا هو مذهب البصريين الذي عليه جمهور النحاة. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيًا بلفظ الفعل، وأما ما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يزن شيئًا من ذلك وإذا سئل عن وزنه قال لا أدري، ومنهم من يزن. واختلف هؤلاء فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك (كوزن البصريين له) فيقول فعلل وفعلل (بتشديد اللام الأولى) مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة - همع الهوامع ٢/٢١٣.

(٢) قردد: جبل، أو ما ارتفع من الأرض. جمعه قرادد.

(٣) شرح الرضي على الشافية ١/١٠ - ١١.

(٤) همع الهوامع ٢/٢١٣. ويقصر الرضي في شرح الشافية (١/٣١) وزن الكلمة المحذوف منها على ما تؤول إليه بعد الحذف، إلّا إذا كان الغرض إبانة أصلها.

(٥) همع الهوامع ٢/٢١٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٩.

(٧) انظر الكتاب ٢/٢١٢، وجمهرة اللغة ص ١٠، وهمع الهوامع ٢/٢١٤ - ٢٢٥.

(٨) وجمعها آخرون في قولهم «اليوم تنساه»، و«أمان ونسهيل»، و«تسليم وهناء» (همع الهوامع ٢/٢١٤). وجمعها أبو عثمان المازني في قوله: «هويت السمان» (المنصف ١/٩٨).

الرباعي[١].

وتزاد **الألف** ثانية في نحو فاعل وقاتل، وثالثة في نحو عماد وكتاب، ورابعة في نحو عطشى ومعزى، وخامسة في نحو حَبَنْطى وحَبَرْكى، وسادسة في نحو قَبَعثرى[٢]. ولا تكون زائدة إن صحبت أصلين فقط كدار وجار.

والواو لا تزاد أولًا البتّة، ولكن تزاد ثانية في كوثر، وثالثة في عجوز، ورابعة في ترقوة، وخامسة في قلنسوة.

والياء تزاد أولًا في المضارع من الأفعال، وفي نحو يرمع[٣] ويربوع من الأسماء، وتزاد ثانية في نحو زينب وحيدر، وثالثة في نحو رغيف وعظيم، ورابعة في نحو حِذْرِية[٤] وقنديل، وخامسة في نحو منجنيق وسُلَحْفِيَة.

والهمزة تكون زائدة إن وقعت أولًا فيما عدّوه أربعة أحرف فصاعدًا نحو أسود وأحمر وأقبل وأعلم. وكذلك إن كانت للوصل نحو اسم وابن واكتب وانعم.

والنون تزاد أولًا في المضارع نحو نضرب، وتزاد ثانية في نحو جندب وعَنْسَل[٥] وثالثة في نحو حبنطى[٦] وجحنفل[٧]، ورابعة في نحو ضَيْفَن[٨]، ورَعْشَن[٩]، وخامسة في نحو عطشان وعثمان، وسادسة في نحو زَعْفَران وعُقْرُبان[١٠]... وتزاد في الأفعال ثقيلة وخفيفة نحو ليذهبَنَّ وليضرَبن. وتزاد كذلك في التثنية نحو مسلمان، وفي الجمع نحو مسلمون، وفي جماعة أفعال النساء نحو يضربن وتضربن وضربن.

والتاء تزاد أولًا في المذكر للمخاطب نحو أنت تفعل للرجل وتفعلين للمرأة، وفي

---

(١) جمهرة اللغة ص ١٠. ويحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف وياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكتيب وعجوز، بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزائد لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف - همع الهوامع ٢/ ٢١٤.

(٢) لا يذكر سيبويه هذه الحالة التي تزاد فيها الألف سادسة (انظر الكتاب ٢/ ٣١٢).

(٣) يرمع: حجارة رخوة.

(٤) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(٥) العنسل: الناقة السريعة.

(٦) الحبنطى: المنتفخ البطن: الممتلىء غيظًا أو بطنة.

(٧) الجحنفل: الغليظ الشفة.

(٨) الضيفن: ضيف الضيف.

(٩) الرعشن: الجبان، أو السريع من الجمال والظلمان.

(١٠) العقربان: ذكر العقرب.

الاسم كتِجفاف[١] وتَنْضُب[٢]. وتلحق في الأسماء المفردة فتبدل في الوقف هاء نحو طلحة وحمزة، وفي فعل المؤنث نحو ذهبت وانطلقت، وفي جماعة النساء نحو ذاهبات ومنطلقات. وتزاد في نحو عفريت وملكوت وعنكبوت، وتزاد مع السين في استفعل وما تصرف منه.

واللام لا تكون زائدة إلّا في أحرف معدودة نحو ذلك وأولالك وعبدل وخفجل، وهو من الخفج والخفج شبيه بالعرج.

والهاء تلحق في الوقف لبيان الحركة، نحو قوله تعالى (فبهداهم اقتده)، ونحو كتابيه وحسابيه. فإذا وصلت سقطت. وكذلك في بعض الكلم كهِبْلَع[٣] وهِجْرِع[٤] وهِرْكَولة[٥].

والميم تكون زائدة إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدّرة نحو مجلس ومسلوب، بشرط أن لا «يُعارض الزيادة دليل الأصالة كملازمة ميم معدّ في الاشتقاق فإنّهم حين اشتقوا من معدّ فعلا قالوا تمعدد..»[٦].

والسين تزاد في استفعل كاستخرج واستجمع.

٤ - أسباب الزيادة[٧]:

وضع اللغويون النحاة سبعة أسباب لهذه الزيادة، هي:

١ - أن يكون الزائد لمعنى كزيادة حرف المضارعة، أو زيادة الألف والسين والتاء في «استفعل»، والميم والواو في «مفعول». ومن الواضح أن المعنى المكتسب بهذه الزيادة يزول بزوال الزائد.

٢ - أن يكون للإمكان، أي لإمكان التوصّل إلى اللفظ، كزيادة همزة الوصل.

٤ - للمد، كالألف في كتاب وسراج، والواو في عجوز وعمود، والياء في جريب وقضيب.

(١) التجفاف: آلة كالدرع تلبسها الفرس أو الإنسان للوقاية في الحرب.
(٢) التنضب: شجر عيدانه بيض ضخمة ولا تراه إلّا كأنه يابس وإن كان نابتًا، وله شوك قصار تألفه الحرابي.
(٣) الهبلع: يقال رجل هبلع إذا كان كثير الأكل نهمًا.
(٤) الهجرع: الأحمق، والطويل الممشوق، والمجنون، والطويل الأعرج، والكلب السلوقي الخفيف.
(٥) الهركولة: الناقة الحسنة الخلق والجسم والمشية.
(٦) همع الهوامع ٢/ ٢١٤.
(٧) انظر المنصف ١/ ١٣ - ١٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦.

ويقول ابن جني في شرحه لتصريف المازني[١] بعد أن يظهر أهمّية أحرف المدّ في الشعر: «فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المدّات، وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم لأنهم قد يعبّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام».

٥ - للعِوَض، كتاء التأنيث في زنادقة فإنها عوض من ياء زناديق - في رأي اللغويين والنحاة - ولذا فإنها لا تجتمع وإياها.

٦ - لتكثير الكلمة، كالف قَبَعْثَرى ونون كَنَهْبَل.

٧ - للالحاق، كواو كوثر، وياء ضيغم. وضابط الذي للالحاق ما جعل به الثلاثي أو الرباعي موازنًا لما فوقه كرعشن نونه زائدة لالحاقه بجعفر، وفردوس واوه زائدة لالحاقه بجِرْدَحْل[٢]، وإنْقَحْل[٣] همزته ونونه زائدتان لالحاقه بجردحل أيضًا، وأصله من القحل. والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف، وصحتها أو اعتلالها، والتجرّد من حروف الزيادة أو التّضمّن لها، وزنه المصدر الشائع[٤].

* * *

هذا وقد تكون الزيادة من أصل الوضع - على ما يرى المازني وابن جني[٥] - وذلك «كافتقر»، إذ ليس في الكلام «فَقُرَ» وإن كان «فقير» قد بني عليه إذ إنّ المفروض أن يبنى فعيل من فَعُلَ. و«كذلك «اشتدّ» لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا شدّ في هذا المعنى، على أن أبا زيد حكاها في كتاب مصادره، وقولهم: «شديد» كأنّهم قد قالوا فيه: «شدُدت» وإن لم يجيئوا به. قال سيبويه: استغنوا «بافتقر واشتدّ» عن «فَقُرت وشَدُدت». كما استغنوا «باحمارَّ عن حَمِرَ»، يريد أن «احمارَّ» أيضًا لم ينطق بالماضي منه إلّا بزائد نحو «احمرَّ واحمارَّ»، قال سيبويه أيضًا: «كما استغنوا «بارتفع» عن «رفع» وعليه جاء «رفيع يريد أن قولهم: «رفيع: فعيل» و«فعيل» إنما يأتي من «فَعُلَ» نحو كرم فهو كريم. وكذلك قولهم: «ارعوى الرجل» وزنه افعلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي

(١) المنصف ١/١٤ - ١٥.
(٢) الجردحل: بكسر الجيم - الضخم من الإبل للذكر والأنثى. الوادي.
(٣) انقحل: يقال قحل الشيخ - كفرح - يبس جلده على عظمه فهو قحل، بفتح القاف؛ وككتف. وانقحل كجردحل.
(٤) همع الهوامع ٢/٢١٦.
(٥) المنصف ١/١٣ و١٥ - ١٧.

منه بلا زيادة، وليس من لفظ رعيت، لأن لام «رعيت» ياء، ولام «ارعوى» واو، لظهورها كما ترى. وليس «الرعوى» من «ارعوى» إنما هي «فَعْلى» من «رعيت»، قلبت ياؤها واوًا بمنزلة «تقوى»، وكذلك قولهم: «اقطارَّ النبت واقطرَّ واشمأززت» لم يستعملوها إلّا بتكرير اللام، فهذا ونحوه ممّا لم ينطق به إلّا بزيادة. .»(١).

٥ - وسائل معرفة الزيادة:

ذكر اللغويون والنحاة القواعد التالية لمعرفة الزائد من الحروف(٢):

١ - الاشتقاق: فهو الذي يدل على أن ألف ضارب وهمزة اضرب وراء ضرّب زوائد.

٢ - شبه الاشتقاق: والفرق بينه وبين الاشتقاق أن الاشتقاق فيه سقوط من أصل، وهذا فيه سقوط من فرع. فألف قذال وواو عجوز وياء كتيب زوائد لأنها تسقط في جموعها: قُذُل وعُجُز وكُتُب، والجمع فرع والافراد أصل.

٣ - سقوط الحرف الزائد من النظير: كإطْل وأيْطَل(٣) وهما بمعنى واحد. فالياء من أيطل زائدة لسقوطها في إطل.

٤ - كون الزائد يدل على معنى: فإذا كان هناك حرف في كلمة يفهم منه معنى فهو زائد كألف فاعل وتاء افتعل وحروف المضارعة وياء التصغير.

٥ - كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون عَفَنْقَس(٤) فأنه لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لأنّها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، وليست مدغمة فيما بعدها. وما وجد من ذلك ممّا عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم، كجَحَنفل وحَبَنطى(٥).

٦ - كونه في موضع تكثر فيه زيادته: كهمزة أفْكَل(٦)، لا يعرف له اشتقاق وحكم

---

(١) المنصف ١/١٦ - ١٧.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٣٣، وهمع الهوامع ٢/٢١٣ - ٢١٤.

(٣) الأطل - بالكسر وبكسرتين - الخاصرة، وكذلك الأيطل.

(٤) العفنقس: العسر الأخلاق.

(٥) قال ابن جني: «. . . إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف قطعت بزيادتها، نحو نون جحنفل، وعبنقس، وجرنفس، وفلنقس، وعرندس، عرفت الإشتقاق أو لم تعرفه، حتى يأتيك ثبت بضده. قال أصحابنا: وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو واو فدوكس، وسرومط، وياء سميذع، وعميثل، وألف جرافس وعذافر، والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع. فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة» الخصائص ١/٢٦٣.

(٦) الأفكل: الرعدة. الجماعة من الناس. الشقراق.

بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولًا قبل ثلاثة أحرف كأكبر وأفضل وأجمل. أما إذا دلّ الاشتقاق على وجودها وكونها أصلًا في الكلمة فلا تعتبر زائدة.

٧ - اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منه حرف أصلي: كنون حِنْطَأْو[١] بوزن فِنْعَلْو فإنّها زائدة إذ لم يجئ مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي.

٨ - لزوم عدم النظير للكلمة في كلام العرب إن قدّرنا أنَّ ما فيها من حرف زائد أصل.

وذلك نحو «عُرُنْد»[٢]، فإن قلنا بأصالة نونها لزم وجود ما ليس له نظير في كلام العرب، إذ ليس في بنات الأربعة ما هو على مثال «جُعُفْر». وكذلك نحو «تَنْضُب» فإن حكمنا بأصالة تائها للزم وجود ما ليس له نظير في بنات الأربعة وهو مثال «جَعْفُر».

* * *

٦ - الزيادة والاشتقاق:

يبدو ممّا تقدّم أن هناك غرضين أساسيين من الزيادة: الأول لفظي كزيادة همزة الوصل، والالحاق، والآخر معنوي كالزيادة المتصلة باشتقاق الألفاظ وتصريفها.

وإذا ما أهملنا العامل التاريخي الذي كثيرًا ما يؤثر في معاني الألفاظ فينقلها من الحقيقة إلى المجاز أحيانًا، أو يجعلها عرضة للتغيير والتحوير أحيانًا أخرى، أقول، إذا ما أهملنا هذا العامل، كان أهم ما تعتمد عليه اللفظة في تقرير معناها عنصرين:

١ - المادة الأصلية التي ترجع إليها.

٢ - بناؤها الصرفي أو صيغتها.

أمّا المادة الأصلية فتتكون في أكثر الألفاظ من ثلاثة أحرف صائتة تكوّن الهيكل العام المشترك بين اللفظة وكل ما يشتق منها. وهذا الهيكل قد يرمز إلى معنى معيّن دون أن يكون له معنى في ذاته. فهو بمثابة جسد اللفظة الذي لا روح فيه، والذي يكتسب روحًا ومعنى حين تضاف إليه قيم صوتية جديدة معينة عمادها الحروف المزيدة والحركات. وهذه القيم الجديدة هي التي تنقل اللفظة من وجود «بالقوة» إلى وجود «بالفعل» في المصطلح الفلسفي. وتمثل المرتبة الأولى من هذا الوجود الفعلي الأصل الحقيقي الذي تتشعب منه الألفاظ المشتقة. أما المعنى الذي تؤول إليه هذه الألفاظ

(١) الحنطأو: العظيم البطن، القصير. وقيل العظيم.
(٢) العرند: الشديد الصلب.

فيتوقف على القالب الذي تتشكل فيه إثر ما يعتريها من زيادة أو يصيبها من تغيير. ومعنى هذا أن توالد الألفاظ في العربية يقوم على وجود قوالب خاصة تبنى عليها مواد الكلم فتتحدّد معانيها. وعلى ذلك فإنّه بالاضافة إلى المعنى العام الذي تشترك فيه الألفاظ التي تنتمي إلى مجموعة اشتقاقية واحدة، يوجد معنى خاص لكل من هذه الألفاظ، تختلف فيه عن أفراد مجموعتها، وتلتقي به مع كل لفظة أخرى من وزنها في أية مجموعة اشتقاقية أخرى. ففي الوقت الذي تشترك فيه لفظة كاتب، مثلًا، مع مكتوب ومكتَب ومُكاتِب ومُكاتَب... في معنى عام هو الكتابة، نجدها تختلف عن هذه الألفاظ في معناها الخاص الذي يقوم على الفاعلية، وتشترك بهذا المعنى ذاته مع جالس وغانم وساع وما أشبه ذلك.

والسؤال الذي يبرز الآن هو عن الطريقة التي نستطيع أن نميز بها بين الحروف الأصلية والحروف المزيدة في اللفظة لنعلم إن كانت هذه اللفظة جامدة أو مشتقة. لقد ذكر اللغويون والنحاة - كما علمنا - وسائل خاصة لمعرفة الزيادة، وذكروا الاشتقاق وشبهه بين هذه الوسائل. ومعنى ذلك أنهم اتخذوا من الزيادة غاية لا وسيلة، وأنهم يريدون منا أن نعرف الزيادة عن طريق الاشتقاق، لا أن نعرف الاشتقاق عن طريق الزيادة. ويحاول ابن جني أن يخطو نحو ما نهدف إليه فيذكر أن الحرف الزائد هو ما «ليس بفاء الكلمة ولا عينها ولا لامها»[(١)]. غير أن من الواضح أن معرفة هذه الأحرف الثلاثة في كلمة ما يترتب عليه معرفة اشتقاق تلك الكلمة أولًا. وعلى ذلك بتنا وكأننا ندور في حلقة مفرغة.

ويبدو أن ليس من المتعذر في معظم الأحيان التمييز بين الأحرف الأصول والأحرف الزّائدة في الحالات التي يكون فيها الاشتقاق قياسيًّا في الأسماء والأفعال؛ ووسيلة ذلك اختيار الأحرف المشتركة في المجموعة الاشتقاقية الواحدة لتمثل الأصل. ومع هذا فقد توجد حالات يصعب فيها تمييز ذلك على غير أصحاب اللغة، فقد يحار الأجنبي مثلًا بين أن ينسب لفظة «كانتخاب» إلى «افتعال» فيرجعها إلى الجذر نخب، أو أن ينميها إلى «انفعال» فيرجعها إلى الجذر تخب.

غير أن الصعوبة الحقيقية في التمييز بين الحروف الأصيلة وغيرها، في الواقع، تكمن فيما أطلق عليه العرب «الاشتقاق غير المحقَّق»[(٢)]، كعَنْسَل[(٣)] مثلًا التي أرجعها

---

(١) المنصف ١/ ١١.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر شرح الشافية ١/ ٣٣٣. والعنسل: الناقة السريعة.

بعضهم إلى عَنْس[١]، وأرجعها آخرون إلى العَسَلان[٢]؛ وأَوْلَق[٣] التي أرجعها بعضهم إلى أُلِقَ بدليل مَأْلوق وأرجعها آخرون إلى وُلِقَ بدليل مَوْلوق. ولعلّ مصدر الصعوبة في مثل هذه الحالة هو أن كثيرًا من قضايا الاشتقاق انطوت في صفحات الماضي البعيد، وغابت في غياهب الدّهر، فلم يعد في مقدورنا إصدار أحكام قاطعة بشأنها.

* * *

(١) العنس: الناقة الصلبة.
(٢) العسلان: السرعة في السير.
(٣) الأولق: الجنون - انظر شرح الشافية ٢/٣٤٣.

الفَصْلُ الثَّاني
اشتقاق الأسماء

١ - اشتقاق الأسماء من الأفعال:

ويشتمل هذا المبحث: المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الآلة.

- ١ -

المصدر

ويطلق عليه الأشموني «المصدر العام» تمييزًا له عن المصدر الميمي[١]. وقد عرّفه ابن هشام بأنه «اسم الحدث الجاري على الفعل»[٢]، واحترز بقوله «الجاري على الفعل» من اسم المصدر الذي يدل أيضًا على الحدث ولكنه لا يجري على الفعل لأنه غير مستوف لحروفه[٣].

ويُصاغ المصدر من الفعل الثلاثي المجرد على أوزان كثيرة مردّها إلى السماع في الغالب. وقد اختلف في عدد هذه الأوزان فذكر ابن القوطية[٤] والسيوطي[٥] أنها خمسة وعشرون، غير أن ما ذكره سيبويه منها يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء، وهي[٦]: فَعْل

(١) الأشموني ٢/٣٥٢.
(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٨١.
(٣) نفسه، ص ٣٨٢.
(٤) كتاب الأفعال ص ٣.
(٥) المزهر ٢/٩٦.
(٦) انظر الكتاب ٢/٢١٤.

(قتل)، فِعْل (فسق)، فُعْل (شغل)، فَعْلَة (رحمة)، فِعْلة (نشدة)، فُعْلة (كدرة)، فَعْلَى (دعوى)، فِعْلَى (ذكرى)، فُعْلَى (بشرى)، فَعْلان (ليّان)[1]، فِعْلان (حرمان)، فُعْلان (غفران)، فَعَلان (نزوان)، فَعَل (طلب)، فَعِل (خنق)، فِعَل (صغر)، فُعَل (هدى)، فَعَلَة (غلبة)، فَعِلَة (سرقة)، فَعال (ذهاب)، فِعال (صراف)، فُعال (سؤال)، فَعالة (زهادة)، فِعالَة (دراية)، فُعول (دخول)، فَعول (قبول)، فَعيل (وجيف)، فُعولة (صهوبة)، مَفْعَل[2] (مدخل)، مَفْعِل[3] (مرجع)، مَفْعَلَة (مسعاة)، مَفْعِلَة (محمدة)[4].

وقد أضاف ابن الحاجب إلى ما ذكره سيبويه وزنين آخرين هما: فُعالَة (بغاية)، وفَعالِيَة (كراهية)، فأصبحت أربعة وثلاثين وزنًا قال عنها الرضيّ إنّها «الكثيرة الغالبة»[5].

---

(١) نقول: لواه دينه وبدينه ليّا وليانًا - بفتح اللام وكسرها في المصدرين - إذا مطله. . . قال في اللسان: قال أبو الهيثم لم يجئ من المصادر على فعلان - بفتح فسكون - إلا ليان، وحكى ابن بري عن أبي زيد ليان - بالكسر - لغية. وانظر المخصص ١٤/ ١٣٣.

(٢) يلاحظ أنّ سيبويه قد أدخل وزني المصدر الميمي من الثلاثي ضمن هذه الأوزان.

(٣)

(٤) مما يجدر ذكره أن العرب قد استعملوا بعض هذه الأوزان في غير معنى المصدر فاستعملوا:
الفعال (بكسر الفاء) لوقت حينونة الحدث، كالقطاف والحصاد والصرام والجداد والجزاز والقطاع - شرح الشافية ١/ ١٥٤ - ١٥٥، وانظر ٢/ ٢١٧.
والفعال: (بضم الفاء) بمعنى المفعول، كالدقاق، والحطام، والفتات - شرح الشافية ١/ ١٥٥.
والفعالة (بضم الفاء) للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير، كالقلامة، والقراضة، والنفاية - نفسه ١/ ١٥٥، والصاحبي في فقه اللغة، ص ١٩١.
والفعلة (بضم الفاء وسكون العين)، والفعلة (بفتح الفاء والعين) لموضع الفعل في الأعضاء، كالقطعة والقطعة، والجذمة والجذمة - شرح الشافية ١/ ١٦١.
والفعل (بكسر الفاء وسكون العين) للمفعول، كالذبح والسفر - نفسه ١/ ١٦٢.
والفعل (بفتح الفاء والعين) للمفعول أيضًا، كالخبط، والنفض - نفسه ١/ ١٦٢.
والفعلة (بضم فسكون) بمعنى المفعول أيضًا كالسبة والضحكة - نفسه ١/ ١٦٢.
والفعلة (بضم ففتح) بمعنى الفاعل كالضحكة واللعنة - نفسه ١/ ١٦٢.
والمفعلة (بفتح فسكون ففتح) لسبب الفعل كالمبخلة والمجبنة والمحزنة - نفسه ١/ ١٦٢.

(٥) شرح الشافية ١/ ١٥٢. وذكر الرضي أنه جاء غير هذه الأوزان، كالفعلل (بضم فسكون ففتح) (السودد)، والفعلوت (بفتح ففتح فضم) (الجبروت)، والتفعل (بضم فسكون ففتح) (التدرأ)، والفيعلولة (الكينونة وأصلها كينونة) والفعلولة (الشيخوخة)، والفعلنية (بضم ففتح فسكون فكسر) (البلهنية)، والفعيلة (الشبيبة، والفضيحة)، والفاعولة (الضارورة بمعنى الضرر)، والتفعلة (بفتح التاء وضم العين) (التهلكة)، والمفاعلة (بفتح الميم) (المسائية، وأصلها مساوئة - من الفعل ساء - فقلب)، والفعلة والفعلى (بضم الفاء والعين وتشديد اللام في كليهما) (الغلبة والغلبى) وغير ذلك - شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٢-١٥٣. وذكر ابن خالويه «التفعول» (بضم التاء) (كالتهلوك من هلك يهلك) مستدركًا على ما أورده سيبويه. انظر «ليس في كلام العرب» ص ٣٥.

وإذا استثنينا من هذه الأوزان ما كان مصدَّرًا بميم، كانت أهم المواطن التي سمعت فيها الأوزان الأخرى كما يلي[(١)]:

فَعْل : وسمع في الأفعال المتعدية من باب «فَعَلَ يفعُل» كقتل يقتل قتلًا. وباب «فَعَلَ يفعِل» كضرب يضرب ضربًا[(٢)]، و«فَعِلَ يفعَل» كلقم يلقم لقما، و«فَعَلَ يفعَل» كنفع ينفع نفعًا. وسمع في الأفعال اللازمة من باب «فَعَلَ يفعُل» كسكت يسكت سكتًا، وباب «فَعَلَ يفعَل» كلمع يلمع لمعًا، و«فَعِلَ يفعَل» كيئس ييأس يأسًا، و«فَعُلَ يفعُل» كظرف يظرف ظرفًا[(٣)].

فِعْل : وسمع في باب «فَعَلَ يفعَل» كسحر يسحر سحرًا، و«فَعَلَ يفعُل» كقال يقول قيلًا، و«فَعَلَ يفعِل» ككذب يكذب كذبًا، و«فَعُلَ يفعُل» كحلم يحلم حلمًا، و«فَعِلَ يفعَل» كحفظ يحفظ حفظًا[(٤)].

فُعْل : وسمع في باب «فَعَلَ يفعُل» ككفر يكفر كفرًا، و«فَعَلَ يفعِل» كذلّ يذل ذلًا، و«فَعَلَ يفعَل» كشغل يشغل شغلًا، و«فَعِلَ يفعَل» كشرب يشرب شربًا، و«فَعُلَ يفعُل» كحسن يحسن حسنًا[(٥)].

فَعْلَة : وسمع في باب «فَعِلَ يفعَل» كرحم يرحم رحمة، و«فَعُلَ يفعُل» ككثر يكثر كثرة[(٦)].

فِعْلَة : وسمع في باب «فَعَلَ يَفعِل» كقلّ يقل قلّة، و«فَعُلَ يفعُل» كوقح يوقح قحة، وأمر يأمر إمرة، و«فَعَلَ يفعَل» كخال يخال خيلة[(٧)]. وروى ابن سيده عن أبي علي

---

(١) قال ابن سيده: «وأما مصادر هذه الأفعال الثلاثية فهي مختلفة وستقف على اختلافها مما أسوقه لك من كلام سيبويه وجميع النحويين وليس يلزم قياسًا واحدًا وإنما يحفظ حفظًا. غير أن الغالب على ما كان منه متعديًا الفعل (بفتح الفاء وسكون العين) كقولك ضربته ضربًا. وقتلته قتلًا وشتمته شتمًا وبلعت الشيء بلعًا وجرعت الماء جرعًا وقد يأتي على غير ذلك والباب فيه فعل. وأما ما لا يتعدّى فيكثر فيه الفعول كقولك جلس جلوسًا وقعد قعودًا ورجع رجوعًا» - المخصص ١٤/ ١٢٦.

(٢) قال ابن سيده أيضًا: «فعله يفعله فعلًا ضربه يضربه ضربًا وشتمه يشتمه شتمًا وكلمه يكلمه كلمًا وكظمه يكظمه كظمًا... وهذا البناء هو الغالب والغالب كالقياس الذي هو اللازم وإن لم يكن مستحقًّا لاسم اللزوم ولا لاسم القياس ولكنه قريب منه فلا حاجة بنا إلى استقصائه» - المخصص ١٤/ ١٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٤ - ٢٢٦، ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٣٠ - ٢٣٣، أبنية الصرف ص ٢٢٦، شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٦، ابن يعيش ٦/ ٤٥، المخصص ١٤/ ١٣١ و١٤٧ - ١٥٢، أدب الكاتب ٤٨٨ - ٤٩٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٥ - ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٨، وابن يعيش ٦/ ٤٣ - ٤٧، وأبنية الصرف ص ٢٣٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٢١٥ - ٢٢٦، ٢٢٨ - ٢٣٠، أبنية الصرف ص ٢٢٨، المخصص ١٤/ ١٤٨، ابن يعيش ٦/ ٤٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٢١٦ و٢١٩ و٢٢٢ و٢٢٤ و٢٢٥، والمخصص ١٤/ ١٢٩ (ويراد به المرة الواحدة)، وابن يعيش ٦/ ٤٥.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٢٤، ٢١٦، المخصص ١٤/ ١٢٩، ١٣٧، وابن يعيش ٦/ ٤٥.

الفارسي قوله[١]: «ويجيء في المصادر فِعْلَة على معنى الإبانة عن الكيفية. يُقال إنه لحسن العِمّة والعِصبة والفِضلة والنّقبة واللّحفة واللّثمة والبيعة والوِزنة. وقد استعملوا ذلك فيما ليس بصفة محسوسة وإنما هي مقبولة بالعقل نحو الفِقْهَة والفِهْمَة والغِفلة يخرجونه مُخرج الفِطنة والعِرفة والشِّعرة والدِّريَة». ثم روى عن أبي علي وأبي سعيد قولهما: «ويدخل في هذا الكِظّة[٢] والبِطنة والمِلأة»[٣].

وقال في «باب ما تجيء فيه الفِعْلَة تريد بها ضربًا من الفِعْل»[٤]: «وتجيء فِعْلَة مصدرًا لما كان فاء الفعل منه واوًا كقولك وزن وزنًا وزِنة ووعد وعدًا وعِدة ووثق به ثقة وأصله وِزنة ووِعدة[٥]، وتقول هو بزنته تريد بقدره. ويقال العدة كما تقول القِتلة والضِّعة والقِحة، يقولون وَقاحٌ بيِّن القِحَة لا تريد شيئًا من هذا، كما تقول الشِّدَّة والدِّرية والرِّدّة وأنت تريد الارتداد، لأن القحة مصدر لا تريد به حال الفعل بل يكون بمنزلة الشّدّة والدّرية».

فُعْلَة : وسمع في باب «فَعُلَ يفعُل» كشهب يشهب شهبة، و«فَعِلَ يفعَل» كقوي يقوى قوّة[٦]. ويكثر هذا الوزن في الألوان. قال سيبويه[٧]: «أما الألوان فإنّها تبنى على أفْعَل ويكون الفعل على فَعِلَ يفعَل والمصدر على فُعْلَة أكثر وربما جاء الفعل على فَعُلَ يفعُل وذلك قولك أدِمَ يأدَمُ أُدْمَة ومن العرب من يقول أدُمَ يأدُمُ أُدْمَة وشَهِبَ يشهَب شُهبَة وقَهِبَ يقهَبُ قُهبة وكَهِبَ يكهَب كُهبَة. وقالوا كَهُبَ يكهُب كُهبة وشَهُبَ يشهُب شُهبة... الخ».

فَعْلَى : وسمع في باب «فَعَلَ يفعُل» كشكا يشكو شكوى، وسلا يسلو سلوى، و«فَعَلَ يفعَل» كطغى يطغى طغوى[٨].

---

(١) المخصص ١٤/١٣٧.
(٢) الكظة: البطنة. ما يعتري الإنسان عند الإمتلاء من الطعام.
(٣) المخصص ١٤/١٣٧.
(٤) نفسه ١٤/١٥٨.
(٥) من المعروف أنه إذا ما حذف من الكلمة شيء، فلك أن تزنها باعتبار أصلها أو باعتبار ما صارت إليه، وعلى ذلك يكون وزن هذه المصادر إما «فعلة»، كما ذكر صاحب المخصص أو «علة» - انظر همع الهوامع ٢/٢١٣.
(٦) الكتاب ٢/٢٢٢ و٢٢٤.
(٧) نفسه ٢/٢٢٢.
(٨) نفسه ٢/٢٢٨، والمخصص ١٥/١٨١ - ١٨٣.

فِعْلى : وسمع في «فَعَلَ يفعُل» كذكرته ذكرى[١]. و«يقال ما شعرت به شِعرًا وشِعرى وشِعرة»[٢].

فُعْلى : وقد سُمع في «فَعَلَ يفعُل» كسكن يسكن سكنى، و«فَعَلَ يفعِل» كسقى يسقي سقيًا، و«فَعُلَ يفعُل» كحسن يحسن حسنى، و«فَعِلَ يفعُل» كعقب يعقب عقبى، و«فَعَلَ يفعَل» كرأى يرى رؤيا[٣].

فَعْلان: وسمع في باب «فَعَلَ يفعِل» كلوى يلوي ليّانا[٤].

فِعْلان: وسمع في باب «فَعَلَ يفعِل» كحرم يحرم حرمانًا، و«فَعِلَ يَفْعَل» كلقي يلقى لقيانًا، و«فَعِلَ يفعِل» كحسب يحسب حسبانًا[٥].

فُعْلان: وسمع في باب «فَعَلَ يفعَل» كرجح يرجح رجحانًا، و«فَعَلَ يفعُل» كشكر يشكر شكرانًا، «وفَعِلَ يَفعَل» كرضي يرضى رضوانًا، و«فَعَلَ يفعِل» كغفر يغفر غفرانًا[٦].

فَعَلان: وسمع، في غير ما جاء به قياسيًّا[٧]، في فعل واحد من فَعِلَ المتعدي هو شَنِيءَ يشنأ شَنَآنًا[٨].

فَعَل : وسمع في باب «فَعَلَ» لازمًا ومتعديًا، وفي «فَعِلَ» اللازم والمتعدي، و«فَعُلَ»، فقد ورد في باب «فَعَلَ يفعُل» كطرد يطرد طردًا، و«فَعَلَ يفعِل» كسرق يسرق سرقًا، و«فَعِلَ يفعَل» كصدئ يصدأ صدأ وعمل يعمل عملًا، و«فَعُلَ يفعُل» كشرف يشرف شرفًا[٩].

فَعِل : وسمع من باب «فَعَلَ يفعُل» كخنق يخنق خنقًا، و«فَعَلَ يفعِل» ككذب يكذب كذبًا، و«فَعِلَ يفعَل» كلعب يلعب لعبًا[١٠].

فِعَل : وسمع في باب «فَعَلَ يفعِل» كقرى يقري قرى، و«فَعِلَ يفعَل» كسمن يسمن

(١) نفسه ٢/ ٢٢٨.
(٢) المخصص ١٥/ ١٨٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨، والمخصص ١٨٩ - ١٩٥.
(٤) الكتاب ٢/ ٢١٦، والمخصص ١٤/ ١٣٣.
(٥) الكتاب ٢/ ٢١٥، والمخصص ١٤/ ١٣٣.
(٦) الكتاب ٢/ ٢١٧، والمخصص ١٤/ ١٣٣.
(٧) انظر في ما اعتبر مقيسًا من هذه الأوزان في ما بعد.
(٨) الكتاب ٢/ ٢١٨.
(٩) الكتاب ٢/ ٢١٥ - ٢١٦، ٢٢٨ - ٢٣٠، وأبنية الصرف ص ٢٢٧.
(١٠) الكتاب ٢/ ٢١٥ - ٢٢٦.

سمنًا، و«فَعُلَ يفعُل» كعظم يعظم عظمًا[١].

فُعَل : وسمع في باب «فَعَلَ يفعِل» كهدى يهدي هدى. ويبدو أن هذا الوزان نادر الوجود في المصادر، فقد جاء في المخصص قوله[٢]: «قال أبو العباس المبرد: إعلم أن فُعَلًا يقلّ في المصادر، وكلام سيبويه يوجب أنه لم يأت مصدر على فُعَل غير هُدَى، وللقائل أن يقول قد وجدنا تُقَى وسُرى وبُكى فيمن قصر...».

فَعَلَة : وقد سمع في باب «فَعَلَ يفعُل» كرزم يرزم رَزَمَة، و«فَعَلَ يفعِل» كغلب يغلب غلبة، و«فَعِلَ يفعَل» كنهم ينهم نهمة[٣].

فَعِلَة : وسمع في باب «فَعَلَ يفعِل» كسرق يسرق سرقة، و«فَعِلَ يفعَل» كفطن يفطن فطنة[٤].

فَعال : وسمع في باب «فَعَلَ يفعُل» كحصد يحصد حصادًا، و«فَعَلَ يفعَل» كذهب يذهب ذهابًا، وفَعِلَ يفعَل كسمع يسمع سماعًا، و«فَعَلَ يفعِل» كقضى يقضي قضاء، و«فَعُلَ يفعُل» كجمل يجمل جمالًا[٥].

فِعال : وسمع، في غير ما يدلّ على إباء ونفور أو انتهاء زمان الفعل، من باب «فَعَلَ يفعُل» ككتب يكتب كتابًا، و«فَعَلَ يفعِل» ككذب يكذب كذابًا، و«فَعَلَ يفعَل» كصرع يصرع صراعًا، و«فَعِلَ يفعَل» كلقي يلقى لقاء[٦].

فُعال : وسمع، في غير ما كان على «فَعَلَ» اللازم الدالّ على داء أو صوت، من «فَعَلَ يفعُل» كنزا ينزو نزاء، و«فَعَلَ يفعَل» كمزح يمزح مزاحًا، و«فَعَلَ يفعِل» كقمص يقمص قماصًا[٧].

فَعالة : وسمع في باب «فَعَلَ يفعَل» كنصح ينصح نصاحة، و«فَعِل يفعَل» كقنع يقنع قناعة، و«فَعُلَ يفعُل» كنبه ينبه نباهة، و«فَعِلَ يفعَل» كيئس ييأس يآسة[٨]، و«فَعَلَ يفعُل» كنضر ينضر نضارة.

فِعالة : وسمع، في غير ما دلّ على مهنة فكان قياسيًّا، من باب «فَعَلَ يفعُل» كزار يزور

---

(١) نفسه ٢/ ٢٢٠ - ٢٢٥، ٢٣٠.
(٢) المخصص ١٤/ ١٦٠.
(٣) الكتاب ٢/ ٢١٦، ٢١٨.
(٤) نفسه ٢/ ٢١٦.
(٥) الكتاب ٢/ ٢١٥ - ٢٢٥، ٢٣٠ - ٢٣٢، وأبنية الصرف ٢٣٣ - ٢٣٤، وأدب الكاتب ٤٨٨ - ٤٩٢، والمخصص ١٤/ ١٢٩.
(٦) الكتاب ٢/ ٢١٥ و٢١٧ و٢٣٠ و٢٣٢، وأبنية الصرف ص ٢٣٣.
(٧) الكتاب ٢/ ٢١٦ - ٢١٨، المخصص ١٤/ ١٢٩.
(٨) الكتاب ٢/ ٢١٩ - ٢٢٦.

زيارة، و«فَعَلَ يفعِل» كزاد يزيد زيادة، و«فَعِلَ يفعَل» كعاف يعاف عيافة[١].

فُعول : وسَمع، في غير ما قيس عليه[٢]، من باب «فَعَلَ يفعُل» كشكر يشكر شكورًا، و«فَعَلَ يفعَل» كجحد يجحد جحودًا، و«فَعَلَ يَفْعُلُ» كشبَّ يشُبّ شبوبًا، و«فَعُلَ يفعُل» كمكث يمكث مكوثًا[٣].

فَعول : وسمع في «فَعِلَ يفعَل» كقبل يقبل قبولًا، و«فَعَلَ يفعِل» كوقدت النار تقد (أي اشتعلت) وَقودًا. قال سيبويه: «الوُقود أكثر والوَقود الحطب». وجاء في اللسان: «قال الزجاج: المصدر مضموم ويجوز فيه الفتح. وقد رووا: وقدت النار وَقودًا، مثل قبلت الشيء قَبولًا. وقد جاء في المصدر فَعول، والباب الضم[٤].

فَعيل : وأكثر ما جاء قياسيًا في الأصوات كالزحير والأنين، كما سيأتي[٥].

فُعولة : وسمع في باب «فَعَلَ يفعَل» كَبَحَّ يَبَحّ بحوحة، و«فَعِلَ يفعَل» كصهب يصهب صهوبة، و«فَعَلَ يفعُل» كملح يملح ملوحة[٦]. وقد ذهب ابن مالك إلى أن «فُعولة» مصدر قياسي في باب «فَعُلَ» فقال:

فُعولَةٌ فَعالَةٌ لِفَعُلا كَسَهُلَ الأمرُ وزيدٌ جَزُلا[٧]

* * *

وبمراجعة هذه الأوزان يلاحظ كثرة ما جاء منها مصدرًا لِفَعَلَ بينما «كل اللّغات السامية لها في مصدر فَعَلَ صيغة واحدة أو على الأكثر صيغتان»[٨]. ولا بدّ أن يكون ذلك راجعًا إلى كثرة اللهجات وتعدّد الروايات بالنسبة للعربية.

* * *

ووضع النحاة قواعد يقيسون بمُوجَبِها على بعض هذه الأوزان، غير أن هذه القواعد ليست شاملة، والمراد بالقياس فيها، على ما رواه الأشموني عن سيبويه والأخفش، «أنه

(١) الكتاب ٢/٢١٦ - ٢٢٧، ٢٢٥ و٢٣١. وابنية الصرف ص ٢٣٣.
(٢) انظر ما وضعه النحاة من قواعد لقياس بعض مصادر الأفعال الثلاثية في هذا الكتاب.
(٣) الكتاب ٢/٢١٥ - ٢١٧، ٢٣٠ - ٢٣٣.
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٢٨، ولسان العرب مادة «وقد».
(٥) انظر المخصص ١٥/٨٨.
(٦) الكتاب ص/٢٢٢ - ٢٢٥.
(٧) شرح ابن عقيل ٢/١٠١. وانظر أبنية الصرف ص ٢٣٢ - ٢٣٣.
(٨) برجشتراسر ص ٦٦.

إذا ورد شيء لم يُعلَم كيف تكلّموا بمصدره فإنك تقيسه عليها لا إنك تقيس عليها مع وجود السماع»(١). وأهم هذه القواعد ما يلي(٢):

١ - إذا كان الفعل متعديًا فمصدره الغالب على فَعْل سواء كان مفتوح العين كضرب ضربًا(٣)، أو مكسورها كفهم فهمًا.

٢ - إذا كان الفعل لازمًا مكسور العين فمصدره الغالب على **فَعَل**، كفرح فرحًا، وجوي جوى، ويستثنى من ذلك ما دلّ على لون فإنّ الغالب على مصدره **الفُعْلَة** كشهب شهبة، وسمر سمرة.

٣ - إذا كان الفعل لازمًا مفتوح العين فمصدره الغالب على **فُعول**، كقعد قعودًا، أو سما سموًّا، أو «**فَعال**، كثبت ثباتًا، ونبت نباتًا»(٤). ويستثنى من ذلك(٥):

أ - ما دلّ على امتناع، فإنّ مصدره على **فِعال**(٦)، كجمح جماحًا، ونفر نفارًا.

ب - ما دلّ على حركة واضطراب، فإنّ مصدره على **فَعَلان**(٧) كجال جولانًا، وطاف طوفانًا.

جـ - ما دلّ على داء فمصدره على **فُعال**(٨)، كسعل سعالًا، وعطس عطاسًا.

د - ما دلّ على صوت فمصدره على **فُعال** أو **فَعيل**(٩)، كصرخ صراخًا، وصهل صهيلًا.

هـ - ما دلّ على سير فمصدره على **فَعيل**، كرحل رحيلًا، وذمل ذميلًا.

و - ما دلّ على حرفة أو ولاية فمصدره على **فِعالَة**، كزرع زراعة، وأمر امارة.

٤ - إذا كان الفعل مضموم العين - ولا يكون إلّا لازمًا حينذاك(١٠) - فالغالب في

---

(١) انظر الأشموني ٢/٣٤٧.

(٢) يرجع في هذه القواعد إلى: «الكتاب ٢/٢١٤ - ٢١٥، وشرح الشافية ١/١٥١ - ١٥٨، وابن يعيش ٦/٤٧، والأشموني ٢/٣٤٧ - ٣٤٨، وابن عقيل ٢/٩٩ - ١٠١ (مع اختلاف في أساليب العرض).

(٣) روى ابن الحاجب عن الفراء أنه قال: «إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلًا للحجاز وفعولًا لنجد...» - من شرح الشافية للرضي ص ١٥١ - ١٥٢، ومجموعة الشافية ٢/٤٢.

(٤) ابن يعيش ٦/٤٧.

(٥) الأشموني ٢/٣٤٧ - ٣٤٨، وابن عقيل ٢/١٠١.

(٦) انظر أيضًا الكتاب ٢/٢١٧.

(٧) انظر أيضًا الكتاب ٢/٢١٨، والمخصص ١٤/١٣٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٩١.

(٨) انظر الصاجبي في فقه اللغة ص ٦٨.

(٩) جاء في الأشموني أنه «قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبًا ونعابًا... وقد ينفرد فعيل، نحو صهل الفرس صهيلًا... وقد ينفرد فعال، نحو بغم الظبي بغامًا» - الأشموني ٢/٣٤٨.

(١٠) شرح الشافية ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٢.

مصدره وزنا **فُعُوْلَة وفَعَالَة**، نحو سهل سهولة، وعذب عذوبة، وكرم كرامة، وجزل جزالة.

ومن الجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية في القاهرة قد اتخذ قرارات حاول بها أن يعمم القياس على بعض الأبنية السالفة. ومن هذه القرارات(١).

أ - يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن (**فِعالَة**) بالكسر.

ب - يقاس المصدر على (**فَعَلان**) لِفَعَلَ اللازم مفتوح العين إذا دلّ على التقلب والاضطراب.

جـ - يُقاس من فَعَلَ اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (**فُعال**) للدلالة على المرض.

د - إذا لم يرد في اللغة مصدر لِفَعَلَ اللازم مفتوح العين الدالّ على صوت فيجوز أن يُصاغ له قياسًا على وزن (**فُعال**) أو (**فَعيل**).

أما ما ورد من أبنية مصادر الثلاثي مخالفًا لما مضى فيقتصر فيه على السماع دون القياس، وذلك كجحود وركوب ممّا قياسه **فَعْل**، وسخط وحزن ممّا قياسه **فَعَل**، وموت وفوز ممّا قياسه **فُعول**، وكبر وعظم ممّا قياسه **فُعُولَة**، وحسن وقبح ممّا قياسه **فَعالَة**(٢).

وقد تتعدد مصادر الفعل الثلاثي الواحد فتصل حدًّا غير معقول قد يبلغ في بعض الأحيان تسعة أو عشرة(٣). ويمكن أن يعزى ذلك إلى اختلاف اللغات من جهة، وتباين الروايات من جهة أخرى.

وهذا الاضطراب الذي نراه في هذه المصادر هو أصلًا نتيجة أن القبائل كانت تبني صيغها على الاستحسان.

أما غير الثلاثي من الأفعال فتصاغ مصادره كما يلي:

فَعَّلَ : مصدره **تَفعيل وتَفْعِلَة**، كقدّم تقديمًا وتقدمة وكرّم تكريمًا وتكرمة. وقد سمع أيضًا **فِعّال**(٤): ككلّم كِلّامًا، وكذّب كِذّابًا. وتغلب التَّفْعِلَة فيما كان مهموز

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٤ - ٣٥.
(٢) الأشموني ٢/٣٤٨، ابن عقيل ٢/ ١٠٢.
(٣) انظر المزهر ٢/ ٨٣.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٦/٤٨، وشرح الشافية ١/ ١٦٣ و١٦٦.

الآخر[١]، نحو جزّأ تجزئة، ووطّأ توطئة. وتجب فيما كان معتله، نحو غطّى تغطية، وعزّى تعزية[٢].

أَفْعَلَ : مصدره **إفعال**، نحو أعطيت إعطاء، وأخرجت إخراجًا. غير أنه في المعتل العين تنقل حركة عينه إلى فاء الكلمة وتحذف، ثم يعوّض عنها تاء التأنيث غالبًا، فيقال أقام إقامة، وأجاب إجابة مع التعويض، وإقامًا وإجابًا مع عدمه[٣].

فاعَلَ : مصدره **مُفاعَلَة وفِعال**[٤]. والأول لا ينكسر[٥]، والثاني كثير[٦]. نحو قاتل مقاتلة وقتالًا، ونازل منازلة ونزالًا.

«ويمتنع الفِعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو ياسر مياسرة، ويامن ميامنة، وشذّ ياومه يِوامًا لا مياومة»[٧]، وكذلك في أفعال يسيرة أخرى، نحو عافى معافاة، وجازى مجازاة[٨].

تفعَّل : مصدره **تفعُّل**[٩]، نحو تجمّع تجمُّعًا، تقدّم تقدُّمًا.

تفاعل: مصدره **تفاعُل**[١٠]، نحو تخاصم تخاصمًا، وتشارك تشاركًا.

انفعل : مصدره **انفعال**[١١]، نحو انطلق انطلاقًا، وانكسر انكسارًا.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، والأشموني ٢/٣٤٩، والأزهري (ط ٢) ٢/٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٥، وشرح الشافية ١/١٦٤، وابن عقيل ٢/١٠٣، والأشموني ٢/٣٤٩، والأزهري (ط ٢) ٢/٧٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٣، ٢٤٤. ومن العلماء من لا يجيز حذف التاء إلّا مع الإضافة (كإقام الصلوة)، انظر ابن القطاع ١/١٥، وشرح ابن يعيش ٦/٥٨، وشرح الشافية ١/١٦٥، والأزهري ٢/٧٥.

(٤) الأصل في فعال عند بعضهم فيعال كقاتله قيتالًا وضاربه ضيرابًا، غير أن منهم من يحذف هذه الياء تخفيفًا. - انظر الكتاب ٢/٢٤٣، ٢٤٤، وشرح ابن يعيش ٦/٤٨، وشرح الشافية ١/١٦٦، وشرح الكافية ٢/١٧٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٣، ٢٤٤.

(٦) نفسه ٢/٢٤٤.

(٧) الأشموني ٢/٣٥١. وجاء في شرح التصريح للأزهري ٢/٨٥: «وشذّ ياومه يوامًا، حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس».

(٨) ابن القوطية، ص ٦، وابن القطاع ١/١٦.

(٩) وجاء نادرًا على تفعال (بكسر التاء والفاء وتشديد العين)، نحو تملق تملاقًا، وتحمل تحمالًا. وذكر سيبويه وابن يعيش أن الذين قالوا كذابًا يقولون تحملت تحمالًا - الكتاب ٢/٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٦/٤٨. وانظر ابن عقيل ٢/١٠٧.

(١٠) الكتاب ٢/٢٤٤.

(١١) نفسه ٢/٢٤٣.

افتعل : مصدره **افتعال**[١]، نحو اعتذر اعتذارًا، واكتتب اكتتابًا.

افعَلَّ : مصدره **افعلال**[٢]، نحو احمرَّ احمرارًا، واسودَّ اسودادًا.

استفعل: مصدره **استفعال**[٣]، نحو استخرج استخراجًا، واستغفر استغفارًا.

«فإن كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت، وعوِّض عنها تاء التأنيث لزومًا، نحو: استعاذ استعاذة، والأصل استعواذًا»[٤].

افعالَّ : مصدره **افعيلال**[٥]، نحو اشهابَّ اشهيبابًا، وادهامَّ ادهيمامًا.

افعوعل: مصدره **افعيعال**[٦]، نحو اخشوشن اخشيشانًا، واغدودن اغديدانًا[٧].

افعوَّلَ: مصدره **افعِوّال**[٨]، نحو اجلوَّذ اجلوّاذًا[٩]، واعلوَّط اعلوّاطًا[١٠].

فعللَ[١١]: مصدره **فعلَلَة وفِعلال**، نحو زلزل زلزلة وزلزالًا، ودحرج دحرجة ودحراجا[١٢].

تفعللَ[١٣]: مصدره **تفعلُل**، نحو تدحرج تدحرجًا، تقلقل تقلقلًا.

افعنللَ: مصدره **افعِنلال**[١٤]، نحو احرنجم احرنجامًا، واقعنسس اقعنساسًا.

افعلَلَّ: مصدره **افعِلّال**[١٥]، نحو اقشعرّ اقشعرارًا، واكفهرّ اكفهرارًا. ويلاحظ من القواعد المذكورة، الخاصة بصياغة مصادر ما فوق الثلاثي، ما يلي:

١ - إن ما أوله تاء زائدة من الأوزان يصاغ مصدره بضم ما قبل آخره إن كان صحيحًا

---

(١) الكتاب: ٢/ ٢٤٣.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه.
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٥.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٣.
(٦) نفسه ٢/ ٢٤٣.
(٧) اغدودن: يقال اغدودن النبت: إخضرّ وطال.
(٨) الكتاب ٢/ ٢٤٣.
(٩) اجلوذ: يقال اجلوذ البعير: أسرع في السير.
(١٠) اعلوط الرجل البعير: تعلّق بعنقه ليركبه. واعلوطت فلانًا: أخذته وحبسته، ولزمته.
(١١) وما يلحق به. انظر الكتاب ٢/ ٢٤٥، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ٨٤، وبحث مزيدات الأفعال في هذا الكتاب.
(١٢) يذكر الأشموني وابن عقيل «دحراجا»، أما ابن يعيش فيقول: «لم يسمع دحراج» (شرح ابن يعيش ٦/ ٤٩)، وسيبويه لا يذكرها في «باب مصادر بنات الأربعة». - انظر الكتاب ٢/ ٢٤٥.
(١٣) وما يلحق به - الأزهري ٢/ ٨٤، انظر بحث مزيدات الأفعال في هذا الكتاب.
(١٤) الكتاب ٢/ ٢٤٦.
(١٥) نفسه.

نحو تقاتل تقاتلًا، وتلملم تلملمًا، وبكسره إن كان معتلًا، نحو تدلّى تدلّيًا وتدانى تدانيًا[١].

٢ - إن ما أوله همزة وصل يصاغ مصدره بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، نحو انعزل انعزالًا، واستجمع استجماعًا[٢].

* * *

وعلى الرغم من قياسية هذه الأوزان، فقد تخلل كتاب سيبويه شواهد يستشف منها أن هناك أبنية لمصادر أفعالها غير ثلاثية، وردت شاذة. ولعلّ مصدر هذا الشذوذ هو القدم، أو اختلاف اللهجات. وأهم هذه الأبنية ما يلي[٣]:

تفعيل: وقد سمع في «أَفْعَلَ يُفعِلُ» كأنزل ينزل تنزيلًا، و«تَفَعَّلَ يتفعَّلُ» كتبتّل يتبتّل تبتيلًا.

افتعال: وقد سمع في «تفعَّل يتفعّل» كتتبَّع يتتبَّع اتّباعًا، وفي «تفاعل يتفاعل» كتجاور يتجاور اجتوارًا.

تفاعُل: وسمع في «افتعل يفتعل» كاجتور يجتور تجاوُرًا.

فَعلال: وقد سمع في مصدر الرباعي المجرّد «فعلل يفعلل» كزلزل يزلزل زَلزالًا.

* * *

وقد يجيء المصدر **بمعنى** اسم الفاعل حين يستعمل وصفًا، نحو رجل زَوْر، وصَوْم، وَعدْل، أي زائر وصائم وعادل[٤]، وماءٌ غَوْر، أي غائر، ورجلٌ نَوْم أي نائم[٥]. وقد يستعمل حالًا، أتيته ركضًا، أي راكضًا[٦].

وقد يجيء **بلفظه**[٧]، نحو قم قائمًا، أي قيامًا، ونحو قول الفرزدق[٨]:

على حِلفة لا أشتم الدهر مسلمًا ولا خارجًا من فيّ زور كلام

---

(١) الأشموني ٢/ ٣٥٠.

(٢) نفسه.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٣ وما بعدها.

(٤) فصيح ثعلب ص ٤١، شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٦/ ٥٠، المخصص ١٤/ ١٥٦.

(٥) شرح ابن يعيش (المتن) ٦/ ٥٠، المخصص ١٤/ ١٥٦، الكتاب ٢/ ٢٢٩.

(٦) شرح ابن يعيش ٦/ ٥٠.

(٧) نفسه ٦/ ٥٠ - ٥٥. وانظر الأشموني ٢/ ٣٥١، ومتن شرح الشافية ١/ ١٦٨.

(٨) شرح ابن يعيش ٦/ ٥٠.

إذ وضع خارجًا موضع خروجًا، والتقدير لا أشتم شتمًا ولا يخرج خروجًا[١].

وقول الآخر[٢]:

كفى بالنأي من أسماء كافي ... وليس لحبّها إذ طال شافي

والمراد كفاية.

ونحو «الفاضلة» بمعنى الفضل، والعافية بمعنى المعافاة، والعاقبة بمعنى الآخرة، والدّالة بمعنى الدّال، والكاذبة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ بمعنى الكذب، والباقية من قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ أي بقاء، والطاغية من قوله: ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ أي بالطغيان.

ويرى ابن يعيش أن هذه الألفاظ ليست في الواقع سوى «أسماء وضعت موضع المصادر»[٣].

وقد يجيء **بمعنى** اسم المفعول[٤]، نحو قولك لبن حَلْب تريد محلوب، وهذا الدرهم ضَرْب الأمير، أي مضروبه، وذاك خلق الله أي مخلوقه، وهذا نسج اليمن أي منسوجه.

كما قد يجيء **بلفظه**[٥] كالميسور، والمعسور، والمرفوع، والموضوع، والمعقول، والمجلود، والمحلوف (بمعنى اليسر، والعسر، والرفع والوضع - وهما ضربان من السير - والعقل، والجلادة، والحلف)؛ كذلك المفتون في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ أي الفتنة. وأكثر النحويين يذهبون إلى أن هذه الأمثلة وأشباهها إنما هي مصادر جاءت على وزن مفعول[٦]، غير أن سيبويه لا يرى ذلك ويحمل هذه الأشياء على ظاهرها ويجعل الميسور والمعسور زمانًا يوسر ويعسر فيه... ويجعل المرفوع والموضوع ما ترفعه وما تضعه، ويجعل المعقول من عقلت الشيء أي حبسته وشددته كأنه عُقِلَ له لبّه وشدّ. ويقول بأنه يستغنى بهذه عن المَفْعَل الذي يكون مصدرًا لأن فيها دليلًا عليه[٧].

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه. وكان عيسى بن عمر يذهب إلى أن خارجًا حال - ابن يعيش ٦/ ٥١.
(٢) شرح ابن يعيش ٦/ ٥١.
(٣) ابن يعيش ٦/ ٥٢، وانظر الرضي على الشافية ١/ ١٧٤ - ١٧٥، والمزهر ٢/ ٢٤٦.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٢١، والمخصص ١٤/ ١٥٦، وابن يعيش ٦/ ٥٠.
(٥) ابن يعيش ٦/ ٥٠ - ٥٣، المزهر ٢/ ٨٤، ٢٤٦.
(٦) شرح ابن يعيش ٦/ ٥٢.
(٧) انظر الكتاب ٢/ ٢٥٠، وابن يعيش ٦/ ٥٢.

وقد يقصد العرب إلى المبالغة في معنى مصدر الثلاثي فيستعملون وزن «**التَّفعال**»[١] نحو التّهدار والتّلعاب والتّصفاق والتّرداد والتّجوال والتّقتال والتّسيار، في الهدر واللعب والصّفق والرّد والجولان والقتل والسير. فقال سيبويه[٢]: «وليس شيء من هذا مصدر فعّلت ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعّلت».

ويرى الكوفيون أن التَّفعال هنا بمنزلة التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفًا فأصل التكرار التكرير؛ ويرجح قول سيبويه بأنهم قالوا التّلعاب، ولم يجئ التلعيب[٣]. وعلى أي حال فإنّ هذا الوزان «مع كثرته ليس بقياس مطّرد»[٤].

وقد يستعملون «**الفِعّيلى**» للغرض ذاته، وهذا الوزان ليس قياسيًّا أيضًا. ومما جاء عليه: «الحِثيثى والرِّمِّيّا والحِجّيزى مبالغة في التَّحاث والترامي والتحاجز: أي لا يكون من واحد. وقد يجيء منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدِّلّيلى والنِّمّيمى والهجّيرى والخلّيفى: أي كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، وكثرة النميمة، والهُجر (أي الهذر)، وكثرة التشاغل بالخلافة[٥]. وأجاز بعضهم المدّ في جميع ذلك، والأولى المنع. وقد حكى الكسائي خِصّيصاء بالمد، وأنكره الفرّاء[٦].

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وابن يعيش ٦/٥٥ - ٥٦، وشرح الرضي على الشافية ١/١٦٧، وانظر مجلة المجمع ٦/٧٦. ويذكر ابن يعيش أن ليس في المصادر تفعال بكسر التاء إلّا التبيان والتلقاء وما عداها بالفتح (ابن يعيش ٦/٥٦). غير أن سيبويه لا يرى أن التبيان (بكسر التاء) هو بناء مبالغة، وإنما هو اسم أقيم مقام مصدر (بين) كما أقيم غارة، وهي اسم، مقام إغارة في قولهم: أغرت غارة، ونبات موضع إنبات، وعطاء موضع إعطاء، في قولهم: أنبت نباتًا، وأعطى عطاء. انظر الكتاب ٢/٢٤٥، وابن يعيش ٦/٥٦، وشرح الرضي على الشافية ١/١٦٧... قالوا: «ولم يجئ تفعال - بكسر التاء - إلّا ستة عشر اسمًا: اثنان بمعنى المصدر، وهما التبيان والتلقاء، ويقال: مرَّ تهواء من الليل أي قطعة، وتبراك وتعشار وترباع: مواضع، وتمساح معروف، والرجل الكذاب أيضًا، وتلفاق: ثوبان يلفقان، وتلقام: سريع اللقم، وتمثال وتجفاف معروفان، وتمراد: بيت الحمام، وأتت الناقة على تضرابها (أي موعد ضرابها)، وتلعاب: كثير اللعب، وتقصار للمخنفة (القلادة). وتنبال: للقصير - شرح الرضي على الشافية ١/١٦٧ - ١٦٨، وانظر ابن يعيش ٦/٥٦، والأشباه والنظائر ٢/١١٩ - ١٢٠، وقد قرّر مؤتمر مجمع اللغة العربية صحة أخذ المصدر الذي على وزن تفعال - بفتح التاء - من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة - مجلة المجمع ٦/٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٣) شرح الشافية ١/١٦٧.

(٤) المصدر نفسه ١/١٦٧.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٨٨، وابن يعيش ٦/٥٦، وشرح الشافية ١/١٦٨.

(٦) شرح الشافية ١/١٦٨.

- ٢ -

اسم المصدر

هو اسم يساوي المصدر في الدلالة على الحدث، غير أنه يختلف عنه بخلوّه من بعض أحرف فعله لفظًا وتقديرًا[١]، من غير عوض، نحو أعطى عَطاء، وتوضا وضوءًا، وتكلّم كلامًا.

فالعطاء والوضوء والكلام تعتبر أسماء مصادر، لا مصادر لأفعالها. وذلك لخلوّها من بعض أحرف تلك الأفعال في اللفظ والتقدير. فقد نقص من العطاء همزة الإفعال، ونقص من الوضوء والكلام تاء التَّفَعُّل وأحد حرفي التضعيف. وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوِّض عنه بغيره.

ومن حق المصدر أن تساوي أحرفه أحرف فعله أو أن تزيد عنها: كجمع جمعًا، واستنبط استنباطًا، فإن نقصت عن أحرف فعله لفظًا، لا تقديرًا، فهو مصدر، نحو قاتل قتالًا. فالقتال مصدر وإن خلا من ألف قاتل، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواطن كقاتل قيتالًا، وضارب ضيرابًا، حيث الياء أصلها ألف انقلبت ياء لانكسار ما قبلها. وكذلك إن نقصت عن أحرف فعله لفظًا وتقديرًا وعوض عن الناقص بغيره، فهو مصدر أيضًا، نحو وعد عِدَة وسلّم تسليمًا، فالتاء في عدة عوض عن الواو في وعد، والتاء في تسليم عوض عن أحد حرفي التضعيف في سلّم[٢].

ومن الواضح أن عقل اللغوي الحديث لا يقبل مثل هذه الأقوال. ولعلّه كان من الممكن أن يُقال إن اسم المصدر هو اسم يدلّ على الحدث ولا يجري على فعله، أو أنه اسم يدل على معنى المصدر وحسب. وقد سلك بعض العلماء القدامى، لحسن الحظ، مثل هذا المسلك في التمييز بين المصدر واسمه، فقد روى السيوطي عن بهاء الدين بن النحاس أنه قال[٣] إن «الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا إن ضربًا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرًا فيكون مدلوله **معنى** وسموا ما يعبّر به عنه مصدرًا مجازًا... واسم المصدر **اسم للمعنى** الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبِّح..»

(١) انظر الأشموني ٢/ ٣٣٥.
(٢) نفسه ٢/ ٣٣٥.
(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥.

وعن ابن الحاجب أنه قال في أماليه(١): «الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فإنّه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه. وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظًا أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها للفعل كالطُّهور والطَّهور والأكل والأُكُل، فالطُّهور المصدر والطَّهور اسم ما يتطهَّر به(٢)، والأكل المصدر والأُكل كلّ ما يؤكل».

هذا، وليس من اليسير الوصول إلى رأي قاطع في أصل اسم المصدر وتبرير وجوده. غير أن من الممكن أن يفترض في أصله الافتراضات التالية:

١ - إنه كان مصدرًا لفعل ثلاثي أميت.

٢ - إنه كان مصدرًا سماعيًّا لفعله المزيد قبل أن تدخل اللغة مرحلة القياس.

٣ - إنه وضع ليكون اسمًا للحدث الذي يدلّ عليه المصدر.

ولعلّ اسمه يشعر بأن الافتراض الثالث هو أقوى الافتراضات.

ومن الجدير بالذكر أن بعض النحويين القدامى ضمّن مفهوم اسم المصدر الأنواع الثلاثة التالية من الأسماء(٣):

١ - أسماء أعلام تدلّ على ما يدلّ عليه المصدر ويجري عليها من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو بَرّة غير مصروف بمعنى المبرة، وفَجارِ مبنيًّا على الكسر بمعنى الفجور، ونظيره بَدادِ ومعناه البِدّة أو المُبادّة وهي التفرّق، وهَمام ومعناه الهمّة، وصَلاحِ ومعناه المصالحة. وهذه ألفاظ معدودة محصورة في المعاجم.

٢ - أسماء مشتقة من المصدر - على رأيهم - بزيادة ميم في أوّلها لغير المفاعلة، كالمضرب والمحمَدَة. وهذا ما يطلق عليه في الواقع المصدر الميمي(٤).

٣ - أسماء دالّة على معنى المصدر ولكنها تخالفه في عدم جريانها على الفعل الذي يجري عليه المصدر، نحو الصلح اسم مصدر لصالَحَ، والكلام اسم مصدر لتكلّمَ.

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥.
(٢) جاء في البستان ٢/ ١٤٧٥: «قال سيبويه الطهور بالفتح يقع على الماء والمصدر».
(٣) انظر الأشموني ٢/ ٣٣٦، ومجلة مجمع اللغة العربية ٨/ ١٤٨.
(٤) انظر الأزهري ٢/ ٦٢ (ط ٢).

ومن الواضح أن النوع الثالث هو ما آل عليه مفهوم اسم المصدر، على ما أوضحنا في أول البحث.

* * *

- ٣ -

اسم المرّة

هو اسم يقصد به الدلالة على معنى المصدر ووقوعه مرّة واحدة، نحو سجدت سَجْدَة، وقمت قَوْمَة.

ويُصاغ مع الثلاثي على وزن **فَعْلَة**(١)، كقعدة ومشية. غير أنه إذا كان مصدره العام عن فَعْلَة نحو رحمة ودعوة، فلا يدل على المرّة إلّا بقرينة أو وصف(٢)، نحو رحمة واحدة، ودعوة واحدة(٣).

ويصاغ من غير الثلاثي «بإضافة التاء إلى مصدره إن كان خاليًا منها، وبوصفه إن كان مقترنًا بها»(٤)، نحو انطلق انطلاقة، وأقام إقامة واحدة. وعلى ذلك تكون أبنيته ممّا فوق الثلاثي كما يلي(٥):

أ - من مزيد الثلاثي:

إفعالَة : من «أفعل يفعل»، نحو: أكرم يكرم إكرامة. وأكبر يكبر إكبارة.

تفعيلة : من «فعّل يفعّل»، نحو: سبّح يسبح تسبيحة، وقدّم يقدّم تقديمة.

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٦/٥٦، ٥٧، وشرح الشافية ١/١٧٨، وابن عقيل ٢/١٠٧، والأشموني ٢/٣٥٢. ولم يشذ من ذلك إلّا «إتيانه ولقاءة» مع جواز أتية ولقية على القياس (شرح الشافية ١/١٨٠، وانظر أيضًا ابن يعيش ٦/٥٧، وشرح التصريح ٢/٨٥)، وإلا «حجة ورؤية» (المزهر ٢/٨٠).

ويعلّل سيبويه القياس على «فعلة» هنا بقوله إنّ الأصل في مصدر الثلاثي «فعل» (بفتح الفاء وسكون العين) ولذا كانت المرة منه «فعلة»، شأنه في ذلك شأن اسم الجنس الذي فرّق بينه وبين واحدة بالتاء فقيل تمر وتمرة. (انظر الكتاب ٢/٢٢٩).

(٢) و«الأكثر الوصف لمنع اللبس» (شرح الشافية ١/١٧٩).

(٣) وقد سمع من الثلاثي المجرد شذوذًا على:

أ - «فعلانة (بكسر الفاء)» في باب «فعل يفعل» معتل اللام نحو أتيته اتيانة.

ب - «فعالة (بكسر الفاء)» في باب «فعل يفعل» معتل اللام نحو لقيته لقاءة (الكتاب ٢/٢٢٩).

(٤) شرح الأشموني ٢/٣٥٢، وانظر الكتاب ٢/٢٤٦، وابن يعيش ٦/٥٧، وشرح الشافية ١/١٧٩، وابن عقيل ٢/١٠٧ - ١٠٨، وشرح التصريح ٢/٨٦.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٢٩ و٢٤٦، وأبنية الصرف ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

مُفاعَلَة : من «فاعل يفاعل»: نحو: قاتل يقاتل مقاتلة واحدة، ورامى يرامي مراماة واحدة.

افتِعالة : من «افتعل يفتعل»، نحو: انتجع ينتجع انتجاعة، انتصر ينتصر انتصارة.

انفِعالة : من «انفعل ينفعل»، نحو: انهزم ينهزم انهزامة، انطلق ينطلق انطلاقة.

افعِلالة : من «افعلّ يفعلّ»، نحو: احمرّ يحمرّ احمرارة، اخضرّ يخضرّ اخضرارة.

تَفَعُّلَة : من «تفعّل يتفعّل»، نحو: توعّد يتوعّد توعُّدة، وتجرّأ يتجرّأ تجرّؤة.

تَفاعُلة : من «تفاعل يتفاعل»، نحو: تسامى يتسامى تسامية، تلاقى يتلاقى تلاقية.

استفعالة : من «استفعل يستفعل»، نحو: استدرج يستدرج استدراجة، استحم يستحم استحمامة.

افعِوّالة : من «افعوَّلَ يفعوِّلُ»، نحو: اجلوّذ يجلوّذ اجلوّاذة، اعلوّط يعلوّط اعلوّاطة.

افعيعالة : من «افعوعل يفعوعل»، نحو: اغدودن يغدودن اغديدانة، واعشوشب يعشوشب اعشيشابة.

إفعيلالة : من «افعالّ يفعالّ»، نحو: احمارّ يحمارّ احميرارة، واشهابّ يشهابّ اشهيبابة.

ب - من الرباعي المجرد والمزيد:

فَعْلَلَة : من «فعلل يفعلل»، نحو: دحرج يدحرج دحرجة واحدة، وزلزل يزلزل زلزلة واحدة.

تَفَعْلُلَة : من «تفعلل يتفعلل»، نحو: تدحرج يتدحرج تدحرجة، وتبعثر يتبعثر تبعثرة.

افعِنلالة : من «افعنلل يفعنلل»، نحو: احرنجم يحرنجم احرنجامة، افرنقع يفرنقع افرنقاعة.

افعِلّالة : من «افعلَلَّ يفعللّ»، نحو: اكفهرّ يكفهرّ اكفهرارة، واقشعرّ يقشعرّ اقشعرارة.

* * *

وممّا يجدر ذكره أنه إذا كان للفعل غير الثلاثي أكثر من مصدر واحد فالأشهر هو المختار للمرة(١)، فيقال دحرج دحرجة واحدة، ولا يقال دِحراجة.

ولا يبنى اسم المرة - على ما يبدو - إلّا من أفعال الجوارح الحسّيّة كالضرب والمشي ونحوهما، لا مما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل، ولا مما يدل على

(١) الكتاب ١/٢٤٦، وشرح الشافية ١/١٧٩ - ١٨٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٠٠، والأزهري ٢/٧٧ (ط ٢).

الصفة الثابتة كالحسن والظرف. ولعلّ السبب في ذلك خضوع الأفعال الحسّيّة، دون غيرها، لفكرة التعداد.

* * *

- ٤ -

اسم الهيئة (أو النوع)

ويطلق عليه الزمخشري «اسم الضرب»[(١)]. وهو اسم يقصد به الدلالة على معنى المصدر وهيئة وقوعه، نحو جلس جِلسة حسنة، ومشى مِشية الثّمل.

ويصاغ من الثلاثي على وزن **فِعْلَة**[(٢)]، نحو هو حسن القِعدة، وبئست هذه المِيتة. فإذا كان مصدره العام على فِعْلَة فلا يدلّ على الهيئة إلّا بقرينة أو بوصف[(٣)] نحو ذِربة عظيمة ونِشدة حسنة.

ولا يصاغ من غير الثلاثي «لأن بناء الفِعلة»، كما يقول الأزهري[(٤)]، «لا يتأتّى فيه إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتُنب ذلك واستُغني عنه بنفس المصدر الأصلي إلّا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خِمرة بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار، وانتقبت نِقْبَة أي غطت وجهها بالنّقاب، وتعمّم الرجل عِمَّة غطّى رأسه بالعمامة، وتقمّص قِمْصَة غطّى جسده بالقميص، وكان القياس عدم الحذف إلّا أنهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفِعْلَة حرصًا على البيان»[(٥)].

ولا أدري لم خُصّ البيان بهذه الألفاظ الأربعة دون ألفاظ اللغة الأخرى. ولعلّه

---

(١) متن شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ٦/ ٧٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٩، وابن عقيل ٢/ ١٠٧، والأشموني ٢/ ٣٥٢، والأزهري ٢/ ٨٥. وجاء في الكتاب: «وقد يجيء الفعلة لا يراد بها هذا المعنى وذلك نحو الشدة والشعرة والدرية وقد قالوا الدرية (بفتح الدال)... كما قالوا ذهب بعذرتها وقالوا هو أبو عذرها لأن هذا أكثر وصار كالمثل... وتقول هو بزنته تريد أنه بقدره وتقول العدة كما تقول القتلة وتقول الضعة والقحة يقولون وقاح بين القحة لا تريد شيئًا من هذا كما تقول الشدة والدرية والردة وأنت تريد الإرتداد». الكتاب ٢/ ٢٢٩.

وذكر ابن سيده أن فعلة تجيء مصدرًا لما كان فاء الفعل منه واواً كقولك وزن وزنًا وزنة ووعد وعدًا وعدة ووثق به ثقة وأصله وزنة ووعدة ووثقة.» المخصص ١٤/ ١٥٨. ومن البين أن ابن سيده إنما قصد إلى الوزن قبل حذف الواو، أما بعد الحذف فالوزن علة لا فعلة، كما هو معروف.

(٣) الأشموني ٢/ ٣٥٢.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٨٦.

(٥) لا يذكر الأشموني من هذه الشوارد غير الثلاثة الاولى - الأشموني ٢/ ٣٥٢.

كان من الأجدر أن يُعزى ذلك إلى السماع وحسب.

* * *

– ٥ –

المصدر الميمي

هو اسم بمعنى المصدر بدئ بميم زائدة لغير المُفاعلة[١]، كالمضرَب والمنطلَق، بمعنى الضرب والانطلاق.

ويبدو أنه أحدث وجودًا من المصادر السماعية، ولعلّه محاولة قديمة لاستبدالها بمصادر مقيسة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن **مَفْعَل** كمرمى ومسمع ومكتب ومفرّ[٢]. إلّا إذا كان مثالًا واويًّا صحيح اللام فيصاغ على **مَفْعِل**[٣]، كمورد وموقف وموئل وموعِد.

وقد تدخله التاء في كلتا الحالتين فيكون وزنه على مَفْعَلَة[٤] كملامة ومقالة، أو مَفْعِلَة[٥] كموجدة وموعدة.

وجاءت بعض المصادر الميمية للأفعال الثلاثية خلافًا للقاعدة[٦]. فقد جاء بالكسر

---

(١) وقد أطلق عليه بعضهم اسم مصدر تجاوزًا – انظر الأزهري ٢/ ٦٢ (ط ٢)، وراجع ص ١٥٧ من بحثنا في اسم المصدر من هذا الكتاب.

(٢) يتساوى في ذلك – كما يبدو من الأمثلة – مفتوح العين في المضارع، ومضمومها، ومكسورها. انظر الكتاب ٢/ ٢٤٦ – ٢٤٨، ابن القوطية ص ٣ – ٥، ابن القطاع ١/ ١٢، الأشموني ٢/ ٣٥٢.

(٣) الأشموني ٢/ ٣٥٢، وشرح الشافية ١/ ١٧٠، وذلك عند غير بني طي مطلقًا (الأشموني ٢/ ٣٥٢).
واشترط بعضهم، على ما يظهر، وجوب كون واو المثال مما يحذف في المضارع، ولذا صاغوا مصدر ما كان من نحو وجل يوجل ووحل يوحل على مفعل (بالفتح)، غير أن سيبويه يذكر أن أكثر العرب يخضعون ذلك للقياس فيقولون موجل وموحل (بالكسر) – الكتاب ٢/ ٢٤٩، وانظر أيضًا حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٠١. ويقول ابن الحاجب إنّ المصدر من الثلاثي المجرد يجيء «على مفعل – بفتح العين – قياسًا مطردًا كمقتل ومضرب، وأما مكرم ومعون، (بضم الراء والواو) ولا غيرهما، فنادران حتى جعلهما الفراء جمعًا لمكرمة ومعونة» غير أن الرضي لا يخالفه في إطلاقه لإطراد القياس هذا «لأن المثال الواوي منه – أي من الثلاثي المجرّد – بكسر العين، كالموعد والموجل، مصدرًا كان أو زمانًا أو مكانًا، على ما ذكر سيبويه، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمولى، مصدرًا كان أو غيره». شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٨، ١٧٠، وانظر الكتاب ٢/ ٢٤٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٤٧.

(٥) نفسه ٢/ ٢٤٨.

(٦) شرح الشافية ١/ ١٧٢ – ١٧٣. وانظر أيضًا الكتاب ٢/ ٢٤٧، وابن القوطية، ص ٣ – ٤، وابن القطاع ١/ ١٢، والمزهر ٢/ ٩٧ – ٩٨، والصبان على الأشموني ٢/ ٢٠١.

منها: المَكْبِر، والمحيض، والمقيل، والمرجِع، والمجيء، والمبيت، والمشيب، والمعيب، والمزيد، والمصير، والمسير، والمعرفة، والمغفرة، والمعذرة، والمأوية، والمعصية، والمعيشة.

وجاء بالفتح والكسر: محمَدَة ومَذَمّة، ومعجَز، ومظلَمَة، ومعتبَة، ومحسَبة، ومضَنَّة.

وبالفتح والضم: الميسَرة.

وبالتثليث: مهلك، ومهلكة، ومقدرة، ومأدبة.

ويصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع المعلوم باستبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر مطلقًا، وعلى ذلك تكون أبنيته منه كما يلي[١]:

أ - مزيد الثلاثي:

مُفْعَل : في «أفعل يفعل»، نحو: أخرج يخرج مخرجًا، وأمسى يمسي ممسى، وأصبح يصبح مصبحًا. قال أمية بن أبي الصلت:

الحمد لله مُمسانا ومُصبَحنا بالخير صبّحنا ربّي ومسّانا

مُفَعَّل : في «فعّل يفعّل»، نحو سرّح يسرِّح مسرّحا، قال جرير:

ألم تعلم مُسَرَّحَيَ القوافي فلا عِيًّا بهن ولا اجتلابا

ونحو: وقّى مُوقًّى. قال رؤبة:

إنّ المُوَقَّى مثل ما وُقِّيتَ.

مُفاعَل : في «فاعل يفاعل»، نحو قاتل يقاتل مقاتَلًا (بمعنى المقاتلة). قال مالك بن أبي كعب[٢]:

أقاتل حتى لا أرى لي مُقاتَلا وأنجو إذا غُمّ الجبان من الكرب[٣]

مُتَفاعَل : في «تفاعل يتفاعل»، نحو تعارك يتعارك متعارك، وتحامل يتحامل متحامل.

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥٠، وأبنية الصرف ٢٢٣ - ٢٢٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥٠.

(٣) قال الشنتمري في شرح هذا البيت: «يريد قتالًا فبناه بناء المفعول... ويجوز أن يريد اسم الموضع لأن المصدر والمكان يجريان على بناء واحد فيما جاوز الثلاثة» حاشية الكتاب ٢/ ٢٥٠.

مُفْتَعَل : في «افتعل يفتعل»، نحو انتصر ينتصر منتصر، واعترف يعترف معترف.
مُنْفَعَل : في «انفعل ينفعل»، نحو انطلق ينطلق منطلق، وانصرف ينصرف منصرف.
مُتَفَعَّل : في «تفعّل يتفعّل»، نحو تجشّأ يتجشّأ متجشّأ، وتقدّم يتقدّم متقدّم.
مُفْعَلّ : في «افعلّ يفعلّ»، نحو احمرّ يحمرّ محمرّ، واقطرّ يقطرّ مقطرّ.
مُستفعَل : في «استفعل يستفعل»، نحو استعدى يستعدي مستعدى، واستخرج يستخرج مستخرج.
مُفْعَوَّل : في «افعوّل يفعوّل»، نحو اجلوّذ يجلوّذ مجلوّذ، واعلوّط يعلوّط معلوّط.
مُفْعَوعَل : في «افعوعل يفعوعل»، نحو احدودب يحدودب محدودب، واخشوشن يخشوشن مخشوشن.
مُفْعالّ : في «افعالّ يفعالّ»، نحو احمارّ يحمارّ محمارّ، واقطارّ يقطارّ مقطارّ.

ب - مجرد الرباعي ومزيده:

مُفَعْلَل : في «فعلل يفعلل»، نحو دحرج يدحرج مدحرجًا، وزلزل يزلزل مزلزلًا. ومثله ما ألحق به، نحو جلبب يجلبب مجلبب.
مُتَفَعْلَل : في «تفعلل يتفعلل»، نحو تدحرج يتدحرج متدحرج، وتعثر يتبعثر متبعثر. ومثله ما لحق به، نحو تقلنس يتقلنس متقلنس.
مُفْعَنْلَل : في «افعنلل يفعنلل»، نحو احرنجم يحرنجم محرنجم. ومثله ما لحق به نحو اقعنسس يقعنسس مقعنسس.
مُفْعَلَلّ : في «افعللّ يفعللّ»، نحو اقشعرّ يقشرّ مقشعرّ، واطمأنّ يطمئنّ مطمأنّ.

وغني عن البيان أن استعمال المصادر الميمية على هذه الأبنية إنّما هو منوط بالسماع.

* * *

- ٦ -

اسما الزمان والمكان

هما اسمان يدلان على زمان وقوع الفعل ومكانه.

ويبنيان من الفعل الثلاثي على وزن **مَفْعَل** في موضعين:

أ - إذا كان مفتوح العين أو مضمومها في المضارع، نحو مشرب ومذهب، ومنظر

ومردّ (من شرب يشرب، وذهب يذهب، ونظر ينظر، وَرَدَّ يردّ).

ب - أو كان معتلّ اللام مطلقًا، نحو مسعى، ومدعى، ومرمى (من سعى، ودعا، ورمى).

وعلى وزن **مَفْعِل** في موضعين أيضًا:

أ - إذا كان مكسور العين في المضارع، صحيح اللام، نحو مجلس، ومحبس، ومضرب (من جلس يجلس، وحبس يحبس، وضرب يضرب).

ب - أو كان مثالًا واويًا[١] صحيح الآخر، نحو موعد، وموجد، وموجل، وموحل (من وعد يعد، ووجد يجد، ووَجِلَ يوجَل، ووَحِلَ يوحَل)[٢]. ويبنيان من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع، بابدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو مُستخرَج ومُصلًّى، ومُدحرَج. ومن ثمّ فهما يشبهان المصدر الميمي واسم المفعول في هذا الباب.

وأنّث العرب بعض أسماء الأمكنة والأزمنة فألحقوا بها التاء، ·كالمَظِنّة لموضع الظن والمَزِلّة لموضع الزلل، والمَشرِقة لموضع شروق الشمس، والمدرسة لموضع الدراسة، والمَذِمّة لموضع الذم، والمَشتاة لزمن الشتاء[٣]..

واشتقوا اسم المكان من الاسم الجامد للمكان يكثر فيه ما اشتق منه على وزن **مَفْعَلَة** نحو مسبعة ومأسدة ومذأبة ومحيأة ومفعاة ومقثأة، للمكان تكثر فيه السباع، والأسود، والذئاب، والحيات، والأفاعي، والقثّاء. وأكثر ما كان ذلك من بنات الثلاثة لخفتها، واعتبره سيبويه سماعيًا، قال[٤]:

«إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة وليس في كل شيء إلّا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم يَتَكَلَّموا به ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك. وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدة لقلت مُثَعْلَبَة لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المُفْعَل

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٢) ابن يعيش ٦/ ١٠٨ - أما المثال اليائي فيصاغ اسما الزمان والمكان منه على مفعل (بفتح العين) «إذ يعتبر بمنزلة الصحيح عندهم لخفته»، وذلك كميقظ وميسرة (من يقظ ويسر) - شرح الشافية ١/ ١٨٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٤٧.

(٤) نفسه ٢/ ٢٤٩.

منه بمنزلة المفعول وقالوا أرض مُثْعْلَبَة ومُعَقْرَبَة[١]. ومن قال ثُعالة قال مَثْعَلَة ومَحياة ومَفعاة فيها أفاعٍ وحيّات ومَقثأة فيها القثّاء».

غير أن مجمع اللغة العربية قرّر قياسية هذا الوزان، ونصّ قراره: «تصاغ مَفْعَلَة» قياسًا من أسماء الاعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات»[٢].

وقد ورثنا الكثير من الشوارد الناجمة عن اختلاف اللهجات واضطراب الرواية في باب اسمي الزمان والمكان، فمما جاء على خلاف القاعدة ما يلي[٣]:

١ - ما فيه وجه واحد: نحو مَسجِد[٤]، ومَشرِق، ومَغرِب، ومَنبِت، ومَسقِط، ومَظِنّة، ومَنخِر، ومَجزِر - وكلها مضمومة العين في المضارع، إلّا اللفظتين الأخيرتين فتضم عين مضارعهما وتكسر.

٢ - ما فيه وجهان: نحو مَطلَع ومَطلِع، ومَنسَك ومَنسِك، ومَفرَق ومَفرِق، ومَحشَر ومَحشِر، ومَسكَن ومَسكِن، ومَحَلّ ومَحِلّ - وكلها مضمومة عين المضارع.
ومَدَبّ ومَدِبّ، ومَأوَى ومَأوِي[٥]، ومَضْرَبَة السيف ومَضرِبته - وكلها مكسورة عين المضارع. ومَوقَع ومَوقِع، ومَوضَع ومَوضِع، ومَوحَل ومَوحِل، ومَوجَل ومَوجِل، ومَجمَع ومَجمِع - وكلها مفتوحة عين المضارع.

٣ - ما فيه ثلاثة أوجه: نحو مَشرَقة ومَشرُقة ومَشرِقة[٦]، ومَقبَرة ومَقبُرة ومَقبِرة[٧] (من

---

(١) يحاول الرضي إيضاح قول سيبويه هذا فيقول: «فلا نظن أن معنى قول سيبويه: (قالوا على ذلك أرض مثعلبة ومعقربة)، أن ذلك مما سمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا» - شرح الشافية للرضي ١٨٩/١.

(٢) مجلة المجمع ٣٥/٢، ٥٠، ٥٣.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١٨١/١ - ١٨٦، والمزهر ٩٧/٢، والأشباه والنظائر ١١٩/٢، وابن القطاع ١٣/١، وعبدالله أمين ص ٢٤٤.

(٤) قال سيبويه: «وأما المسجد (بكسر الجيم) فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك. ولو أردت ذلك لقلت مسجد (بفتحها)». الكتاب ٢٤٨/٢.

(٥) جاء في الصحاح للجوهري أن ابن السكيت قال: «ليس في ذوات الأربعة مفعل بكسر العين إلّا حرفان مأقي العين ومأوي الإبل» - الصحاح (مادة مأق). وينقل الرواية نفسها صاحب اللسان (مادة أوي) دون تعليق عليها، على الرغم من أن قياس مأقي على مفعل خطأ إذ إنّ الميم فيها أصلية وليست زائدة كما هي الحالة في مأوي. والصحيح في وزنها فعلي.

(٦) المشرقة هي المكان الذي تشرق عليه الشمس، وخصّ بعضهم ذلك بالشتاء. وهي بضم الراء. «اسم لموضع خاص لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض» - شرح الشافية ١٨٤/١. وانظر سيبويه ٢٤٨/٢.

(٧) قال سيبويه في صدد مقبرة (المضمومة الباء) أن المقصود بها اسم المكان، ولو كان المقصود موضع الفعل لقيل مقبر (بفتح الباء) - سيبويه ٢٤٨/٢.

شرق وقبر المضمومتا العين في المضارع)، ومَهلَكة ومَهلُكة ومَهلِكة (من هلك المكسورة العين في المضارع).

* * *

– ٧ –

اسم الفاعل

هو وصف يشتق من الفعل المعلوم ليدلّ على من قام به على معنى الحدوث. والمقصود بالحدوث هنا أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدِّدًا بتجدد الأزمنة فلا تكون الصفة ملازمة لموصوفها ثابتة فيه.

ويصاغ من الفعل الثلاثي المجرّد، لازمًا كان أو متعدِّيًا، على وزن فاعِل: ككاتب وجالس من كتب وجلس اللازمين، وراكب وضارب من ركب وضرب المتعديين.

وإذا كان الفعل الثلاثي أجوف قلبت ألفه إلى همزة، كقائل ونائم من قال ونام، ولا يستثنى من ذلك الأجوف المهموز اللام نحو جاءَ وشاءَ وساءَ. غير أنه في هذه الحالة الأخيرة تحوّل لامه ياء إذا همزت عينه[١]، لالتقاء همزتين. وتعامل الياء حينئذ معاملتها في الاسم الناقص، «فتقول: جاءٍ وشاءٍ، وأصله جائي وشائي... ومن العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول: «جائيء» وهذا قليل لا يؤخذ به»[٢]. ويرى الخليل أن اللام في جاءٍ وشاءٍ ونحوهما مقلوبة[٣]، ومن ثم كان وزنها «فالع» لا «فاعل»، وهي في هذا القلب شبيهة بشاكٍ (من شاكي السلاح) ولاثٍ، وأصلهما شائك ولائث[٤].

أما إذا كان الفعل الثلاثي معتلّ اللام، وكان مجردًا من ال والإضافة، فتحذف لامه في حالتي الرفع والجر، نحو داعٍ وساعٍ ومنتشٍ، من دعا، وسعى، وانتشى. ويروي سيبويه عن أبي الخطاب ويونس «أن بعضَ من يوثق بعربيته من العرب يقول هذا رامي وغازي...»[٥]، ويروي كذلك أن يونس يحذف الياء في النداء فيقول هذا قاض بينما يثبتها الخليل ويقول هذا قاضي لأنه ليس بمنوّن. ويفضل سيبويه رأي يونس لأن النداء

(١) التصريف للمازني (عن المنصف ٢/ ٥١).
(٢) المنصف ٢/ ٥٢.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٨.
(٤) الكتاب ٢/ ١٢٩.
(٥) نفسه ٢/ ٢٨٨.

موضع حذف، كما يقول، إذ «يحذفون فيه التنوين ويقولون: يا حارِ ويا صاحِ ويا غلامُ أقبل»[(١)]. ويبدو أن سيبويه نسي الحالة التي ينوّن فيها المنادى حين يكونَ نكرة غير مقصودة.

ويلاحظ أن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يكثر في موضعين:

أ - باب فَعَل[(٢)]: (لازمًا ومتعديًا) كجالس وعادل، وفاتح ودارس (من جلس وعدل اللازمين، وفتح ودرس المتعديين).

ب - المتعدى من باب فَعِلَ: كراكب وشارب (من ركب وشرب). ويقلّ في موضعين آخرين[(٣)] هما:

أ - باب فَعُلَ[(٤)]: كطاهر وفاره وناعم (من طهر وفره ونعم).

ب - اللازم من باب فَعِلَ: كعاتب وسالم ويابس (من عتب وسلم ويبس). ويؤخذ مما

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٩.

(٢) ويكون لازمًا ومتعديًا، كما في الأمثلة. وقد يستغني عن وزن فاعل منه بأوزان أخرى هي صفات مشبهة، نحو شاخ شيخ (فعل)، وشاب أشيب (أفعل)، وطاب طيب (فعل) (بتشديد العين وكسرها)، وعف عفيف (فعيل) - انظر الأشموني ٢/ ٣٥٤.

(٣) وكثيرًا ما يستعاض عنه في هذين الموضعين بصفات مشبهة اعتبرها سيبويه منه. ثم تبعه في ذلك ابن مالك فذكر أنه يقاس من:

أ- فعل (المضموم العين) على:	فعل	كضخم وشهم.
	وفعيل	كجميل وظريف
وقليلًا على:	أفعل	كأحرش وأخطب (أحمر إلى الكدرة).
	وفعل	كبطل وحسن
	وفعال	كجبان.
	وفعال	كشجاع
	وفعل	(بضم الفاء والعين) كجنب.
	وفعل	(بكسر الفاء) كعفر (شجاع ماكر)، و(ضمها) كغمر (لم يجرب الأمور).
	وفعال	كوضاء أي وضيء (من وضوء).
	وفعول	كحصور (من ضاق مجرى لبنها).
	وفعل	كخشن.
ب- فعل (المكسور العين) اللازم على:	فعل	(في الأعراض) كأشر وفرح.
	وأفعل	(في الألوان والخلق) كأحمر وأجهر.
	وفعلان	(فيما دلّ على الإمتلاء وحرارة الباطن) كريان. وعطشان. ومما شذ فيه مريض وكهل.

(٤) ولا يكون إلّا لازمًا. وشذ رحبتك الدار: أي رحبت بك أو وسعتك - شرح الشافية ١/ ٧٤.

أورده سيبويه في أماكن متفرقة من كتابه[١] عن اسم الفاعل أنه يأتي على بناء فاعل من الفعل الثلاثي قياسًا في ما يلي:

فَعَلَ : يفعُل : فمن المتعدي: قتل فهو قاتل، وأخذ فهو آخذ، ودقّ فهو داقّ، وزار فهو زائر، ودعا فهو داعٍ.
ومن اللازم، قعد فهو قاعد، وصال فهو صائل، ودنا فهو دانٍ.

فَعَلَ : يفعِل: فمن المتعدي: ضرب فهو ضارب، ووزن فهو وازن، ووأد فهو وائد، وباع فهو بائع، ورمى فهو رامٍ، واسر فهو آسر.
ومن اللازم: جلس فهو جالس، وورد فهو وارد، وافل فهو آفل، وهام فهو هائم، وأبق فهو آبق.

فَعَلَ : يفعَل: فمن المتعدي: قلع فهو قالع، وقهر فهو قاهر، ووهب فهو واهب، وقرأ فهو قارئ.
ومن اللازم: فرغ فهو فارغ، وسعى فهو ساعٍ، وهدأ فهو هادئ.

فَعِلَ : يفعَل: المتعدي، نحو: شرب فهو شارب، ووسع فهو واسع، وخاف فهو خائف، وخشي فهو خاشٍ.

فَعِلَ : يفعِل: المتعدي، نحو حسب فهو حاسب، وولي فهو والٍ. وقد سمع بناء فاعل في «فَعِلَ - يفعَل» اللازم نحو: يبس فهو يابس، وحمد فهو حامد. وفي «فَعِلَ - يفعَل» اللازم نحو عتب فهو عاتب، ويبس فهو يابس.

أما مما فوق الثلاثي فيصاغ على صورة المضارع المبني للمعلوم مع ابدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة[٢]. قال سيبويه[٣]: «أما الاسم فيكون على مثال أُفْعِل «إذا كان هو الفاعل، إلّا أن موضع الألف ميم». وقال عند كلامه على الرباعي المجرد والمزيد من الأفعال: «والاسم منه على مثال «يُفَعْلِل»... إلّا أن موضع الياء ميم»[٤].

وعلى ذلك تكون أبنية اسم الفاعل كما يلي:

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢١٤ - ٢١٩، ٢٢٠ - ٢٢٧، ٢٣٠ - ٢٣٣، ٢٥٣ - ٢٥٥ (ومن الجدير بالذكر أن سيبويه خلط بحوثه في اسم الفاعل ببحوثه في أسماء الصفات والمصادر)، راجع أيضًا أبنية الصرف ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) وربما كسر ميم مفعل اتباعًا للعين، أو ضم عينه اتباعًا للميم. قالوا في منتن (بضم الميم وكسر التاء) منتن (بكسرهما) ومنتن (بضمهما) - شرح الكافية ٢/١٩٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٣١.

(٤) نفسه ٢/٣٤٠.

آ - من الثلاثي ومزيده:

فاعِل من «فَعلَ يفعِّلُ» (المثلثي العين): نحو قرأ يقرأ فهو قارئ، وجلس يجلس فهو جالس، وعلم يعلم فهو عالم.

مُفْعِل من «أفعَل يفعِّل»: نحو اسمع يسمع فهو مسمع، واجدب يجدب فهو مجدب.

مُفَعِّل من «فَعَّل يفعِّل»: نحو درّب يدرّب فهو مدرّب، وعدّد يعدّد فهو معدّد.

مُفاعِل من «فاعل يفاعل»: نحو شارك يشارك فهو مشارك، وسالم يسالم فهو مسالم.

مُتَفاعِل من «تفاعل يتفاعل»: نحو تجاذب يتجاذب فهو متجاذب، وتغافل يتغافل فهو متغافل.

مُتَفَعِّل من «تفعَّل يتفعَّل»: نحو تقدّم يتقدّم فهو متقدّم، وتكلّم يتكلّم فهو متكلّم.

مُنْفَعِل من «انفعل ينفعل» نحو انسحب ينسحب فهو منسحب، وانقطع ينقطع فهو منقطع.

مُفْتَعِل من «افتعل يفتعل» نحو ارتبك يرتبك فهو مرتبك، واجتهد يجتهد فهو مجتهد.

مُفْعَلّ من «افعلّ يفعلّ» نحو احمرّ يحمرّ فهو محمرّ، واخضرّ يخضرّ فهو مخضرّ.

مُسْتَفْعِل من «استفعل يستفعل» نحو استجمع يستجمع فهو مستجمع، واستجمّ يستجمّ فهو مستجمّ.

مُفْعالّ من «افعالّ يفعالّ» «نحو اشهابّ يشهابّ فهو مشهابّ، واحمارّ يحمارّ فهو محمارّ.

مُفْعَوعِل من «افعوعل يفعوعل» نحو احدودب يحدودب فهو محدودب، واحلولى يحلولي فهو محلولٍ.

مُفْعَوِّل من «افعوّل يفعوّل» نحو اعلوّط يعلوّط فهو معلوِّط، واجلوّذ يجلوّذ فهو مجلوِّذ.

وتطبق قوانين الإعلال على هذه الموازين، فما كان منها مبدوءًا بميم مثلًا، ومعتل

العين، يجب إعلاله. قال أبو عثمان المازني[١]: «والأسماء من هذه الأفعال إذا كانت في أوائلها الميم فُعِل بها ما فعل بالمضارع من إلقاء الحركة على الساكن وقلب الساكن المعتل إلى ما قبله وذلك قولهم: مُقِيم، ومُخِيف، ومُبِين، واصله مُقْوِم، ومُخْوِف، ومُبْيِن، فألقيت الحركة على الساكن وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والياء تَرَكْتَها ياء لأنها ساكنة وقبلها كسرة».

ومن الواضح أن الحافز إلى هذا الإعلال إنما هو حافز طبيعي الغرض منه تيسير اللفظ عن طريق انسجام الحركات والحروف. فالكسرة ثقيلة على الواو والياء، ومن ثمّ كان لا مناص من نقلها إلى الحرف السابق لكلٍّ منهما طالما يتعذر الاستغناء عنها وقلبها إلى سكون لتتابع ساكنين في هذه الحالة. وهذا النقل اقتضى بقاء الياء لملاءمتها الكسرة وانسجامها معها، في حالة الأجوف اليائي العين؛ كما اقتضى قلب الواو ياء للسبب ذاته، في حالة الأجوف الواوي.

* * *

وجاء في شرح الكافية[٢] إنه «ربما استغني عن **مُفْعِل بفاعِل** نحوَ أعشب فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع فهو يافع»[٣]. والراجح عندي أن هذه الصفات (عاشب، ووارس، ويافع) قد اشتقت في الأصل من أفعال ثلاثية هي (عَشِبَ وورس ويَفَعَ)، ثم ندر استعمال هذه الأفعال أو أهمل[٤]، وبقيت هي فاستغني بها، لخفّتها، عن معشب ومورس وموفع، التي اشتقت في الأصل من أعشب وأورس وأيفع، والتي غدا استعمالها من النوادر. أو لعلّ ذلك هو من باب تداخل اللغات.

وروي عن ابن الأعرابي أنه قال[٥]: «كلام العرب أفْعَلَ فهو مُفْعِل إلّا ثلاثة أحرف

---

(١) المنصف ١/٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٩٩.

(٣) وشبيه بهذه أبقل المكان فهو باقل، وأمحل فهو ماحل، وأغضى الليل (أي أظلم) فهو غاض، وأحنط الرمث (أي أبيض) فهو حانط - انظر المخصص ١٥/ ٦٩، والخصائص ٢/٢١٩، ومجالس ثعلب ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٤) لا أثر لورس كفعل في المعاجم. أما عشب ويفع فموجودتان جاء في المصباح المنير (مادة عشب).
«.. عشب الموضع يعشب من باب تعب نبت عشبه، وأعشب بالألف كذلك فهو عاشب على تداخل اللغتين. وعشبت الأرض وأعشبت فهي عشيبة ومعشبة، ومنهم من يقول أرض عشبة وعشيبة ولا يقول أعشبت». وفيه أيضًا (مادة يفع):
«.. أيفع الغلام شب. ويفع ييفع بفتحتين فهو يافع. ولم يستعمل اسم الفاعل من الرباعي. وغلام يفعة وزان قصبة مثل يافع..».

(٥) لسان العرب مادة لفج، وحاشية شرح الكافية ٢/١٩٩.

أَلْفَجَ فهو مُلْفَج، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَن، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَب. فهذه الثلاثة جاءت بالفتح نوادر». والواقع أن هذه الثلاثة نفسها جاءت بالكسر أيضًا. ففي اللسان[١]: «المُلْفَج الذي أفلس وعليه دين. قال ابن الأثير المُلفِج بكسر الفاء أيضًا الذي أفلس وعليه دين». وفيه: «أحصنت المرأة عفّت وأحصنها زوجها فهي مُحْصَنَة ومُحْصِنَة. وأحصن الرجل تزوج فهو مُحْصَن قد أحصنه الزواج. قال ثعلب: كل امرأة عفيفة مُحْصَنَة ومُحصِنَة، وكل امرأة متزوجة مُحْصَنَة». وفيه «المُسهَب والمُسهِب: الشديد الجري البطيء العَرَق من الخيل». وروى السيوطي[٢] عن ابن دريد أنّ المُسهَب هو الذي يبالغ في الكلام[٣]، وعن ثعلب أن المُسهِب هو الذي يبلغ الماء وهو يحفر بئرًا.

والظاهر أن الأفعال التي اشتقت منها هذه الصفات جاءت متعدية ولازمة، ففتحت عين ما اشتقَّ من المتعدية منها لأنه مفعول، وكسرت عين ما اشتقَّ من اللازمة لأنه فاعل.

* * *

– ٨ –

اسم المفعول

هو وصف اشتقَّ من فعل لمن وقع عليه، كمضروب ومُكْرَم، من ضرب وأكرم.

ويبنى من الثلاثي على وزن مَفعول[٤] كمأسور ومجرور، من أسر وجرَّ. ومن غير

---

(١) لسان العرب مادة لفج.

(٢) المزهر ٢/ ٨٠.

(٣) جاء في اللسان (١/ ٤٧٥) أن المسهب (بكسر الهاء وفتحها): الكثير الكلام؛ وأنه «قد اختلف في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: المسهب (بالكسر) الكثير الكلام، وقال ابن الأعرابي: أسهب الرجل اكثر الكلام، فهو مسهب، بفتح الهاء ولا يقال بكسرها، وهو نادر. قال ابن بري: قال أبو علي البغدادي: رجل مسهب، بالفتح، إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب، فهو مسهب، بالكسر لا غير...»

(٤) وتطبق عليه قواعد الإعلال، فإذا كان أجوف ترد عينه إلى أصلها، ثم تحذف واو اسم المفعول المشتق منه، وتنقل حركة عينه إلى ما قبلها نحو: مقول ومبيع (والأصل مقوول ومبيوع). واختلف في أمر المحذوف هنا، فكان الخليل وسيبويه يريان أن المحذوف من اسم مفعول الفعل الأجوف هو واو اسم المفعول لأن الزوائد أولى بالحذف، بينما كان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوف عين الفعل والباقية واو مفعول (المنصف ١/ ٢٨٧، وانظر الخصائص ٢/ ٦٦). ومما يقوّي قول الخليل ويضعف قول الأخفش في نظرنا حذف واو مفعول من الأجوف اليائي نحو مبيع ومدين ومسير إليه.

ومن الجدير بالذكر أن بني تميم كانوا يتمون مفعولاً من الياء فيقولون مبيوع ومعيوب وميسور به»، =

الثلاثي على لفظ مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر مطلقًا، كمنتظَر ومستخرَج، من انتظر واستخرج.

وعلى هذا تكون أبنية اسم المفعول كما يلي[1]:

آ - من الثلاثي ومزيده:

مفعول : من «فعل يفعل» نحو منح يمنح فهو ممنوح، وعلم يعلم فهو معلوم.
مُفْعَل[2] : من «افعل يفعل» نحو اخرج يخرج فهو مخرج، واجهد يجهد فهو مجهد.
مُفْعَّل : من «فعَّل يفعِّل» نحو كلّم يكلّم فهو مكلَّم، وعلّم يعلّم فهو معلَّم.
مُفاعَل : من «فاعل يفاعل» نحو قاتل يقاتل فهو مقاتل، وسالم يسالم فهو مسالم.
مُتَفَعَّل : من «تفعّل يتفعّل» نحو تكلم يتكلّم فهو متكلَّم إليه، وتعلم يتعلّم فهو متعلَّم منه.

= فإذا كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في «مقول مقوول» ولا في «مصوغ مصووغ». وتعليل المازني لذلك أن «الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة» (تصريف المازني من منصف ابن جني ١/ ٢٨٣).

وروى ابن جني أنهم يقولون: ثوب مصوون، والأكثر مصون وعنبر مدووف (أي مذاب في الماء) والأشهر مدوف، ورجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول (المنصف ١/ ٢٨٦).

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافًا لجميع النحاة، وقال: ليس بأثقل من سرت سؤورًا (بمعنى ثرت ووثبت)، وغرت غؤورًا، لأن في سؤور وغؤور واوين وضمتين وليس في مصوون مع الواو إلّا ضمة واحدة. وقد خطّأه أبو علي لأنه يجيز شيئًا ينفيه القياس، وهو غير مسموع. (المنصف ١/ ٢٨٥، ٢٨٦).

وذكر ابن جني أنه لم يتم مفعول من الواو إلّا في الحروف الشاذّة التي ذكرت «لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو مفعول فتجتمع ووان وضمّة. و«معيوب» إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة، وإذا كان القياس في معيوب الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألّا يجوز فيه التصحيح..» (المنصف ١/ ٢٨٦).

أما إذا كان الفعل ناقصًا آخره ياء أو ألف أصلها ياء فتقلب واوه ياء ويكسر ما قبلها، وتدغم في الياء التي بعدها، نحو «مرضي عنه، ومرمي» (والأصل مرضوي ومرموي). وإذا كان آخره ألفًا أصلها واو أرجعت إلى أصلها وأدغمت في واو المفعول نحو: دعا مدعو، وغزا مغزو. وقد قال سيبويه في الحالة الأخيرة بأن الوجه فيها هو على ما ذكرنا، غير أنه يجوز في رأيه أن تقلب الواو الأصلية ياء أيضًا فيقال مدعي ومغزي إلّا أن «الوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة» على حد قوله.

(انظر الكتاب ٢/ ٣٨١، وكذلك المنصف ٢/ ٢٦).

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٣١ - ٣٣٤، ٣٥٩، ٣٨٠، وأبنية الصرف ص ٢٨١ - ٢٨٣. ويلاحظ أن سيبويه يصوغه من الفعل المجهول، غير أننا آثرنا بناءه من المعلوم لأنه الأصل.

(٢) راجع المنصف ١/ ٢٧٠ - ٢٧١.

مُنْفَعَل : من «انفعل ينفعل» نحو انطلق ينطلق فهو منطلق إليه، وانتصر ينتصر فهو منتصر عليه.

مُتَفاعَل : من «تفاعل يتفاعل» نحو تغافل يتغافل فهو متغافل عنه، وتساءل يتساءل فهو متساءل فيه.

مُفْتَعَل : من «افتعل يفتعل» نحو احترق يحترق فهو محترق عنده، واستمع يستمع فهو مستمع إليه.

مُفْعَلّ : من «افعلّ يفعلّ» نحو اخضرّ يخضرّ فهو مخضرّ، واسوّد يسودّ فهو مسودّ.

مُسْتَفْعَل : من «استفعل يستفعل» نحو استخرج يستخرج فهو مستخرج، واستحال يستحيل فهو مستحال إليه.

مُفْعالّ : من «افعالّ يفعالّ» نحو احمارّ يحمارّ فهو محمارّ، واشهابّ يشهابّ فهو مشهابّ.

مُفْعَوْعَل : من «افعوعل يفعوعل» نحو احدودب يحدودب فهو محدودب، واغدودن يغدودن فهو مغدودن به.

مُفْعَوَّل : من «افعولّ يفعوّل» نحو اعلوّط يعلوّط فهو معلّوط به.

ب - من الرباعي ومزيده:

مُفَعْلَل : من «فعلل يفعلل» نحو زلزل يزلزل فهو مزلزل، ودحرج يدحرج فهو مدحرج. ومثله ما ألحق به من الثلاثي نحو: حوقل يحوقل فهو محوقل عنده.

مُتَفَعْلَل : من «تفعلل يتفعلل» نحو تدحرج يتدحرج فهو متدحرج عليه. ومثله ما ألحق به نحو تجلبب يتجلبب فهو متجلبب به.

مُفْعَنْلَل : من «افعنلل يفعنلل» نحو احرنجم يحرنجم فهو محرنجم. ومثله ما أُلحق به نحو: اقعنسس يقعنسس فهو مقعنسس عنه.

مُفْعَلَلّ : من «افعللّ يفعللّ» نحو «اقشعرّ يقشعرّ» فهو مقشعرّ منه. واضح ممّا تقدّم أن الفرق الوحيد بين أبنية اسم الفاعل واسم المفعول ممّا فوق الثلاثي ينحصر في وجود كسرة قبل الحرف الأخير في أولهما، وفتحة قبله في ثانيهما. قال سيبويه: «وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد

إلّا الكسرة التي قبل آخر حرف، والفتحة، وليس اسم منها إلّا والميم لاحقته أولًا مضمومة»[١].

ويرى بعض علماء الساميّات أن الميم التي تتصدّر اسمي الفاعل والمفعول قد تكون مختزلة مِن مَن أو ما الموصولتين[٢] فمقتول تعني مَن قُتِل، ومكسور ما كُسِر، ومُساعِد مَن ساعد، ومُثَلَّم ما ثُلِّم. ويعتقد برجشتراسر أن «مفعول» أصلها «فَعول» زيدت فيها الميم[٣]. ففعول نفسها توجد في العربية في معنى المجهول فاعله نحو رسول أي المُرْسَل وهي اسم المفعول في العبرية نحو qaabuur أي مقبور، وينوب عنها في الآرامية فْعِيل نحو gtiil أي مقتول وذلك من تبادل الضمّة والكسرة الممدودتين»[٤]. ولعلّ هذا يعلّل لنا احتفاظ العربية بألفاظ تعني ما يعنيه اسم المفعول، وهي على وزن فَعول، أو فَعيل[٥].

ولا يبنى اسم المفعول في العادة إلّا من الفعل المتعدي. فإذا أريد بناؤه من اللازم عدّي بالمصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور، نحو مجلوس جلوسًا، ومسموع عنده، ومعتوب عليه.

وقد ورد عن العرب بضعة ألفاظ جاءت على وزن مفعول ونسبها بعضهم إلى أفعال ليست ثلاثية معلومة، فقالوا: «أجَنَّهُ فهو مجنون، وأَزْكَمَهُ فهو مزكوم، وأَحْزَنَهُ فهو محزون وأَحَبَّهُ فهو محبوب»[٦]. وأضاف سيبويه إلى هذه الألفاظ ألفاظًا أخرى كمسلول ومحموم ومورود، واعتبرها جميعًا مشتقة من أفعال استغني عنها بغيرها. قال في «باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُه»[٧]:

«وذلك نحو جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ وَوُرِدَ وعلى ذا قالوا مجنون ومسلول ومزكوم ومحموم ومورود وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ وإن لم يستعمل في الكلام كما أن يَدَع على وَدَعْت ويَذَر على وَذَرْت وإن لم يستعملا استُغْني عنهما بتركتُ واستُغني عن قَطِعَ بقُطِعَ وكذلك استُغني عن جَننتُ ونحوها بأَفْعَلْتُ فإذا قالوا جُنَّ وسلَّ فإنما يقولون

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٢.
(٢) الفلسفة اللغوية ص ٩٢.
(٣) التطور النحوي للغة العربية ص ٦٧.
(٤) نفس المرجع ص ٦٧.
(٥) انظر ص ٢٠٩ - ٢١٠ من هذا الكتاب.
(٦) المزهر ٢/ ٨٢.
(٧) الكتاب ٢/٢٣٨. وانظر المزهر ٢/ ٢٦٠.

جُعِلَ فيه الجنون والسِّلّ كما قالوا حُزِنَ وفُسِلَ ورُذِلَ، وإذا قالوا جُننتَ فكأنهم قالوا جُعِلَ فيك جنون، كما أنه إذا قال أقْبَرتُه فإنما يقول وهبتُ له قبرًا وجعلت له قبرًا، وكذلك أحزنته وأحببته، فإذا قلت محزون ومحبوب جاء على غير أحببت وقد قال بعضهم حببت فجاء به على القياس».

وقد يأتي اسم المفعول واسم الفاعل بلفظ واحد في بعض الموازين المعتلة العين، أو المضاعفة اللام، قال ابن جني في «باب في اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر»[(١)]:

«من ذلك اسم الفاعل والمفعول في «**افتعلَ**» ممّا **عينه معتلة**، أو ما **فيه تضعيف** فالمعتل نحو قولك: «اختارَ فهو مُختار، واختِيرَ فهو مُختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أن أصل الفاعل (مُخْتَيِر) بكسر العين، وأصل المفعول (مُخْتَيَر) بفتحها. وكذلك هذا رجل مُعتاد للخير، وهذا أمر مُعتاد، وهذا فرس مُقتاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب مُقتاد له.

وأما المُدغم فنحو قولك: أنا مُعْتَدّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر مُعْتَدّ به. فأصل الفاعل (مُعْتَدِد) كمُقتطِع، وأصل المفعول (مُعْتَدَد) كمُقتطَع. ومثله هذا فرس مُسْتَنّ[(٢)] لنشاطه، وهذا مكان مُسْتَنّ فيه، إذا استنّت فيه الخيل...

وكذلك **افعلَّ**، **وافعالَّ** من **المضاعف** أيضًا، نحو هذا بُسر مُحْمَرّ ومُحمَارّ... فأصل الفاعل مُحْمَرِر ومُحْمارِر، مكسور العين، وأصل المفعول محْمَرَر فيه ومُحمارَر فيه مفتوحها...

وانفعل في المضاعف كافتعل، نحو قولك هذا أمر مُنْحَلّ، ومكان مُنْحَلّ فيه، ويوم مُنْحَلّ فيه، أي تنحلّ فيهما الأمور...».

ولا ريب في أن هذا الأمر الذي أدّت إليه الرغبة في تيسير اللفظ عن طريق اللجوء إلى الإعلال والإدغام يؤدي إلى اختلاط في المعاني لا يزيله غير القرينة.

وقد يأتيان بمعنى واحد، إذ تقول العرب «هو مُدَجِّج ومُدَجَّج، وعبد مُكاتِب ومُكاتَب، وشأو مُغَرِّب ومُغَرَّب، وسجن مُخَيِّس ومُخَيَّس[(٣)]، ومكان عامِر ومَعمور،

(١) الخصائص ٢/١٠٣.
(٢) يقال: استن الفرس في المضمار إذا جرى في نشاطه على سننه في جهة واحدة.
(٣) مخيس: يقال سجن مخيس ومخيس أي مذلّل (بتشديد اللام الأولى وكسرها). والتخييس: التذليل.

ومنزل آهِل ومأهول[١]. ومن العسير أن يجد المرء تعليلًا مقنعًا لهذه الظاهرة، غير أن من الممكن ردّها إلى عهد قديم كان فيه لاختلاف اللهجات وعدم وجود لغة مدوّنة أثر في إعطاء الكلمة ذات المعنى الواحد أكثر من صورة واحدة.

وقد ينوب عن اسم المفعول في الدلالة على معناه أوزان أهمّها:

١ - فَعول[٢]: نحو ناقة سَلوب، إذا سُلبت ولدها، وشَكوك إذا شُكَّ في سنامها لا يدرى أبه شحم أم لا، وغَموز إذا غمزت ليعرف سمنها، وكَشود إذا حلبت بثلاث أصابع، ورَحول تصلح أن تُرْحَل. كما يُقال رسول بمعنى مُرْسَل.

٢ - فَعيل[٣]: ومجيئه «بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع»[٤]. ومن أمثلته: طريد، وجريح، وكحيل، وطريح، وذبيح، وقتيل، وأسير، وخضيب.

٣ - فِعل[٥]: كذبح، وطِحن، ورِعي، وطِرح، وقِطف، وشِرب.

٤ - فَعْل[٦]: كقنص، ونفض، وقبض، وجزر، وسلب، وحلب.

٥ - فُعْلَة[٧]: كأكلة، ومضغة، وضحكة.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص٢٢١.

(٢) انظر مخصص ابن سيده ١٦/ ١٤٩. واعتبر المبرد هذا الوزان من الأضداد، وهو يقصد في الواقع أنه قد يجيء بمعنى الفاعل والمفعول في وقت واحد. قال في تفسير «قدوع» من قول الشماخ:

إذا ما أستافهن ضربن منه مكان الرمح من أنف القدوع

«يريد بالقدوع المقدوع، وهذا من الأضداد، يقال طريق ركوب إذا كان يركب، ورجل ركوب للدواب إذا كان يركبها، ويقال: ناقة رغوث إذا كانت ترضع (مجهول)، وحوار رغوث إذا كانت ترضع (معلوم)، ومثل هذا كثير، يقال: شاة حلوب إذا كانت تحلب، ورجل حلوب إذا كان يحلب الشاة، والقدوع ها هنا: البعير الذي يقدع، وهو أن يريد الناقة الكريمة ولا يكون كريمًا فيضرب أنفه بالرمح حتى يرجع، يقال قدعته وقدعت أنفه». كتاب «الكامل» معارضة وتعليق «أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته»، ص ١٦٠.

(٣) الأشموني ٢/ ٣٥٥.

(٤) نفسه. وانظر أيضًا حاشية الخضري ٢/ ٣٥. غير أن بعضهم جعله مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتل وسلب، وغير مقيس في الأفعال التي لها ذلك كقدر ورحم، إذ يقال قدير ورحيم - انظر الأشموني ٢/ ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ١١.

(٥) الأشموني ٢/ ٣٥٤، والمخصص ١١/ ٩، ٩٢؛ ١٤/ ١٥٦.

(٦) المخصص ١٤/ ١٥٧، وجامع الدروس العربية ١/ ١٨٨.

(٧) جاء في ابن سيده أن المفعول به قد «يأتي على فعلة بتسكين عين الفعل... والفاعل يأتي بفتح عين الفعل. تقول رجل هزأة وضحكة وسخرة إذا كان يسخر ويضحك منه. وإن كان هو الفاعل قلت رجل هزأة وضحكة وسببة - إذا فعل ذلك بالناس. ومنه قوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة) وهو لمن يكثر منه الهمز واللمز بالناس». المخصص ١٤/ ١٥٧. وجاء فيه أيضًا: «إنّ فعلة (بفتح العين) للفاعل وفعلة (بتسكينها) وكلا البابين مطرد في جميع الأفعال الثلاثية المتعدية وغير المتعدية فيما حكى ابن دريد...» - المخصص ١٦/ ١٧١ - ١٧٢.

وفي الأوزان الأربعة الأخيرة يستوي المذكر والمؤنث[١]، فتقول:

هو جريح، وذِبح، وقَنَص، وضُحْكَة،

وهي جريح، وذِبح، وقَنَص، وضُحْكَة،

* * *

- ٩ -

الصفة المشبهة

هي صفة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، كحسن، وكريم، وأحمر.

واختلف النحويون في تحديد معنى الثبوت: فذهب جمهورهم إلى أنه «استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة»[٢]. وذهب ابن هشام إلى أنه «استمرار الصفة في الموصوف من الماضي إلى زمن الحال»[٣]. وفهمه الأشموني بدوام المعنى في الحاضر «دون الماضي المنقطع والمستقبل»[٤]. والواقع أن المقصود به هنا «الإطلاق لا الحدوث، ولا الاستمرار»[٥] إذ «لا دليل فيها عليهما، فليس معنى حَسَن في الوضع إلّا ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة»[٦].

وتشبه هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه أدّت إلى تسميتها «بالصفة المشبهة باسم الفاعل»[٧]. وأهمّ هذه الوجوه: أنها مثله «تدل على حدث ومن قام به... ولذلك حملت عليه في العمل»[٨]. أضِف إلى ذلك «أن كلًا منهما يعني «ذو» مضافًا إلى مصدره، فحسن معناها ذو حسن، وكذلك حاسن. ولا فرق بينهما في المعنى إلّا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا والإطلاق في الآخر»[٩]. ولذا فإذا دلّ اسم الفاعل

(١) جامع الدروس العربية ١/ ١٨٨.
(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ص ١٤٧ - ١٤٨.
(٣) شرح شذور الذهب، ص ٣٩٧.
(٤) الأشموني ٢/ ٣٥٦.
(٥) شرح الكافية ٢/ ١٩٨، ٢٠٥.
(٦) نفس المصدر ٢/ ٢٠٥.
(٧) انظر سيبويه ١/ ٩٩، وابن يعيش ٦/ ٨١، والأزهري ٢/ ٨٩، والأشموني ٢/ ٣٥٥.
(٨) الأشموني ٢/ ٣٥٥.
(٩) شرح الكافية ٢/ ٢٠٥.

على الثبوت، أو الاطلاق، غدا صفة مشبهة، كطاهر القلب، وشاحط الدار، وخاشن، وساخط، وجائع[١]. وكذلك إذا قصد بالصفة الحدوث اطرد تحويلها إلى اسم فاعل، كحاسن، وضايق[٢].

وتتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل من وجوه أهمّها[٣]:

١ - إنّها تدلّ على الثبوت (الإطلاق)، وهو يدل على الحدوث[٤]، كما مرّ.

٢ - إنها لا تدلّ إلّا على الحال، واسم الفاعل يصلح للدلالة على أي من الأزمنة الثلاثة[٥].

٣ - إنّها لا تصاغ قياسًا إلّا من فعل لازم كجميل من جَمُلَ، وحَسَن من حَسُنَ، وطاهر من طَهُرَ؛ وهو يصاغ من اللازم كقائم من قام، والمتعدي كضارب من ضرب، على حدّ سواء[٦].

٤ - إنّ صيغها ليست قياسية كاسم الفاعل[٧].

وقد جاءت الصفة المشبهة على أوزان كثيرة ومضطربة، ولعلّ هذه الكثرة والاضطراب ينمّان عن قدم الكثير من الصفات في تاريخ التطوّر اللغوي. وهذا القدم بالذات قد يحمل المرء على التساؤل عمّا إذا كانت جميع هذه الصفات اشتقت حقًّا من أفعالها، أو أن بعضها كان الأصل الذي اشتقت منه هذه الأفعال. وأكبر الظن أن كثيرًا من هذه الصفات أصول اشتقت منها أفعالها، فأسود، وأبيض، وأحمر، وطويل، وقصير، وثقيل، وخفيف، مثلًا، لا بدّ أن تكون - في رأيي - قد سبقت اسودّ، وابيضّ، واحمرّ، وطال، وقصر، وثقل، وخفّ، ذلك لأنها أقرب منها إلى التجسيد وأبعد عن التجريد، واللغة، كما نعلم تسير في تطورها من التجسيد إلى التجريد، وليس

(١) انظر الأشموني ٢/٣٥٤، وشرح الشافية ١/١٤٧ - ١٤٨.
(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٥ - ٢٠٦.
(٣) هناك وجوه أخرى تتّصل بالعمل النحوي نضرب عنها صفحًا لأنها لا تتّصل بموضوع هذا الكتاب. ويمكن الرجوع إليها، على أي حال، في همع الهوامع ٢/٩٧، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٠ - ٢٠٣.
(٤) الأشموني ٢/٣٥٦.
(٥) انظر ابن يعيش ٢/٢٠٢ - ٢٠٣.
(٦) الأشموني ٢/٣٥٥. وجاء في مجموعة الشافية (٢/٣٩) أن «الصفة المشبهة من الفعل المتعدّي تجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب». غير أن الأشموني يعتبر مجيئها من المتعدّي سماعيًّا، ويورد له من الأمثلة رحيم وعليم - (الأشموني ٢/٣٥٥).
(٧) شرح الكافية ٢/٢٠٥. وقد استثنى الشارح من ذلك ما جاء من الألوان والعيوب الظاهرة، إذ جاء ذلك قياسيًّا على وزن أفعل.

العكس. ومما يعزّز هذا الرأي أن أفعال بعض هذه الصفات متعدّدة الوجوه[١]، مما يرجح كونها فرعًا لا أصلًا.

ومهما يكن من أمر، فأكثر ما تصاغ الصفة المشبهة من لازم **فَعِلَ**[٢]، ومن **فَعُلَ** الذي لا يكون إلّا لازمًا[٣]، وقلّما تصاغ من **فَعَلَ** لأنه أكثر ما يكون للمتعدي من الأفعال[٤]. وسنورد هنا أهمّ صيغها من هذه الأوزان، مبتدئين بباب فَعِلَ المكسور العين «لكثرة بناء الصفة المشبهة منه»[٥]:

باب فَعِلَ

تأتي منه على الأوزان الثلاثة التالية[٦]:

أ - **فَعِل** (غالبًا)[٧]: وذلك في الأعراض، كأشر وفرح.

والادواء الباطنة، كدنف ودَوٍ[٨].

والعيوب الباطنة[٩]، كنكِد وعَمٍ[١٠].

---

(١) فأسود فعلها سود (بكسر الواو) وساد وأسودّ (بتشديد الدال) وأسواد (بتشديدها أيضًا) (لسان العرب - مادة سود). وأبيض فعلها أباض وأبيض وأبياض (نفسه - مادة بيض). وأحمر فعلها أحمرَّ واحمارَّ (نفسه - مادة حمر).
قال الفراء: «العرب لا تقول حمر ولا بيض ولا صفر، قال: وليس ذلك بشيء إنما ينظر في هذا إلى ما سمع عن العرب» - انظر مادة بيض في اللسان. وانظر أيضًا سيبويه ٢/٢٢٢.

(٢) شرح الشافية ١/١٤٨.

(٣) نفسه ١/١٤٩.

(٤) نفسه - قال الرضي: «إنما يكثر الصفة المشبهة في فعل (بكسر العين) لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة المشبهة كما مر في شرح الكافية (٢/٢٠٥)، لازمة وظاهرها الاستمرار، وكذا فعل (بضم العين) للغرائز وهي غير متعدية ومستمرّة، وأما فعل (بفتح العين) فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازمًا أيضًا ليس بمستمر، كالدخول والخروج، والقيام والقعود...» - شرح الشافية ١/١٤٨ - ١٤٩. وانظر أيضًا مجموعة الشافية ٢/٣٩.

(٥) مجموعة الشافية ٢/٣٨.

(٦) الأشموني ٢/٣٥٣.

(٧) وقد جاء مع كسر العين في بعض الصفات المشبهة الضم نحو «ندس - وهو الفطن - وحذر وعجل، بكسر العين فيها وضمها» - مجموعة الشافية ٢/٣٩، وانظر شرح الشافية ١/١٤٣. وجاء في سيبويه أنه قد يستغنى بأفعال (بتشديد اللام) عن فعل (بكسر العين) وفعل (بضمها) وذلك نحو أزراق واخضار واشهاب وأسواد. إلخ (الكتاب ٢/٢٢٢).

(٨) الدوي: المريض. الفاسد الجوف. الأحمق.

(٩) ومن العيوب الباطنة ما يأتي على أفعل (بفتح العين)، وفعل (بكسرها) نحو وجر وأوجر (خائف)، وحمق وأحمق - شرح الشافية ١/١٤٥.

(١٠) ويقال أعمى في عمى العين، وأما في عمى القلب فإنما يقال عم لكونه من العيوب الباطنة - نفسه.

والهيجانات والخفّة، كقلق وأرج.

ب - **أَفْعَل**[1]: (ومؤنثة فعلاء، وجمعها فُعْل):

وذلك في الألوان، كأسود وأزرق.

والعيوب الظاهرة أو الأدواء، كأعور وأعمى.

والحلى، كأحور وأدعج.

ج - **فَعْلان**[2]: (ومؤنثة فَعْلى في الغالب):

وذلك فيما دلّ على امتلاء، كريّان وشبعان.

أو خلوّ، كعطشان وصديان.

أو حرارة الباطن، كلهفان وغضبان.

والأوزان الثلاثة المذكورة قد تشترك وتتناوب[3]، فتأتي بعض الصفات على **فَعِل وأَفْعَل** كشعث وأشعث، وحدب وأحدب؛ وبعضها على **فَعِل وَفعلان** كغضب وغضبان، وعجل وعجلان، وأخرى على **أفْعَل وفَعْلان** كأهيم وهيمان[4] وأشيم وشيمان[5]..

وقد تدل كثرة فَعِل وإمكانيته في كلّ من الوزنين الآخرين أحيانًا، وجواز فَعُل فيه دونهما[6] أحيانًا أخرى، على أصالته - أو قدمه على الأقل - بالنسبة إليهما.

وقد سمعت منه أوزان أخرى أهمّها[7]: **فَعِيل**[8] كمريض، **وفَعْل** كشَكْس[9] **وفُعْل** كحرّ، **وفِعْل** كصفر[10].

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٢، وابن القوطية ص ٨، والمخصص ١٤/ ١٤٦، وابن القطاع ١/ ١٩، وشرح الشافية ١/ ١٤٤ - ١٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٠ - ٢٢٢، وشرح الشافية ١/ ١٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٣.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٧.

(٤) تقول هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هيامًا - بضم الهاء وكسرها - إذا أصابه داء كالحمى يشتد معه عطشه. وهام الرجل يهيم هيمًا وهيومًا وهيامًا - بالكسر - وهيمانًا - بفتحات - إذا اشتد عشقه.

(٥) تقول شيم الفرس يشيم شيمًا - كفرح يفرح فرحًا - فهو أشيم إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره. ولا وجود لشيمان في اللسان والقاموس والمصباح المنير.

(٦) انظر حاشية الصفحة ٢١٤ من هذا الكتاب.

(٧) انظر شرح الشافية ١/ ١٤٣، ومجموعة الشافية ٢/ ٣٩.

(٨) «وأكثر مجيئه على هذا الوزن في المضاعف والمنقوص اليائي كطبيب وشقي» - شرح الشافية ١/ ١٤٧.

(٩) الشكس (بسكون الكاف): لغة في الشكس (بكسرها وضمها)، وهو البخيل أو الصعب الخلق.

(١٠) صفر: أي خال من المتاع. يقال هو صفر اليدين أي ليس فيهما شيء.

باب فَعُلَ

وأكثر ما تأتي منه على الوزنين التاليين[١]:

آ - **فَعيل** - وهو الغالب[٢] - كجميل وظريف.

ب - **فَعْل**، كضخم، وصعب.

وقد تأتي منه قليلًا على[٣]: **فَعَل** كحسن، **وأفْعَل** كأحرش[٤]، **وفَعال** كجبان، **وفُعال** كشجاع[٥]، **وفُعُل** كجنب، **وفُعْل**كغمر[٦]، **وفِعْل** كملح، **وفُعّال** كوضّاء[٧] **وفَعِل** كخشن، **وفَعول** كوقور، **وفاعِل** كعاقر.

باب فَعَلَ

والصفة المشبهة قليلة من هذا الباب، كما ذكر سابقًا. وأهم أوزانها منه[٨]:

أ - فَعيل **كحريص**.

ب - **أفْعَل** كأشيب[٩].

جـ - **فَيْعِل**[١٠] كميّت[١١].

---

(١) انظر مخصص ابن سيده ١/ ١٥٢، وشرح الشافية ١/ ١٤٨، ومجموعة الشافية ٢/ ٣٩، والأشموني ٢/ ٣٥٣.

(٢) المصادر السابقة باستثناء ابن سيده. وانظر أيضًا ابن القوطية ص ٨، وابن القطاع ١/ ١٩.

(٣) انظر شرح الشافية ١/ ١٤٨، ومجموعة الشافية ٢/ ٣٩، والأشموني ٢/ ٣٥٣.

(٤) الأحرش: يقال ضب أحرش، أي خشن الجلد، ودينار أحرش فيه خشونة الجدة (أساس البلاغة - مادة حرش).

(٥) «ويجيء فعال - بضم الفاء وتخفيف العين - مبالغة فعيل في هذا الباب كثيرًا، لكنه غير مطرد، نحو طويل وطوال، وشجيع وشجاع، ويقل في غير هذا الباب كعجيب وعجاب، فإن شددت العين كان أبلغ كطوّال» - شرح الشافية ١/ ١٤٨.

(٦) الغمر (بضم الغين): الذي لم يجرب الأمور.

(٧) الوضاء: الوضيء (من وضؤ يوضؤ وضوءًا ووضاءة).

(٨) شرح الشافية ١/ ١٤٨ - ١٤٩.

(٩) «وأشيب نادر، وكذا أميل من مال يميل، وحكى سيبويه ميل يميل (من باب لعب) كجيد يجيد فهو أجيد». شرح الشافية ١/ ١٤٩.

(١٠) وهو لا يجيء إلّا من الأجوف المعتل، كسيد وجيد وبين - انظر الكتاب ٢/ ٣٧٢، وشرح الشافية ١/ ١٤٩.

ويذكر برجشتراسر وكاسباري أن هذا الوزان إنما ينوب عن فعيل السائد في غيرها. وبينما يرى الأول منهما أنه أقدم من فعيل من الأجوف كطويل وقويم، يرى الثاني أنه مقلوب فعيل وحادث عنها (انظر برجشتراسر ص ٦٨، وكاسباري ١/ ١٦٥).

(١١) وقد يقال فيها ميت (بسكون الياء). قال سيبويه «وأما قولهم ميت وهين ولين (بسكون الياء وتخفيفها في كل) فإنهم يحذفون العين... لاستثقالهم الياآت» - الكتاب ٢/ ٣٧٢.

د - **فَيْعَل**: كصيرف.

هـ - **فعال**: كجواد.

و - **فَعْل**: كشيخ.

ز - **فَعْلان**: كنعسان.

حـ - **فَيْعَلان**: كَتَيَّحان[1].

باب فَعِلَ وفَعُلَ معًا

وردت خمسة أوزان للصفة المشبهة من هذين البابين دون أن تختصّ بأحدهما. وهذه الأوزان هي[2]:

أ - **فَعْل**: كسبط من سَبِطَ، وضخم من ضَخُمَ.

ب - **فِعْل**: كصفر من صَفِرَ، وملح من مَلُحَ.

جـ - **فُعْل**: كحرّ من حَرَّ (أصله حَرِرَ)، وصلب من صَلُبَ.

د - **فَعيل**:[3] كبخيل من بَخِلَ، وكريم من كَرُمَ.

هـ - **فَعِل**: كفرح من فَرِحَ، ونجس من نَجُسَ.

ويطّرد اشتقاق الصفة المشبهة من الثلاثي وغيره[4] على زنة اسم الفاعل بشرط أن يدل هذا على الثبوت، نحو هو طاهر القلب، ضامر الكشح، مُنطلِق اللسان، مُنبسِط الوجه، مُستقيم الرأي، مُطمئِن البال.

* * *

(١) المنصف ٢/١٦، يقال رجل تيحان إذا كان يدخل فيما لا يعنيه.

(٢) الإشتقاق لعبدالله أمين ص ٢٦٣ - ٢٦٤، وشذا العرف ص ٧٧ - ٧٨.

(٣) تختلف معاني هذا الوزان، فمنه ما يكون بمعنى فاعل، نحو قدير بمعنى قادر، ومنه ما يكون بمعنى مفعل (بضم الميم وكسر العين) نحو اليم، بمعنى مؤلم، ومنه ما يكون بمعنى مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول. وفي الحالة الأخيرة يشترك فيه المذكر والمؤنث فيقال رجل قتيل، وامرأة قتيل - (انظر ابن القوطية ص ٨، وابن القطاع ١/١٩). «وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة دميمة، وخصلة حميدة» - (شذا العرف ص ٧٩).

(٤) ذهب السكاكي إلى أنها لا تأتي إلّا من الثلاثي المجرّد (مفتاح العلوم ص ٢٥)، وهذا خطأ إذ يؤخذ من الأمثلة التي ذكرها سيبويه والأشموني وابن عقيل: كمستقيم الحال، ومعتدل القامة، ومنطلق اللسان، إنها تأتي مما فوق الثلاثي على وزن اسم الفاعل، شرط أن تدلّ على الثبوت طبعًا - (انظر الكتاب ١/١٠٠، والأشموني ٢/٣٥٦، وابن عقيل ٢/١١٢ - ١١٣).

- ١٠ -

صيغ المبالغة

إذا قصد المبالغة من اسم الفاعل الثلاثي الفعل استخدمت أوزان خاصة تدعى أمثلة المبالغة أو صيغها(١). وأشهر هذه الصيغ خمس(٢):

١ - **فَعَّال**: ويصاغ من اللازم والمتعدي، غير أنه يؤخذ من الأمثلة التي ذكرها سيبويه(٣) وابن خالويه(٤) والرضيّ(٥) في هذا البناء أن مجيئه يكثر من المتعدي نحو: خوّاض، وقوّال، وشرّاب، وفتّاح، ووهّاب، ورزّاق، وضرّاب، وغدّار، وأكّال، وولّاج(٦).

قال القُلاخ بن حزن المنقري:

أخا الحرب لبّاسًا إليها جلالها   وليس بولّاج الخوالف اعقلا(٧)

ولكثرة ما جاء عليه هذا البناء، قرّر مجمع اللغة العربية قياسيته من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي. ونصّ قراره: «يُصاغ «فَعّال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي»(٨).

٢ - **فَعول**: ويصاغ من اللازم والمتعدي كذلك. ومن أمثلته:

ضَروب، قال أبو طالب بن عبد المطّلب:

ضَروب بنصل السيف سُوقَ سِمانِها   إذا عدموا زادًا فإنك عاقر(٩)

(١) انظر الصاحبي، ص ١٩١، وشرح الرضي للكافية ٢/٢٠٢، وحدود النحو للفاكهي ص ٨.
(٢) الكتاب ١/٥٦ - ٥٨، وشرح ابن يعيش ٦/٦٩ - ٧٢، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، وهمع الهوامع ٢/٩٦.
(٣) الكتاب ٢/٥٦ - ٥٨.
(٤) انظر المزهر ٢/٢٤٣.
(٥) شرح الشافية ٢/١٧٨، وشرح الكافية ٢/٢٠٢.
(٦) الكتاب ١/٥٧، وراجع أبنية الصرف ص ٢٧١.
(٧) الكتاب ١/٥٧، وفي البيت يصف الشاعر رجلًا بالشجاعة والإعداد للحرب فيقول: هو أخوها لملازمته لها، معدٌّ لآلتها، لابسٌ لعدتها. وجعل ما يلبسه لها من السلاح كالدرع ونحوها جلالًا وهي جمع جل (بضم الجيم) على طريقة الإستعارة. والولاج الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضعف همته. والخوالف جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت ويقال هي شقة في أسفل مؤخر البيت. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفًا.
(٨) مجلة المجمع ٢/٣٥.
(٩) الكتاب ١/٥٧. وفي البيت يمدح الشاعر رجلًا ويصفه بالكرم فيقول: يضرب بسيفه سوق السمان من الإبل للأضياف إذا عدموا الزاد ولم يظفروا بجواد لشدة الزمان وكلبه. وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها.

وهَجوم، قال ذو الرمّة:

هَجوم عليها نفسَه غير أنه متى يُرْمَ في عينيه بالشَّبْحِ ينهضِ[١]

وهَيوج، قال أبو ذؤيب الهذلي:

قَلَى دينَه واهتاجَ للشوقِ إنها على الشوق إخوانَ العزاءِ هَيوجُ[٢]

وورد لَدود، وقؤول، وغفور، ورسول، وبيوع، وفخور، وعجوز[٣]، وناقة سَلوب (سلب ولدها)، ورَحول (تصلح لأن تُرْحَل)[٤].

٣ - **مِفعال**: وسمع في المتعدّي واللازم، قالوا منحار، ومطعان، ومهوان (تكثير مَهين)، ومضراب، ومعطار، ومهذار، ومضحاك، ومسماع[٥].

٤ - **فَعيل**: نحو رحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصير[٦].

«وقد جاء فَعيل مبالغة» «مُفْعِل» كقوله تعالى: (عذاب أليم) على رأي، وقوله:

أَمِن ريحانةَ الداعي السميعُ يؤرقني وأصحابي هجوعُ

وأما الفَعيل بمعنى المُفاعِل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة»[٧]..

٥ - **فَعِل**: وهو «أقل من فَعيل بكثير»[٨] على حدّ قول سيبويه. ومما جاء عليه قول الشاعر[٩]:

(١) الكتاب ١/ ٥٦. يصف الشاعر هنا ظليمًا فيقول: يهجم نفسه على بيضه أي يلقيها عليها حاضنًا لها، فإذا فاجأه شخص، وهو الشبح، فارق بيضه ونهض فارًّا. والرمي في العينين كناية عن المفاجأة.

(٢) الكتاب ١/ ٥٦. يصف الشاعر امرأة بالحسن واستمالة الرجال فيقول: لو نظر إليها راهب لقلى دينه (أي أبغضه) واهتاج شوقًا إليها. ثم يقول: إنها لإفراط حسنها وجمالها تهيج إخوان العزاء على مثلها وتحملهم على الصبا واللهو.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٥٦ - ٥٨، ٦٠ و٢/ ٩١، ٢٦٩، ٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) انظر المخصص ١٦/ ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٩١، ٣٢١، ٣٦٧، وشرح الشافية ٢/ ١٨٠، والمزهر ٢/ ٢٤٣. وراجع أبنية الصرف ص ٢٧٢.

وسمع هذا الوزان مشتقًّا من الاسم الجامد أيضًا، فقالوا: امرأة مئناث ومذكار (أي تكثر من ولادة الإناث والذكور) - إصلاح المنطق ص ٣٩٥.

(٦) الكتاب ١/ ٥٦. وقد تصطحب فعيل وفعول على الموضع الواحد فيقال أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومشيّ ومشوّ - وهو الدواء السهل - ونهيّ عن الشيء ونهوّ - الخصائص ١/ ١١٥.

(٧) شرح الكافية ٢/ ٥٠٢.

(٨) الكتاب ١/ ٥٨.

(٩) نفسه.

حَـذِر أُمـورًا لا تـضـيـر وآمـن ما لـيـس مـنـجـيـه مـن الأقـدار

وجاء عليه أيضًا ألفاظ أخرى كطَعِم، ولَبِس، وحَصِر، وفَرِق[١].

والصيغتان الأخيرتان أقل استعمالًا من الثلاثة الأولى. قال ابن مالك[٢]:

فَـعّـالُ، أو مِـفْـعـالُ، أو فَـعـولُ في كـثـرةٍ عـن «فـاعـلٍ» بـديـلُ

فـيـسـتـحـقُّ مـالـه مـن عـمـلِ وفي «فَـعـيـل» قـلّ ذا و«فَـعِـلِ»[٣]

ويلاحظ أن ثلاثًا من الصيغ المذكورة، هي فَعول وفَعيل وفَعِل، تشترك بين الصفة المشبهة وأمثلة المبالغة. ويرى بعضهم أن وسيلة التمييز بينها هي أنها إن صيغت من أفعال لازمة فهي صفات مشبهة، نحو وقور، وبخيل، وفَرِح، وإن صيغت من متعدية فهي أمثلة مبالغة، نحو غفور، وحذر[٤].

وقد سمع عن العرب صيغ أخرى للمبالغة أهمّها[٥]:

١ - **فَعال** كفساق الكثير الفسق.

٢ - **فُعَل** كغدر الكثير الغدر، وحطم الكثير التحطيم[٦].

٣ - **مِفعيل** كمعطير الكثير العطر، ومِئْشير الكثير الأشر (يقال هذا فرس مِئشير).

٤ - **فُعَلَة**[٧] كضحكة، وهمزة، ولمزة.

---

(١) أبنية الصرف ص ٢٧٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٩٠. وانظر بخصوص مضمون البيتين شرح شذور الذهب ص ٤٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

(٣) روى السيوطي في همع الهوامع (٢/ ٩٧) أن محمد بن طلحة - أحد نحاة الأندلس في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجريين - إدّعى تفاوت هذه الصيغ في المبالغة: ففعول لمن كثر منه الفعل، وفعال لمن صار له كالصناعة، ومفعال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالطبيعة، وفعل لمن صار له كالعادة. . .».

(٤) انظر عبدالله أمين ص ٢٦٩.

(٥) وردت الأوزان التسعة الأولى، مضافًا إليها فعال (بتشديد العين) وفعول ومفعال، في المزهر للسيوطي (٢/ ٢٤٣) نقلًا عن ابن خالويه في شرح الفصيح. ومن الغريب أن يغض السيوطي الطرف عن إغفال ابن خالويه وزني فعيل وفعل.

(٦) يقال سواق حطم كأنه يحطم المال لعنفه. قال: قد لفها الليل بسواق حطم - أساس البلاغة مادة «حطم».

(٧) إن جاء على وزن فعلة (بضم الفاء وفتح العين) من الصفات هو على تأويل فاعل، وما جاء منه على فعلة (بضم الفاء وبسكون العين) فهو في معنى مفعول، يقال هذا رجل ضحكة ولعبة (بفتح العين) أي كثير الضحك واللعب، ولعنة وسبة (بسكونها) أي يلعنه الناس ويسبونه - انظر «إصلاح المنطق» ص ٤٧٤، و«المخصص» ١٤/ ١٥٧.

٥ - **فَعولة** كملولة.
٦ - **فَعَّالَة** كعلّامة.
٧ - **فاعِلَة** كرواية.
٨ - **فَعَالَة** كَبَقَاقَة[١].
٩ - **مِفعالة** كمخزامة[٢].
١٠- **فِعّيل**[٣] كسكّير.
١١- **فاعول**[٤] كفاروق.
١٢- **مِفْعَل** كمسعر[٥].

وممّا تجدر ملاحظته أن الوزن الأخير من هذه المجموعة (مِفْعَل)، والوزن الثالث من المجموعة السابقة (مِفعال) يشتركان بين صيغ المبالغة واسم الآلة، لعلهما استعيرا من اسم الآلة واستعملا للمبالغة على سبيل المجاز.

والأصل في صيغ المبالغة أن تبنى من الثلاثي، غير أنه سمعت صيغ مبالغة من بعض أفعال رباعية على الأوزان التالية، واعتبر ذلك شاذًّا[٦] لقلته:

١ - **فَعّال** كدرّاك من أدرك، وجبّار من أجبر[٧].
٢ - **فَعول** كزهوق من أزهق.
٣ - **فَعيل** كنذير من أنذر، وحبيس من أحبس[٨].
٤ - **مِفعال** كمهوان من أهان، ومطعام من أطعم، ومنجاد من أنجد[٩].

وكما يبالغ في اسم الفاعل بالصيغ المذكورة، يبالغ في وزن فعيل من الصفة المشبهة بصيغتيّ **فُعال** (بتخفيف العين) و**فُعّال** (بتشديدها)، فيقال أمر عجيب وعُجاب

---

(١) البقاقة: الكثير الكلام.
(٢) من الخزام (بكسر الخاء): وهي حلقة تجعل في أنف البعير يشدّ فيها الزمام.
(٣) همع الهوامع ٢/ ٩٧، فصيح ثعلب، ص ٥٣ - ٥٤، الجمهرة ٣/ ٣٧٥ - ٣٧٦.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٠٢.
(٥) يقال هو مسعر حروب: أي يكثر من إشعالها.
(٦) المزهر ٢/ ٧٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٠٢.
(٧) «قال ابن خالويه: ليس في كلامهم فعال (بفتح الفاء وتشديد العين) من أفعل إلّا جبار من أجبر، ودراك من أدرك، وسآر من أسأر. وقال ثعلب في أماليه: لا يكون من أفعل فعال إلّا جبار من أجبر، ودراك، وسآل، وسآر من أسأرت: أبقيت. وفي شرح المقامات لسلامة الأنباري: جاء فعال من أفعل نحو: دراك، وسآر، وفحاش، وقصار، ورشاد، وحسان، وجبار، وحساس». المزهر ٢/ ٧٧.
(٨) «يقال أحبست الدابة احباسًا إذا جعلته حبيسًا فهو محبس وحبيس، وهذا أحد ما جاء على فعيل من أفعل» الجمهرة ١/ ٢٢٠، وانظر المزهر ٢/ ٧٧.
(٩) الكتاب ١/ ٥٩ (الحاشية للشنتمري)، والكامل للمبرد (ط. الدلجموني) ١/ ١٧١.

وعُجّاب، وعجّاب بالتشديد أكثر من عُجاب[١]، وكذلك جميل وجُمال وجُمّال[٢]، وكريم وكُرام، وكُرّام، ومليح ومُلاح ومُلّاح، وكبير وكُبار وكُبّار.

ومن يستعرض أوزان المبالغة ويقارنها بجذرها (ف.ع.ل) يلاحظ أنها إنما صيغت بأن طرأ على الجذر التغييرات التالية:

الوزن		الحرف الأول (ف)		الحرف الثاني (ع)		الحرف الثالث (ل)	
١ - فَعَّال		ـَ		ـَّ	ا		
٢ - فَعُول		ـَ		ـُ	و		
٣ - فَعِيل		ـَ / ـِ		ـِ	ي		
٤ - مِفْعَال	مِ	ـْ		ـَ	ا		
٥ - فَعِل		ـَ		ـِ			
٦ - فَعَال		ـَ		ـَ	ا		
٧ - فُعَل		ـُ		ـَ			
٨ - مِفْعِيل	مِ			ـِ	ي		
٩ - فُعَلَة		ـُ		ـَ		ـَ	ة
١٠ - فَعُولَة		ـَ		ـُ	و	ـَ	ة
١١ - فَعَّالة		ـَ		ـَّ	ا	ـَ	ة
١٢ - فَاعِلَة		ـَ	ا	ـِ		ـَ	ة
١٣ - فَعَالة		ـَ		ـَ	ا	ـَ	ة
١٤ - مِفْعَالَة	مِ			ـَ	ا	ـَ	ة
١٥ - فِعِّيل		ـِ		ـِّ	ي		
١٦ - فَاعُول		ـَ	ا	ـُ	و		
١٧ - مِفْعَل	مِ			ـَ			
١٨ - فُعَال		ـُ		ـَ	ا		
١٩ - فُعَّال		ـُ		ـَّ	ا		

(١) لسان العرب، والمخصص ١٤٧/١٢. وانظر عبدالله أمين ص ٢٦٦.

(٢) انظر لسان العرب.

ومن دراسة هذا الجدول يتضح أن ما طرأ على الجذر من تغيير يقع في ثلاثة أبواب:

١ - زيادة في الحروف.

٢ - زيادة في الحركات.

زيادة في الحركات والحروف.

وتتناول زيادة الحروف بالأكثر إضافة حرف مدّ (الألف أو الواو أو الياء) بعد عين الجذر أو فائه. ويسبق حرف المدّ بالحركة التي تلائمه. كما تتناول زيادة ميم مكسورة قبل الفاء، أو تاء مربوطة بعد اللام، أو مضاعفة العين. وقد يجتمع من هذه الحروف في اللفظة الواحدة حرف واحد كما في مِفْعَل، أو حرفان كما في مِفْعيل، أو ثلاثة كما في مِفْعالة.

أما زيادة الحركات فتتفاوت بين حركتين كما في فُعَل، وثلاث حركات كما في فَعُولَة.

وقد تجمع الزيادة بين الحروف والحركات كما في معظم الصيغ.

ومن الواضح أن هذه الزيادات - بأنواعها - هي التي أدّت إلى زيادة المعنى ومن ثم المبالغة فيه، إذ من القواعد المقررة في اللغة أن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى بصورة عامة[١].

* * *

ومن الجدير بالذكر أن المتتبع لبحوث القدامى في صيغ المبالغة يلاحظ أن النحويين منهم حاولوا الوقوف في بحوثهم فيها على عدد لا يتجاوز الخمسة. فقد ذكر سيبويه أن «الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (أي معنى المبالغة) فَعول ومِفعال وفَعّال وفَعِل، وقد جاء فَعيل»[٢]. وخالفه «أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة وهما فَعِل وفَعيل، قالوا لأن فَعِلًا وفَعيلًا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك رجل كريم وظريف ورجل عَجِل ولَقِن إذا كان ذلك كالطبيعة وحملوا ما احتجّ به من الأبيات على غير ما ذكره...»[٣].

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٤٤.

(٢) الكتاب ١/ ٥٦.

(٣) شرح ابن يعيش ٦/ ٧٢. والواقع أن هذه النقطة لم تغب عن سيبويه، فقد ذكر أن أبنية المبالغة «ليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل يدلك على ذلك أنها قليلة فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد من أسماء الجواهر» - انظر الكتاب ١/ ٦٠.

وعلّق ابن يعيش على ذلك بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدّى فمن ذلك فَعول وفَعّال ومِفعال وفَعّال فهكذا سبيل فَعيل إذا كان معدولًا كقولك رحيم من راحم وعليم من عالم فيجوز زيد رحيم عمرا كما تقول راحم عمرا لأنه معدول عنه، هذا مع السماع»(١).

وحصر السيوطي(٢) هذه الأبنية في خمسة هي: فَعّال، وفَعول، ومِفعال وفَعيل، وفَعِل، ثم ذكر أن أكثر البصريين ينكرون إعمال فَعيل وفَعِل لقلتهما، وأن الجرمي ينكر فَعِلًا دون فَعيل «لأنه أقل ورودًا حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر»(٣).

ويؤخذ ممّا تقدم أن النحاة إنما قصروا بحوثهم على ما يجري مجرى الفعل في العمل النحوي من هذه الصيغ. والعمل النحوي هو أهم ما يستهدفونه في بحوثهم في الغالب.

أما اللغويون فقد أدّت طبيعة المجال الذي يبحثون فيه إلى اتساعهم في هذا الباب. قال ابن خالويه في شرح الفصيح(٤):

«العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَال كَفساق، وفُعَل كغُدَر، وفَعّال كغدّار، وفَعول كغدور، ومِفعيل كمعطير، ومِفعال كمعطار، وفُعَلَة كهمزة لمزة، وفَعولة كملولة، وفَعّالة كعلّامة، وفاعِلة كراوية وخائنة، وفَعالة كبقاقة للكثير الكلام، ومِفعالة كمِجزامة».

والواقع أن العرب بنوا أسماء المبالغة على أكثر من هذه الأوزان التي يذكرها ابن خالويه، إذ وصلت أشهر هذه الأوزان إلى تسعة عشر، كما رأينا. وسنرى عند بحثنا في الاشتقاق غير المطرد أن هناك أوزانًا أخرى غير هذه استعملت للمبالغة وأن استعمالها لم يكن مطردًا إلى الحد الذي يمكن أن يُقاس عليه.

(١) شرح ابن يعيش ٦/٧٣.
(٢) همع الهوامع ٢/٩٦ - ٩٧.
(٣) نفسه ٢/٩٧.
(٤) المزهر ٢/٢٤٣.

- ١١ -

اسم التفضيل

هو الوصف المبني على أفْعَل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل[١]. وتحذف همزة أفعل من «خير» و«شر» في الغالب، وإن أريد بهما التفضيل، فيقال هو خير منه بمعنى أخير، وهذا شر من ذاك بمعنى أشر. وقد تستعملان على الأصل كقراءة بعضهم (من الكذّاب الأشرّ)، وقول الشاعر:

بلال خير الناس وابن الأخير[٢]

واختلف في سبب هذا الحذف فعزاه بعضهم لكثرة الاستعمال[٣]، وقال الأخفش: لأنهما لم يشتقّا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما[٤].

أما «حَبّ» التي استعملت بمعنى أَحَب في قوله:

وزادني كلفا بالحب أنْ مُنِعَت   وحَبّ شيء إلى الإنسان ما منعا

فتعزى إلى الضرورة الشعرية[٥].

ويصاغ اسم التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب. قال ابن مالك:

صغ مِن مَصوغٍ منه للتعجّبِ   أفْعَلَ للتفضيل وَأْبَ اللَّذْ أُبي[٦]

ويعلّل ابن يعيش هذا بقوله[٧]: «وإنما جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى. أما اللفظ فبناؤهما على أفعل... وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل. ألا ترى أنك إذا قلت ما أعلم زيدًا كنت مخبرًا بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسموّ عليه».

ولذا فإنه يشترط فيما يصاغ منه ما يلي:

(١) شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/ ١١٢.
(٢) الأشموني ٢/ ٢٨٣.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢١٢.
(٤) شرح التصريح ٢/ ١١٢.
(٥) انظر شرح التصريح ٢/ ١١٢.
(٦) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٣، و٣٨٤.
(٧) شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٦/ ٩١.

١ - أن يكون فعلًا: فيقال من باب ضرب يضرب هو أضرب، ومن باب علم يعلم هو أعلم، ومن باب فَضَلَ يَفْضُلُ هو أفضل، وشذّ قولهم هذا أحنك البعيرين أي أكثرهما تحريكًا لِحَنَكَيْه، ومن ثم أكثرهما أكلا. وهذا آبل من ذاك أي أحذق منه في رعي الإبل - من الحنك والإبل وهما اسمان[١]. كما شذّ قولهم: هو أقمن منه بذلك أي أحق. وهذا أَلَصّ من شِظاظ (لص مشهور)، من قَمِنٍ ولِصٍّ، وهما وصفان[٢].

وأنكر سيبويه أن يُصاغ «أفعل» من اسم ليس له فعل كيد ورجل[٣].

٢ - أن يكون ثلاثيًّا مجردًا: نحو هو أعلم منه وأحذق. غير أن بعضهم أجاز اشتقاقه من «أَفْعَل» مع أنه ذو زيادة. وعزا ابن يعيش[٤] والرضي[٥] ذلك إلى سيبويه[٦]. ومن الشواهد التي ذكرت في هذا الصدد قولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولادهم للمعروف، وأنت أكرم لي من أخيك (أي أشد إكرامًا)، وهذا المكان أقفر من ذاك، وهو أفلس من ابن المذلّق[٧]، وهذا أخصر من ذاك[٨].

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز بناء «أفعل» من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد، قلّت أو كثرت، وتابعه في ذلك المبرّد، وخطّأهما ابن يعيش إلّا فيما كان على وزن أفعل[٩].

٣ - أن يكون متصرِّفًا، فلا يشتق اسم التفضيل من نحو نعم، وبئس، وليس، وعسى[١٠].

٤ - أن يكون تامًّا، فلا يشتق من الأفعال الناقصة ككان وأخواتها. وقيل لا مانع - وإن لم يسمع - أن يقال: هو أكون منك منطَلَقًا، وهو أصير منك غنيًّا أي أشد انتقالًا إلى الغنى[١١].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٥٢، ومتن الزمخشري من شرح ابن يعيش ٦/٩٤. ويرى الشارح، بعكس صاحب المتن، أن آبل مأخوذ من فعل ثلاثي كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلًا وتصرفوا فيه كسائر الأفعال - شرح ابن يعيش ٦/٩٤.

(٢) شرح التصريح ٢/١١٢، والأشموني ٣٨٤. وإذا صح ما رواه ابن القطاع من وجود الفعل لصَّ (بتشديد الصاد): أي أخذ المال خفية، كان لا شذوذ في المثل الثاني.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٥١ (قياسًا على التعجب).

(٤) ابن يعيش ٦/٩٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢١٢.

(٦) لم نعثر على رأي سيبويه بهذا الصدد. وانظر «أبنية الصرف»، ص ٢٨٥.

(٧) شرح ابن يعيش ٢/٩٢ (وابن المذلق رجل من بني عبد شمس كان يضرب به المثل في الفقر).

(٨) نفسه ٢/٩٢-٩٣. وأفعل التفضيل هنا مبني من «اختصر» (بضم التاء) وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول: شرح ابن عقيل ٢/١٣٨.

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢/٢١٢.

(١٠) نفسه ٢/٢١٢.

(١١) نفسه ٢/٢١٢.

٥ - أن يكون قابلًا للتفاوت، فلا يشتق اسم التفضيل من نحو غربت الشمس وطلعت، وفني الرجل ومات. إذ لا يقال: الشمس اليوم أغرب منها وأطلع، ولا هذا الرجل أفنى من ذاك وأموت[١].

٦ - ألّا يكون منفيًّا، فلا يصاغ من مثل «لا أنبس بكلمة» فيقال: هذا أنبس مني، لئلا يلتبس بالمثبت[٢].

٧ - ألّا يكون مبنيًّا للمجهول، إذ القياس أن يفضّل على الفاعل دون المفعول. أما ما ورد عن العرب كقولهم هو أزهى[٣] من ديك، وأعنى بحاجتك من أخيك، وأشغل من ذات النِّحْيَيْن[٤] وهو أعذر منه، وألوم، وأشهر، وأنكر، وأرجى، وأخوف، وأهيب، وأحمد، وأسرّ، فقد جاء شاذًّا وإن حاول بعض النحاة تخريجه[٥].

٨ - ألّا يكون لهذا الفعل صفة على وزن «أفعَل» تدل على لون أو خلقة ملازمة[٦]، ولذا لا نقول في «الأحمر»: هو أحمر منه، ولا في الأبيض هو أبيض منه[٧]، ولا في الأعرج هو أعرج منه، ولا في الأعشى هو أعشى منه. وسبب ذلك،

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢.

(٢) نفسه ٢/ ٢١٢.

(٣) جاء في الصحاح أن العرب لا تتكلّم بهذا الفعل إلّا مبنيًّا للمفعول. وحكى ابن دريد زها يزهو.

(٤) النحي (بكسر النون): زق السمن. وذات النِّحْيَيْن امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية. انظر ابن يعيش ٦/ ٥٩، وشرح التصريح ٢/ ١١٢ - ١١٣.

(٥) على تأويل معنى الفاعل في كل، كأن يقال: هو ذو زهو، وذو عناية، وهي ذات شغل.. إلخ.. - انظر ابن يعيش ٦/ ٩٥.

(٦) انظر الكتاب ٢/ ٢٥١ (قياسًا على فعلي التعجب)، وشرح الرضي للكافية ٢/ ٢١٣ (حيث يستعمل «العيوب الظاهرة» عوضًا عن «الخلقة الملازمة») وشرح ابن يعيش ٦/ ٩٣.

(٧) وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لأنهما أصلان للألوان في زعمهم، وأنشدوا:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ... فأنت أبيضهم سربال طباخ

وأنشدوا أيضًا:

جارية في درعها الفضفاض ... أبيض من أخت بني أباض

وأعتبر البصريون ذلك من الشواذ. وحاول ابن الأنباري عبثًا تعليل ذلك بقوله: «الأبيات ضرورة، أو أبيض فيها أفعل الذي مؤنثه فعلاء لا الذي يراد به المفاضلة فكأنه قيل في الأول (إذا الرجال... مبيضهم)، وفي الثاني (جارية في رمضان... جسد مبيض من أخت بني أباض، ويكون من أخت في موضع الصفة» - شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ٦/ ٩٣، وانظر أيضًا شرح الرضي للكافية ٢/ ٢١٣، ويوهان فك «العربية» ص. ٨ - ٨٢.

على ما يرويه سيبويه عن الخليل[١]، أن هذه الصفات أصبحت بمنزلة الأسماء الجامدة كاليد والرجل فغدت لا تقبل المفاضلة[٢].

أما إذا كانت «أفعل» صفة غير ملازمة[٣] فيجوز التفضيل منها مباشرة، كقولهم في الأحمق: هو أحمق منه، وفي الأرعن هو أرعن منه، وفي الألدّ هو ألدّ منه، وفي الأهوج والأخرق هو أهوج منه وأخرق[٤].

ويرى برجشتراسر أن وزن «أفعل» للتفضيل مرتجل في العربية إذ لا وجود له في اللغات السامية الأخرى. ويرى كذلك أنه حديث فيها لأن حروف العلّة تبقى سالمة فيه فيقال «أحوج»، مثلًا، عوضًا عن «أحاج» التي يقتضيها قياس الإعلال[٥]. وأخشى أن يكون دليله هذا على الحداثة ضعيفًا، ففي العربية ألفاظ أخرى بقيت فيها حروف العلة سالمة[٦]، كاستحوذ واستروح[٧] واستخول[٨]، ولم يُتّخذ ذلك دليلًا على حداثتها، بل لعلّ ذلك نفسه يمكن أن يتّخذ دليلًا على القدامة طالما يمثل حالة لا تتمشى مع القياس.

والذي أراه أن المقارنة بين الأشياء ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان، قديمة كقدمه، إلّا أن الإكثار منها يستوجب إدراك مقادير الأشياء وقيمها إدراكًا يبرر المقارنة بينها، وعلى ذلك أعتقد أن العربي لا بدّ أن عرف التفضيل بشكل ما في أقدم مراحل حياته، وإن كان ارتجاله لوزن «أفعل» قد يكون جاء متأخرًا نسبيًّا حين أكثر من المقارنة بين الأشياء.

* * *

ويتوصّل إلى التفضيل من غير الثلاثي ومما الوصف منه على أفعل بذكر مصدره منصوبًا على التمييز بعد نحو أشد أو أكثر أو أعظم، على ما يقتضيه المعنى، نحو هذا أعظم ابتهاجًا منه، وأكثر إدراكًا للأمور، وأشد سمرة، وأقبح عرجًا.

أما الجامد، وما لا يقبل التفاوت، والناقص، والمنفي، والمبني للمجهول، فلا

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥١.
(٢) انظر أيضًا شرح ابن يعيش ٦/ ٩٣.
(٣) يستعمل الرضي «العيوب الباطنة» عوضًا عن «الصفة غير الملازمة» - شرحه على الكافية ٢/ ٢١٣.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٥١ (قياسًا على التعجب)، وشرح الكافية ٢/ ٢١٣.
(٥) برجشتراسر، ص ٦٧ - ٦٨.
(٦) انظر باب «تعارض السماع والقياس» - الخصائص ١/ ١١٧.
(٧) استروح: وجد الراحة، - الشيء: تشممه، - الشجر: إحياء، - الغصن: اهتز بالريح.
(٨) يقال استخولهم: صيرهم من خوله، واستخول فيهم: اتّخذهم أو اتّخذ منهم أخوالًا.

يشتق منها اسم تفضيل على الأرجح[١].

* * *

وقد يرد أفعل التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل، نحو «ربكم أعلم بكم»، و«هو أهون عليه»، وقوله[٢]:

وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ اجشعُ القوم أعجلُ

وقوله[٣]:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعز وأطول

وقوله[٤]:

أتهجوه ولست له بكفء فشرّكما لخيركما الفداء

والمسألة خلافية، على أي حال، إذ يعتقد بعضهم أن أفعل التفضيل لا يخلو من التفضيل[٥].

* * *

- ١٢ -

اسم الآلة

عرّف نحاة العرب اسم الآلة بصور مختلفة: فقد قال عنه سيبويه[٦] بأنه «كل ما يُعالج به»، وعرّفه ثعلب[٧] بأنه «كل اسم في أوله ميم مما ينقل ويعمل به»، وعرّفه الزمخشري[٨] بأنه «اسم ما يعالج به وينقل». ومن الواضح أن تعريف الزمخشري يجمع بين تعريفي سيبويه وثعلب، غير أنه يهمل ما ذكره الأخير من وجود الميم. والواقع أن

(١) انظر ابن يعيش ٦/ ٩٢، وعبدالله أمين ص ٢٧٣.
(٢) الأشموني ٢/ ٣٨٨.
(٣) نفسه ٢/ ٣٨٨.
(٤) نفسه ٢/ ٣٨٨.
(٥) انظر الأشموني ٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨.
(٦) الكتاب ٢/ ٢٤٩.
(٧) فصيح ثعلب ص ٥٣.
(٨) متن شرح ابن يعيش على المفصل ٦/ ١١١.

وجود الميم ليس محتومًا إلا في أوزان اسم الآلة الغالبة، كما سنرى.

ويصاغ اسم الآلة قياسًا[١] على الأوزان الثلاثة التالية[٢]:

١ - **مِفْعَل**: كمخرز، ومقطع، ومبرد، ومقصّ، ومثقب، ومنجل.

٢ - **مِفْعَلَة**: كمطرقة، ومروحة، ومغرفة، ومقدحة، ومرقاة، ومسلّة.

٣ - **مِفْعال**: كمنشار، ومثقاب، ومرآة، ومقراض، ومضراب، ومفتاح. ويعتقد بعض النحاة القدامى أن مِفْعال هو الأصل، وأن مِفعَل ومِفْعَلَة «منقوصان منه»[٣] ويؤيد ذلك - على ما ذكره ابن يعيش[٤] - أمران:

الأول : «إن كل ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيه مِفْعال، نحو مقرض ومقراض ومفتح ومفتاح، وليس كل ما جاز فيه مِفعال جاز فيه مِفْعَل».

والثاني : أن العين في مِخْيَط ومِجْوَل صحّت «ولم تقلب كما قلبت في مَقال ومَقام... لأنها مَقصورة عما تلزم صحته وهو مِخياط ومِجوال لوقوع الألف بعدها».

وخلافًا لذلك يرى مصطفى جواد[٥] أن مِفْعَلًا هي الأصل، «فمِفعلة هي مؤنث (مِفْعَل) و«المِفْعال» ناشي عن «المِفْعَل» باشباع فتحة العين حتى صارت الفًا» - على حدّ قوله.

وقد أوصى مجمع اللغة العربية «باتباع المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»[٦].

هذا، وقد جاء **الفِعال** أيضًا وزنًا لاسم الآلة[٧]، كالخِياط لما يخاط به وهو الابرة،

---

(١) ليس المقصود بالقياس هنا أنه يجوز أن يشتق كل من هذه الأوزان «من أي فعل اتّفق وإن لم يسمع، بل... إن كلا منها إن ورد به السماع في فعل أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل، كالمفتاح فإن كل ما يمكن أن يفتح به الباب يسمّى مفتاحًا وإن لم يكن الآلة المعروف بذلك» - مناهج الكافية ٢/٤٩، وانظر مجلّة مجمع اللغة العربية ١٠/٦٢.

(٢) انظر قرار مجمع اللغة العربية الذي ينصّ على أن اسم الآلة «يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثي على وزن مفعل ومفعلة ومفعال، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشي»، وعلى أن المجمع يوصي «باتّباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان المتقدّمة» - مجلة المجمع ١/٣٥.

(٣) مناهج الكافية ٢/٤٩. وانظر أيضًا شرح ابن يعيش ٦/١١١.

(٤) شرح ابن يعيش ٦/١١١. وانظر أيضًا ما رواه صاحب المخصص من زعم الفارسي أن كل مفعل مقصَّر من مفعال كما أن كل فعلٍ مقصَّر عن افعالٍ - المخصص ١٤/١٩٩.

(٥) المباحث اللغوية في العراق ص ٢٠.

(٦) مجلة المجمع ١/٢٢١.

(٧) شرح الشافية للرضي ١/١٨٨.

والنِظام للخيط الذي ينظم به. غير أن وروده على هذا الوزن قليل، على ما يظهر. ويُعتقد «أن هذا الوزن هو أقدم وزن في اللغات الساميّة»[١]، ويرى برجشتراسر أنه أصل مِفْعال قبل أن تضاف إليه الميم، وأنه أقدم وزن لأسماء الآلة[٢]، فمنه سِنان ووعاء ولسان ونطاق... الخ.

وسمع عن العرب بضعة أسماء اعتبرها بعضهم أسماء آلات وردت شذوذًا، بعضها جاء مفتوح العين وهو: «المَنارة، والمَنْقَل للخُفّ، ومَنْقَبَة البيطار للحديدة التي ينقب بها، والمقبض وهو الحبل يمدّ بين يدي الخيل في الحَلْبَة»[٣]، وبعضها جاء مضمومها وهو «المُسْعُطْ والمُنْخُل[٤] والمُدُق[٥] والمُدْهُن والمُكْحُلَة»[٦].

ولم يحاول النحاة تفسير هذه الظاهرة إلّا عن طريق الشذوذ، غير أن سيبويه حاول تفسير الحالة الأخيرة منها بأن زعم أن الناس لم يذهبوا بها مذهب الفعل بل جعلوها أسماء لأوعيتها، يعني أن المُكْحُلَة - على حدّ قوله - «ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها»[٧]. وقال ابن سيده[٨]: «وإنما هي مثل مُغفور[٩] ومُغثور[١٠] ومُغرود[١١] ومُعلوق[١٢] وهذه أربعة أحرف جاءت على مُفعول وليست مأخوذة من فعل، فعلى ذلك جرت مكحلة والأربعة التي معها».

ومهما يكن من أمر، فإن اسم الآلة يجيء مما يلي:

(١) تعليق مراد كامل على الفلسفة اللغوية لزيدان، حاشية ص ١٠٤.
(٢) التطور النحوي ص ٦٤.
(٣) البغدادي، ذيل فصيح ثعلب، ص ٣٢.
(٤) ويقال فيه المنخل (بضم الميم وفتح الخاء) أيضًا - انظر أدب الكاتب ص ٤٣١.
(٥) ويجوز فيه المدق (بكسر الميم وفتح الدال) أيضًا - نفسه ص ٤٣٠.
(٦) سيبويه ٢/٢٤٨، والمخصص ١٤/١٩٩.
واضاف إليها بعضهم المنصل (بضم الميم، وضم الصاد أو فتحها) - انظر أدب الكاتب ص ٤٣١؛ والمحرضة (بضم الميم والراء) - وهي وعاء يوضع فيه الحرض (بضم الحاء)، وهو شجر تغسل الأيدي والثياب برماده. انظر متن شرح ابن يعيش ٦/١١١، وشرح الشافية ١/١٨٦، ومجموعة الشافية ٢/٤٩.
وجاء في الصحاح واللسان المحرضة - بكسر الميم وفتح الراء.
وذكر ابن يعيش أنه لا يعرف الضمّ فيها - شرح ابن يعيش ٦/١١٢.
(٧) الكتاب ٢/٢٤٨.
(٨) المخصص ١٤/١٩٩.
(٩) المغفور: صمغ يسيل من بعض الشجر.
(١٠) المغثور: شيء كالصمغ يسيل من شجر الثمام والرمث.
(١١) مغرود: ضرب من الكمأة.
(١٢) معلوق: كل ما علق به شيء.

١ - الفعل الثلاثي المتعدّي - وهو الغالب: كالمِضْرَب، والمِقراض والمِكْنَسَة (من ضرب وقرض، وكنس).

٢ - الفعل الثلاثي اللازم - كالمِعرج، والمِعْراج[١]، والمِعْزَق، والمِعْزَفة، والمِزْرَب والمِزراب (من عرج وعزق وعزف وزرب).

٣ - الفعل غير الثلاثي - كالمِحراك[٢]، والمِعلاق[٣] والمِملسة[٤] (من حرّك وعلّق وملّس).

٤ - الأسماء الجامدة[٥] - كالمِزود (من الزاد)، والمِحبرة (من الحبر)، والمِقلمة (من القلم).

ويلاحظ أن أمثال هذه الكلمات أقرب إلى أسماء الأمكنة منها إلى أسماء الآلات.

وقد يكون اسم الآلة اسمًا جامدًا ارتجل في الأصل على أوزان مختلفة: كالسوط والقدّوم، والجرس، والسكين، والساطور. ولا يدخل هذا النوع في باب الاشتقاق.

ويبدو أن استعمال القدماء لاسم الآلة كان قليلًا، ولذا كانت بحوثهم فيه محدودة موجزة. ولعلّ سبب ذلك هو أن الحياة قديمًا لم تكن تدعو لشيوعه أو تلحّ على استعماله. وقد أحصى ابراهيم مصطفى ما ورد من صيغه في القرآن الكريم فلم يجد أكثر من ستّ كلمات هي:

مصباح، ومفتاح، وميثاق، وميزان، وميقات، وميكال، يضاف إليها كلمات أخرى قليلة وردت على غير صيغه الثلاثة الشائعة، مثل حجاب، وخِياط، وسقاية[٦].

أمّا في العصر الحديث فقد اتسع الناس في استعمال الآلة إلى حدّ اقتضى التوسع في استعمال اسمها. ولوحظ أن كثيرًا من الآلات المستعملة حديثًا كالغسّالة، والجرّارة، والدّبّابة، والسّمّاعة، إنما اشتُقت أسماؤها قياسًا على وزن جديد هو «فَعّالة». ومن الواضح أن هذا الوزن هو من أوزان المبالغة أيضًا، شأنه في ذلك شأن مِفْعَل ومِفْعال. فكأن ما بولغ في نسبة فعل إليه هو من قبيل الآلة أو الأداة التي تحدث ذلك الفعل

(١) المعراج: السلم، من عرج يعرج إذا ارتقى.
(٢) المحراك: العود الذي تحرك به النار.
(٣) المعلاق: اسم لما يعلق به الشيء.
(٤) المملسة: خشبة تسوى بها الأرض.
(٥) الغلاييني - جامع الدروس العربية ١/ ١٩٠.
(٦) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ١٠ ص ٦٣.

بكثرة، والعكس صحيح.

ولشيوع هذا الوزن الجديد تقدم أحمد حسن الزيات، عضو مجمع اللغة العربية، إلى مجلس المجمع في جلسته المنعقدة في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٤ بالاقتراح الآتي[١]:

«يصوغ المحدثون من الثلاثي المتعدى اسم الآلة على وزن «فَعّالة». ولا يكادون يعدلون عنه إلى وزن من الأوزان القياسية الثلاثة: فيقولون: (غسّالة) للآلة الكهربائية التي تغسل الثياب ونحوها، و(عصّارة) للآلة التي تعصر الفاكهة، و(كسّارة) للآلة التي يكسر بها النقل كالجوز ونحوه، و(شتّالة) للآلة التي تشتل الأرز، و(خرّامة) للآلة التي تخرم الورق، و(فرّازة) للآلة التي تفرز الزبد من اللبن، و(رشّاشة) للآلة التي ترشّ الماء على النبات أو الدواء على الشجر، و(نطّالة) للآلة التي تنطل الماء من الجدول إلى الحقل، و(فرّامة) للآلة التي تفرم اللحم، و(فرّاطة) للآلة التي تفرط الذرة، و(سمّاعة) للآلة التي تساعد السمع في التليفون.

وأنا أقترح أن تضاف هذه الصيغة إلى الصيغ القديمة تيسيرًا على الناس، وتقريبًا للعامية من الفصحى».

ووافق مجلس المجمع على هذا الاقتراح، وهاك نص قراره في هذا الصدد[٢]:

«قرّر مجلس المجمع صحة استعمال صيغة **«فَعّالة»** لاسم الآلة، وأضاف هذه الصيغة إلى الصيغ القديمة، بعد أن اطلع على اقتراح للعضو المحترم الأستاذ أحمد حسن الزيات، وعلى تقرير لجنة الأصول في شأنه، وعلى بحث للعضو المحترم الأستاذ ابراهيم مصطفى».

* * *

٢ - اشتقاق الأسماء من الأسماء:

واشتق العرب الأسماء من الأسماء. ومن الوسائل التي استخدموها لذلك:

١ - وزن اسم الفاعل: فاشتقّوا من الفرس واللبن والتمر «فارس» لصاحب الفرس، و«لابن» و«تامر» لصاحبي اللبن والتمر. كما اشتقوا «دارع»، و«تارس»، و«نابل»، و«ناشب»، و«سالح»، و«ناعل»، و«حاذٍ»، و«لاحم»، و«شاحم»، و«فاكه» لذي الدرع

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ١٠/ ٢٨٠.
(٢) نفس المرجع ١٠/ ٢٧٩.

والترس والنّبل والنشّاب والسلاح والنعل والحذاء واللحم والشحم والفاكهة[١].

واشتقّوا على هذا الوزن نفسه الأعداد الترتيبية من اثنين إلى عشرة. قال الأزهري[٢]: «ويجوز أن تصوغ، أي تشتق، من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعِل كما تصوغه من فَعَلَ المفتوح العين. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وصغ من اثنين فما فوقُ إلى عشرةٍ كفاعلٍ مِن فَعَلا[٣]

فتقول ثانٍ وثالث ورابع إلى العاشر كما تقول من فَعَلَ المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد، إلّا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق..».

كما اشتقّوا على هذا الوزن أيضًا ألفاظًا من جوامد للتوكيد، فقالوا: ليل لائل، وعام عائم، ودَفْر دافر، ودهر داهر، كما قالوا: ألف مُؤَلَّفة، وقناطير مُقَنْطَرَة، وإبل مُؤَبَّلَة[٤].

٢ - وزن فَعّال: فقد جاء في تاج العروس أنهم استعملوا هذا الوزن، زيادة على المبالغة، للدلالة على النسب والحرف والصنائع[٥]. ويلاحظ أنه أكثر ما يشتق في الحالتين الأخيرتين من الأسماء، فيقال حمّار وجمّال وبغّال وسيّاف وعسّال لصاحب حمار وجمل وبغل وسيف وعسل. ويقال نجّار وحدّاد وعطّار لمن حرفته النجارة والحدادة والعطارة، وبزّاز وثوّاب وعنّاب لمن يبيع البز والثياب والعنب.

وجاء في قرار لمجمع اللغة العربية أن هذا الوزن يصاغ «قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة «فعّال» للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال (زجّاج) لصانع الزجاج، و(زجّاجي) لبائعه»[٦].

---

(١) انظر المخصص ١٥/ ٦٩، والمزهر ٢/ ٢٧٤.
(٢) شرح التصريح على التوضيح (ط ٢) ٢/٢٧٦.
(٣) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٤.
(٤) انظر المزهر ٢/٢٤٦ - ٢٤٩.
(٥) جاء في تاج العروس ٣/١١٧ (مادة حبر): «وقد صرح كثير من الصرفيين بأن فعالًا (بتشديد العين) كما يكون للمبالغة يكون للنسب والدلالة على الحرف والصنائع كالنجار والبزاز.».
(٦) مجلة المجمع ١/٣٥، وانظر أيضًا ص ٢١٥ - ٢١٦ من الجزء نفسه.

٣ - المصدر الصناعيّ[(١)]، وهو أن تضاف ياء النسب وتاء النقل[(٢)] إلى اللفظة المعنية، فيقال الفاعلية والمسؤولية والانهزامية والحزبية والمانوية، نسبة إلى الفاعل والمسؤول والانهزام والحزب وماني.

وأكثر ما تستعمل هذه الوسيلة للدلالة على معنى مجرّد، بما في ذلك أسماء المذاهب كالمحمدية والعلوية والأشعريّة. ويبدو أنها لم تكن كثيرة الاستعمال في الجاهلية وصدر الإسلام إذ «لم يكن من طبيعة العرب في جاهليتها وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل في البحث، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأي اسم كان، عبّروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم. ولما زاولوا العلوم وتعمّقوا في البحث، اضطروا إلى وضع صيغة تدل في جملتها على معنى زائد على اسم الجنس، مصدرًا كان أو غير مصدر، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كفيلة بهذا... وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوّة المشتق، وهم يريدون المعنى المصدري، أو المعنى الحاصل بالمصدر، أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الإسمية، ليتمحض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به»[(٣)].

ولكثرة استعمال هذا المصدر في صوغ الأسماء اليوم، وشدة الحاجة إليه، أقرّه مجمع اللغة العربية واتخذ بشأنه قرارًا جاء فيه أنه «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء»[(٤)]. ومن الواضح أن قرار المجمع هذا في اطلاق لفظة «كلمة» دون تعيين يفتقر إلى الدقة، إذ لم يصدر يقصد بالمصدر الصناعي أن يصاغ من الفعل، مثلًا، في أي حال.

٤ - وزن مَفْعَلَة، استعملوا هذا الوزن، في جملة ما استعملوه، لأسماء المواضع التي تكثر فيها الأشياء، كما ذكرنا سابقًا، وبذلك اتخذوا منه وسيلة لصوغ اسم من اسم، كقولك أرض مسبعة ومأسدة ومقثأة للتي يكثر فيها السباع والأسود والقثّاء[(٥)].

٥ - وزن أفْعَل، فقد سمعت على هذا الوزن أسماء صفات قليلة تنتمي إلى أسماء أعيان اشتقت منها: كالآذن: العظيم الاذن، والأزبَر العظيم الزُّبرة، وهي موضع

(١) وهو مصدر مجازًا لا حقيقة، لأنه لا يدلّ على حدث ولا يعمل عمل المصدر. وإنما هو في الواقع اسم معنى سمي مصدرًا اتساعًا.
(٢) تدعى هذه التاء كذلك لنقلها الاسم من الوصفية إلى الإسمية - انظر مجلة المجمع ١/٢١٢.
(٣) مجلة المجمع ١/٢١٢ - عن مقال للشيخ أحمد الاسكندري، عضو المجمع.
(٤) مجلة المجمع ١/٣٥، ٢١٥.
(٥) انظر الكتاب ٢/٢٤٩، وصفحة ١٩٥ من هذا الكتاب.

الكاهل[١]. وكأليل وأيوم في ليل أليل ويوم أيوم، إذا كان صعبًا شديدًا[٢].

٦ - أضِف إلى كل هذا وسائل أخرى غير مطردة لجؤوا إليها في اشتقاق بعض الأسماء من أسماء أخرى، كاشتقاق ضَيفن (وهو ضيف الضيف)[٣] من الضيف، والشَّفَلَّع (العظيم الشفتين) من الشّفة[٤]. وسيبدو لنا هذا خلال بحثنا في الاشتقاق غير المطرد، في الفصل الرابع من هذا الباب.

٣ - اشتقاق الأسماء من الحروف:

واشتقاق الأسماء من الحروف نادر جدًّا في العربية، ولكنّه موجود على كل حال. وأكثر ما شاع منه على ألسنتهم «العنعنة» بمعنى تتابع ذكر عن في الرواية، كأن يقال روي عن فلان عن فلان عن فلان. . . إلخ. . وكذلك «المعيَّة» بمعنى المصاحبة في مثل قولهم واو المعية.

* * *

(١) انظر المخصص ١٤/١٤٦.
(٢) انظر المزهر ٢/٢٤٨.
(٣) المنصف ٣/٢٧.
(٤) معجم مقاييس اللغة ٣/٢٧٢.

الفصل الثالث

اشتقاق الأفعال

لا ريب في أنّ كثيرًا من الأفعال في العربية قد ارتجل في القديم للتعبير عن أغراض معينة. غير أن الكثير منها أيضًا قد اشتق من غيره حين اتسع نطاق هذه الأغراض. والمتتبع لهذه الظاهرة في المعاجم وكتب اللغة يرى أي هذه الأفعال المشتقة قد أخذت من ثلاثة مصادر رئيسية[1]:

أ - من الأفعال.

ب - من الأسماء.

جـ - من الحروف.

١ - اشتقاق الأفعال من الأفعال (المزيدات):

نشأة الفعل:

إن اشتقاق فعل من آخر ينم عن أصالة الفعل المشتق منه بالنسبة للمشتق. غير أن موضوع هذه الأصالة هو موضوع مثير غامض يتصل بنشأة الفعل، ويعتمد على الحدس والتخمين أكثر ممّا يعتمد على الحقائق اليقينية. وأغلب الظن أن الإنسان أول ما استعمل اللغة استعمل ألفاظًا مشتركة بين الاسم والفعل لتدل على كلٍّ منهما، واعتمد على قرينة الحال للتمييز بين تلك الألفاظ. غير أنه لا بدّ أن تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى أخذ يستعمل فيها ألفاظًا معينة في ظروف ثابتة للدلالة على أحداث وحسب. وتكرّر هذه الظروف، وتكرّر اقتران هذه الألفاظ بها، أكسب هذه الألفاظ بالذات فكرة «الدلالة على حدث» أو قل «فكرة الفعلية».

---

(١) اشتقّ العرب بعض الأفعال في الواقع من مصدر رابع هو الجمل، على سبيل النحت. كقولهم طلبق من أطال الله بقاءه ودمعز من أدام الله عزه. وسنعرض لهذا الأمر في الباب الرابع من هذا الكتاب.

ولعلّ هذه المرحلة تمثل أولى مراحل تكوّن الفعل. والراجح أن كانت فكرة الزمن آنذاك غير واردة، إذ يغلب أن تكون هذه الفكرة قد جاءت متأخرة نسبيًّا. ومن يدري فلعلّ دلالة الفعل الماضي على المستقبل في الجمل الشرطية، ودلالة المضارع على الماضي بعد لم، وعلى المستقبل بعد لن وأدوات الشرط، هي من بقايا حقبة كان فيها الفعل مرتبطًا بالحدث دون الزمان.

والسؤال الذي يبرز الآن هو أي الأفعال أسبق إلى الوجود: الماضي، أو المضارع، أو الأمر؟ لقد اختلف النحاة القدامى في ذلك. قال السيرافي[1]: «إنّ في ذلك قولين: أحدهما أن المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضي. وهذا شيء كان يذهب إليه الزجّاج وغيره. والحجة فيه أن الأفعال المستقبلة تقع بها العدات ثم توجد بعد تقدّم الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالًا ثم يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيًا. والقول الثاني إنّ الحال هو أول الأفعال ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي...».

وقال الزجاجي[2] - ولعلّه تأثّر بذلك استاذه الزجاج -: «اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل. لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضيًا فيخبر عنه بالمضي. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي».

وروى السيوطي[3] عن أبي البقاء العكبري قوله في اللباب: «أقسام الأفعال ثلاثة ماض، وحاضر، ومستقبل، واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها فقال الأكثرون هو فعل الحال لأن الأصل في الفعل أن يكون خبرًا والأصل في الخبر أن يكون صدقًا... وفعل الحال تمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان. وقال قوم الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده، وقال آخرون هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ولأنه كل وجوده فاستحقّ أن يسمى أصلًا».

ومن البيّن أن معظم الحجج التي وردت في جميع هذه الأقوال لا تقوم على أُسس

(١) شرح الكتاب ١/ و٢ (عن الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك - حاشية ص ٨٥).
(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥.
(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٩.

لغوية بقدر ما تقوم على جدل كلامي.

ويرى بول كراوس(١) أن لا بدّ أن هناك صلة نشوئية بين وزني فَعِلَ الفعل (كفَرِحَ)، وفَعِلِ الصفة (فَرِح) قد تكشف عن أصل الفعل. كما يرى غيره من المستشرقين(٢) أصالة صيغة الأمر بالنسبة لغيرها من الصيغ. ولعلّ الحافز لهم على ذلك تضمن هذه الصيغة للأصول الرئيسية لصيغتي الماضي والمضارع، وخلوّها من الحروف التي ظهرت في هاتين الصيغتين.

ومن الواضح أن من المتعذّر القطع بحكم في هذه القضية، وإن كان من الممكن القول باستبعاد أصالة المضارع لتعقد تركيبه نسبيًّا.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فقد ذهب جمهور النحاة إلى اعتبار الفعل الماضي المجرّد، ثلاثيّه ورباعيّه، الأصل الذي اشتقت منه الأفعال المزيدة.

الفعل الثلاثي المجرد(٣):

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي ثلاثة أوزان هي: فَعَلَ كجلس وسجد، وفَعِلَ كعتب وفرح، وفَعُلَ ككرم وعظم.

وله باعتبار المضارع ستة أوزان هي:

١ - فَعَلَ يَفْعَلُ : كذهب يذهب.
٢ - فَعَلَ يَفْعُلُ : كنصر ينصر.
٣ - فَعَلَ يَفْعِلُ : كجلس يجلس.
٤ - فَعِلَ يَفْعَلُ : كفرح يفرح.
٥ - فَعِلَ يَفْعِلُ : كحسب يحسب.
٦ - فَعُلَ يَفْعُلُ : كعذب يعذب.

ولا يعدّ سيبويه الأول والخامس من هذه الأوزان أوزانًا أصيلة، إذ الأصيلة عنده لا تتعدى الأربعة الباقية. قال(٤): «اعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية:

(١) محاضراته في جامعة القاهرة عام ١٩٤٣ - انظر «في النحو العربي» للمخزومي، ص ١٠٧.
(٢) في النحو العربي ص ١٠٨.
(٣) انظر في هذا البحث: الكتاب ٢/ ٢١٤ - ٢٢٧، وشرح الشافية ١/ ٦٧ - ٨٣، والمخصص ١٤/ ١٢٢ - ١٥٤، والمزهر ٢/ ٣٧ - ٤٢.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

على «فَعَلَ يَفْعِلُ» و«فَعَلَ يَفْعُلُ» و«فَعِلَ يَفْعَلُ»، وذلك نحو ضرب يضرب، وقتل يقتُل، ولَقِمَ يلقَم، وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك وذلك نحو جلس يجلس، وقعد يقعُد، ورَكِنَ يَرْكَنُ. ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك وذلك «فَعُلَ يَفْعُلُ»، نحو كرم يكرم، وليس في الكلام فَعَلْتُهُ متعديًا. **فضروب الأفعال أربعة** يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك ويُبَيَّن بالرابع ما لا يتعدّى وهو فَعُلَ يَفْعُلُ».

أما «فَعَلَ يَفْعَلُ» فتمثل عنده حالة خاصة تكون فيها لام الفعل أو عينه من حروف الحلق: الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء، وذلك نحو قولك: قرأ يقرأ، وجبه يجبه، ونفع ينفع، ومنح يمنح، وفرغ يفرغ، ونسخ ينسخ، وسأل يسأل، وذهب يذهب، وبعث يبعث، ونحل ينحل، وفخر يفخر. والأصل في هذه الحالة «فَعَلَ يَفْعُلُ» أو «فَعَلَ يَفْعِلُ»، «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو..»[١].

وأمّا «فَعِلَ يَفْعِلُ» فإنما بنوها - في رأي سيبويه - على غرار «فَعُلَ يَفْعُلُ». قال: «وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف كما قالوا «فَعُلَ يَفْعُلُ» فلزموا الضمة فكذلك فعلوا بالكسرة فَشُبِّهَ به وذلك حَسِبَ يحسِب ويئِس ييئِس ويبِس ييبِس ونعِم ينعِم... والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس».

ومهما يكن من أمر، فحركة عين المضارعة لكلّ من «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ» منوطة بالسماع أكثر من القياس. ومع ذلك فقد أورد اللغويون بعض القواعد التي يمكن أن يُستهدى بها في بعض الحالات. ولعلّ من المفيد أن نورد بعض هذه القواعد هنا[٢]:

باب فَعَلَ[٣]: ويكون منه الصحيح، والمهموز، والمثال، والأجوف، واللفيف، والمنقوص، والأصم.

فالصحيح: إن كان لمغالبة فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقًا نحو كاتبني فكتبته أكتبه، وعالمني فعَلَمتُه أعلُمُه، وواضأني فَوَضأتُهُ أوضُؤُه. وجوّز الكسائي في حلقي العين فتح عين مضارعه كحاله إذا لم يكن لمغالبة. وسُمع شاعرني فَشَعَرْتُه

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٢. ويرى سيبويه أنه قد وردت أفعال من هذا الباب على أصلها كبرأ يبرؤ، وهنأ يهنيء.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٦، والمزهر ٢/ ٣٧ - ٤٠.
(٣) وهذا الباب لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها - شرح الشافية للرضي ١/ ٧٠.

أشعَره، وفاخرني فَفَخَرْتُه أفخره، وواضأني فوضأته أوضَؤه (بفتح العين والخاء والضاد) ورواية أبي زيد بضمها، وشذ الكسر في قولهم: خاصمني فخصمته أَخْصِمُهُ (بكسر الصاد)، ولا يجيز البصريون فيه إلّا الضمّ[١]. أما إذا كان الفعل واجب الكسر في المضارع أصلًا فإنّه يبقى على حاله في المغالبة، نحو: سايرني فَسِرْتُه أَسِيرُهُ، وواعدني فوعدته أعِده، وراماني فرميته أرميه.

وإن كان لغير المغالبة وكان حلقي العين أو اللام فقياس مضارعه الفتح، وإليه يرجع عند عدم السماع، على ما يقول أئمة اللغة. أما أئمة النحو فأكثرهم يرجع ذلك إلى السماع مطلقًا[٢].. وإن لم يكن حلقي العين أو اللام فيأتي على يَفْعِلُ كيضرب، أو يَفْعُلُ كيقتل، وقد يكونان في الواحد نحو يفسِق ويفسُق. وقال بعضهم[٣]، بل يتوقف الأمر فيه على السماع. وقال الفراء يكسر وأيّده في ذلك ابن جني[٤]. وقال ابن عصفور[٥]: يجوز الأمران سمعا أو لم يسمعا. وقال أبو حيّان[٦]: والذي نختار: إن سُمع وُقِفَ مع السماع، وإن لم يُسمع فأشكل جاز يَفْعُلُ ويَفْعِلُ. وقد شذّ رَكَنَ يَرْكَنُ، وقَنَط يقنَط وهَلَك يهلَك (بفتح عين المضارع).

المهموز الفاء: وهو كالصحيح نحو أمر يأمر. وجاء حلقي العين نحو أخذ يأخذ، وحلقي العين واللام نحو زأر يزأر وقرأ يقرأ.

المثال: ومضارعه مكسور العين نحو: وعد يعد، ويَسَرَ ييسِر، إلّا إذا كانت عينه أو لامه حلقيتين فالقياس الفتح، نحو: وهب يهَب، ووقع يقَع.

الأجوف: إذا كانت عينه واوًا فمضارعه على «يَفْعُلُ» كقام يقوم، وإن كانت ياء فعلى «يَفْعِلُ» كسار يسير.

اللفيف: إذا كان مفروقًا وهو واويّ الفاء يائيّ اللام نحو: وقى، أو مقرونًا وهو واوي العين يائي اللام أيضًا نحو: طوى فمضارعه على يَفْعِلُ، نحو يفي ويطوي.

المنقوص: إن كانت لامه ياء فمضارعه على «يَفْعِلُ» نحو: رمى يرمي، وإن كانت

---

(١) المزهر ٢/٣٨.
(٢) المزهر ٢/٣٨.
(٣) نفسه ٢/٣٨.
(٤) نفسه ٢/٣٩.
(٥) نفسه ٢/٣٩.
(٦) نفسه ٢/٣٩.

واوًا فعلى «يَفْعُلُ» نحو: غزا يغزو. وإن كان حلقي العين يائي اللام فعلى يَفْعَلُ، نحو نهى ينهى، وسعى يسعى.

وجاءت أفعال منه مضارعها بالكسر والضم منها: أسا، وبغى، وبرا، وجلا، وحشا، وحكى، وحمى، ودنا، وذرا، وطغى، وطها، وكنى، ولحا، ومحا، ونما، وعزا، وغدا... [(١)].

الأصم: وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. فمضارع المتعدّي منه بضم العين غالبًا نحو: مدّ يمدّ، وشدّ يشُدّ، ومضارع اللازم بكسرها غالبًا نحو: درّ يدِرّ، ودبّ يدِبّ.

والواقع أن يفعِل (بالكسر) ويفعُل (بالضم) يكثران في مضارع «فَعَلَ» إطلاقًا حتى روى ابن سيده عن أبي علي قوله: «هذان المثالان جاريان على السواء في الغلبة والكثرة»[(٢)]. وربما فضل الكسر أحيانًا لخفته[(٣)].

باب فَعِلَ[(٤)]: ويجيء مضارعه على يَفْعَلُ (بفتح العين) نحو: علم يعلم وسمع يسمع. وقد جاء بكسرها وجوبًا في ألفاظ منها ومق، وولي، وورث، وورع، وورم، وبكسرها جوازًا مع الفتح في ألفاظ أخرى منها: حسب، ونعم، ويئس، وبئس، ووغر، وولع، ووهن، ووصب.

باب فَعُلَ[(٥)]: ومضارعه على يَفْعُلُ، إلّا في قول بعض العرب: كُدْتُ تكادُ (من الكيد لا المقاربة)، ودمت تدام، ومتّ تمات، وجدت تجاد، وَلَبُبْتَ تَلَبّ، وَدُمْمْتَ تَدِمّ.

---

(١) المزهر ٢/٣٩ - ٤٠.
(٢) المخصص ١٤/١٢٣.
(٣) نفسه ١٤/١٢٣.
(٤) المزهر ٢/٣٧، ويكثر في هذا الباب:
١- العلل والأحزان وأضدادها، نحو سقم ومرض وحزن وفرح.
٢- الألوان كشهب وكدر وأدم.
٣- العيوب والحلى كعور وصلع وهضم - شرح الشافية للرضي ١/٧١.
(٥) ويكثر فيه الطبائع أو الأوصاف المخلوقة: كحسن وقبح وثقل.
وقد يجري مجرى هذه ما كان فيه لبث ومكث من الصفات ككرم وحلم.
ولا يكون هذا الباب إلّا لازمًا - شرح الشافية للرضي ١/٧٤.

الفعل الرباعي المجرّد:

وله وزن واحد هو «فعلل يفعلِل» نحو دحرج يدحرج وهو نوعان:

الأول: مضعّف، وهو ما كان في ثالثه ورابعه كأوله وثانيه، نحو زلزل وطقطق.

والثاني: غير مضعّف، وهو ما لم يكن كذلك نحو بعثر وسرهف(١).

الثلاثي المزيد:

وهو ما زيد على أحرُفه الأصلية الثلاثة أحرف أخرى، إما لإفادة معنى من المعاني، أو للإلحاق بالرباعي المجرّد أو المزيد.

أما ما كانت زيادته لإفادة معنى، فقد يكون مزيدًا بحرف، أو حرفين، أو ثلاثة.

فإذا زيد عليه حرف يأتي على ثلاث صيغ هي:

١ - فعّل يفعِّل: كعلّم يعلِّم، وسلّم يسلِّم.

٢ - أفعل يُفعِل: كأكرم يكرم، وأجلس يجلس.

٣ - فاعل يفاعِل: ككاتب يكاتب، وعاتب يعاتب.

وإذا زيد عليه حرفان يأتي على خمس صيغ، هي:

١ - تفعَّل يتفعَّل: كتسلّم يتسلّم، وتقدّم يتقدّم.

٢ - تفاعل يتفاعَل: كتقاتل يتقاتل، وتمالك يتمالك.

٣ - انفعل ينفعِل: كانثلم ينثلم، وانسجم ينسجم.

٤ - افتعل يفتعِل: كاجتمع يجتمع، واقتحم يقتحم.

٥ - افعلّ يفعلّ: كاحمرّ يحمرّ، واسودّ يسودّ.

وإذا أضيف إليه ثلاثة أحرف يأتي على ثلاث صيغ، هي(٢):

١ - استفعل يستفعِل: كاسترحم يسترحم، واستجمع يستجمع.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) وأضاف السيوطي إلى هذه الصيغ صيغًا أخرى قال إنّها نادرة، وهي:
أفعول (بتشديد الواو وفتحها) (كاجلوذ البعير: أسرع في السير، وأجلوذ الليل: ذهب). وأفعولل (بفتح العين واللام الأولى) (كاعثوثج البعير: أسرع)، وأفعيل (بتشديد الياء وفتحها) (كاهبيخ الرجل: تكبر) - همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
واعتبر الرضي أفعول بناء مرتجلًا إذ قال: «وأفعول بناء مرتجل ليس منقولًا من فعل ثلاثي» وهو يقصد بذلك أنه ليس منقولًا من فعل ثلاثي مشترك معه في أصل معناه - شرح الشافية ١/ ١١٢. أما سيبويه فيذكر أجلوذ - وهي على هذا الوزن - بين المزيدات - الكتاب ٢/ ٢٤٣.

٢ - افعوعل يفعوعِل: كاعشوشب يعشوشب، واخشوشن يخشوشن.
٣ - افعالّ يفعالّ: كاشهابّ يشهابّ، واسوادّ يسوادّ.

الرباعي المزيد:

هو نوعان: ما زيد عليه حرف واحد، وما زيد عليه حرفان.
فما زيد عليه حرف واحد يأتي على وزن واحد، هو:
١ - تفعلل يتفعلَل، كتدحرج يتدحرج، وتلعثم يتلعثم.
وما زيد عليه حرفان يأتي على وزنين(١)، هما:
١ - افعنلَل (الأصلي اللامين)(٢) يفعنلِل: كاحرنجم يحرنجم، وافرنقع يفرنقع.
٢ - افعلَلّ يفعلِلّ: كاطمأنّ يطمئنّ، واقشعرّ يقشعرّ.

الملحق بالرباعي المجرّد:

وقد ألحقوا بالأوزان المذكورة أوزانًا أخرى، فألحقوا بالرباعي المجرّد ستة أوزان(٣)، هي:
١ - فَعْلَل (ذو الزيادة)(٤) يفعلِل: كجلبب يجلبب، وشملل يشملل(٥).
٢ - فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ: كبيطر يبيطر(٦)، وهينم يهينم(٧).
٣ - فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ: كصومع يصومع(٨)، وحوقل يحوقل(٩).

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٢. وأضاف إليهما السيوطي «أفعلل» (بتشديد اللام الأولى وفتحها) كاخرمس (ذلّ)، ثم قال: «وقد شذّ من الفعل بناء جاء سداسيًّا على غير وزن السداسي وليس أوله همزة وصل ولا تاء وهو قولهم جحلنجع» - فعلنعل (بفتح وسكون وفتح وسكون وفتح) - وقد نسب هذا الفعل الشاذّ إلى أبي الهميسع من أعراب مدين، وكانوا لا يفهمون كلامه. انظر المزهر ٢/ ٤٢.
(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٤٤٢.
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٤، والمزهر ٢/ ٤٠ - ٤١. وقد ذكر ابن جني الأوزان الخمسة الأولى منها، وقال بأنها ألحقت بدحرجت لأنها «على اسمها عدد حروف، وموافقة بالحركة والسكون» الخصائص ١/ ٢٢١، وانظر المنصف ١/ ٨٣ - ٨٥.
وأضاف السيوطي الوزن السادس الأخير - همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٤) ويختلف هذا الوزن عن «فعلل» الرباعي المجرّد بأن لامه الأخيرة زائدة لا أصلية.
(٥) شملل الرجل: أسرع - و- النخلة: لقط ما عليها من الرطب.
(٦) بيطر الدابة: عالجها وسمر نعالها.
(٧) هينم: أخرج صوتًا خفيًّا.
(٨) صومع الشيء: جمعه، والبناء: علاه. والصومعة جبل أو مكان مرتفع يسكنه الراهب أو المتعبّد قصد الانفراد.
(٩) حوقل الرجل: ضعف وصار مسنًّا.

٤ - فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ: كجهور يجهور[١]، وهرول يهرول.
٥ - فَعلَى يُفَعلي: كجعبى يجعبي[٢]، وسلقى يسلقي[٣].
٦ - فَعْنَلَ يُفَعْنِلُ: (وهو قليل) كقلنس يقلنس.

وأضاف بعضهم إلى هذه الأوزان أوزانًا أخرى صنّفت كما يلي[٤]:

أ - ما كان حرف الإلحاق فيها قبل الفاء، وهي:
يَفْعَلَ يُيَفْعِلُ: كيرنأ ييرنئ[٥].
تَفْعَلَ يُتَفْعِلُ: كترمس يترمس (بمعنى رمس)[٦].
نَفْعَلَ يُنَفْعِلُ: كنرجس ينرجس[٧].
هَفْعَلَ يُهَفْعِلُ: كهلقم يهلقم[٨].
سَفْعَلَ يُسَفْعِلُ: كسنبس يسنبس (بمعنى نبس)[٩].
مَفْعَلَ يُمَفْعِلُ: كمرحب يمرحب.

ب - ما كان حرف الإلحاق فيها قبل العين، وهي:
فَنْعَلَ يُفَنْعِلُ: كفرنض يفرنض (بمعنى فرض).
فَهْعَلَ يُفَهْعِلُ: كدهبل يدهبل[١٠].
فَمْعَلَ يُفَمْعِلُ: كحمظل يحمظل[١١].

جـ - ما كان قبل اللام، وهي:

---

(١) جهور: يقال جهر بالقول وجهور به: رفع به صوته.
(٢) جعبى: قلب. صرع.
(٣) سلقى: يقال سلقاه إذا ألقاه على ظهره. وسلقاه بالرمح: طعنه به.
(٤) المزهر ٢/ ٤٠ - ٤١.
(٥) يرنأ الشيء: صبغه باليرناء أي الحناء.
(٦) رمس: غطى ودفن. - الخبر: كتمه. - القبر: سوى التراب عليه. - ـه بالحجر: رماه به. وترمس: تغيب عن قتال. وترمَّست الدابة: ظهر في باطن فكها بثور تشبه الرمس.
(٧) نرجس، يقال نرجس الدواء أي مزجه بعطر النرجس.
(٨) هلقم: يقال هلقم الشيء: ابتلعه.
(٩) نبس: تكلّم، وتحرّك، وأسرع. ونبس السر: كتمه.
(١٠) دهبل: يقال دهبل اللقمة إذا عظمها.
(١١) حمظل: يقال حمظل الرجل إذا جنى الحمظل، أي الحنظل. والمثل الذي يضعه صاحب المزهر خطأ لهذه الصيغة «طرمح» (انظر المزهر ٢/ ٤٠).

فَعْهَلَ يُفَعْهِلُ: كغلهص يغلهص (بمعنى غَلَصَ)[١].

فَعْأَلَ يُفَعْئِلُ[٢]: كبرأل يُبَرئل[٣].

فَعْفَلَ يُفَعْفِلُ: كزهزق يزهزق (بمعنى أزهق يزهق).

فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ: كشريف يشريف[٤].

فَعْمَلَ يُفَعْمِلُ[٥]: كقصمل يقصمل[٦].

د - ما كان بعد اللام، وهي:

فَعْلَمَ يُفَعْلِمُ: كغلصم يغلصم.

فَعْلَنَ يُفَعْلِنُ: كفرصن يفرصن (من الفرص وهو القطع).

فَعْلَسَ يُفَعْلِسُ: كخلبس يخلبس (بمعنى خلب يخلب).

الملحق بالرباعي المزيد:

وألحقوا بالرباعي المزيد إليه حرف واحد ستة أوزان، هي[٧]:

١ - تَفَعْلَلَ (ذو الزيادة) يَتَفَعْلَلُ: كتجلبب يتجلبب.

٢ - تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ: كتشيطن يتشيطن.

٣ - تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ: كتجورب يتجورب.

٤ - تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ: كترهوك يترهوك.

٥ - تَمَفْعَلَ يَتَمَفْعَلُ: كتمسكن يتمسكن[٨].

٦ - تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى: كتسلقى يتسلقى.

---

(١) غلص: يقال غلصه إذا قطع غلصمته أو أخذ بها. والغلصمة: اللحم بين الرأس والعنق.

(٢) شرح الشافية ١/٦٨.

(٣) برأل: يقال برأل الديك نفش برائله، وهي ما استدار من الريش حول عنقه.

(٤) شريف: يقال شريف الزرع: قطع شريافه (بكسر الشين) أي ورقه إذا طال وكثر.

(٥) شرح الشافية للرضي ١/٦٩.

(٦) قصمل: يقال قصمل الشيء إذا قطعه.

(٧) الكتاب ٢/٣٣٤، والمزهر ٢/٤١.

وأضاف إليها صاحب المزهر أوزانًا أخرى منها: تفعلت كتعفرت وتفعنل كتقلنس المزهر ٢/٤١.

كما أضاف إليها الرضي: تهفعل (بفتحتين وسكون وفتحة) كتهلقم (مطاوع هلقم الشيء، إذا ابتلعه) شرح الشافية للرضي ١/٦٩.

(٨) هذا القياس هو من قبيل توهّم زيادة الميم.

وألحقوا بالرباعي المزيد إليه حرفان وزنين، هما:
١ - افعَنلَلَ يفعنلل[١]: كاقعنسس يقعنسس.
٢ - افعَنْلَى يفعنلي[٢]: كاحرنبى[٣] يحرنبي.

وليست هذه الأوزان هي كل ما في العربية من أوزان تختص بالفعل، فهناك أوزان غيرها ضربنا عنها صفحًا لندرة ورودها وقلة أهمّيتها[٤]. ويلاحظ أن هذه الأوزان هي أكثر عددًا في العربية منها في بعض اللغات السامية الأخرى على الأقل. قال الكرملي[٥]: «إنّك ترى في العبرية والآرامية شيئًا يشبه هذه الأوزان لكنك لا تجدها كلّها، بل بعضًا منها، وهي دون العربية عددًا». ويخيل إليّ أن من الأسباب التي يمكن أن تكون قد أدّت إلى ذلك ما يلي:

١ - اتساع الرقعة التي سكنتها القبائل العربية قديمًا وصعوبة الاتصال بين أجزائها مما قد يؤدي إلى تطور بعض الأوزان وانقلابها إلى أوزان جديدة تلحق بالقديمة.
٢ - تأخر تدوين العربية بالنسبة لشقيقاتها، واعتمادها على المشافهة أمدًا طويلًا، ممّا يفسح المجال لمثل هذا التطوّر ولإضافة أوزان مبتكرة.
٣ - إجازة العرب لمبدأ إلحاق حروف بالكلمة لتلائم السجع أو الشعر[٦].

والصلة التي عقدها نحاة العرب ولغويوهم بين المزيد من هذه الأوزان من جهة، وأصولها الثلاثية والرباعية من جهة أخرى - مهما كان أصل تلك الأصول - توضح بجلاء اشتقاق الأفعال المزيدة من أفعال أخرى آصل منها، إلّا إذا كان الفعل المشتق يفتقر إلى أصل فعلي أو ينتمي إلى فعل مات، نحو تمسكن وتشيطن وتبيطر وما أشبه ذلك.

ومن الواضح أن صورة الاشتقاق هذه صورة قياسية متطوّرة. غير أن القياس فيها مع ذلك يجري ضمن إطار السماع، فلا نستطيع أن نصوغ مثلًا وزني انفعل واستفعل من ذهب فنقول انذهب واستذهب، بينما نستطيع ذلك من كتب فنقول انكتب واستكتب.

---

(١) الزائد أحد اللامين، وفي «هل الزائد الأولى أو الثانية قولان» - حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٤١٢. وأقعنسس: اشتدّ، أو تأخر، أو امتنع عن أن يضام: والوزن للمبالغة والتوكيد - انظر الكتاب ٢/ ٢٤٢.
(٢) احرنبى الرجل: تهيأ للغضب والشر. وقالوا: ليس الهمزة والنون في أقعنسس وأحرنبى للإلحاق، «بل إحدى سينيّ أقعنسس وألف احرنبى للإلحاق فقط» شرح الشافية ١/ ٥٤.
(٣) من هذه الأوزان مثلًا: إفَّاعل (اطّاير)، وإفونعل (إحونصل)، وإفوعلَّ (إهوهد الفرخ) انظر المزهر ٢/ ٤١ و٤٢. وأضاف الرضي: إفعنلم (إهرنمع)، وإفعنلأ، (إحبنطأ). (يقال إهرنمع في منطقه إذا انهمك وأكثر) - شرح الشافية للرضي ١/ ٥٩.
(٤) نشوء اللغة العربية ص ١١٣.
(٥) انظر الصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣. وشرح الشافية ١/ ٥٢.

ومهما يكن من أمر، فإن ما أضيف إلى أصول هذه المشتقات من أحرف زيادة، إنما أضيف لأحد غرضين:

الأول لفظي، يقصد به إلحاق لفظة بأخرى من حيث الوزن.

والثاني معنوي، يرمي إلى اشتقاق لفظة تؤدي معنى جديدًا يتصل بالمعنى الأصلي.

الإلحاق:

هو أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادةً **غير مطردة في إفادة معنى**، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة وسكناتها، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفه: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحقُ به فعلًا رباعيًّا[(١)].

والإلحاق عندهم على ضربين[(٢)]: سماعي، وقياسي. أما السماعي فما كان منه بالألف كجعبى وسلقى، أو بالواو كحَوْقَلَ وهرولَ، أو بالياء كشَرْيَفَ وبَيْطَرَ وقَلْسَى. وأما القياسي فما كان بتكرير لام الثلاثي[(٣)] نحو شَمْلَلَ[(٤)] وصَعْرَرَ[(٥)]، أو بزيادة النون في وسط الكلمة نحو اقعنسس واحْبَنْطَى.

ويبدو أن الغرض الأساسي الذي حدا العرب إلى اللجوء إلى هذا الباب هو تكييف الكلم ليتلاءم مع السجع أو الشعر. قال ابن فارس[(٦)]: «العرب تبسُط الاسمَ والفعل فتزيدُ في عدد حروفهما، ولعلّ أكثرَ ذلك لإقامة الشعر وتسويةِ قوافيه». وقال أبو علي الفارسي[(٧)]: «لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسمًا، وفعلًا، وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَل، وضربَبَ زيدٌ عمرًا، ومررت برجلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ونحو ذلك..». وقال

(١) انظر شرح الشافية ١/٥٢. وينطبق هذا التعريف على الإلحاق في الأفعال والأسماء كليهما.

(٢) الخصائص ١/٣١٩ - ٣٢٠، والمنصف ١/٤١.

(٣) يقصر أبو عثمان المازني وابن جني القياسي منه على ما كان مكرر اللام من الثلاثي فقط، كصعرر وجلبب - انظر الخصائص ١/٣٥٨ - ٣٥٩، والمنصف ١/٤١، ٤٧، وكذلك حاشية شرح الشافية ١/٦٤ - ٦٥.

(٤) شملل: أسرع وشمر.

(٥) صعرر: - الشيء: أداره. وتصعرر الشيء: استدار.

(٦) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٩٣.

(٧) الخصائص ١/٣٥٨.

الرضي[١]: «وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع».

وليس بين الأوزان الملحقة، في الواقع، ما يمكن أن يحاد إليه عما لحق هو به، في سبيل السجع، إلا أوزان ثلاثة ينتهي كل منها بالألف هي: فَعْلَى، وتَفَعْلى وافْعَنْلَى، أما الأوزان الباقية فلا تستدعي تغيير الحرف الأخير من الكلمة عن أصله، ومن ثمّ كان لا مبرّر لإلحاقها في سبيل هذه الغاية.

أما من حيث الشعر، فلو أمعنّا النظر في أوزان الملحقات لوجدنا أن من اليسير أن تنتظمها بعض تفاعيل الشعر. فأوزان الملحق بالرباعي المجرد هي مع التسكين فِعْلُنْ (- -)، وعند إشباع حركة حرفها الأخير في حالة الفعل، أو تنوينها في حالة الاسم، تصبح فاعِلُنْ (- ں -). وأوزان الملحق بالرباعي المزيد بحرف واحد إن أشبعت حركاتها الأخيرة تصبح على وزن مستفعلن المخبون[٢]، أي مُتَفْعِلُن الذي ينقل إلى مَفاعِلُن (ں- ں-). أما الملحق بالرباعي المزيد بحرفين فصيغة «افعنلل» منه هي على وزن مُسْتَفْعِلُ (- - ں ں) التي تصبح بعد إشباع حركتها الأخيرة مستفعلن (- - ں-). وصيغة «افعنلى» منه وزنها فاعاتُنْ أو مُستفعِلْ (- - -) الذي هو مقصور[٣] مستفعلن.

وقد يكون بحر الرجز الذي تقوم عليه هذه التفعيلة الأخيرة أوسع الأبواب التي دخل فيها الإلحاق. فإذا صح ذلك كان هناك ما يبرر رواية ابن جني من أن رؤبة وأباه - وهما الراجزان المشهوران - كانا «يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سبقا إليها»[٤].

ولا يعني استهداف الغرض اللفظي في الإلحاق أن لا يترتب عليه تغيير في المعنى، إذ الواقع أنه قد يحصل مثل هذا التغيير، ولكنه لا يكون مطردًا. قال الرضي[٥]: «ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق كما يتوهم، كيف وأن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ[٦]، وشملل مخالف لشمل معنى، وكذا كوثر ليس بمعنى كثر. بل يكفي أن لا

(١) شرح الشافية ١/ ٥٢.
(٢) الخبن في العروض: حذف الثاني الساكن، كحذف السين من مستفعلن والألف من فاعلن.
(٣) القصر في العروض: حذف ساكن السبب وإسكان ما قبله. والسبب إما خفيف ويتكوّن من متحرّك وساكن، أو ثقيل ويتكوّن من متحرّكين.
(٤) الخصائص ٢/ ٢٥.
(٥) شرح الشافية ١/ ٥٢، ٥٣.
(٦) يقال حقلت الدابة أي أصابتها حقلة وهي داء يأخذ بالدواب من أكل التراب. وحوقل الشيخ اعتمد بيديه على خصره. (أساس البلاغة مادة حقل).

تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى».

وعلى أي حال، فلا ريب في أن غرابة الشواهد التي أوردها اللغويون والنحاة في الالحاق، وتكرر هذه الشواهد ذاتها فيما وصل إلينا من كتبهم، وقلة ما نراه منها في تراثنا الأدبي - كل ذلك يدل على قلّة استخدام الأدباء لهذا الباب. ويخيّل إليّ أن بعضًا من هذه الشواهد التي ذكروها جامدة مرتجلة وضعت أصلًا كما هي عليه، واستخدم باب الإلحاق لتبرير زيادة بعض حروفها في سبيل الوصول بها إلى جذر مفترض يساعد على وضعها في المعاجم، وذلك نحو دهور وهرول واحرنبى، إذ ليس هناك «دهر» أصلًا لدهور، ولا «هرل» أصلًا لهرول، ولا «حرب» أصلًا لاحرنبى. وممّا يؤيد ما أذهب إليه ما جاء في شرح الرضي للشافية من أن وزن افعوّل كاعلوّط، واجلوّذ، واخروّط، وكذلك وزن افعنلى كاغرندى إنما هو «بناء مرتجل ليس منقولًا من فعل ثلاثي»[١].

ويبدو للفاحص المحقّق أن الكثير من الأوزان الملحقة تمثّل حالات اشتقت فيها أفعال من أسماء جامدة، ممّا اقتضى احتفاظ هذه الأوزان ببعض حروف تلك الأسماء ومن ثمّ خروجها عن فَعْلَلَ إلى فَيْعَلَ في مثل بيطر (من البيطار) وإلى فَوْعَلَ في مثل صومع (من الصومعة)، وفَعْنَلَ في مثل قلنس (من القلنسوة)، وفَعْيَلَ في مثل شريف (من الشِّرياف)، ويَفْعَلَ في مثل يرنأ (من اليرناء)، وفَعْلَمَ في مثل غلصم (من الغلصمة). كما أن بعض هذه الأوزان كَهَفْعَلَ وسَفْعَلَ، في مثل هَلقَمَ وسَنْبَسَ[٢]، هي بقايا أوزان سامية قديمة بقيت بعض آثارها في العربية. وبعضها أيضًا جاء على طريقة بعض نحاة الكوفة في الوزن، تلك الطريقة التي تفرض وضع الحروف الزائدة على ما هي عليه بعد الحروف الثلاثة الأصيلة، وذلك كَفَعْلَنَ في حالة فرصن، وفَعْلَسَ في حالة خلبس.

والظاهر أن متأخّري اللغويين والنحاة القدامى توسّعوا في باب الإلحاق وأضافوا إليه أوزانًا ليست منه في الأصل. قال سيبويه بعد أن ذكر الأوزان الستة الملحقة بالرباعي المجرد والثمانية الملحقة بالرباعي المزيد: «فهذا جميع ما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة مزيدة أو غير مزيدة»[٣].

ومهما يكن من أمر، فإن ما اعتبر زائدًا من الحروف في هذه الملحقات - صحّت زيادته أو لم تصح - صار «بمنزلة ما هو من نفس الحرف»[٤]، على حدّ قول سيبويه،

---

(١) شرح الشافية ١/١١٢ - ١١٣.

(٢) ولعل سلقى التي اعتبرها النحاة من وزن فعلى تنتمي إلى وزن سفعل كذلك.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٤.

(٤) نفسه ٢/ ٣٣٤.

وغدت مصادر ما هو فيه كمصادر نظائره من غير الملحقات[١].

* * *

معاني المزيدات

أكسبت حروف الزيادة كل فعل من الأفعال المزيدة معاني معيّنة في أغلب الأحيان. ولعلّ من المفيد قبل أن نتحدث عن هذه المعاني أن نستكنه هذه الحروف لنرى الأثر المعنوي الذي توقعه فيما تُضاف إليه من أصول.

تشمل هذه الحروف الهمزة في أفعل، والألف في فاعل، والتاء في تفعّل وتفاعل وتفعلل، والألف والتاء في افتعل، والألف والنون في انفعل، والألف والسين والتاء في استفعل.

فالألف في أفعل التي تكسب الفعل اللازم معنى التعدية يصعب تتبّعها دون تكلّف فلنضرب عنها صفحًا. أما الألف في فاعل وتفاعل فقد حصلت بمدّ حركة الفاء وربما قصد بذلك أصلًا المبالغة، كما هو الحال في تضعيف عين فعل. أما التاء في تفعّل وتفاعل وتفعلل وافتعل فتكسب الفعل معنى المطاوعة. والمطاوعة في الاصطلاح التأثير وقبول أثر الفعل، نحو علّمته الفقه فتعلمه، فالتعليم أثر والتعلّم تأثّر وقبول لذلك الأثر. وبمقابلة هذه الأوزان بما يقابلها في اللغات السامية الأخرى نستنتج أن التاء المشتركة بينها ربما كانت (ات) التي تعني (ذات) أو (نفس) والتي لا تزال في العبرية والتي أصبحت (يت) في السريانية[٢] ويذكر كاسباري أن افتعل العربية يقابلها اتفعل الآرامية وهتفعل العبرية[٣]. و«نظرًا لكون كل من «اتفعل» و«هتفعل» يقوم مقام «تفعّل وتفاعل وافتعل» يرجّح كل الترجيح أن الأداة المشتركة بينها جميعًا هي «ات»[٤]. أما دلالة (ات) وفعل على افتعل ورفيقاتها فواضح، إذ كأنهم حين استعمالهم لهذه الصيغة في البدء «كانوا يقصدون بها انحصار الفعل في نفس الفاعل فقالوا (ات قتل) بمعنى حصول القتل في نفس الفاعل وقد تنوّع معناها بالاستعمال إلى المطاوعة التي تقرب كثيرًا من المجهول لأنك تقول (جمعته فاجتمع)، وبكثرة الاستعمال تولّد النوعان الآخران»[٥].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٤.
(٢) زيدان، الفلسفة اللغوية ص ٨٩.
(٣) Caspari, Grammar of the Arabic Language, Vol. I, p 44.
(٤) الفلسفة اللغوية ص ٨٩.
(٥) نفسه ص ٩٠.

أمّا وضع التاء بعد الفاء في افتعل فيعتقد أنه من باب القلب، وأنها «كانت في الأصل سابقة لها كما في الآرامية نحو etqri' أي اقترأ يعني قُرِىء لكنَّها كانت تؤخر بعد فاء الفعل إذ كانت هي واحدًا من حروف الصفير نحو 'estma' أي استمع يعني سمع وعلى هذا القياس أخّرت العرب التاء في سائر الأفعال أيضًا»[١].

أما الألف والنون في (انفعل) فإما أن تكون (ات) بعد إبدال التاء بالنون، وإمّا أن تكون بقية نفس التي هي بمعنى (ات) (وهي في العبرية والسريانية نِفِشِ) بعد حصول النّحت فيها، ولا عبرة في الهمزة الزائدة في هذا الوزن في العربية إذ يقابله وزن نِفْعَل الذي هو مجهول فَعَل في العبرية[٢]. ويعتبر بعضهم النون بقية أنا[٣].

أمّا (است) في استفعل، التي أكثر ما تعني الطلب والميل، فقد تكون بقية فعل فقد في العربية ولا يزال في السريانية وهو الفعل (سطا) الذي يعني (مالَ) والذي قلبت فيه التاء طاء. فاستقتل معناها مال إلى القتل أو أحبه، واستغفر مال إلى الغفران أو طلبه[٤]. وقد تكون استفعل أصلًا هي اتسفعل: (ات) بمعنى الذات أو النفس وسفعل وزن شائع في العربية الجنوبية والآرامية بمعنى أفعل، وبذلك تكون لفظة كاستحضر مثلًا معناها أحضر لنفسه، أو «لنفسه سبّب الحضور»[٥].

ومهما يكن من أمر هذه الحروف والمقاطع فقد أكسبت الأفعال المزيدة معانيها الرئيسية، وإن كانت هذه الأفعال قد تجاوزت هذه المعاني إلى معاني أخرى سنذكرها فيما يلي:

أ - مزيدات الثلاثي:

فَعَّلَ

١ - التكثير[٦] : وهو المعنى الغالب - ويكون في المتعدي نحو كسّر، وقطّع، وقد

(١) برجشتراسر ص ٥٩.

(٢) ولعل من الطريف أن ننقل هنا ما يقوله سيبويه من أن «معنى كسر (بضم الكاف) وانكسر واحد» - الكتاب ٢/ ٢٤٤.

(٣) انظر مقال فريحة «الإشتقاق عملية خلق في اللغة»، مجلة آفاق، العدد الثالث، سنة ١٩٥٩، ص ٩.

(٤) زيدان، الفلسفة اللغوية ص ٩٦.

(٥) فريحة - مجلة آفاق، العدد الثالث، سنة ١٩٥٩، ص ٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨، إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٣، أدب الكاتب ص ٣٤٤، الصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩، ابن يعيش ٧/ ٥٦، شرح الشافية ١/ ٩٣، مجموعة الشافية ١/ ٤٧، همع الهوامع ٢/ ١٦١. وجاء في إصلاح المنطق (ص ١٦٣): وقد تأتي فعّلت ولا يراد التكثير، نحو قوله كلمته، وسويته، وعلمته، وحييته، وغديته، وعشيته، وصبحت المنزل».

يكون في اللازم نحو جوّل، وطوّف.
وقد قرّر مجمع اللغة العربية قياسيّة هذا الوزن للتكثير والمبالغة[١].

٢ - التعدية[٢] : نحو فرّحته، وضعّفته.
وقد تكون التعدية إلى مفعولين في ما كان متعديًا إلى مفعول واحد، نحو علّمته الدرس. أما ما كان متعدّيًا إلى مفعولين فلم تسمع تعديته إلى ثلاثة بتضعيف عينه.

٣ - النسبة[٣] : نحو فسّقته (نسبته إلى الفسق)، وكفّرته (نسبته إلى الكفر) وقيّسته (نسبته إلى قيس).

٤ - السّلب[٤] : نحو جلّدت البعير (أزلت جلده)، وقرّدته (أزلت قُراده)[٥].

٥ - التّوجّه[٦] : نحو شرّق، وغوّر، وكوّف، وبصّر (أي توجّه نحو الشرق والغور والكوفة والبصرة).

٦ - اختصار الحكاية[٧] : نحو هلّل، وسبّح (أي قال لا إله إلّا الله، وسبحان الله).

٧ - الصيرورة[٨]: نحو روّض المكان (صار روضًا)، عجّزت المرأة (صارت عجوزًا)، وثيّبت (صارت ثيّبا).

٨ - الدّعاء[٩] : نحو سقّيته (دعوت له بالسقيا) وعقّرته (دعوت عليه بالعقر).

٩ - بمعنى فَعَلَ[١٠]: نحو قدّر وميّز وبشّر وبكّر (بمعنى قَدَر وماز وبَشَرَ وبَكَر).

١٠ - بمعنى أفعل[١١]: نحو خبّر (= أخبر)، سمّى (= أسمى)، فرّح (= أفرح).

١١ - بمعنى مضاد لمعنى أفعل[١٢]: نحو فرّطت (= قصّرت)، وأفرطت (= جزت الحدّ)؛ ومرّضته (= جعلته مريضًا)، وأمرضته (= قمت عليه في

---

(١) مجلة المجمع ٦/ ٧٥.
(٢) شرح الشافية ١/ ٩٢، مغني اللبيب ٢/ ١١٧.
(٣) أدب الكاتب ص ٣٤٥، وشرح الشافية ١/ ٩٤، ١٠٤.
(٤) شرح الشافية ١/ ٩٤، مجموعة الشافية ١/ ٤٧، همع الهوامع ٢/ ١٦١.
(٥) يلاحظ أن هذا الوزن كغيره من الأوزان الأخرى قد استعمل أحيانًا لصياغة فعل من اسم وقد آثرنا عدم إغفال ذلك محافظة على وحدة البحث بالنسبة للوزن.
(٦) شرح الشافية ١/ ٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٦١.
(٧) همع الهوامع ٢/ ١٦٣.
(٨) شرح الشافية ١/ ١٩٥.
(٩) الكتاب ٢/ ٢٣٥، وشرح الشافية ١/ ٩٤.
(١٠) شرح الشافية ١/ ٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٦١.
(١١) الكتاب ٢/ ٢٣٦، وأدب الكاتب ص ٣٤٤ - والصاحبي ص ١٨٩.
(١٢) نفسها.

مرضه)؛ وقذّيت عينه (= نظّفتها)، وأقذيتها (= جعلتها قذية).

١٢ - بمعنى تفعّل[١] : نحو يَمَّمَ (بمعنى تيمّم)، وتفكّر (بمعنى فكّر).

* * *

هذا، وقد اتخذ مجمع اللغة العربية القرار التالي بخصوص هذا الوزن:

«لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فعّل يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة، على ألّا يقرّ المجمع نهائيًا مثل هذه الكلمات إلّا بعد تمحيصها»[٢].

أفْعَلَ

١ - التعدية والنّقل[٣]: - وهو الغالب - نحو أدْخَلَ، وأخْرَجَ، وأجْلَسَ. وقد تكون التعدية إلى مفعولين في ما كان متعديًا إلى مفعول واحد، نحو أركبتك فرسًا، وأشممتك الطّيب، وإلى ثلاثة في ما كان متعديًا إلى مفعولين نحو أريته القمر طالعًا[٤]. ويرى مجمع اللغة العربية «أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»[٥].

٢ - الصيرورة[٦] : نحو أطفلت المرأة (صارت ذات طفل)، ألحم زيد (صار ذا لحم)، أغدّ البعير (صار ذا غدّة).

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٦١.

(٢) مجلة المجمع ٦/ ١٧٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٣، الخصائص ١/ ٢٢٣ و٢٤١، الصاحبي ص ٧٤، شرح الشافية ١/ ٨٣، - ٨٦، مجموعة الشافية ١/ ٤٥، همع الهوامع ٢/ ١٦١.
وذكر ابن فارس أن هذا الوزن قد يكون لازمًا أحيانًا، نحو اقشع الغيم، وأكب زيد على وجهه - انظر الصاحبي ص ٧٤.

(٤) انظر ابن القوطية ص ٧، وابن القطاع ١/ ١٧، وشرح الشافية ١/ ٨٦ و٨٧، ومجموعة الشافية ١/ ٢٤٥. وهمزة أفعل يقال لها همزة النقل أو التعدية. قال ابن هشام في صدد عملها: «وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين نحو ألبست زيدًا ثوبًا وأعطيته دينارًا، ولم ينقل متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلّا في رأى وعلم، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم. وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره...» مغني اللبيب ٢/ ١١٧.

(٥) مجلة المجمع ١/ ٣٧.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٣٥، أدب الكاتب ٣٤٧، شرح الشافية ١/ ٨٨، مجموعة الشافية ١/ ٤٦، همع الهوامع ٢/ ١٦١.

٣ - السّلب[١] : نحو أشكيته (أزلت شكايته)، أزَجَّه (أزال منه الزُّجّ)، أعجمته (أزلت عجمته)، أقلته البيع (= قِلْتُه أي فسخته).

٤ - التعريض[٢] : نحو أقتلت فلانًا (عرّضته للقتل)، أبعت الشيء (عرّضته للبيع).

٥ - التكثير[٣] : نحو أغلقت الأبواب، وأجدت العمل.

٦ - وجود الشيء على صفته[٤] : نحو أحمدته وأبخلته وأسمنته (وجدته محمودًا وبخيلًا وسمينًا).

٧ - البلوغ أو الحينونة[٥] : نحو أركب المهر، وأحصد الزرع، وأقطف الكرم، (أي حان أن يركب، وأن يحصد، وأن يقطف).

٨ - الدخول في الزمان[٦] : نحو أسحر، وأفجر، وأصبح (دخل في السحر، والفجر، والصباح).

٩ - الدخول في المكان[٧] : نحو أنجد، وأشأم، وأتهم، وأجبل (أتى نجدًا، والشام، وتهامة، والجبل).

١٠ - الإعانة[٨] : نحو أحلبت فلانًا وأرعيته (أعنته على الحلب والرعي)، وأحفرته بئرًا (أعنته على حفرها).

١١ - الدعاء[٩] : نحو أسقيته (دعوت له بالسقيا).

١٢ - بمعنى فَعَلَ[١٠] : نحو أشغله (= شغله)، وأفتنه (= فتنه)، وأمحضه الود

---

(١) شرح الشافية ١/٨٣، مجموعة الشافية ١/٤٦، ٤٩، همع الهوامع ٢/١٦١.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٥، أدب الكاتب ص ٣٤٦، الصاحبي ص ٧٣، شرح الشافية ١/٨٨، مجموعة الشافية ١/٤٦، همع الهوامع ٢/١٦١.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٧.

(٤) أدب الكاتب ص ٣٤٦، الصاحبي ص ٧٣، شرح الشافية ١/٨٨، مجموعة الشافية ١/٤٦، همع الهوامع ٢/١٦١.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٤٧، الخصائص ١/٢٢٣.

(٦) الكتاب ٢/٢٣٧، شرح الشافية ١/٩٠.

(٧) شرح الشافية ١/٩٠.

(٨) همع الهوامع ٢/١٦١.

(٩) شرح الشافية ١/٩١. ويقول سيبويه: «سقيته فشرب وأسقيته جعلت له ماء وسقيًا» - الكتاب ٢/٢٣٥.

(١٠) وهو كثير في اللغة. انظر الكتاب ٢/٢٣٦، وحاشيته ص ٢٤١، وباب «فعلت وأفعلت باتفاق معنى» ص ٣٢٠ - ٣٢٩ من «أدب الكاتب» لابن قتيبة، وأبواب «فعلت وأفعلت والمعنى واحد» من كتاب «فعلت وأفعلت» للزجاج، والصاحبي في فقه اللغة ص ٩٣، وشرح الشافية ١/٨٨، وهمع الهوامع ٢/١٦١.

(= محضه)، وأعند العَرَق (= عَنَدَ، أي سال).

١٣ - مطاوعة فَعَلَ[(١)] : نحو كببت الرجل فأكبّ، وقَشعت السحاب فأقشع.

١٤ - الإغناء عن فَعَلَ[(٢)] : نحو أرقل وأعنق (أي سار سيرًا سريعًا)، وأذنب (= أثِمَ) وأقسم (= حلف).

١٥ - بمعنى مضاد لمعنى فَعَلَ[(٣)] : نحو أترب (= استغنى)، وتَرِبَ (= افتقر)، أخفر (= نقض)، وخفَر (= أجار). انشطت العقدة (=حللتها)، ونشطتها (=عقدتها). أخفيت الشيء (= سترته)، وخَفَيْتُه (= أظهرته).

١٦ - بمعنى فعّل : نحو أسقيته وسقّيته (= قلت له سقيًا لك)، أفرحته وفرّحته (= جعلته يفرح).

* * *

فاعَلَ

وأكثر ما يأتي هذا الوزان بمعنى المشاركة بين اثنين فصاعدًا في فعل[(٤)]، نحو قاتله وشاركه وصارعه. وهنا دلالة على فاعلية الأول ومفعولية الثاني صريحًا، وفاعلية الثاني ومفعولية الأول ضمنًا[(٥)].

غير أنه قد يأتي أيضًا:

١ - بمعنى أفعل[(٦)]، نحو سارعت إليه (بمعنى أسرعت)، وعافاه الله (بمعنى أعفاه)، وواليت الصوم (بمعنى أوليته).

٢ - بمعنى فَعَلَ[(٧)] (أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير): نحو دافعت ودفعت، وواعدت زيدًا ووعدته، وجاوزت الشيء وجزته.

(١) همع الهوامع ٢/١٦١.

(٢) نفسه.

(٣) «وهو كثير» - انظر الكتاب ٢/٢٣٦، وأدب الكاتب ص ٣٤٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ٧٣، ١٨٩، ١٩٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٨، وأدب الكاتب ص ٣٤٨، والخصائص ١/٢٢٣، وشرح الشافية ١/٩٦، ١٠١، ١٠٢، ومجموعة الشافية ١/٤٧، وهمع الهوامع ٢/١٦١.
وجاء في المنصف لابن جني (١/٩٢) أنّ هذا الوزن «أكثر ما يجيء من إثنين، نحو «ضاربت زيدًا» و«شاتمت عمرًا» وقد يكون من الواحد، نحو «طارقت النعل» و«عاقب الأمير اللص»، ولا تكاد تراه إلّا متعديًا».

(٥) شرح الشافية ١/٩٦، ومجموعة الشافية ١/٤٧. وانظر أيضًا همع الهوامع ٢/١٦١.

(٦) انظر شذا العرف ص ٤٣.

(٧) الكتاب ٢/٢٤٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩، ومجموعة الشافية ١/٤٨، وهمع الهوامع ٢/١٦١.

٣ - بمعنى فعّل[١] (للتكثير)، نحو ضاعف وضعَّف، وباعد وبعَّد، وناعم ونعَّم.

تفعَّلَ

١ - مطاوعة فعّل[٢] : نحو كسّرته فتكسّر، وعلّمته فتعلّم، وقطّعته فتقطّع. وجاء في قرار لمجمع اللغة العربية[٣] أنّ «قياس المطاوعة لفعّل (مضاعف العين) تفعّل»، وأن «الأغلب فيما ضعّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيّه» نحو فرّحته ففرح وضعّفته فضعف.

٢ - التكلّف[٤] : نحو تحلّم وتشجّع وتصبّر (إذا تكلف الحلم والشجاعة والصبر وكان غير مطبوع عليها).

٣ - الاتخاذ[٥] : نحو توسّد التراب (إتخذه وسادة)، وتبنّاه (إتخذه ابنًا).

٤ - التجنّب[٦] : نحو تحرّج وتأثّم وتهجّد (إذا تجنّب الحرج والإثم والهجود).

٥ - الصيرورة[٧] : نحو تمرّأ الرجل (صار ذا مروءة)، وتأيّمت المرأة (صارت أيّمًا)، وتحجّر الطين (صار حجرًا)، وتقيّس وتنزّر (صار قيسيًّا ونزاريًّا).

٦ - للعمل في مهلة[٨] : نحو تجرّع، وتفهّم، وتبصّر، وتسمّع.

٧ - بمعنى تفاعل[٩] : نحو تعطّيت وتعاطيت، وتجوّزت عنه وتجاوزت عنه، وتكأدني الشيء وتكاءدني (أي شق عليّ).

٨ - بمعنى استفعل[١٠] : وذلك في موضعين:

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٩، إصلاح المنطق - باب ما أتى على فعّلت وفاعلت بمعنى واحد - ص ١٦٢، أدب الكاتب ص ٣٤٨، الصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩، شرح الشافية ١/٩٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨، والمنصف ١/٩١، وشرح الشافية ١/١٠٤، ومجموعة الشافية ١/٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٣) مجلة المجمع ١/٣٦.

(٤) الكتاب ٢/١٨٩، ٢٤٠، وشرح الشافية ١/١٠٤، ومجموعة الشافية ١/٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٥) شرح الشافية ١/١٠٤، ومجموعة الشافية ١/٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٦) شرح الشافية ١/١٠٥، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٧) الكتاب ٢/٢٤٠، وأدب الكاتب ٣٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٨) الكتاب ٢/٢٤٠، وأدب الكاتب ص ٣٥٠، وشرح الشافية ١/١٠٤، ومجموعة الشافية ١/٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٦٢.

(٩) أدب الكاتب، ص ٣٥٠.

(١٠) شرح الشافية ١/١٠٦، همع الهوامع ٢/١٦٢.

أ - الطلب، نحو تنجَّزته (أي استنجزته = طلبت إنجازه)

ب - الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو تعظَّمته (اعتقدت فيه أنه عظيم).

٩ - بمعنى فَعَلَ[١] : نحو تظلّمني (= ظلمني)، تهيّب (= هاب)، تعدّى الشيء (= عداه).

* * *

تَفاعَلَ

١ - المشاركة بين اثنين : أو أكثر في فعل[٢]، فيكون كل منهما فاعلًا في اللفظ مفعولًا في المعنى، بخلاف فاعَلَ المتقدم ذكره[٣]؛ نحو تخاصم الرجلان، تشارك جارانا، تنازعوا الحديث.

٢ - مطاوعة فاعَلَ[٤] : نحو ناولته فتناول، ضاعفت الحساب فتضاعف. ولا يكون هذا إلّا «إذا كان فاعَلَ لجعل الشيء ذا أصله، نحو باعدته: أي بعَّدته، فتباعد: أي بعد. وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه..»[٥].
وجاء في قرار لمجمع اللغة العربية أن «فاعل الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل باعدته، يكون قياس مطاوعه تفاعل كتباعد»[٦].

٣ - التظاهر بالفعل مع انتفائه[٧] : نحو تغافل، وتجاهل، وتعامى، وتمارض.

٤ - حصول الشيء تدريجًا[٨] : نحو تتابعوا على الحديث، تزايدت المياه، تواردت الإبل.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٠، همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٩، أدب الكاتب ص ٣٤٨، الصاحبي ص ١٨٩، مجموعة الشافية ١/٤٨، همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٣) يروي الرضي عن المالكي قوله: «إن فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظًا، وفيها في المفعولية معنى»، غير أنه يردف قائلًا: «والمقصود بين شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدّي الأول ولزوم الثاني» - شرح الشافية ١/١٠١.
ويقول ابن جني: «والمعنى في قولك ضارب زيد عمرًا وتضارب زيد وعمرو واحد» - المنصف ١/٩٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٨، شرح الشافية ١/٩٩، مجموعة الشافية ٢/٤٠، همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٥) شرح الشافية ١/١٠٣.

(٦) مجلة المجمع ١/٣٦، ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٧) الكتاب ٢/٣٩، أدب الكاتب ص ٣٤٨، الصاحبي ص ١٨٩، شرح الشافية ١/٩٩، مجموعة الشافية ١/٤٨ - ٤٩، همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٨) شذا العرف ص ٣٣.

٥ - بمعنى فعل[١] : نحو توانى (بمعنى ونى)، تعالى (بمعنى علا).
٦ - بمعنى فاعل[٢] : نحو تقاضيته (بمعنى قاضيته)، تماريت في ذلك (بمعنى ماريت).
٧ - بمعنى افتعل[٣] : نحو تقاتلوا (= اقتتلوا)، تجاوروا (= اجتوروا)، تلاقوا (= التقوا).

* * *

انفَعَلَ

ولا يأتي هذا الوزن إلّا مطاوعة الأفعال العلاجية[٤]. ويقصدون بالأفعال العلاجية تلك التي تدل على معالجة حسّية كالكسر والقطع والجذب. ولذا يقال كسرته فانكسر؛ وجرحته فانجرح، ولا يقال علمته فانعلم، وفهمته فانفهم[٥].

ومطاوعته لهذه الأفعال سماعيّة غير مطّردة، إذ «ربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم طردته فذهب ولا يقولون فانطرد. . . و(هذا) يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه»[٦].

وأكثر ما يكون لمطاوعة **فَعَلَ**[٧] نحو صرفته فانصرف، وشويته فانشوى. وقد يأتي لمطاوعة **أفعل**[٨] قليلًا، نحو أزعجته فانزعج، وأطلقته فانطلق.

ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبلغه إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممّا يصحّ منه الفعل نحو صرفته فانصرف، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل إن كان مما لا يصح منه الفعل نحو قطعت الحبل فانقطع[٩].

---

(١) همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٣٩، وأدب الكاتب ٣٤٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩، ٢٤٤.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٨، وشرح الشافية ١/ ١٠٨.
(٥) انظر مجموعة الشافية ١/ ٥١، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٦) الكتاب ٢/ ٢٣٨. وانظر أيضًا أدب الكاتب ص ٣٤٢، وشرح الشافية ١/ ١٠٨.
(٧) جاء في مجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٦ ما يلي: «كل فعل ثلاثي متعدٍّ دالٍّ على معالجة حسّية فمطاوعه القياسي انفعل ما لم تكن فاء الفعل واوًا أو لامًا أو نونًا أو راء، ويجمعها قولك ولتمر، فالقياس فيه افتعل. انظر أيضًا: الكتاب ٢/ ١٠٨، وأدب الكاتب ص ٣٤١، والصاحبي ص ١٠٩، وشرح الشافية ١/ ١٠٨، ومجموعة الشافية ١/ ٥١، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٨) شرح الشافية ١/ ١٠٨.
(٩) المنصف ١/ ٧١ - ٧٢.

ولا يكون هذا الوزن متعديًا أبدًا[(١)]. قال سيبويه: «ليس في الكلام انفعلته»[(٢)].

* * *

افتعلَ

١ - المطاوعة[(٣)] : نحو جمعته فاجتمع، مزجته فامتزج، أنصفته فانتصف، أشعلت النار فاشتعلت.

٢ - الاتخاذ[(٤)] : نحو اعتاد الأمر (أي اتخذه عادة)، امتطى الدابة (أي اتخذها لنفسه مطيّة)، إذَّبحَ (أي اتخذ لنفسه ذبيحة).

٣ - الاجتهاد والاعتمال[(٥)] : نحو اكتسب واعتمل واكتتب (أي جدّ في الكسب والعمل والكتابة).

٤ - الاشتراك : بين اثنين أو أكثر في الفعل (شأنها شأن تفاعل)[(٦)]: نحو تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتلاقوا والتقوا.

٥ - بمعنى تفعّل[(٧)] : نحو ادّخل (بمعنى تدخّل)، وابتسم (بمعنى تبسّم).

٦ - بمعنى تفاعل[(٨)] : نحو اقتتلنا واجتورنا (بمعنى تقاتلنا وتجاورنا).

٧ - بمعنى استفعل[(٩)] : نحو اعتظم (بمعنى استعظم).

٨ - بمعنى فَعَلَ[(١٠)] : نحو اقتدر واختطف واجتذب (بمعنى قدر وخطف وجذب).

٩ - وقد يبنى عليه ما لا يراد بشيء من ذلك: [(١١)]نحو اشتدّ واستلم وافتقر.

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٢، والمنصف ١/ ٧١، ٩٢، وشرح الشافية ١٠٨/١.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٤٢. وانظر المنصف ٩٢/١.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩، أدب الكاتب ص ٣٤٢، المنصف ٧٥/١، شرح الشافية ١٠٨/١، همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٤١، أدب الكاتب ص ٣٥٢، مجموعة الشافية ١/ ٥٠، همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٥) ورد هذا المعنى بنصوص مختلفة في كتب النحو: فهو في «الكتاب» (٢/ ٢٤١) «التصرف والطلب والإجتهاد»، وفي أدب الكاتب (ص ٣٥٢) «التصرّف والطلب»، وفي شرح الشافية (١٠٨/١) وهمع الهوامع (٢/ ١٦٢) التصرّف، وفي مجموعة الشافية (١/ ٥٠) «الاعتمال والمبالغة في تحصيل الشيء».
(٦) الكتاب ٢/ ٢٣٩، شرح الشافية ١٠٨/١، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٨) أدب الكاتب ص ٣٥٢، والمنصف ٧٥/١.
(٩) همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(١٠) الكتاب ٢/ ٢٤١، والمنصف ٧٥/١، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(١١) الكتاب ٢/ ٢٤١، وأدب الكاتب ٣٥٢/٢.

افعَلَّ

يغلب مجيء هذا الوزن في الألوان والعيوب[١]، ولا يكون إلّا لازمًا[٢] نحو: احمرَّ واصفرَّ، واحولَّ، واعورَّ.

ويعتقد بعض النحاة أن افعلَّ مقصور من افعالَّ بدليل أنه «ليس شيء من افعلّ إلّا ويقال فيه افعالّ»[٣] وأنّ «افعلّ لا يبنى من مضاعف العين فلا يقال في رجل أَجَمّ بالجيم أي لا رمح معه في الحربِ اجْمَمَّ لما فيه من الثقل. ولا من معتل اللام فلا يقال في رجل ألمى، وهو الأسمر الشفتين إلْمَيَّ»[٤]. ومن الواضح أن ليس في الدليل ما يثبت أصالة. وإن كانت هناك أصالة حقًّا فمن المعقول أن يكون البسيط أصلًا للمركب، وليس العكس.

وأكثر ما يجيء هذا الوزن للمبالغة[٥]. غير أنه قد يجيء مرتجلًا، نحو اقطرَّ النبت، إذا أخذ في الجفاف[٦].

* * *

استفعلَ

١ - الطلب (غالبًا)[٧] : وذلك قد يكون صريحًا، نحو استعان واستفهم (أي طلب العون والفهم)، أو مقدّرًا نحو استخرجت الوتد (أي لم أزل أمارس إخراجه حتى خرج، فنزل ذلك منزلة السلب).

٢ - التحوّل[٨] : نحو استحجر الطين، واستنسر البغاث، واستنوق الجمل. وجاء في قرار لمجمع اللغة العربية أن بناء «استفعل» قياسي لإفادة الطلب أو الصيرورة (التحوّل)[٩].

---

(١) شرح الشافية ١/ ١١٢.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٤٢، وشرح الشافية ١/ ١١٣.
(٣) همع الهوامع ٢/ ١٦٢، وانظر المنصف ١/ ٨٠.
(٤) همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٥) مجموعة الشافية ١/ ٥٢.
(٦) شرح الشافية للرضي ١/ ١١٣. وانظر أيضًا «الكتاب» ٢/ ٢٤٢.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠، أدب الكاتب ص ٣٥١، الخصائص ٢/ ١٥٣، المنصف ١/ ٧٧، الصاحبي ص ١٩٠، شرح ابن يعيش ٧/ ١٦١، شرح الشافية ١/ ١١٠، مجموعة الشافية ١/ ٥٢، همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٨) الكتاب ٢/ ٢٤٠، أدب الكاتب ص ٣٥٢، المنصف ١/ ٧٧، شرح الشافية ١/ ١١٠، مجموعة الشافية ١/ ٥٢، همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٩) مجلة المجمع ١/ ٣٧، ٢٣١، ٢٣٢.

٣ - الإصابة أو الوجود[١]: نحو استعظمته واستسمنته واستثقلته واستجدته، أي وجدته عظيمًا وسمينًا وثقيلًا وجيّدًا.
٤ - الاتخاذ[٢] : نحو استلأم أي لبس اللأمة.
٥ - بمعنى تفعّل[٣] : نحو استكبر واستيقن واستثبت (بمعنى تكبّر وتيقّن وتثبّت).
٦ - بمعنى أفعل[٤] : نحو استخلف الرجل لأهله (بمعنى أخلف لهم)، وأجاب (بمعنى استجاب).
٧ - بمعنى فَعَلَ[٥] : نحو استقرّ واستعلى (بمعنى قرّ وعلا).

***

افعالّ

وهذا الوزان كافعَلّ يغلب مجيئه في الألوان والعيوب[٦]، ولا يكون إلّا لازمًا[٧]، نحو اشهابّ، واحمارّ، واحوالّ، وابهارّ[٨].

قال سيبويه[٩]: «وليس شيء يقال في افْعَالَلْتُ إلّا يقال فيه افْعَلَلْتُ، ولا شيء يقال فيه افعللت إلّا يقال فيه افعاللت. إلّا أنه قد تقلّ احدى اللغتين في الشيء، وتكثر في الأخرى، إلّا أن طرح الألف في اخضرّ، واحمرّ، واصفرّ وابيضّ، واسودّ أكثر، وإثبات الألف في اشهابّ، وادهامّ، واكماتّ[١٠] أكثر».

وأكثر ما يجيء عليه هذا الوزان أيضًا للمبالغة، غير أنه قد يجيء مرتجلًا كصنوه[١١]، نحو: اقطارّ النبت[١٢].

***

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٩، أدب الكاتب ص ٣٥١، المنصف ١/ ٧٧، شرح ابن يعيش ٧/ ١٦١.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٣٩، شرح الشافية ١/ ١١٠.
(٣) أدب الكاتب ص ٣٥١.
(٤) نفسه ص ٣٥١.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٠، أدب الكاتب ص ٣٥١، المنصف ١/ ٧٧، الصاحبي ص ١٩٠، شرح الشافية ١/ ١١٠، همع الهوامع ٢/ ١٦٢.
(٦) شرح الشافية للرضي ١/ ١١٢.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٤٢، وشرح الشافية ١/ ١١٣.
(٨) يقال: ابهارّ الليل إذا كثرت ظلمته، وابهارّ القمر إذا كثر ضوءه.
(٩) الكتاب ٢/ ٢٤٢.
(١٠) يقال اكماتّ الشيء إذا اغبر لونه.
(١١) الكتاب ٢/ ٢٤٢، وشرح الشافية ١/ ١١٣.
(١٢) اقطارّ النبت كاقطرّ، أي أخذ في الجفاف.

افعَوعَلَ

١ - للمبالغة والتوكيد[١] : نحو اخشوشن الشيء (كثرت خشونته)، واعشوشب المكان (كثر عشبه)، واغدودن النبت (زاد اخضراره حتى ضرب إلى السواد من شدّة ريّه).

٢ - الصيرورة[٢] : نحو احلولى الشيء (صار حلوًا)، واحقوقف الجسم والهلال (صار كل منهما أحقف أي منحنيًا).

٣ - وقد يجيءمرتجلًا[٣] : نحو ادلولى (أي استتر).

ويرى ابن جني أن الواو في افعوعل زائدة في موضع الألف المزيدة من «افعالّ» إلّا أن التكرير في «افعالّ» من موضع اللام وهو في «افعوعل» من موضع العين. وحجزت الواو بين العينين في افعوعل فلم يلزم ادغام، واجتمعت اللامان في افعالّ فلزم الإدغام[٤].

ومن الواضح أن هذه المقارنة لا تتجاوز اللفظ إلى المعنى، فلكل من الوزنين دلالته المعنوية الخاصة واستعماله الخاص.

* * *

ب - مزيدات الرباعي:

تَفَعْلَلَ

١ - مطاوعة فَعْلَلَ المتعدي[٥] سواء كان من الرباعي المضعّف نحو زعزعته فتزعزع وقلقلته فتقلقل، أو من غير المضعّف نحو بعثرته فتبعثر ودحرجته فتدحرج.

واعتبر مجمع اللغة العربية هذه المطاوعة قياسية، إذ جاء في قرار اتخذه في جلسته الثانية والثلاثين أن «فعلل وما لحق به قياس المطاوعة منه على تفعلل نحو دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب»[٦].

---

(١) الكتاب ٢/٢٤١، أدب الكاتب ص ٣٥٣، المنصف ١/٨١، شرح الشافية ١/١١٢، مجموعة الشافية ١/٥٢، همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٢) همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٣) شرح الشافية ١/١١٣.

(٤) انظر المنصف ١/٨٢.

(٥) المنصف ١/٩٣، ومتن شرح الشافية ١/١١٣.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية ١/٣٧.

٢ - التكثير نحو تعثكل العذق: كثرت شماريخه[١].
٣ - بمعنى فعلل نحو: تقرمص وقرمص أي دخل في القُرموص وتقبّص[٢].
والقرموص حفرة يستدفئ فيها الإنسان الصَّرِد من البرد.

* * *

افعَنلَلَ

ويكون للمطاوعة، فهو في الرباعي كانفعل في الثلاثي، ولذلك لا يتعدى. نحو: حرجمت الإبل فاحرنجمت: إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت، وقرصعت الرجل في ثيابه فاقرنصع: أي زمّلته فتزمّل.

وقد يكون للمبالغة والتوكيد نحو: افرنقع[٣].

* * *

افعلَلَّ

ويأتي[٤]:

١ - للمطاوعة نحو: طمأنته فاطمأن.
٢ - للمبالغة نحو: اقشعرّ، واكفهرّ.

* * *

٢ - اشتقاق الأفعال من الأسماء:

نرى في المعاجم العربية وكتب اللغة كثيرًا من الأفعال التي اشتقت من أسماء. غير أن هذا الكثير في الواقع قليل بالقياس إلى ألفاظ اللغة أولًا، وبالقياس إلى ما اشتق من الأفعال من أسماء ثانيًا. ولقد أشار إلى ذلك السيوطي حين قال[٥]: «اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدًا. ومن الاشتقاق من الجواهر قولهم استحجر الطين واستنوق الجمل».

وسنورد من الشواهد على هذا النوع من الاشتقاق، فيما يلي، ما قد يكفي

(١) لسان العرب (مادة عثكل).
(٢) تقبّص: تجمع.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٤٢.
(٤) تهذيب التوضيح ٢/ ٣٥.
(٥) المزهر ١/ ٣٥٠.

لاستنباط المبادئ العامة للطريقة التي لجأ إليها العرب فيه. أما استيفاء هذه الشواهد فهو عمل معجميّ محض.

الأسماء الثلاثيّة[1]

الاسم	الفعل الذي اشتق منه	المصدر
إبل	أَبَلَ: أحسن سياسة الإبل. أَبَّلَ: كثرت ابله	لسان العرب
برق	برقت السماء: هاج برقها	فصيح ثعلب ص ١٠
بقل	أبقل الموضع: كثر بقله	المزهر ٢/٧٦
تاج	توجّه: ألبسه التاج	لسان العرب
جبل	اجبل القوم: أتوا الجبل	ابن القوطية
حجر	استحجر الطين: أصبح كالحجر	الخصائص ١/١٢٣
حرم	أحرم القوم: دخلوا في الحَرَم (حَرَم مكة) أو في حُرمة لا تُهتَك أو في الشهر الحرام	لسان العرب
الخيف	أخيف القوم: نزلوا الخَيْف[2]	لسان العرب
دبر	دبره: تلا دُبُرَه؛ استدبره: أتاه من ورائه	لسان العرب
ذقن	ذَقَنَهُ: أصاب ذقنه	لسان العرب
	ذَقِنَ الإنسان: طال دقنه	ابن القوطية
رعد	رعدت السماء: هاج رعدها	فصيح ثعلب ص ١٠
رئة	رأيته: أصبت رئته. وأرأى الرجل: إذا اشتكى رئته	لسان العرب
زجّ	زجّه: طعنه بالزّجّ. أَزَجَّ الرمح، وزجّجه. وزجّاه: ركّب فيه الزّج. أزجّه: أزال منه الزّج.	لسان العرب
زمن	أزمن بالمكان: أقام به زمانًا	لسان العرب
سيف	إستافوا: تناولوا سيوفهم وجرّدوها	الخصائص ١/١٥٢
الشأم	أشأم: أتى الشأم	لسان العرب
شمس	شَمِسَ يومنا: كان مشمسًا	إصلاح المنطق ص ٢٤٠
الصّبا	صبت الريح: هبّت صبا	فصيح ثعلب ص ٩

(١) وردت معظم هذه المواد معنا خلال مطالعاتنا في كتب اللغة. وقد اعتمدنا في قسمتها إلى ثلاثية وغير ثلاثية هنا على واقعها، لا على جذورها المفترضة.

(٢) الخيف: كل هبوط وارتقاء في سفح الجبل. ما ارتفع عن مسيل الماء.

الاسم	الفعل الذي اشتقّ منه	المصدر
ضبّ	ضَبِبَ البلد، كثر ضِبابه	المزهر ٢/٦٠
ضيف	أضفته: أنزلته عليك ضيفا	فصيح ثعلب ص ٢٣
ظهر	أظهر: سار في وقت الظهر، أو دخل في وقت الظهر	لسان العرب
عشب	أعشب المكان: كثر عشبه	المزهر ٢/٧٦
عين	عانه: ضربه على عينه. أصابه بالعين. وتعيّنت الشيء: أبصرته. واعتان لنا فلان: أي صار عينًا أو ربيئة	لسان العرب
الغور	غار وأغار: أتى الغور.	المخصص ١٤/٢٤٦
	غوّر وتغوّر: أتى الغور	لسان العرب
فوه	فاه: تكلّم	كتاب العين ص ٣
قبس	قبسته نارًا: جئته بقبس منها، أو أعطيته قبسًا	فصيح ثعلب ص ٢١
قلب	قَلَبَهُ: أصاب قلبه	لسان العرب
كهف	تكهّف الجبل: صارت فيه كهوف	المخصص ١٠/٧٤
لبب[1]	أَلْبَبْتُ الدّابة: جعلت لها لَبَبًا	المزهر ٢/٦١
لحم	لحمت العظم: عرقته	فصيح ثعلب ص ٢٣
ملح	مَلَحْتُ القدر: ألقيت فيها من الملح بقدر	فصيح ثعلب ص ٢٣
	أملحتها: أفسدتها بالملح	فصيح ثعلب ص ٢٣
نشز	نَشَزَ: أشرق على نشز من الأرض	لسان العرب
هدف[2]	أهدف لك الشيء واستهدف: انتصب	لسان العرب
وتر	أوتر القوس: جعل لها وترًا. ووتَرَها ووتَّرها وأوترها: شدّ وترها	لسان العرب
وَدَج	وَدَجَ دابته: شقّ وَدَجَيْها	فصيح ثعلب ص ١٣
يوم	ياومه: عامله واستأجره باليوم	المزهر ٢/٤٣

الأسماء غير الثلاثيّة

الاسم	الفعل الذي اشتقّ منه	المصدر
أصيل	آصلنا: دخلنا في الأصيل	لسان العرب

(١) اللبب: ما يشدّ على ظهر الدابة.

(٢) الهدف: كل ما ارتفع، ومن ثم دعي الغرض هدفًا.

الاسم	الفعل الذي اشتقّ منه	المصدر
البصرة	بصّر القوم: أتوا البصرة	لسان العرب
تهامة	أتهم الرجل وتتهّم: أتى تهامة	المخصص ١٢/ ٥٠
ثنيّة	أثنى: ألقى ثنيّته	لسان العرب
جلباب	تجلببت المرأة: لبست الجلباب	لسان العرب
جنوب	جَنَبَتِ الريح: ذهبت جنوبًا	فصيح ثعلب ص ٩
حجاز	احجز القوم: أتوا الحجاز	لسان العرب
خمار	تخمّرت واختمرت بالخمار: لبسته. وخمّرت به رأسها: غطّته.	لسان العرب
دَبور	دَبَرَتِ الريح: هبّت دبورا	فصيح ثعلب ص ٩
دماغ	دَمَغَهُ: ضرب دماغه	جمهرة ابن دريد
ربيع	رَبَعَ الربيع: دخل.. واربع القوم: دخلوا في الربيع	لسان العرب
زبية[1]	زَبّى اللحم وغيره: طرحه فيها. زبّاها وتزبّاها: حفرها	لسان العرب
زمام	زممت البعير: علّقت عليه الزّمام	لسان العرب
زهرة	أزهر النبت وأزهارَّ: نوّر	لسان العرب
سِواك	ساك واستاك فمه: نظّفه بالسّواك	المخصص ١١/ ١٩٢
شمال	شَمَلَت الريح شُمُولًا: ذهبت شمالًا	فصيح ثعلب ص ٩
شيطان	تشيطن: غدا كالشيطان في فعله	شرح الشافية ١/ ٥٥
صحراء	أَصحر القوم: برزوا في الصحراء	لسان العرب
ضباب	أَضَبَّ اليوم: صار ذا ضباب	لسان العرب
طحال	طَحِلَ، عظم طحاله	لسان العرب
ظلمة	أظلم: دخل في الظلمة	المخصص ١٤/ ٢٥٨
عَرْمَض[2]	عَرْمَضَ الماء: علاه الطحلب	لسان العرب
غربال	غربل الدّقيق: نقّاه بالغربال	لسان العرب
غَلْصَمَة	غَلْصَمَهُ: قطع غلصمته[3]. غلصمت فلانًا: أخذت بحلقه	لسان العرب
فلاة	أفلى: أتى الفلاة	لسان العرب

(١) الزبية: الحفرة يشتوى فيها. أو الرابية التي لا يعلوها الماء.
(٢) العرمض: الطحلب.
(٣) الغلصمة: اللحم بين الرأس والعنق.

الاسم	الفعل الذي اشتق منه	المصدر
فُلفل	فَلفل الطعام والشراب: ألقى فيه الفلفل	فَلسان العرب
قَذال	ذَلَهُ: أصاب قذاله	المخصص ١/٥٨
قلادة	قلّده: ألبسه قلادة	لسان العرب
كُلية	كلاه: أصاب كليته	لسان العرب
لأمة	لأمته: ألبسته اللأمة. واستلأم: لبس اللأمة	المخصص ٦/٧٠
نافِقاء	نفّق اليربوع ونافق: دخل في نافقائه[1]	المخصص ٨/٩٣
هِراوة	هراه وتهرّاه: ضربه بالهراوة	لسان العرب
هضبة	أهضب: نزل الهضبة	ابن القوطية
هلال	أهلّ الرجل: نظر إلى الهلال. اهلّ الشهر واستهلّ: ظهر هلاله. أهللنا الهلال واستهللناه: رأيناه. أهللنا الشهر واستهللناه: رأينا هلاله	لسان العرب
وعاء	أوعيت المتاع في الوعاء جعلته فيه	فصيح ثعلب ص ٢١
يَرَقان وأرَقان[2]:	يَرِقَ الإنسان والزرع: أصابهما اليرقان	ابن القوطية

ويتبيّن من دراسته هذه الشواهد أنهم حين كانوا يصوغون فعلًا من اسم كانوا يلجأون إلى ما يلي:

١ - حذف ما في الاسم من حروف زائدة، بما فيها تاء التأنيث إن وجدت، كقذله من القذال، وغلصمه من الغلصمة.

٢ - إخضاع حروفه الأصلية الباقية لوزن أو أكثر من أوزان الفعل المعروفة، مجرّدة كانت أو مزيدة، كَدَبَرَت الريح من الدَّبور، وأهضب من الهضبة.

٣ - تطبيق قواعد الإعلال على ما كان معتلًا من حروفه الأصلية، كهراه (وأصلها هَرَوَهُ) من الهِراوة، وكلاه (وأصلها كَلَيَهُ أو كَلَوَهُ) من الكُلية أو الكُلوة[3].

أما الوزن الذي يختارونه فمنوط بالسماع، ولا يتعدّى أوزان الفعل الثلاثي ومزيداته في حالة الأسماء الثلاثية. فقد صاغوا من هذه الأسماء - على ما يبدو من الشواهد - أفعالًا على وزن فَعَلَ كبرق، وفَعِلَ كذقن، وفَعَّلَ كتوّج، وأفعلَ كأبقل، وفاعلَ كياوم، وتفعَّل كتكهّفَ، وافتعلَ كاستاف، واستفعل كاستحجر.

(١) النافقاء: حجر اليربوع يكتمه ويظهر غيره.

(٢) اليرقان، أو الإرقان: دود يصيب الزرع. واليرقان داء معروف يصيب الناس.

(٣) جاء في الجمهرة (٣/ ١٧٠): الكلوة لغة في الكلية، وجاء في المصباح المنير ٢/١١٩: الكلية من الأحشاء معروفة، والكلوة بالواو لغة لأهل اليمن وهما بضم الأول».

ويلاحظ خلوّ هذه الأوزان من تفاعل، وانفعل، وافعلّ، وأفعالّ، وافعوعل. ويخيّل إليّ أن أيًّا من هذه الأوزان، إن وجد، يكون وجوده نادرًا. وذلك لأنه يخرج الفعل المقصود بناؤه، إلى معنى إضافي لا يقصد إليه في الغالب من نقل الاسم إلى فعل. فالغرض الأساسي من هذا النقل إنما هو تحويل الاسم إلى حدث زمني، لا إضافة معنى جديد إليه. والمعروف أن وزن تفاعل يخرج الفعل إلى المشاركة في الغالب، ووزن انفعل إلى المطاوعة، أو قل إلى معنى المجهول إن شئت، وافعلّ وأفعالّ إلى المبالغة فيما كان لونًا أو عيبًا، وافعوعل إلى المبالغة المطلقة والتوكيد. وعلى ذلك كانت الأوزان السائدة في هذا الاشتقاق هي فَعَلَ، وأَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وكانت الأوزان الأخرى التي تتجاوز الغرض الأساسي من النقل نادرة فيه. غير أنها إن وجدت، فالغالب فيها أن تخرج عن معناها الأساسي إلى معنى أكثر انسجامًا مع هذا الغرض. «فياوم» مثلًا جاءت على وزن فاعل المقصود فيه المشاركة أصلًا، غير أنها خرجت عن هذا المعنى إلى معنى فَعَلَ أو أَفْعَلَ[1] دون أن تنقل إلى أي منهما لما يترتّب على هذا النقل من ثقل لفظي.

أما الأسماء غير الثلاثية فأكثر ما تنقل إليه أوزان الفعل الثلاثي ومزيداته، ولا سيما إن كان يمكن ردّها إلى جذور ثلاثية. فقد صاغوا منها أفعالًا على وزن فَعَلَ كدمغ، وفَعِلَ كطَحِلَ، وفَعَّلَ كبصّر، وأَفْعَلَ كآصل[2]، وافتعلَ (بمعنى فَعَلَ) كاستاك بمعنى ساك. كما صاغوا منها أفعالًا على وزن الرباعي المجرد (فعللَ) أو المزيد (تفعللَ) إن كان يتعذّر إرجاعها إلى جذور ثلاثية، وذلك كغربل من غربال، وتمسكن من مسكين.

ومن الجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية قد أقر في جلسته الرابعة والعشرين أن العرب اشتقوا من أسماء الأعيان كثيرًا، ولذا فهو «يجيز هذا الاشتقاق - للضرورة - في لغة العلوم»[3]

وقَصْرُ المجمع جوازه على لغة العلوم وقت الضرورة مردّه إلى أنه «يرى أن لا حاجة حافزة في لغة الأدب إلى قرار يبيح الاشتقاق من أسماء الأعيان، فإن في السّماعي الوارد من كلام العرب أيّ غنية للأديب»[4].

(١) جاء في ابن السكيت: «وقد يأتي فاعلت بمعنى فعّلت وافعلت» - إصلاح المنطق ص ١٦٣.
(٢) قد يظن أن وزنها فاعل هنا، وهذا لا يكون إلّا إذا اعتبر «فاعل» قد خرج إلى «أفعل»، ذلك لأنها تعني «دخل في الأصيل»، والدخول في الشيء هو من معاني أفعل، لا فاعل الذي يغلب فيه المشاركة.
(٣) مجلة المجمع ١/٣٦. أكتوبر سنة ١٩٣٤.
(٤) من مقال للشيخ أحمد الإسكندري، عضو المجمع، عنوانه: «الغرض من قرارات المجلس والاحتجاج لها». - مجلة المجمع ١/٢٣٢.

وفي رأينا أن السبب الذي جعل المتقدمين يحجمون عن التصريح بقياسيّة الاشتقاق من أسماء الأعيان يعود إلى أمرين:

الأول: قلة ما ورد من مشتقات الأعيان - على كثرتها - بالنسبة إلى ما ورد من مشتقات أسماء المعاني.

والثاني: تنافي قياسيّة هذا النوع من الاشتقاق مع قولهم بأن المصدر أصل المشتقات، إذ المصادر أسماء معان، وأسماء الأعيان جواهر[١].

* * *

٣ - اشتقاق الأفعال من الحروف:

واشتقوا أفعالًا من بعض حروف المعاني. قال ابن جني[٢]: «الحروف يشتقّ منها ولا تشتق هي أبدًا، وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف، شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له، ومشتقة منه. يؤكد ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فَلَوْلَيْتَ لي. أي قلت لي: لولا. فاشتقوا الفعل من الحرف المركّب من لو ولا».

واشتقوا فعلًا من الحرف «لا» فقالوا «سألتك حاجة فَلالَيْتَ لي أي قلت لي: لا»[٣].

ومن «سوف» فقالوا سوّفته: إذا قلت له مرّة: سوف أفعل[٤]. وساوفته بمعنى سوّفته. قال الشاعر[٥]:

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها سوفَ العَيوف[٦] لراح الركب قد قنعوا

ومن «بجل» فقالوا بجّلته: أي قلت له بجل[٧].

ويرى ابن جني أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من الحرف (نعم) لما فيه

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٣٣.
(٢) الخصائص ١/ ٤٣٦.
(٣) نفسه ١/ ٤٣٣.
(٤) لسان العرب (مادة سوف). وانظر أيضًا الخصائص ١/ ٤٣٣.
(٥) انظر الخصائص ١/ ٤٣٣.
(٦) أي مساوقة العيوف.
(٧) الخصائص ١/ ٤٣٥.

من المحبة للشيء والسرور به، «فنعّمت الرجل: أي قلت له نعم، فَنَعِمَ بذلك بالًا»[١]؛ ومنها النعمة والنعيم. والتكلّف بادٍ على رأي ابن جني هذا.

ولم يقتصر العرب على اشتقاق الأفعال من حروف المعاني بل تجاوزوا ذلك إلى حروف المباني. والمتتبّع لحروف الهجاء في لسان العرب يجد أنهم اشتقّوا من الكثير منها أفعالًا. فمن ذلك قولهم: فأفأ فلان في كلامه إذا تردّد في الفاء وهو يتكلم. وكذلك قولهم: جيّمت جيمًا إذا كتبتها، ومثلها خيّيت خاء، وذوّلت ذالًا، وزوّيت زايا، وشيّنت شينا، وعيّنت عينا، وكوّفت كافا، ولوّمت لاما، وموّمت ميمًا، وييّيت ياء.

ويلاحظ أن الوزن الذي اختاروه غالبًا لصوغ الفعل من الحرف هو فعّل، إلّا في الحالة التي يستثقل فيها تضعيف حرف العلّة أو يؤدي تضعيفه إلى التباس.

***

(١) نفسه ١/٤٣٥.

الفصل الرابع
الاشتقاق غير المطّرد

ضروب الاشتقاق التي عرضنا لها حتى الآن تتضح فيها الصلةبين المشتق والمشتق منه إلى حدٍّ يصعب معه إنكارها، فقد انتهجت هذه الصلة في الغالب منهجًا مألوفًا يصح اتخاذه سبيلًا لقياس مطّرد، وهو قياس اعتمده النحاة دائمًا في بحوثهم المتصلة باشتقاق الكلم وبنائه.

ولم يشذ عن ذلك اللغويون، إلّا أن طبيعة عملهم في تحرّي معاني الكلام واستكناه ما بين مفرداته من وشائج وعلائق جعلتهم يوغلون في البحث فينتقلون من نطاق المقيس إلى غير المقيس، ومن المطّرد إلى غير المطّرد. وعلى ذلك بتنا نرى في المعاجم وكتب اللغة كثيرًا من الألفاظ التي نسبوها إلى الاشتقاق، وذكروا ما تنتمي إليه من أصول، وما تحويه من حروف زيادة. غير أن هذه الألفاظ لا يطرد اشتقاقها، فهو لا يتناول غير حالات فردية في الغالب لا تنتظمها قاعدة شاملة، ولا يضمّها قانون عام، ومن ثم أطلقنا عليه «الاشتقاق غير المطرد»[(١)].

وهذا النوع من الاشتقاق يتناول الأفعال والأسماء، غير أنه في الأفعال محدود النطاق لانتظام أوزانها وقلّتها، وهو فيها لا يتعدى الحالات التي يُخرِج فيها الإلحاق اللفظة من معناها الأصلي إلى معنى جديد يتصل به، وهي حالات قليلة منها حَوْقَلَ (فَوْعَلَ) التي تعني كبر وضعف، والتي يعتقد بأنها مشتقة من حقل (من باب تعب) وتعني أصيب بداء الحَقْلَة، وهي من أدواء الإبل[(٢)].

---

(١) وقد أطلق عليه حسين والي عضو مجمع اللغة العربية «الاشتقاق المختص» في مقال له قال فيه: «ومن المشتق ما هو مطّرد كاسم الفاعل واسم المفعول مثل الناصر لكل من وقع منه النصر، والمحمود لكل من وقع عليه الحمد. ومنه ما هو مختصّ ببعض الأشياء، كالقارورة من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للمائع كالكوز (على طريقة). والمطّرد لا يتوقف على السماع، والمختصّ يتوقف عليه...» - مجلة المجمع ٢/١٩٨.

(٢) انظر شرح الشافية ١/٥٢، ٥٣.

أما في الأسماء فهذا الاشتقاق كثير، وذلك لكثرة أوزانها وتشعّبها. وأكثر ما نراه في الصفات حيث تكون الحاجة ماسّة لتوليد صفات معينة تشتق من أفعال أحيانًا ومن أسماء أحيانًا أخرى. وهذه الصفات المولّدة ليس من باب الصفات المشبّهة باسم الفاعل، التي تعمل عمل الفعل، والتي خصّها النحاة بالاشتقاق، ولا هي على أوزانها المعروفة. ولعلّ إحجام النحاة عن بحثها بالقياس إلى غيرها من الصفات ناجم عن كونها لا تعمل، والعمل هو أهمّ ما كانوا يتطلّعون إليه عند بحث الصلات بين الألفاظ، لاتصاله بموضوع الحركات الإعرابية التي كانت العامل الأساسي في وضع النحو.

أبنية الأسماء على ضوء هذا الاشتقاق:

ولدراسة هذه الظاهرة في الأسماء لا بدّ من أن نرجع إلى أكبر عددٍ ممكن من أبنيتها لنسترشد به. قال ابن القطاع في كتاب الأبنية[١]:

«قد صنّف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها. وأول ما ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به[٢]، وكذلك أبو بكر بن السّرّاج ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالًا. وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلّا من ترك أضعاف ما ذكر.

والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغه جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تآليف الأئمة ألف مثال ومئتان وعشرة أمثلة».

ومن الصعب أن يعزى هذا الفرق الشاسع بين ما أورده سيبويه وابن القطاع من هذه الأبنية إلى قلّة استقصاء الأول منهما، وهو الذي نعرف عنه الدقة في التقصّي وبلوغ الغاية فيه. ولا بدّ إذن أن يكون ناجمًا من دخول أسماء جديدة إلى العربية في الحقبة بين الرجلين. ونرجح أن يكون بعض هذه الأسماء أعجميًّا وبعضها عربيًّا.

أمّا الأسماء الاعجمية فيظهر أن ما كان قد أدخل منها إلى نطاق الأبنية العربية محدود، حتى عهد سيبويه. قال في «باب ما أُعرب من الأعجمية»[٣]:

«اعلم أنهم مما يغيّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما

(١) المزهر ٢/ ٤.
(٢) أي بالحصر.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٢.

ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه. فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهم ألحقوه ببناء هِجْرَع وبَهْرَج ألحقوه بِسَلْهَب ودينار ألحقوه بديماس وديباج كذلك وقالوا اسحق فألحقوه بإعصار ويعقوب فألحقوه بيربوع وجورب فألحقوه بفَوْعَل وقالوا آجور فألحقوه بعاقول وقالوا شُبارِق فألحقوه بعُذافِر ورُستاق فألحقوه بِقُرطاس لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم... وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن نحو خُراسان وخُرَّم والكُركُم وربما غيّروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيّروه عن بنائه في الفارسية نحو فِرِنْدٍ وبَقَّمٍ وآجُرٍّ وجُرْبُزٍ».

ومن الواضح أن في انتظام الأبنية المتأخرة عن سيبويه[١] لبعض هذه الأسماء على الأقل دليلًا كافيًا على ما ذهبنا إليه.

أما الأسماء العربية فلا بدّ أن يكون تطوّر الحياة في العصر العباسي قد أدّى إلى ظهور الجديد منها، فقد دأبت العربية، دون أخواتها الساميات، على اشتقاق «الأسماء الجديدة الكثيرة على الأوزان المتنوعة»[٢]. أضف إلى ذلك أن امتداد الزمن أدّى إلى التوسع فيما رواه الرواة من أسماء قديمة، ومن ثم فيما دونه اللغويون منها. ويخيل إليّ أن بعضًا من هذه الأسماء كالهُمَّقع[٣]، والحِنْطَأْو[٤]، والقُنْفَخْر[٥] وأضرابها، بادي الصنعة بحيث لا يستطيع المرء إلّا أن يفترض أن الكثير منها لا بدّ أن يكون من صنع اللغويين أو الرواة. قال الخليل بن أحمد[٦]: «أن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت»، وقال ابن جني: «إن ضَهْيَدَ وعَثْيَرَ مصنوعان»[٧]. وفي الجمهرة[٨]: «قد جاء في باب فَيْعَلُول كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عيدشون وهي دويبة (كما) زعموا وليس بثبت، وصيخدون، قالوا صلبة ولا أعرفها».

---

(١) لاحظ وجود بناء فعَّل الذي ينتظم بقَّم، وفعلل (بضم الفاء واللام) الذي ينتظم جربز في الأبنية التي ذكرها السيوطي، على سبيل المثال، ثم تعليق السيوطي على الأول منهما بقوله: «والظاهر أنه ليس بعربي لأنه ليس في العربية شيء من تركيبه على تقاليبه» - المزهر ٢/ ١٣.

(٢) برجشتراسر، ص ٦٥.

(٣) الهمقع والهمقع (بتشديد الميم وتخفيفهما): قيل هو ضرب من العضاه، وخصّ بعضهم به جنى التنضب وهو نوع من الشجر. (لسان العرب ٨/ ٣٧٦).

(٤) الحنطأو: العظيم البطن. القصير. وقيل: العظيم (لسان العرب ١/ ٦١).

(٥) القنفخر: لم نعثر عليها فيما بين أيدينا من معاجم.

(٦) الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٠.

(٧) المزهر ٢/ ١٣، وانظر الجمهرة ٢/ ٢٧٧ في صدد ضهيد.

(٨) ج ٣، ص ٤٠٤.

أمّا ما حملهم على الوضع فأسباب لعلّ أهمها التظاهر بالمعرفة، والحرج عند السؤال، والمنافسة في مجالس الخلفاء والأمراء.

ومهما يكن من شأن هذه الأسماء، فقد أورد السيوطي في أوائل الجزء الثاني من مزهره مفصَّلًا لأبنيتها يمكن الرجوع إليه.

* * *

والمتقري لهذه الأبنية يلحظ، أول ما يلحظ، أن بعضها مجرد، وبعضها مزيد.

أما المجرّد فثلاثي، ورباعي، وخماسي[١]، وهو خارج عن نطاق بحثنا هنا.

وأما المزيد فيتراوح بين الرباعي والسباعي. وينشأ **الرباعي** منه بإضافة حرف إلى الثلاثي، كإثمد (إِفْعِل)، ومنخل (مُفْعُل).

والخماسي : بإضافة حرفين إليه: كإنقحل (إِنْفَعْل)، ومنطلق (مُنْفَعِل)، أو حرف إلى الرباعي: كجحنفل (فَعَنْلَل)، وكَنَهبُل[٢] (فَنَعْلُل).

والسداسي : بإضافة ثلاثة أحرف إلى الثلاثي: كاستبرَق (اسْتَفْعَل)، وبهاليل (فَعاليل)، أو حرفين إلى الرباعي: كعنتريس[٣] (فَنْعَلِيل) وفالوذج (فاعُولَل)، أو حرف إلى الخماسي: كعندليب (فَعْلَلِيل)، وقُذَعْميل[٤] (فُعَلّيل).

والسباعي : بإضافة أربعة أحرف إلى الثلاثي: كعاشوراء (فاعُولاء)، وحندقوقى (فَنْعَلُولَى) وثلاثة أحرف إلى الرباعي: كعُقُرُبّان (فُعْلُلّان) وعَرَنْفُصان[٥] (فَعَنْلُلان)..

قال سيبويه[٦]: «إنّ **الثلاثة** أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف وهي أقصى الغاية والمجهود وذلك اشهيباب... **والأربعة** تبلغ هذا نحو احرنجام ولا تبلغ السبعة إلّا في هذين المصدرين. وأما بنات **الخمسة** فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوط ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر نحو هذا».

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٥، ٣١٠، وانظر المنصف ١/ ١٨.
(٢) كنهبل: شجر عظام.
(٣) العنتريس: الناقة الصلبة الشديدة. الداهية من الرجال.
(٤) قذعميل: شيخ كبير.
(٥) عرنفصان: نبات الحندقوقى.
(٦) الكتاب ٢/ ٣١٠.

ومن حقّنا أن نتساءل إن كان الأساس الذي بنيت عليه هذه الزيادة هو نفس الأساس الذي بنيت عليه الزيادة في الأفعال، وهو الاشتقاق.

لقد وضع الميزان الصرفي في الأصل لقياس الأفعال على ما يبدو[١]، وهو يظهر فيها بسهولة ويسر الأصل وما اشتق منه. فالزيادة والاشتقاق يكادان يكونان صنوين متلازمين بالنسبة للأفعال: فأفعل المزيد مشتق من (فَعَلَ) المجرد، وكذلك فعّل وفاعل وتفعّل وتفاعل وانفعل واستفعل، وما إلى ذلك.

أما بالنسبة للأسماء فليس الأمر كذلك، إذ يلاحظ أن الكثير مما يعتبر مزيدًا منها لا تربطه بمجرده، أكثر من صلة لفظية مفترضة لا تمتّ إلى الاشتقاق بصلة. فليس في واقع اللغة «فكل» ممّا يمكن أن يتخذ أصلًا لأفكل[٢] (أَفْعَل)، وليس فيه كذلك «بطخ» أصلًا لبطيخ (فِعّيل)، و«سكن» أصلًا لسكين (فِعّيل)، و«خنز» لخنزير «فِعْلِيل»، و«سَفْرَجَ» لسفرجل (فَعَلَّل). فهذه الكلمات وأمثالها هي في الواقع كلمات جامدة مرتجلة لا تدخل باب الاشتقاق وإنما اعتبرت مزيدة ونسبت إلى أصول مفترضة لتيسير وضعها في المعاجم واستخراجها منها. ولعلّ أول من فعل ذلك الخليل بن أحمد حين وضع منهج كتاب العين، وتبعه من جاء بعده، من رجال اللغة والمعاجم.

أضِف إلى ذلك أن الكثير مما هو مزيد منها أيضًا لا تتصل زيادته بالاشتقاق بقدر ما تتصل بأبواب صرفية أخرى أهمّها:

١ - **التأنيث**: نحو (فَعلى) مؤنث فَعْلان، كسكرى وعطشى، و(فُعلى) مؤنث أَفْعَل، ككبرى وعظمى.

٢ - **التصغير**: نحو (فُعَيل) كوليد، و(فُعَيْعِل) كقنيفذ، و(فُعَيْعِيل) كمفيتيح.

٣ - **جموع التكسير**: وتشمل جموع القلة، وهي: (أَفْعُل) كأنفس وأضلع، و(أَفْعال)[٣] كأجداد وأعداد، و(أَفْعِلَة) كأحزمة وأعتدة، و(فِعْلَة) كفتية وعلية.

---

(١) همع الهوامع ٢/٢١٣.

(٢) الأفكل: الرعدة، ولا يبنى منه فعل يقال أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف. وقد يسمّى به رجل فيمنع من الصرف. - الصحاح ٢/٢٢٧.

(٣) وقد يستغنى بفعلة (بكسر الفاء وسكون العين) وفعلة (بكسر الفاء وفتح العين) وفعول (بضم الفاء) عن أفعال. فقد ذكر سيبويه أنهم قالوا «ثلاثة رجلة واستغنوا بها عن أرجال»، كما ذكر أن الجمع «قد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحسل (وهو فرخ الضب حين يخرج من بيضته) وحسلة وأحسال إذا أردت بناء أدنى العدد. فأما القردة فاستغني بها عن أقراد كما قالوا ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن اشساع وقالوا ثلاثة قرود فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرد» - الكتاب ٢/ ١٨٠.

وجموع الكثرة، وهي[١]:

(فُعول) كأسود ونسور، و(فِعلان) كخرفان وقيعان، و(فَعالَى) كصحارى وعذارى، و(فَعائِل) ككتائب وذوائب، و(فُعَّل) كبزّل ونوّم، و(فُعّال) كجهّال وزوّار، و(فَعَلَة) كبررة وخونة، و(فُعَلَة) كغزاة ورماة، و(فَواعِل) كخوارج وشواعر، و(فُعَلاء) ككرماء وبخلاء، و(أَفْعِلاء) كأغنياء وأشداء، و(فَعالي) كأثافٍ وأفاعٍ، و(فُعْلان) كرعيان وشبّان، و(فَعْلى) كقتلى وشتى، و(فِعال) كطوال وقوام[٢]، و(فَعالِل) كخناجر وقشاعم، و(فَعاوِل) كجداول وقساور[٣]، و(فَواعِل) ككواكب وقوائم، و(فَعايِل) كعثاير[٤]، و(يَفاعِل)[٥] كيرادج[٦] ويَلادّ[٧] أو يلادِد، و(فَناعِل) كجنادب وسنابك، و(فَعالِل) كقرادد[٨] وعفاجّ[٩]، و(فعاعِل) كسلالم ودمامل، و(أَفاعِل) كأجادل[١٠] وأخايِل[١١]، و(تَفاعِل) كتناضب[١٢] وتتافل[١٣]، و(مَفاعِل) كمكارم ومساجد، و(فَعائِل) كقلانِس وحبانط، و(فَعالِيل) كقناديل وغرابيل، و(مَفاعِيل) كملاعين ومهاذير، و(فَعانيل) كقلانيس، و(فَعالي) كقلاسي، و(فَعاليل) ككلاليب ومراريس[١٤]، و(فَعايِيل) كجراييل[١٥]، و(فَياعِيل) كديابيج، و(يَفاعِيل) كيرابيع، و(فَعاوِيل) كقراويح[١٦].

أما ما يتصل من أبنية الأسماء بالاشتقاق فمنه ما كان اشتقاقه مطّردًا تنتظمه أوزان المشتقات المعروفة كأوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، واسمي المرّة والنوع، كما علمنا، ومنه ما كان غير مطرد، وهو

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٧٥ وما بعدها.
(٢) جمع قويم.
(٣) القسور: الأسد. العزيز. الرامي من الصيادين.
(٤) عثاير: جمع عثير.
(٥) جمع يفنعل.
(٦) جمع يرندج، وهو السواد يسود به الخف. أو الزاج.
(٧) جمع يلندد، وهو الشديد الخصومة.
(٨) جمع قردد، وهو الجبل، أو ما ارتفع من الأرض.
(٩) جمع عفنجج، وهو الضخم الأخمق، أو الناقة السريعة.
(١٠) جمع أجدل، وهو الصقر. ويقال ساعد أجدل: لطيف القصب، محكم القتل.
(١١) جمع أخيل: وهو الذي فيه كبر. والأخيل طائر مشؤوم، أو هو الصرد، أو هو الشقراق.
(١٢) جمع تنضب، وهو شجر حجازي له شوك كالعوسج. وقرية قرب مكة.
(١٣) جمع تتفل، وهو الثعلب أو جروه.
(١٤) جمع مرمريس. يقال رجل مرمريس أي شديد داهية، أو عاقل. وأرض مرمريس أي لا تنبت شيئًا.
(١٥) جمع جريال، وهو صبغ أحمر. وخمرة الذهب. وما خلص من لون أحمر وغيره. والخمر ولونها.
(١٦) جمع قرواح، وهي الناقة الطويلة القوائم.

موضوع بحثنا هنا.

ويلاحظ عند النظر إلى هذه الأبنية أن بعضها تشترك فيه الأسماء والصفات، وبعضها خاص بالأسماء، والآخر خاص بالصفات. ويلاحظ كذلك أن بين أمثلة هذه الفئات الثلاث بعض ألفاظ غامضة الاشتقاق، غير أن غموضها هذا ليس ناشئًا من طبيعتها بقدر ما هو ناجم من الطريقة الفذة التي اشتقت بها. ويبدو أن اشتقاق كلٍّ من هذه الألفاظ سلك مسلكًا خاصًا لا يُقاس عليه في الغالب.

ويحار المرء في تعليل هذه الظاهرة، فقد يرجعها إلى عهد عريق في القدم من تاريخ اللغة، حين لم يكن القياس سائدًا، وقد يرجعها - أو يرجع بعضها على الأقل - إلى ما بعد ذلك حين أخذ القوم يتوسّعون في اللغة لتوسع مجالات الحياة أمامهم، فيسيرون في اشتقاقها «يمينًا وشمالًا»، على ما يوحي به المعنى الأصلي للفظة «اشتقاق»[1].

ولتبيان عدم الاطّراد الذي ينتاب هذا النوع من الاشتقاق نورد الأمثلة التالية:

١ - الشّماريخ (فَعاريل) : رؤوس الجبال، فالراء فيه زائدة. إذ المتبادر إنه من شمخ إذا علا[2].

٢ - ضَيْفَن (فَعْلَن) : مشتقة من الضيف، ومعناها ضيف الضيف، قال الشاعر:

إذا جاء ضيف جاء للضيفِ ضيفنٌ فأودى بما تُقرى الضيوفُ الضيافنُ[3]

٣ - الجُنادِف (فُناعِل) : - الجافي - والنون فيه زائدة، والأصل الجَدْف وهو احتقار الشيء، يقال جَدَفَ بكذا أي احتقر فكأن الجنادف المحتقر للأشياء[4].

٤ - حَبَنْطَى (فَعَنْلَى)، وحَبَنْطَأ (فَعَنْلأ): عظيم البطن. من حَبِطَ. يقال: حَبِطَ بطنه: إذا انتفخ...[5].

٥ - دُلامِص (فُعامِل) : برّاق. يقال دُلامِص ودِلاص ودِلّاص وَدليص بمعنى. قال الأعشى:

---

(١) انظر لسان العرب مادة «شقق».
(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٣.
(٣) المنصف ٣/ ٢٧.
(٤) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥١١.
(٥) المنصف ٣/ ٩ - ١١.

إذا جُرِّدَتْ يومًا حَسِبتَ خَميصةً عليها وجِريالَ النُضار الدُّلامِصا

... ويقال: امرأة دُمَلِصَة ودُلِمَصَة: ملساء براقة[(١)].

٦ - دَلَنْظَى (فَعَنْلَى) : الشديد الدفع. يقال دَلَظَهُ بمنكبه، إذا دفعه[(٢)]

٧ - رَعْشَن (فَعْلَن) : من الرعشة. قال رؤبة.

مِن كلّ رعشاءَ وناجٍ رَعْشَنِ

وقيل: ويقال للرجل المسترخي: رعشنٍ[(٣)].

٨ - الشُّبْرُم (فُعْلُم) : القصير من الرجال. والميم فيه زائدة كأنه قدر الشبر[(٤)].

٩ - الشَّرَنْبَث (فَعَنْبَل) : الغليظ الكفّين، والأصل الشَّرَث، وهو غلظ الأصابع والكفّين، وزيدت فيه الزيادات للتقبيح[(٥)].

١٠ - الشَّفَلَّح (فَعَلَّح) : العظيم الشفتين. وهذا مما يزيدون فيه للتقبيح والتهويل. وإلّا فالأصل الشفة، كما يقولون الطِّرِمّاح، وإنما هو من طَرَحَ[(٦)]..

١١ - الشُّمْرُج (فُعْرُل) : الرقيق من الثياب وغيره. والراء فيه زائدة. يقولون شَمَجَ الثوبَ، إذا خاطه خياطة متباعدة. «فهذا إذا رقّ فكأن سلكه يتباعد بعضه عن بعض»[(٧)].

١٢ - الضَّبْثَم (فَعْلَم) : الشديد، وهو مما زيدت فيه الميم، وهو من ضَبَثَ على الشيء، إذا قبض عليه[(٨)].

١٣ - عِتريس (فِعْليل) : غاشم مشتق من العَترَسة، وهي العنف[(٩)].

---

(١) المنصف ٣/ ٢٥. وانظر أيضًا معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٢٧ حيث يقول: (الدلمص) و(الدملص) البراق. فالميم زائدة، وهو من الشيء الدليص، وهو البراق»، وشرح الرضي للشافية ٢/ ٣٣٤ حيث يقول: «الدلاص: الدرع البراقة اللينة. بمعنى الدليص والدلاصي». ويعتبر المازني الميم أصلية - المنصف ١/ ١٥٢.

(٢) المنصف ٣/ ١١.

(٣) المنصف ٣/ ٢٦ - ٢٧.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٣.

(٥) نفسه ٣/ ٢٧٣.

(٦) نفسه ٣/ ٢٧٣.

(٧) نفسه ٣/ ٢٧٢.

(٨) نفسه ٣/ ٤٠١.

(٩) جمهرة اللغة ٣/ ٣٢٧.

١٤ - هيذام (فَيْعال) : اسم مشتق من الهذم وهو الصرامة والقطع. ومنه قولهم سيف هَذام[(١)].

١٥ - الدِّفْنِس (فِفْعِل) : الرجل الدنيء الأحمق، وكذلك المرأة الدّفنس. والفاء فيه زائدة، وإنما الأصل الدال والنون والسين[(٢)].

١٦ - الدَّرْقَعَة (فَعْقَلَة) : الفرار. والزائد فيه القاف. وإنما هو من الدال والراء والعين. ومنه (الاندراع) في السير[(٣)] أي التقدّم فيه.

١٧ - البُلعوم (فُعلوم) : مجرى الطعام في الحلق. وقد تحذف واوه فيقال بُلْعُم. وهو مأخوذ من بلع، إلّا إذا زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه[(٤)].

١٨ - الزُّرقُم (فُعْلُم) : الشديد الزرقة. قال ابن فارس «أجمع أهل اللغة أن أصله من الزَّرَق، وأنّ الميم فيه زائدة»[(٥)].

١٩ - الهَزْرَقَة (فَعْرَلَة) : أسوأ الضحك، وهو مما زيدت فيه الراء، وإنما هو هَزِقَ إذا ضحك[(٦)].

٢٠ - التُّدْرَأ (تُفْعَل) : يقال رجل ذو تدرأ وتدرأة أي مدافع ذو عز ومنعة. وهو من درأ بمعنى دفع[(٧)].

٢١ - التِّلقام والتِّلقامة (تِفعال وتِفعالة) : العظيم اللقم[(٨)].

٢٢ - الجُندب (فُنْعُل) : نونه زائدة، وهو من الجدب، وذلك أن الجراد يجرد فيأتي بالجدب[(٩)].

٢٣ - الغَطَمَّش (فَعَمَّل) : الكليل البصر. والغطمّش: الظلوم الجائر. وهذا ممّا زيدت فيه الميم، والأصل الغطش، وهو الظلمة. والجائر يتغاطش عن العدل، أي يتعامى[(١٠)].

---

(١) جمهرة اللغة ٣/ ٣٩٠.
(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٣٧.
(٣) نفسه ٢/ ٣٣٧.
(٤) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٢٩.
(٥) نفسه ٣/ ٥٢.
(٦) نفسه ٦/ ٧١.
(٧) انظر القاموس المحيط مادة «درأ».
(٨) انظر القاموس المحيط مادة «لقم».
(٩) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥١٢.
(١٠) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٣٠.

٢٤ - الغَطْرَسَة (فَعْرَلَة) : التكبر. وهذا مما زيدت فيه الراء، وهو من الغطس كأنه يغلب الإنسان ويقهره حتى كأنه قد غطسه، أي غطّسه[١].

٢٥ - الغَطْرَفَة (فَعْرَلَة) : وهذا ممّا زيدت فيه الراء، وهو من الغطَف، وهو أن ينثني الشيء على الشيء حتى يغشاه. فالجبّار يقهر الأشياء ويغشّيها بعظمته. و(الغِطريف): السيد يغشى بكرمه وإحسانه[٢].

٢٦ - هِجْرَع (هِفْعَل) : والهاء زائدة[٣] لأنه من الجرَعْ[٤]. والهجرع: الطويل.

٢٧ - هِبْلَع (هِفْعَل) : والهاء زائدة أيضًا لأنه من البلع[٥]. والهبلع: النهم.

٢٨ - بِرْقِع (بِفْعِل) : اسم للسماء الدنيا، الباء فيه زائدة والأصل الراء والقاف والعين، لأن كلّ سماء رقيع والسماوات أرقعة[٦].

٢٩ - البَرْكَلَة (بَفْعَلَة) : مشي الإنسان في الماء والطين، الباء زائدة، والكلمة من تركَّلَ إذا ضرب بإحدى رجليه فأدخلها في الأرض عند الحفر. قال الأخطل:

ربت وربا في حجرها ابن مدينة يظلُّ على مسحاته يتركّل[٧]

٣٠ - الأَلَنْدَد أو اليَلَنْدَد : (أَفَنْعَل أو يَفَنْعَل) بمعنى الألد، وهي مشتقة من اللّدد بمعنى الخصومة[٨].

٣١ - الفِرْسِن (فِعْلِن) : مقدم خف البعير، لأنه يفرس، أي يدق[٩].

٣٢ - الهِرْكَولَة (هِفْعَوْلَة) : الناقة المهتزة الأطراف. والهاء فيها زائدة لأنها تركل في مشيها[١٠].

٣٣ - الحُطائِط (فُعائِل) : الصغير، كأنه حطّ عن مرتبة العظيم[١١].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٣١.
(٢) نفسه ٤/ ٤٣١.
(٣) هكذا في المزهر رواية عن الأخفش (المزهر ٢/ ٦٥). أما سيبويه وابن دريد فيعتبران الهاء أصلية، ومن ثم كان الوزن عندهما فعلل لا هفعل - انظر الكتاب ٢/ ٣٣٥، والجمهرة ٣/ ٣٦٨.
(٤) هكذا في المزهر ٢/ ٦٥. ويرى ابن الحاجب والرضي أنها مشتقة من الجرع - بفتح الراء - وهو المكان السهل المنقاد. ولعل هذا أصح لأنه يناسب الطول. شرح الشافية ٢/ ٣٨٣ و٣٨٥.
(٥) المزهر ٢/ ٦٥.
(٦) مقاييس اللغة ١/ ٣٣٤.
(٧) مقاييس اللغة ١/ ٣٣٤.
(٨) شرح الشافية ٢/ ٣٣٥.
(٩) نفسه ٢/ ٣٣٣.
(١٠) المنصف ١/ ٢٥. وانظر شرح ابن يعيش ١٠/ ٥، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٥، وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٣.
(١١) شرح الشافية ٢/ ٣٣٣.

٣٤ - القُمارِص (فُماعِل) : بمعنى القارص، والميم زائدة[١].
٣٥ - الهِرماس، والفِرناس : (فِعمال، وفِعنال): الأسد الشديد. من الهرس، والفَرس[٢].
٣٦ - القِنْعاس (فِنْعال) : من القعس، وهو الثبات، يقال: عزة قعساء أي ثابتة، لأن العظيم يثبت. والقَعوس، : الشيخ الكبير الهرم[٣].
٣٧ - التَّرنَموت (تَفْعَلُوت) : ترنم القوس عند النزع. والواو والتاء زائدتان[٤].
٣٨ - البَلْقَع (فَعْلَل) : الذي لا شيء به. فاللام زائدة وهو من باب الباء والقاف والعين[٥].

وعلى افتراض صحة ما روته المعاجم وكتب اللغة من اشتقاق هذه الأمثلة، فإنه يمكن أن يستنتج منها أمور أهمها:

١ - إن الكثرة الكاثرة فيها صفات، أما الأسماء فيها فقليلة.

٢ - إن الاشتقاق الذي تناولها غير مطّرد، وإنه في المثل الواحد منها يختلف عنه في الآخر في معظم الأحيان.

٣ - إنّ هذا الاشتقاق حصل بزيادة حرف، أو اثنين، أو ثلاثة، إلى الأصل.

٤ - إنّ الأحرف المزيدة إمّا أن تتصدّر الأصل، أو تتوسّطه، أو تعقبه، وربّما تشترك في أكثر من حالة من هذه الحالات الثلاث.

٥ - إنّ هذه الأحرف قد نقلت الأصل في الغالب من صيغة إلى أخرى: كأن تكون قد نقلته من الفعلية إلى الإسمية أو الوصفية.

٦ - إنّ هذا النقل قد لازمه في الغالب زيادة في المعنى أو مبالغة فيه.

ويرى الدارس لأبنية الأسماء في العربية أن بعضًا منها انتهى بحرف معيّن ووردت عليه شواهد في اللغة استرعت كثرتها النسبية انتباه بعض قدامى للغويين ومحدثيهم. ومن هذه ما انتهى:

١ - **بلام**: أشار إلى ذلك السيوطي[٦]، وممّا رواه من الأمثلة عليها: العَبْدَل:

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٣٤.
(٢) نفسه ٢/ ٣٣٤. وانظر المنصف ١/ ١٥٦.
(٣) شرح الشافية ٢/ ٣٣٤.
(٤) نفسه ٢/ ٣٣٤.
(٥) مقاييس اللغة ١/ ٣٣٤.
(٦) المزهر ٢/ ٢٥٩. وانظر المنصف ١/ ١٦٦.

العبد[١]، والهَيْقَل: الهَيْق[٢]، والطَّيْسَل: الطَّيْس[٣]، وزَيْدَل: زيد، وهَدْمَل: هِدْم[٤].

وهذه الصيغة باللام اللاحقة موجودة في أكثر اللغات السامية الحية[٥].

٢ - **بميم**: ممّا رواه السيوطي منها[٦]: زُرْقُم من الزَّرَق، وفُسْحُم[٧] من الفساحة، وجُلْهُم من جَلْهَة[٨] الوادي، وشُبْرُم، وهو القصير من قولهم قصير الشبر أي قصير القامة، وضُبارِم[٩] من الضَّبر وهو شدة الخَلْق، وحُلقوم من الحلق، وبُلعوم من البلع. وخَلْجَم[١٠] من الخلْج والانتزاع، وسَلْطَم[١١] من السلاطة، وكَلْدَم من قولهم أرض كَلَدَة أي صلبة، وفم من «فوه»، وشَدْقَم[١٢] من الشِّدق، وجَحْظَم من جاحظ، والجَذْعَمة[١٣] من جَذَعَة، وشَجْعَم من الشجاعة. وضِرْزِم[١٤] من ضِرْز، وصِلْدِم من الصَّلد، وابنُم من ابن، وحِلَّسْم[١٥] من حَلِسٍ، والدِّقْعِم[١٦] من الدَّقعاء، والدِّردِم من الدَّرداء[١٧]، والدِّلْقِم من الدَّلقاء والدَّلوق[١٨]، وخِضْرِم[١٩] من الخضرة، وخِدْلِم من الخَدْلَة[٢٠].

---

(١) جاء في المنصف (١/١٦٦) أنهم «قالوا عبدل، في معنى عبدالله، واللام زائدة»، ولا أدري كيف يمكن التوفيق بين كونها منحوتة وزيادة اللام فيها.
(٢) الهيقل، والهيق: ذكر النعام.
(٣) الطيسل، والطيس، : العدد الكثير. التراب. أو هو خلق كثير النسل كالذباب والسمك.
(٤) الهدمل، والهدم: الثوب الخلق.
(٥) مراد كامل، نشأة الفعل الرباعي، ص ١٧.
(٦) المزهر ٢/٢٥٧، وانظر الكتاب ٢/٣٣٨، والمنصف ١/١٥١.
(٧) الفسحم/ الواسع الصدر.
(٨) جلهة الوادي: ناحيته. وجلهمتا الوادي: ناحيتاه.
(٩) الضبارم: الشديد الخلق. يقال أسد ضبارم وضبارمة، أي شديد الخلق.
(١٠) الخلجم: الطويل.
(١١) السلطم: الطويل، أيضًا؛ والسلاطة: الطول.
(١٢) الشدقم: واسع الشدق.
(١٣) الجذعمة: الصغير.
(١٤) الضرزم: الناقة المسنة. والضرز: الصلب. وجاء في المنصف ١/١٥١: الضرزم، والميم زائدة، وهو من معنى الضرز (بتشديد الضاد وفتحها وكسر الراء) وهو الشديد البخيل.
(١٥) الحلسم والحلس: الرجل الحريص.
(١٦) الدِّقعم: جاء في المنصف ١/١٥١: الدقعم، والميم زائدة، وهو التراب. من الدَّقعاء.
(١٧) الدِّردم: الناقة المسنة. والدرداء مؤنث أدرد وهو من ذهبت أسنانه.
(١٨) الدِّلقم: الناقة الهرمة يندلق الماء من فيها.
(١٩) الخضرم: البحر، سمّي بذلك لخضرته.
(٢٠) الخدلة من النساء: الغليظة الساق.

وأسماء هذا النوع نحو ثلاثين، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام[(١)]:

الأول : أسماء ذوات زيد عليها الميم نحو ابنُم، وشَدْقَم، وشُبْرُم.

الثاني : أسماء صفات زيد عليها الميم نحو صِلْدِم (صَلْد)، وفُسْحُم[(٢)]، وشَجْعَم[(٣)].

الثالث : مصادر زيد فيها الميم فأصبحت أسماء ذوات نحو بُلعوم من البَلْع، أو أصبحت أسماء صفات نحو جَحْظَم، أي الجاحظ العين بشدة.

ويبدو أن اللغويين قد قرنوا هذه الصيغة، أو بعض شواهدها على الأقل، بالمبالغة والتعظيم، فقد جاء في التاج في مادة (عَرْدَم) ما نصّه: «فإذا قلت للعَرْد عَرْدَم فهو أشد من العَرْد، كما يقال للبليد بَلْدَم فهو أبلد وأشدّ». وجاء في اللسان: «إذا قلت للعَرْد عَرْدَم فهو أشدّ من العَرْد». وجاء في مقال للشيخ عبد القادر المغربي ما يلي[(٤)]:

«وقد علّل علماء اللغة زيادة الميم في هذه الكلمات بأنها لإفادة المبالغة فيما كان من الصفات أو المعاني كزُرقم للشديد الزرقة، ولإفادة التعظيم وتفخيم الشاذ فيما كان من الأسماء أو الذوات كشَدْقَم لعظيم الشدق وواسعه»[(٥)].

ويحاول الشيخ المغربي في مقاله أن يقرن بين هذه الميم وبين (الياء والميم) التي هي شارة للجمع - ومن ثم للتعظيم - في العبرية. وهو في هذا يشبه زيدان الذي يقول[(٦)]: «إن الميم في العربية تلحق بأواخر الأسماء للتعظيم فيقال (رجل بَحْرَم) أي بحر كبير. وترى بين دلالة هذه الميم وميم الجمع علاقة عظيمة بحيث يكاد يثبت أن كليهما واحد لأن للتعظيم والكثرة صورتين متقاربتي الشكل في ذهننا. على أننا بعد كل ذلك لا ننجو من السؤال عن كيفية حصول هذه الميم على هذه الخاصة، فيتبادر إلى ذهننا أنها بقية كلمة اتفق وجودها في جميع اللغات السامية والمصرية هي (يَم) بمعنى نهر كبير أو بحر، فمن وجودها في جميع هذه اللغات يستدل على قدم عهدها وربما كانت حكاية صوت المياه إذا جرت بغزارة فتوهّموا فيها معنى الكثرة».

غير أننا نستبعد هذا الرأي ونرى في وجود هذه الصيغة في اللهجات الجنوبية في

(١) انظر مجلة المجمع ٨/ ١٥٩.

(٢) الفسحم: الفسيح، والواسع الصدر، والميم زائدة - انظر الصحاح (مادة فسح).

(٣) شجعم: شجاع، وقد تطلق على الأسد.

(٤) مجلة المجمع ٨/ ١٦١.

(٥) مجلة المجمع ٨/ ١٦١. وانظر أيضًا مقالًا عنوانه: «التمييم والتنوين» لرمسيس جرجس - مجلة المجمع ١٣/ ٥٨.

(٦) الفلسفة اللغوية ص ٩٦ - ٩٧.

اليمن[١] ما يحملنا على ترجيح أن تكون هذه الميم هي نفس الميم الكاسعة التي كانت تتّخذ شارة للتنوين في السبئية[٢]. ومما يقوي هذا الترجيح أمران:

الأول : إن هذه الصيغة خاصة بالأسماء.

والثاني : إن جميع شواهدها لا تحتمل معنى المبالغة والتعظيم. فليس في معنى ابنُم أو صِلْدِم أو دِرْدِم أو دِقْعِم أو دِلْقِم، مثلًا، ما يشير إلى ذلك فيما نعلم، وقد يكون ما لحق ببعض شواهد هذه الصيغة من معنى المبالغة أو التعظيم إنما هو معنى طارئ كان وليد التطوّر، أو العبث في الرواية.

٣ - **بنون**: ومما رواه السيوطي منها[٣]: رَعْشَن للذي يرتعش، وضَيْفَن للضيف[٤]، وامرأة خَلْبَن أي خرقاء، وناقة عَلْجَن أي غليظة الخَلق، وامرأة سِمْعَنَّة نِظْرَنَّة للتي إذا تسمعت أو تبصّرت فلم تر شيئًا تظنَّت تظنّيًا، وفي خلق فلان خِلَفْنَة يعني خِلاف، ورجل بِلَغْن[٥]: يبلّغ بعض الناس أحاديثَ بعض، وبِلَغْن: نمّام، وناقة عِرَضْنَة: تمشي معارضة (من الإعراض)، ورجل خِلَفْن: في أخلاقه خِلاف، وفِرْسِن[٦] (من الفَرْس، وهو الدّق). وزيدت النون أيضًا مشددة في وِشْحَنّ للوشاح، وقُرْطَنّ للقرط، وقَرْقَفَنَّة للطائر.

* * *

وقد نجد في أبنية الأسماء أبنية تنتظم شواهد تشترك في معنى عام. ومن هذه الأبنية:

١ - **فَعَلوت**: كرهبوت ورحموت ورغبوت وملكوت وجبروت[٧]. ويدل هذا البناء على المصدر وقد يخرج إلى الوصف، فقد جاء في المخصص[٨] عن ابن السكيت جَمَل تربوت، أي ذلول. ومن المعروف أن المصدر في العربية قد يوصف به فيقال رجلٌ عَدْل بمعنى عادل.

٢ - **فَعْلون**: كزيدون وعبدون وسعدون. ويبدو أن زيادة الواو والنون في هذا

(١) انظر نشأة الفعل الرباعي ص ١٧.
(٢) انظر برجشتراسر ص ١٧.
(٣) للمزهر ٢/٢٥٩.
(٤) هكذا في المزهر. وجاء في المنصف ٣/٢٧ أن الضيفن هو ضيف الضيف، كما ورد سابقًا.
(٥) وفي شرح الرضي للشافية ٢/٣٣٣ أن البلغن تعني البلاغة.
(٦) الفرسن: مقدم خف البعير، سمي كذلك لأنه «يفرس» أي يدق.
(٧) انظر المنصف ١/١٣٩.
(٨) ج ٧ ص ١٢١.

الوزن هي أصلًا للتصغير، غير أن العرب تناسوا معنى التصغير المستفاد من هذه الزيادة[١]. ويبدو كذلك أن هذه الزيادة مقصورة على أسماء الأعلام دون غيرها[٢].

ومن الجدير بالذكر أن من طرق التصغير في السريانية إضافة الواو والنون.

٣ - **فعلانيّ**: كربانيّ وروحانيّ وجسمانيّ ونورانيّ. وهذه الصيغة المكسوعة بالألف والنون والياء المضاعفة تفيد النسبة، وقد تفيد المبالغة مع النسبة، فيقال: شعرانيّ للكثير الشعر، ولحيانيّ للكبير اللحية.

ويبدو أن هذه الصيغ الثلاث هي صيغ قديمة احتفظت العربية بآثار منها.

٤ - **تِفعال**[٣]: كرجل تكلام، أي كثير الكلام، وتلقام كثير اللقم، وتلعاب كثير اللعب، وناقة تضراب قريبة العهد بقرع الفحل. ويبدو أن أكثر ما جاء على هذا الوزن ممّا هو مشتق يدل على المبالغة في الوصف. وقد تدخل بعضه الهاء زيادة في المبالغة فيقال هو تكلامة وتلقامة وتلعابة.

٥ - **يَفْعُول**[٤]: كينفوز: يقال ظبي ينفوز إذا كان شديد النفز أي القفز، وينبوت وهو ضرب من النبت، ويهمور وهو الكثير من الرمل أو الماء. يقال هَمَرَ الماءَ: أكثر منه. ورجل يهمور كثير الكلام. وثوب يعلول إذا عُلَّ بالصِّبغ مرّة بعد أخرى. ويرموق[٥] ضعيف البصر. ويأصول هو الأصل.

ومن يدري فلعلّ شِبْهَ هذا الوزن بوزن الفعل المضارع المضموم العين والمشبع الحركة يرمز إلى مرحلة قديمة في تاريخ اللغة كان يعبّر فيها عن بعض الصفات المتكرّرة بصيغة المضارع أو ما يشبهها، فالينفوز هو الذي ينفز وينفز، والينبوت هو الذي ينبت بكثرة[٦]، واليرموق هو الذي يرمق كثيرًا، أي يطيل اللحظ الخفيف، وهكذا!

٦ - **فَيْعول**[٧]: كهينوم، وهو صوت تسمعه ولا تفهمه (مأخوذ من الهينمة) - على ما يقول ابن دريد، وحيزوم، وهو وسط الصدر أو ما ضمّ عليه الحزام، وفيّول فائل الرأي[٨]، وصيّوب صائب، يُقال مطر صيّوب وسهم صيّوب.

(١) مجلة المجمع ٨/ ١٦٠.
(٢) نفس المصدر ٨/ ١٦٠.
(٣) انظر الجمهرة ٣/ ٣٨٨.
(٤) الجمهرة ٣/ ٣٨٤.
(٥) يقال رمقه إذا لحظه لحظًا خفيفًا، أو أطال النظر إليه.
(٦) من معاني «ينبوت» «شجر عظام». ومن الواضح أنه لا يكون كذلك إلّا إذا كان وافر الإنبات - انظر القاموس المحيط (مادة نبت).
(٧) انظر الجمهرة ٣/ ٣٨٧ - ٣٨٨.
(٨) فائل الرأي: ضعيفه. يقال فال رأيه: أخطأ وضعف.

ويلاحظ أن بعض ما جاء على هذا الوزن يعني ما يعنيه اسم الفاعل كفيّول وصيّوب، وبعضه يعني ما يعنيه اسم المفعول كحيزوم بمعنى المحزوم.

ولعلّ مثل هذا الاشتراك في معنى الوزن الواحد يعود إلى عهد في اللغة لم يكن القياس فيه قد استقرّ على حال.

٧ - **فاعول**: وأمثلة هذا الوزان كثيرة في اللغة، ذكر منها سيبويه[(١)]: ماء حاطوم[(٢)]، وسيل جاروف، وماء فاتور، وذكر صاحب الجمهرة[(٣)]: الحاذور وهو الذي يحذر الناس ويخافهم فلا يعاشرهم. والقاذور: الذي لا يخالط الناس لسوء خلقه، وكذلك القاذورة. والغاموس الماء الكثير، والقاموس الماء الكثير أيضًا. والسنة الجارود المقحطة. والرجل الجارود المشؤوم. وكذلك القاشور، يقال رجل قاشور أي مشؤوم قاشر لا يبقي شيئًا، وسنة قاشرة مجدبة. قال الراجز:

فابعث عليهم سنة قاشورة ... تحتلق المال احتلاق النُّورة[(٤)]

والسرج العاقور الذي يعقر ظهر الدابة. والخاطوف أداة شبيهة بالمنجل. والناطور[(٥)] حافظ النخل والشجر. والجاروف الرجل النهم الأكول. والجاسوس الذي يتجسّس. والجاثوم شبيه بالكابوس. والفاروق كل ما يفرق بين شيئين.

وممّا أضافه صاحب الجمهرة إلى هذه: الكانون «وقد تكلمت به العرب[(٦)] وهو فاعول كأن النار اكتنّت فيه. وكذلك الطابون لأن النار تطبّن[(٧)] فيه. وقارور[(٨)] وهو ما قرّ فيه الشراب أو غيره من الزجاج خاصة، هكذا قال بعض أهل اللغة، ولم يتكلم فيه الأصمعي»[(٩)].

ويبدو أن هذا الوزان شديد الشبه بوزن فَعول، فمن حيث اللفظ لا يختلف عنه إلّا

(١) الكتاب ٢/ ٣١٨.
(٢) حاطوم: يقال ماء حاطوم: مسهل للهضم، وسنة حاطوم: شديدة.
(٣) انظر الجمهرة ٣/ ٣٨٩، والمزهر ٢/ ١٢٢.
(٤) النورة: حجر الكلس، ثم غلب على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل لإزالة الشعر.
(٥) ذكر صاحب الجمهرة أن اللفظة أعجمية تكلم بها العرب، وروى عن الأصمعي قوله إنّها «الناظور والنبط تجعل الظاء طاء» - الجمهرة ٣/ ٣٨٩.
(٦) لعله قال ذلك لاعتقاده بعدم عروبتها. الواقع أنها أكادية الأصل - انظر برجشتراسر ص ١٥٣.
(٧) طبن النار: دفنها كي لا تطفأ.
(٨) ويقال القارورة أيضًا.
(٩) الجمهرة ٢/ ٣٨٩.

بإشباع حركة الفاء، ومن حيث المعنى يشبهه في كونه قد يعني اسم الفاعل أحيانًا واسم المفعول أحيانًا أخرى. ومع أن استعماله بمعنى اسم الفاعل أكثر شيوعًا في العربية، فهو يمثل صيغة اسم المفعول في العبرية.

* * *

وقد يتساءل المرء عن السبب الذي لأجله كانت معظم شواهد باب الاشتقاق غير المطّرد صفات لا أسماء أعيان. والجواب عن ذلك هو أن وضع أسماء الأعيان أكثر ما يكون ارتجالًا، اللهم إلّا إذا كانت التسمية تقترن بصفة بارزة مميزة للمسمى. ففي هذه الحالة قد تتجمّد هذه الصفة مع الزمن وتصبح من قبيل أسماء الأعيان.

والصفات التي نواجهها في هذه الأبنية تنتمي في الواقع إلى أنواع ثلاثة:

١ - **الصفة الوضعيّة**: وهي ما وضع ارتجالًا ليوصف به في الأصل، دون أن يبنى من فعل على وجه الاشتقاق القياسي، أو من اسم جنس. وصيغ هذا النوع كثيرة، وجلّها من قبيل المبالغة. ومن أمثلتها: الحيزبون(١)، والسَّرَنْدَى(٢)، والعَلَنْدَى(٣)، والشَّرْمَح(٤)، والشِّنْظير(٥)، والطِّرْطَبيس(٦).

٢ - **الصفة الاسميّة**: وهي التي يكثر استعمالها في أحد موصوفاتها وتشتهر به حتى تجري عليه مجرى الاسم الوضعي، ومن ثم تستعمل له غير جارية على موصوف. وإذا استعملت في غيره فلا بدّ من ذكره معها أو إيراد قرينة دالة على المراد. فهي من حيث الوضع في عداد الصفات، ومن حيث الاستعمال في عداد الأسماء، ولذا تراهم كثيرًا ما يشيرون إليها بأنها الصفة التي غلبت عليها الاسمية، أو التي تستعمل استعمال الاسم. ومن أمثلتها: شيخ، وضيف، وميت، وفتى، وسيد، وملك، وبطل.

٣ - **الصفة المتجمّدة**: وقد أشرنا إليها سالفًا، وهي ما كانت في الأصل صفة صريحة، غير أنها خلعت في الاستعمال الوصفية وانتقلت انتقالًا تامًّا إلى الاسمية وغدت في عداد الأسماء الجامدة، لا يلمح فيها معنى الوصفية سوى اللغوي المتمكّن،

---

(١) الحيزبون: العجوز.
(٢) السرندى: السريع في أموره والشديد.
(٣) العلندى: الغليظ من كل شيء. وشجر من العضاه له شوك.
(٤) الشرمح: القوي. الطويل.
(٥) الشنظير: السيء الخلق. الفحّاش. الفدم الغبي.
(٦) الطرطبيس: الماء الكثير. الناقة الخوارة عند الحلب. العجوز المسترخية.

ومن أمثلتها: الطريق، والساعد، والسبيل، والكاهل، والهادي.

ولسنا نزعم أن رجال اللغة القدامى قد توصّلوا إلى القول الفصل فيما يتعلّق بأصول جميع الأسماء والصفات بحيث نعلم على وجه التحقيق أيُّها مشتق حقًّا وأيها غير مشتق. فكثير من هذه الأصول لا يزال موطن خلاف أدى إلى الاختلاف في موازين مزيداتها:

فغُطامِط مثلًا: وزنها (فُعامِل) عند بعضهم، و(فُعالِع) عند آخرين. ومعنى هذا أن أصلها قد يكون من «غطّ» أو من «الغِطَمّ».

وأُفْنُون : وزنها (أُفْعُول) عند بعضهم، و(فُعْلُون) عند آخرين، فأصلها إذن قد يكون «فنن» أو «أفن».

ومَنْجَنون : وزنها (مَنْفَعول) أو (فَعْلَلُول)، فأصلها إذن إمّا «جنن أو «مِجن».

سَنْبَتَة : وزنَها (فَعْلَتَه) أو (فَنْعَلَه) فأصلها إمّا «سَنَب» أو «سبت».

هَرْنَوَى : وزنها (فَعْلَوَى) أو (فَعْنَلَى) فأصلها إمّا «هرن» أو «هرو».

زُلقوم : وزنها (فُعْلول) أو (فُعْلوم) فأصلها إمّا «زقم» أو «زلق».

خَنْضَرِف : وزنها (فَعْنَلِل) أو (فَعْلَلِل) فأصلها إمّا «خضرف» أو «خنضر».

والواقع أن مثل هذه الاختلافات تقع في حالة الأسماء والصفات الجامدة أكثر مما تقع في حالة الأسماء والصفات المشتقة. ذلك لأن المشتق عادة لا بدّ أن تصله بجذره وشيجة معنوية تهدي إلى ذلك الجذر. فإذ وقعت في الحالة الأخيرة، على أي حال، كان وقوعها ناجمًا عن توهّم أصالة بعض الحروف أحيانًا، أو توهّم زيادة بعضها أحيانًا أخرى[1]. فأولئك الذين يزنون أفنون مثلًا على (فُعلون) معتبرين أصلها: «أفن» إنما يفعلون ذلك لتوهّمهم أصالة الهمزة فيها. وأولئك الذين يزنون غطامط على (فُعامِل) ويعتبرون أصلها «غطّ» إنما يفعلون ذلك لتوهّمهم زيادة الميم فيها. والواقع أن أفنون التي تعني النوع، أو الغصن الملتف، أعلق بفنن، وهو الغصن، منها بأَفِنَ (ضعف رأيه) أو أَفَنَ (أَفَنَ الناقةَ حلبها في غير وقتها). وكذلك غطامط التي تعني الكثير الأمواج أعلق بالغِطَمّ، وهو البحر العظيم، منها بغطّ (أي غطس في الماء).

وكثيرًا ما تعسّف بعض قدامى اللغويين فنسبوا بعض أسماء إلى أصول افترضوها لها لأدنى ملابسة، واعتبروا ذلك من الاشتقاق. فقد ذكر ابن دريد مثلًا أن «اشتقاق هند من قولهم هنّدت الرجل تهنيدًا، إذا لاينته ولاطفته»[2]. وإن الماويّة «يمكن أن يكون

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٧/٢٥٧، ١٥٨.
(٢) ابن دريد، الإشتقاق ص ٤٠.

اشتقاقها من أويت له أي رحمته ورفقت له، أو تكون منسوبة إلى الماء، وهو الوجه..»[١]. وإن «شُرَيْح تصغير شَرْح. والشرح الإيضاح. ومنه شرّحت اللحم تشريحًا. وشرحت المسألة، إذا أوضحت عنها»[٢]. وإن «عَنْكَثَة من العَكْث، والنون زائدة. والعكث: خلطك الشيء بعضه ببعض»[٣]. وإن «اشتقاق قُضاعة من شيئين: إمّا من قولهم: انقضع الرجل عن أهله، إذا بعد عنهم، أو من قولهم: تقضّع بطنه، إذا أوجعه، أو وجد في جوفه وجعًا»[٤].

هذا ويلاحظ من شواهد أبنية الأسماء أن لغويّي العرب أدخلوا فيها كثيرًا ممّا عرّبوا من ألفاظ أعجمية، ولذا بتنا نجد بينها ألفاظًا مثل منجنيق، واستبرق، ومنبر، وبرهان، وإبليس، وفردوس، ومنافق، ومسكين، وترجمان، وخندريس، وحندقوق... إلخ... ليس هذا فحسب، بل حاولوا أيضًا التحدّث عن اشتقاقها - أو اشتقاق بعضها على الأقل - فاختلفت آراؤهم، وكثيرًا ما أخطأهم الحظ. فقد قال الجواليقي بصدد لفظ المنجنيق[٥] مثلًا: «اختلف فيه أهل العربية، فقال قوم: الميم زائدة. وقال آخرون: بل هي أصلية. وأخبرنا ابن بندار عن ابن رزمة عن أبي سعيد عن ابن دريد قال: أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال: سألت اعرابيًا عن حروب كانت بينهم. فقال: كانت بيننا حروب عُون، تُفقأ فيها العيون، مرة نُجْنَق وأخرى نرشق. فقوله «نجنق» دالّ على أن الميم زائدة، ولو كانت أصليّة لقال نمجنق[٦]. وكان المازني يقول: الميم من نفس الكلمة والنون زائدة، لقولهم «مجانيق»[٧]. فسقوط النون في الجمع كسقوط الياء في «عَيْضَموز» إذا قلت «عضاميز». ويقال «مَنجنيق» و«مِنجنيق» بفتح الميم وكسرها. وقيل الميم والنون في أوله أصليتان. وقيل زائدتان. وقيل الميم أصلية والنون زائدة. وهو أعجمي معرّب».

وقال في «الاستبرق»[٨]: هو «غليظ الديباج، فارسي معرّب، وأصله (استفره).

(١) ابن دريد، الإشتقاق ص ٤٠. وزعموا أن الماوية تعني المرآة.
(٢) نفسه، ص ١١٤.
(٣) نفسه، ص ١١٤.
(٤) نفسه ص ٥٣٦.
(٥) المعرَّب ص ٣٠٥ - ٣٠٦. وانظر شفاء الغليل أيضًا، ص ١٨٣.
(٦) انظر مقال الشيخ عبد القادر المغربي «بين اللغة والنحو» حيث يتحدّث عن توهّم الأصالة وتوهّم الزيادة، في مجلة مجمع اللغة العربية ٧/ ٢٥٧.
(٧) ويوافق ابن جني المازني على هذا القول - انظر المنصف ١/ ١٤٧.
(٨) المعرَّب، ص ١٥.

وقال ابن دريد (استروه). ونقل من العجميّة إلى العربيّة، فلو حُقِّر (استبرق) أو كُسِّر لكان في التحقير (أُبَيْرِق) وفي التكسير (أَبارِق) بحذف التاء والسين جميعًا».

واشتقّ صاحبا القاموس والصحاح[١] «المنبر» من نَبَرَ، وقال الأخير منهما: «نبرت الشيء أنبره نبرًا رفعته ومنه سمي المنبر، ونبرة المغني رفع صوته». والصحيح أنها كلمة معرّبة عن الحبشية القديمة (أي الجعز)، فمنبر في هذه اللغة يعني مقعد[٢]، وهو في الأمهريّة (ومبر) التي تعني الكرسي أو المجلس أو العرش[٣].

واشتقّا «برهان» من برهن، بينما شقّها غيرهما من بَرَهَ. جاء في المصباح المنير[٤]: «والبرهان الحجة وإيضاحها، قيل النون زائدة، وقيل أصلية، وحكى الأزهري القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقولهم برهن فلان مولّد والصواب أن يقال أَبْرَهَ إذا جاء بالبرهان كما قال ابن الأعرابي، وقال في باب الرباعي برهن إذا أتى بحجته. واقتصر الجوهري على كونها أصلية واقتصر الزمخشري على ما حكي عن ابن الاعرابي فقال البرهان الحجة من البرهرهة وهي البيضاء من الجواري كما اشتق السلطان من السَّليط لإضاءته، قال وأَبْرَهَ جاء بالبرهان، وبرهن مولّدة..»، والصحيح أن (برهان) كلمة حبشية معناها النور أو الإيضاح وهي مشتقة من (بَرَهَ) عندهم، ومعناها اتّضح أو أنار[٥].

وجاء في ابن دريد بصدد «إبليس»[٦]: «أبلس الرجل إبلاسًا فهو مبلس إذا يئس، وزعم قوم من أهل اللغة أن اشتقاق إبليس من الإبلاس أي يئس من رحمة الله والله أعلم...»، والصحيح أنها كلمة يونانية معرّبة[٧].

واشتق صاحبا القاموس والصحاح لفظة «مسكين» من سكن، فقال الأول منهما[٨] «سكن سكونًا قرّ... والمسكين، وتفتح ميمه، من لا شيء له، أو له ما لا يكفيه، أو أسكنه الفقر أي قلّل حركته، والذليل والضعيف... وسكن وتسكّن وتمسكن صار

(١) انظر مادة «نبر» في القاموس المحيط، وصحاح العربية.
(٢) انظر تعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» لزيدان - حاشية ص ٣٦.
(٣) انظر «اللغة العربية كائن حي لزيدان» ص ٣٦ - وتعليق مراد كامل عليها.
(٤) المصباح المنير، مادة «بره».
(٥) زيدان، «اللغة العربية كائن حي»، ص ٣٧.
(٦) جمهرة اللغة ١/ ٢٨٨.
(٧) انظر برجشتراسر ٥/ ١٥٤، وتعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» لزيدان حاشية ص ٣٥. وقارن بابن جني الذي يرى أن اللفظة ليست عربية - المنصف ١/ ١٢٨.
(٨) القاموس المحيط، مادة «سكن».

مسكينًا . . .». وقال الثاني[١]: «سكن الشيء سكونًا استقر وثبت. . . والمسكين الفقير، وقد يكون بمعنى الذلّة والضعف، يقال تسكّن الرجل وتمسكن كما قالوا تمدرع وتمندل من المدرة والمنديل على تمفعل وهو شاذ، وقياسه تسكّن وتدرّع وتندّل مثل تشجّع وتحلّم. .»، والصحيح أن «مسكين» لفظة دخيلة أكديّة الأصل[٢].

واشتق صاحب الجمهرة لفظة «الفردوس» من الفردسة فقال[٣]: «الفردسة السعة. صدر مُفَرْدَس واسع ومنه اشتقاق الفردوس.»، والواقع أن اللفظة زنديّة الأصل جاءتنا عن طريق اليونانية[٤].

واشتقّ أيضًا لفظة «المنافق» من نافقاء اليربوع، قال[٥]: «والنافقاء نافقاء اليربوع لأنه يَنْفُق فيه أي يدخل فيه وقال قوم يخرج منه. ومنه اشتقاق المنافق لخروجه عن الدين، والاسم النفاق». والواقع أن لا علاقة بين النفاق وبين سائر معاني مادة نَفَقَ[٦] في العربية. واللفظة ترجع إلى الحبشية - كما ذكرنا سالفًا - حيث تدل مادتها على التقسيم والتصنيف، فالمنافق هو «المُقَسَّم القلب قبل الإيمان، الذي يخالف ظاهره باطنه»[٧].

* * *

ويبدو أن سبب هذه الأخطاء وأمثالها في اشتقاق الألفاظ المعرّبة يعود في الغالب إلى عدم تمكّن معظم لغويّينا القدامى من اللغات الأجنبية التي عُرّبت بعضُ مفرداتها. غير أنه مهما كانت أخطاء هؤلاء في اشتقاق الألفاظ، سواء كانت عربية أو معرّبة، فإن في السبل التي كشفوا عنها ما يثبت أنَّ في العربية طرائق من الاشتقاق غير الطرائق المعروفة المرسومة في كتب الصرف. ولا ريب في أن تتبع هذه الطرائق بالبحث

(١) صحاح العربية، مادة «سكن».
(٢) انظر برجشتراسر، ص ١٥٣، وتعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» لزيدان - حاشية ص ٣٧.
(٣) الجمهرة ٣/ ٣٣٣.
(٤) قال الكرملي بصدد هذه اللفظة: «الفردوس» البستان. فإن جمعه فراديس، وفراديس تعريب لليونانية (Paradeisos) واليونانية من الزندية (بيردايزا) - نشوء اللغة العربية، ص ٨٤. وانظر «اللغة العربية كائن حيّ» ص ٣٥.
(٥) جمهرة اللغة ٣/ ١٥٥ (مادة فقن).
(٦) نفق: يقال نفقت الدابة نفوقًا: ماتت، ونفق البيع نفاقًا (بالفتح): راج، ونفق الزاد نفقًا (بفتح الفاء): نفد. وأنفق القوم: نفقت سوقهم، وأنفق الرجل: افتقر وذهب ماله. والنفق: سرب في الأرض له مخلص إلى مكان - الصحاح (مادة نفق).
(٧) انظر برجشتراسر، ص ١٤٧، وقارن ذلك بتعليق مراد كامل على «اللغة العربية كائن حي» ص ٣٦.

والاستقصاء سيفضي إلى نتائج قيّمة، ويكشف عن آفاق جديدة تزيد من مرونة العربية، وتجعلها في مقدمة اللغات العالمية في القدرة على التعبير عن المعاني وظلالها، مهما دقّت تلك المعاني، وامتدَّت تلك الظلال.

الباب الرابع

القلب والإبدال والنحت وصلتها بالاشتقاق

توطئة:

كل حديثنا عن الاشتقاق حتى الآن إنما يمثل المفهوم العام للاشتقاق لدى جمهور اللغويّين، وهو الذي أطلقوا عليه «الاشتقاق الصغير» أو «الأصغر»[١]، والذي ينصرف إليه اسم الاشتقاق عند الإطلاق، ويحتج به في اللغة[٢].

غير أن بعض اللغويّين توسّعوا في مفهوم الاشتقاق - كما تقدم - فأضافوا إليه - في أوقات متعاقبة - موضوعات ثلاثة هي: القلب اللغوي، والإبدال اللغوي[٣]، والنحت. وسنخصّ كلًّا من هذه الموضوعات بمبحث في هذا الباب لنجلو أمرها ونكشف عن مدى صلتها بالاشتقاق، إن وجدت مثل هذه الصلة.

* * *

(١) انظر الخصائص ٢/ ١٣٣.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ١٩٩. وانظر «البلغة في أصول اللغة» ص ٥٨.
(٣) تمييزًا لهما عن القلب والإبدال الصرفيّين.

الفصل الأول
القلب اللغوي

- ١ -

يطلق عليه «الاشتقاق الكبير» أو «الأكبر»[(١)]. وحدّه أن يكون بين كلمتين - أو أكثر - اشتراك في المعنى قد يصل إلى حدّ الترادف، واتفاق في الأحرف الأصول دون ترتيبها، نحو جَذَبَ وجَبَذَ، وحمِدَ ومدحَ، واضمحلَّ وامضحلَّ[(٢)].

وأوّل من عُني بهذا النوع من الاشتقاق وأسماه، على ما يبدو، أبو الفتح ابن جني. فقد أفرد له بابًا في خصائصه أسماه «في الاشتقاق الأكبر» قال فيه[(٣)]:

«هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي[(٤)] - رحمه الله - كان يستعين به، ويخلد إليه، مع أعواز الاشتقاق الأصغر[(٥)]، لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه، نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره،

(١) الخصائص ٢/١٣٣ و١٣٤.
(٢) انظر المزهر ١/٤٧٩.
(٣) الخصائص ٢/١٣٣.
(٤) هو أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني.
(٥) يعني أنه كان يستعين به على معرفة أصول الكلم إن أعوزه الاشتقاق الأصغر. ولذا غلب كون لام أثفية واوًا على كونها ياء لما وجد أن فاء (وثف) واو - على بعد ما بينهما - انظر الخصائص ١/١١.

كتركيب (ض ر ب)، و(ج ل س)، و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر...

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»..

ومن الشواهد التي أوردها عليه:

١ - مادة (ق و ل)[(١)]: فهي في تقاليبها الستة: (ق و ل)، (ق ل و)، (و ق ل)، (و ل ق)، (ل ق و)، (ل و ق) تعني الخفوف والحركة.

ف**(ق و ل)** : ومنها القول، فيه حركة. وذلك أن الفم واللسان يخفّان له ويقلقان به. وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون.

و**(ق ل و)** : منها القِلو: حمار الوحش، وذلك لخفّته وإسراعه. ومنه قولهم «قلوت البُسر والسَّويق» وذلك لأن الشيء إذا قلي جفّ وخفّ وكان أسرع إلى الحركة وألطف.

وقولهم «اقلوليت يا رجل» أي غدوت خفيفًا للكِبَر وطائشًا.

و**(و ق ل)** : منها الوَقْل للوعل، وذلك لحركته. وتوقّل في الجبل: صعّد فيه، وذلك لا يكون إلّا مع الحركة والاعتمال.

و**(و ل ق)** : منها وَلَقَ يَلِقُ: أسرع.

و**(ل و ق)** : منها لَوَّقَ الطعام: اعمل يده في تحريكه وتلبيقه. ومنها اللُّوقَة: الزبدة، وذلك لخفتها وإسراع حركتها، وإنها ليست لها مُسكة الجبن وثقل المصل ونحوهما.

و**(ل ق و)** : منها اللِّقوة للعُقاب، قيل لها ذلك لخفّتها وسرعة طيرانها... ومنها اللَّقوة[(٢)] في الوجه، وذلك أن الوجه اضطرب شكله، فكان ذلك خفة فيه وطيش منه... واللِّقوة: الناقة السريعة اللّقاح، وذلك أنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلته، ولم تَنْبُ عنه نبوّ العاقر.

٢ - مادة (ك ل م)[(٣)]: وهي بتقاليبها الخمسة المستعملة: (ك ل م)، و (ك م ل)، (ل

(١) الخصائص ١/٥.
(٢) اللقوة: مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه.
(٣) الخصائص ١/١٣.

ك م)، (م ك ل)، (م ل ك) تدلّ على القوة والشدّة. أما تقليبها السادس (ل م ك) فقد أهمل لأنه لم يأت في ثبت. وتفصيل ذلك:

(ك ل م) : مها الكَلم للجرح، وذلك للشدّة التي فيه. ومنها الكُلام: وهو ما غَلُظ من الأرض لشدته وقوّته. ومنها الكَلام، وذلك لأنّه سبب لكلِّ شر وشدة في أكثر الأمر...

(ك م ل) : ومنها كَمُلَ الشيء (مثلثة) فهو كامل وكميل. والشيء إذا تمّ وكمل كان أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصًا.

(ل ك م) : ومنها اللكم وهو وَجْءُ الرَجُل ونحوه، وينطوي على الشدّة.

(م ك ل) : ومنها بئر مَكول، إذا قلّ ماؤها، وحينذاك يَكْرُهُ موردها ويجفو جانبها. وتلك شدّة ظاهرة.

(م ل ك) : ومنها ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي. ومنه مِلك الإنسان، وذلك قوّة وقدرة من المالك على ملكه. ومنها المُلك، لما يعطي صاحبه من القوّة والغلبة. وأُمْلِكَت الجارية، لأن يد بعلها تقتدر عليها.

٣ - مادة (ج ب ر)(١): وهي تدلّ بتقاليبها على القوّة والشدّة أيضًا:

فمنها جبرت العظم والفقير إذا قويتهما وشددت منهما، والجَبْر: المَلِك لقوّته وتقويته لغيره...

ومنها رجل مجرّب، إذا جرّبته الأمور، فقويت مُنّتُه، واشتدّت شكيمته. والجِراب يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتدّ وقوي.

ومنها البُجْرَة: السُّرَّة، وذلك أن السرّة غلظت ونتأت فاشتدّ مسّها وأمرها. والأبجر: القوي السّرّة.

ومنها البُرج لقوّته في نفسه وقوّة ما يليه به. والبَرَج (بفتحتين): نقاء بياض العين وصفاء سوادها، وفي ذلك قوّة أمرها.

ومنها رجّبت الرجل إذا عظّمته وقوّيت أمره. ورجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه. والرُّجبة شيء تسند إليه النخلة لتقوى به. والرّاجبة أحد فصوص الأصابع، وهي مقوّية لها.

ومنها الرَّباجِيّ وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله، فَيُعَظِّمُ نفسَه ويُقَوِّي أمرَه.

(١) الخصائص ٢/ ١٣٥.

ويستمر ابن جني في إيراد شواهد أخرى فيذكر أن التقاليب المستعملة لمادّة (ق س و) تدلّ على «القوّة والاجتماع»[١]، ولمادة (س ل م) تدلّ على «الإصحاب والملاينة»[٢]. وحين يجد أن (ل س م) التي هي من تقاليب المادة الأخيرة مهملة غير مستعملة لا يرى ضيرًا في أن يقرن بها «نسمت الريح» إذا مرّت مرًّا سهلًا ضعيفًا جريًا على نظريته الخاصة في «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[٣].

- ٢ -

ولسنا بحاجة إلى إظهار مدى التكلّف الذي وقع فيه ابن جني وهو يتلمّس الطريق نحو الرابط السحري الذي حاول أن ينظم به تقاليبه، فذلك واضح جليّ. إذ كيف يستطيع المرء أن يجد صلة بين القول والقِلو، وهو حمار الوحش، وبين اللُّوقة (الزبدة) واللِّقْوَة (العُقاب)، والكلام والملك والكمال والكَلم (الجرح)، والبُجرة (السُّرَّة) والبرج؟ ولعلّه ليس عبثًا إن أغفل ابن جني لفظة كالجرب مثلًا - وهي من تقاليب (ج ب ر) - حين رأى أنه لا يستطيع أن يستنبط من الداء قوّة.

ويخيّل إليّ أن ابن جني كان في هذا الباب أشدّ تعسّفًا من معاصره ابن فارس الذي لم يكن ليؤمن بهذا الاشتقاق الكبير. ومن ثم لم يكن ليحاول جمع جميع التقاليب في معنى مشترك واحد. فها هو يرى أن (جبر)[٤] مثلًا أصل واحد، وهو جنس من العظمة والعلو والاستقامة، كالجبّار والجبروت. و(جرب)[٥] أصلان: أحدهما الشيء البسيط يعلوه كالنبات من جنسه كالجرب. والآخر شيء يحوي شيئًا كالجراب. (وبجر)[٦] أصل واحد هو تعقّد الشيء وتجمّعه كالبُجْرة. و(برج)[٧] أصلان: أحدهما البروز والظهور، ومنه التبرّج وهو إظهار المرأة محاسنها. والآخر الوَزَر والملجأ، ومنه البرج. و(رجب)[٨] أصل يدلّ على دعم شيء بشيء وتقويته.. ومن ذلك الترجيب، وهو أن

(١) الخصائص ٢/ ١٣٧.
(٢) نفسه ٢/ ١٣٧.
(٣) اعتمادًا على هذه النظرية يرى أن النون هي أخت اللام لأنهما من مخرج واحد - انظر الخصائص. ٢/ ١٤٥ - ١٥٢.
(٤) معجم مقاييس اللغة ١/ ٥٠١.
(٥) نفسه ص ٤٤٩.
(٦) نفسه ص ١٩٨.
(٧) معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٣٣.
(٨) نفسه ٢/ ٤٩٥.

تدعم الشجرة إذا كثر حملها. و(ربج)[١] كلمة واحدة إن صحّت، تدلّ على التحيّر. قال الخليل: التّربّج: التحيّر.

ويشعر ابن جني وهو يستشهد لهذا الباب الذي دعاه اشتقاقًا بأن المركّب الذي يركّبه هو مركّب خشن، وأنّ الطرائق التي يسلكها حزنة المذاهب، وعرة المسالك. ومع ذلك لا يجب «أن تستنكر ولا تستبعد»[٢] طالما كان أستاذه «أبو علي، رحمه الله، يراها ويأخذ بها...»[٣]. ويشعر كذلك بأن هذا الاشتقاق غير مطّرد، غير أن عدم اطّراده - في رأيه - لا يكوّن سببًا كافيًا لعدم الأخذ به، فالاشتقاق الصغير غير مطّرد أيضًا، والعذر في عدم اطّراد الكبير أوضح من عدم اطراد نظيره. قال[٤]:

«على أنّ هذا وإن لم يطرد وينقد في كلّ أصل، فالعذر على كلّ حال فيه أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يَخْرُجَ بعضُ الأصلِ الواحد من أن تَنْظِمَهُ قضيةُ الاشتقاق كان فيما تقلّبتْ أصولُه: فاؤه وعينه ولامه، أسهلَ، والمَعذرةُ فيه أوضحَ».

ويريد ابن جني منّا أن نحذو حذوه في هذا النوع من الاشتقاق، ففي ذلك فائدة لنا، وإعظام للغتنا - على حدّ قوله: قال[٥]:

«وقد رسمت لك منه رسمًا فاحتذه، وتقيّله تحظَ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله. نعم، وتسترفده في بعض الحاجة إليه، فيعينك ويأخذ بيديك، ألا ترى أن أبا علي، رحمه الله، كان يقوّي كون لام (أُثفيّة) فيمن جعلها (افعولة) واوًا بقولهم: جاء يَثِفُه، ويقول: هذا من الواو لا محالة كيعده. فيرجح بذلك الواو على الياء التي ساوقتها في يثفوه ويثفيه. أفلا تراه كيف استعان على لام ثَفَا بفاء وَثَفَ. وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شُكِّلت على صور مختلفة فكأنها لفظةٌ واحدة».

ويبدو أن الفائدة التي يتوخّاها لنا ابن جني من معرفة هذا الذي يعتبره اشتقاقًا تنحصر في الوصول إلى لام اللفظة المعتلة عن طريق فاء أحد تقاليبها. وأخشى أن يكون الحظ قد خانه في هذا الإطلاق في التقدير فكثيرًا ما لا يصحّ ذلك. فقد قال العرب مثلًا

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٧٤.
(٢) الخصائص ١/ ١١.
(٣) نفسه ١/ ١١.
(٤) نفسه ١/ ١٢.
(٥) نفسه ٢/ ١٣٩.

طَهْو وطَهْي، وليس هناك من تقاليب هذه اللفظة المستعملة (و ط ه) ولا (ي ط ه). وقالوا جلا يجلو وجلى يجلي، ومن تقاليب اللفظة (و ج ل) وليس من تقاليبها (ي ج ل). وقالوا سعى يسعى، وهناك (و س ع) وليس هناك (ي س ع).

أضف إلى ذلك أن كثيرًا من الألفاظ المعتلة يصح أن تكون واويّة أو يائيّة في الوقت ذاته. وقد عقد ابن السكيت في إصلاح المنطق بابًا للألفاظ من هذا القبيل[١]، وكذلك فعل ابن قتيبة في أدب الكاتب[٢]. ونظم ابن مالك في الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء قصيدة طويلة تتكون من تسعة وأربعين بيتًا استهلها بقوله[٣]:

قُلْ إنْ نسبتَ عَزوتُه وعَزيتُه ... وكنوتُ أحمد كنية وكنيته

وطغوت في معنى طغيت ومَن قنى ... شيئًا يقول قنوته وقنيته

- ٣ -

ويبدو أن ابن جني قصر نظريته على اللفظة الثلاثية، ولعلّ ما وجده من صعوبة في تعميم تطبيقها هو الذي أوقفه عند هذا الحدّ. غير أنه يظهر أنه تُوسع في مفهوم هذه النظرية فيما بعد فغدت تشمل جميع الألفاظ، من الناحية النظرية على الأقل. قال الإمام الرازي (- ٦٠٦هـ) في تعريف الاشتقاق الأكبر[٤]:

«وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن الكلمة إذ كانت مركّبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات لا محالة فنقول أول مراتب هذا التركيب أن تكون الكلمة مركبة من حرفين ومثل هذه الكلمة لا تقبل إلّا نوعين من التقليب كقولنا «من» وقلبه «نم»، وبعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة مركبة من ثلاثة أحرف كقولنا «حمد» وهذه الكلمة تقبل ستة أنواع من التقليبات وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد من تلك الحروف الثلاثة ابتداء لتلك الكلمة وعلى كل واحدة من التقديرات الثلاث فإنه يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين لكن ضرب الثلاثة في اثنين بستة، فهذه التقليبات الواقعة في الكلمات الثلاثيات يمكن وقوعها على ستة أوجه. ثم بعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة رباعية كقولنا عقرب وثعلب، وهي تقبل أربعة وعشرين وجهًا من التقليبات وذلك لأنه يمكن

---

(١) إصلاح المنطق ص ١٥٢.
(٢) ص ٤٤١.
(٣) انظر المزهر ٢/٢٧٩ - ٢٨٢.
(٤) الرازي، محمد فخر الدين، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ١/٧-٨.

جعل كل واحد من تلك الحروف الأربعة ابتداء لتلك الكلمة وعلى كل واحد من تلك التقديرات الأربعة فإنه يمكن وقوع الحروف الثلاثة الباقية على ستة أنواع من التقليبات وضرب أربعة في ستة يفيد أربعة وعشرين وجهًا. ثم بعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة خماسية كقولنا سفرجل وهي تقبل مائة وعشرين نوعًا من التقليبات وذلك لأنه يمكن جعل كل واحد من تلك الحروف الخمسة ابتداء لتلك الكلمة وعلى كل واحدٍ من هذه التقديرات فإنه يمكن وقوع الحروف الأربعة وعشرين بمائة وعشرين..».

- ٤ -

وفي رأينا أن ليس ما أسماه ابن جني بالاشتقاق الكبير أو الأكبر من باب الاشتقاق بالمعنى الدقيق لكلمة الاشتقاق.

وقد أبنّا ونحن نعلّق على شواهده كيف أنه أمعن في الإغراب والتكلف حين حاول أن يرجع معاني التقاليب المختلفة للفظة الواحدة إلى معنى مشترك واحد. وإذا كان هذا هو شأنه في شواهد قليلة العدد، فكيف يكون شأنه حين يضطر إلى زيادة الشواهد إلى الحدّ الذي تصلح معه لأن تكوّن نظرية.

إن فكرة حلّ الكلمة إلى حروفها الأصلية، ثم تقليب مواقع هذه الحروف هي فكرة قديمة ترجع إلى الخليل بن أحمد كما أسلفنا، وتبعه فيها ابن دريد في الجمهرة. غير أنه لم يدّع أحد من هذين الرجلين بوجود رابط معنوي ينتظم تقاليب اللفظ الواحد، وإنما اتخذا من الفكرة وسيلة للتصنيف والتنظيم، وسيلة عقلية رياضية، لا أكثر ولا أقل.

وعلى الرغم من أن بعض اللغويين، القدامى والمحدثين، بهرهم ابن جني فأخذوا بنظريته، فإننا لم نعدم منهم من تصدّى لها داحضًا مفنّدًا: فها هو السيوطي يقول[١]: «وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح وكان شيخه الفارسي يأنس به يسيرًا وليس معتمدًا في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب... وسبب إهمال العرب وعدم التفاتِ المتقدمينَ إلى معانيه أن الحروفَ قليلة، وأنواعَ المعاني المُتَفاهَمة لا تكادَ تتنَاهى، فخصّوا كل تركيب بنوعٍ منها، لِيُفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة. ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتىٰ لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلّا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب، لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جدًا، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرّقوا بين معتِق ومعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين

(١) المزهر ١/ ٣٤٧.

ضدّين». . وها هو إبراهيم أنيس يرى مغالاة ابن جني في وجود مثل هذه الرابطة العقلية بين الأصوات والمدلولات - أو ما يسميه بعض اللغويين المحدثين بالإيحاء الصوتي Sound Symbolism - ويقول إنّ هذا اللون ضرب من التخيلات والتأملات يشبه «أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه واعجابه باللغة العربية فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر»[١].

أضِف إلى هذا أن الاعتقاد بصحة هذه النظرية يترتّب عليه أمران:

الأول : أنّ لكلّ حرف من حروف العربية قيمة دلالية خاصة لا يضيرها تغيّر موقع الحرف في اللفظة، أو تغييره بحرف آخر من مخرجه.

والثاني : أنّ صوت الحرف هو الذي يؤدي إلى هذه القيمة الدلالية.

وفي كل من هذين الأمرين ما فيه من مجافاة للواقع وحدّ لمدلولات اللغة.

ولو فرضنا، جدلًا، وجود دلالة معنوية خاصة للحرف العربي، لاقتضى ذلك أن تلازمه هذه الدلالة في كل لفظة يوجد فيها، ومن ثمّ يصبح بين جميع الكلمات التي تشترك في حرف أو أكثر نوع من الاشتراك المعنوي يتناسب وعدد الحروف المشتركة بينها. ويترتب على هذا وجود قرابة معنوية بين الألفاظ التي تشترك بحرف واحد من نحو ماج ومرح ودمج وعمد وعلم وسقم، وقرابة أقوى بين الألفاظ التي تشترك بحرفين من نحو سلم وسلب وكسد وحسد وجلس ولمس، وقرابة توجب الترادف بين الألفاظ التي تشترك بجميع الحروف مهما كان ترتيبها من نحو لَمَحَ وحَمَلَ وحلِمَ وحمل وحِلم ومِلح، وهذا يتنافى والواقع، ويتعارض وفلسفة اشتقاق الكلم في اللغة كما نعلمه، ولا يتفق بتفاصيله مع نظرية ابن جني نفسها.

ولا أدري كيف يمكن تفسير الأضداد على هذا الأساس، فالبَسْل التي تعني الحلال والحرام، والجليل التي تعني العظيم والحقير، مثلًا، لا يمكن تفسيرهما إلّا على افتراض أن لكل حرف معنيين متضادين، أو معنى في قبيلة يقابله معنى مضاد له في قبيلة أخرى.

وقد أشرنا إلى أن في اللغة كثيرًا جدًا من الألفاظ التي يتعذّر إيجاد أية صلة معنوية بين تقاليبها، ومن هذه الألفاظ، على سبيل المثال، كَتَبَ وكَبَتَ، تعب وعتب، سلم وَسمَل، رجع وعرج، حلم ولمح، صدر ورصد، درس وسرد، سمح وحسم، جرف

(١) أنيس، إبراهيم - من أسرار اللغة، ص ٧٥.

ورجف، علم ولمع، دمج وجمد، ساد وداس.

بل فيها من الألفاظ ما تتشعب معاني ما تنتظمه تقاليبه من كلمات تشعبًا كبيرًا يتعذّر معه الربط بينها بمعنى مشترك. ولنأخذ مثلًا على ذلك كلمة «قلب» نفسها فقد جاء في الجمهرة تحت مادة (ب ق ل) ما يلي[1]:

(البقل) العشب وما ينبت الربيع. بقلت الأرض وأبقلت لغتان فصيحتان إذا أنبتت البقل. وبقل وجه الغلام وبقّل إذا ابتدأ فيه الشعر. والباقلاء ممدود والباقلّى مقصور معروف صحيح...

والبَلَق معروف يقال دابة أبلق من البلق... والبَلُّوقة أرض قفر تزعم العرب أنها من مساكن الجن... والبَلَق الفسطاط. والبَلَق الباب أيضًا في بعض اللغات. وباليمن حجارة تسمى البلق يضيء ما وراءها كما يضيء الزجاج - والأبلق الفرد حصن بتيماء كان للسموءل بن عادياء... والبلقاء موضع بالشام... ويقال انبلق الباب إذا انفتح..

وقبلُ ضد بعدُ. والقُبُل ضد الدُّبُر. والريح القَبول الصَّبا لأنها تقابل الدَّبور. وقُبالتك ما قابلك من جبل أو علو من الأرض... والقَبَل أن ترى الهلال أول ما يرى ولم يُرَ قبل ذلك... والقَبَل أن يورد أبله ثم يستقي لها فيصب لها يقال سقاها قَبَلًا. والقَبَل أن يتكلم الرجل بكلام لم يكن استعدّ له... والقبيل الجيل من الناس.. وقال آخرون القبيل الخيط الذي يفتل إلى قدّام... والقَبَلَة خرزة من خرز نساء الاعراب... والقَبَلَة ما تتخذه الساحرة لتقبل بوجه الإنسان على صاحبه. وقبائل الرأس شعبه التي تتصل بها الشؤون.. والقبيل الكفيل.. وقبيل القوم عريفهم.. وأقبل الشيء إذا ابتدأ بخير أو صلاح. والقابلة التي تقبل الصبي إذا سقط من بطن أمه... والقِبْلَة قِبلة الصلاة. والأقْبَل من تقبل حدقتاه على مَأقَيْه. والقُبَل عند العامّة الحول الخفي وليس كذلك والحول ضد القُبَل وذلك أن الحول عندهم أن تميل إحدى الحدقتين إلى مؤخر العين والأخرى إلى مؤقها... ويقال شاة مُقابلة وهي التي تشق أذنها من قِبَل وجهها.

والقلب قلب الإنسان وغيره معروف. والقلب نجم من منازل القمر. وقلب النخلة (مثلثة القاف) (وسطها). وقُلْب الشيء وقَلْبُه خالصه.. والقُلْب السوار.. والقُلاب داء يأخذ في القلب ولا يُلْبِث.. وبنو القُلَيب قبيلة من العرب. وقلبت الشيء لوجهه قلبًا إذا كببته... وأَقْلَبَتِ الخبزة في المَلَّة إذا نضج أحد وجهيها فاحتاجت أن تقلب إلى الوجه

(١) جمهرة اللغة ١/ ٣٢٠ (بإيجاز).

الآخر. وقلّبت النخلة نزعت قَلْبها.. والقالَب الذي يصب فيه الشيء فيجيء مثله... والقِلّيب الذئب لغة يمانية.. والقِلَّوب الذئب أيضًا.

واللبق الحاذق بالشيء.. ولبّقت الثريد والشيء تلبيقًا إذا أحكمت تليينه وضربه حتى يلتحم.

واللقب اللمز والنبز. لقّبته تلقيبًا. وجمع لقب ألقاب.

وعلى الرغم مما نراه من تباعد بين معاني معظم الكلمات التي تنتمي إلى تقاليب هذه اللفظة وأمثالها، لانَعْدَمُ في الواقع شواهد تتشابه فيها معاني بعض ما تنتظمه تقاليبها، على الأقل، من كلمات. وفي ذلك ألّف ابن السكيت والشدياق، كما عقد لذلك أبو عبيدة بابًا خاصًا في الغريب المصنف، وكذلك فعل ابن دريد في الجمهرة، وابن سيده في المخصص، والسيوطي في المزهر[١]. ووسم جميع هؤلاء شواهدهم «بالقلب». ومن الأمثلة على ذلك: بَتَّ وتَبَّ، وبَجَّ وجَبَّ (قطع)، وشَجَّ وجَشَّ (دقّ وكسر)، ويَئِسَ وأَيِسَ، وخطيب مِصقع ومِصعق، وعاث في الأرض وعثا فيها، وأثوَل وألوث، ونزغ الشيطان بينهم ونغز، ومزراب ومرزاب، وكلام وحشي وحوشي، والأوباش والأوشاب (الأخلاط من الناس)، وما أطيبه وأيطبه، وربض ورضب، وعميق ومعيق، وأسير مكلّب ومكبّل، وسبسب وبسبس، وشرخ الشباب وشَخْرُه، وبِطّيخ وطِبّيخ، وماء سلسال ولسلاس، وصاعقة وصاقعة[٢]، وصعق الرجل وصقع، وأشاف الرجل على الأمر وأشفى (أشرف)، ورضب وربض، ولبك وبكل (خلط)، وهفا فؤاده وفها[٣].

ويلاحظ أن هذا القلب أضيق نطاقًا من تقاليب ابن جني، وأنّه يقوم على الترادف بين لفظين في الغالب. ومن الواضح أن ليس الترادف من دواعي الاشتقاق. غير أن القلب مع ذلك، سنّة من سنن العرب. فقد قل ابن فارس[٤]: «ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة[٥]: فأما الكلمة فقولهم جذب وجبذ وبكل ولبك، وهو كثير وقد صنف فيه علماء اللغة».

(١) انظر الراوي، طه - تاريخ علوم اللغة العربية ص ٣٠.
(٢) انظر المزهر ١/ ٤٨١.
(٣) انظر المخصص ١٤/ ٢٧ - ٢٨.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٢. وانظر المزهر أيضًا ١/ ٤٧٦.
(٥) يريد في العبارة كما مثل له فيما بعد بقوله: «كأن لون أرضه سماؤه»، و«أدخلت الخاتم في إصبعي».

ويبدو أن لهذه السنّة أكثر من سبب واحد. فقد عزاها بعضهم إلى اختلاف اللغات. قال ابن فارس في معرض حديثه عن اختلاف لغات العرب أن من وجوه هذا الاختلاف «الاختلاف في التقديم والتأخير نحو صاعقة وصاقعة»(١). وعزاها آخرون إلى «الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع»(٢). ولا أظن أن هناك شيئًا يضطر المرء إلى اللجوء إلى القلب «في بعض المواضع» غير أمر لفظي قد لا يتعدّى السجع أو القافية أو الاتباع(٣). ويرى العلايلي أن من القلب ما يمكن رده إلى غلط الرواة(٤)، أو اضطراب الحروف على اللسان، نحو لعمري ورعملي، وما أطيبه وأيطبه(٥). كما يرى زيدان أنه أكثر ما يكون ميلًا لتخفيف اللفظ، أو للتفنن فيه، أو اعتباطًا(٦).

وعندي أن السبب الأول الذي قال به ابن فارس هو أوجه الأسباب، وإن تكن الأسباب الأخرى لا يمكن إغفالها.

ومهما يكن من أمر، فيبدو أن العرب قد توسعت في القلب إلى حدّ حمل ابن درستويه على أن يؤلّف كتابًا في إبطاله(٧).

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٩.
(٢) همع الهوامع ٢/٢٢٥.
(٣) نحو قولك سبسب وبسبس.
(٤) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢١٥.
(٥) نفسه ص ٢١٤.
(٦) الفلسفة اللغوية ص ٥٩ - ٦٠.
(٧) انظر المزهر ١/٤٨١.

الفصل الثاني
الإبدال اللغوي

١ - مفهومه:

عرف النحويون واللغويون القدامى الإبدال بأنه إقامة حرف مكان آخر في الكلمة[١]. وهم، وأن اتفقوا في تعريفه هذا بصورة عامة، فقد اختلفوا في مفهومه إلى حدٍّ كبير أدّى إلى وجود نوعين مميّزين منه. قال السيوطي[٢]: «الإبدال قسمان: شائع وغير شائع». فالشائع هو «الضروري في التصريف، حروفه ثمانية يجمعها قولك: طويت دائمًا». و«غير الشائع وقع في كل حرف إلّا الألف». ومن الواضح أن السيوطي لا يعني بالشيوع هنا غير الاطّراد المؤدّي إلى الكثرة فالذيوع، وإلّا فلا معنى لعدم شيوع ظاهرة حين تتناول «كل حرف إلّا الألف»، وشيوعها حين تتناول ثمانية أحرف وحسب.

وهذان القسمان من الإبدال اللذان يشير إليهما السيوطي إنما يمثلان اختلاف مفهومه لدى النحويين من جهة، واللغويين من جهة أخرى[٣]. وعلى ذلك فقد درج العلماء منذ القديم على التمييز بين نوعين منه هما الإبدال الصرفي، والإبدال اللغوي، وإن كان هذا التمييز شابه الكثير من الخلط والاضطراب في كثيرٍ من الأحيان.

(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣، والمزهر ١/ ٤٦٠، ومتن شرح الشافية ٣/ ١٩٧. وكذلك كشاف التهانوي ص ٢٠٤، وكليات أبي البقاء ص ١٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢١٩.

(٣) انظر في أمر هذا الاختلاف كتاب الأمالي لأبي علي القالي (٢/ ١٨٦)، حيث يقول بعد أن يورد شواهد على الإبدال: «اللغويون يذهبون إلى أن جميع ما أملينا إبدال، وليس هو كذلك عند علماء النحو، وإنما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفًا، تسعة من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرها، فأما حروف الزوائد فيجمعها قولنا: «اليوم تنساه» وهذا عمله أبو عثمان المازني. وأما حروف البدل فيجمعها قولنا: «طال يوم أنجدته «وهذا أنا عملته». قارن بسيبويه ٢/ ٣١٤.

الإبدال الصرفي:

وهو ما تضطرنا إليه ضرورة لفظية من استبدال في حروف الكلمة بغية تيسيرها أو الوصول بها إلى هيئتها التي يشيع استعمالها بها، كاستبدال تاء افتعل بدال مدغمة في مثل «ادَّعى» (وأصلها ادتعى)، واستبدال الواو المتطرّفة بهمزة في مثل «استدعاء» (وأصلها استدعاو).

وكان هذا النوع من الإبدال موضع عناية النحاة منذ القديم(١)، غير أنهم لم يتّفقوا على عدد حروفه(٢) ونوعها، فذكر سيبويه (- ١٨٠هـ) أنها أحد عشر حرفًا هي الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والتاء، والدّال، والطاء، والميم، والجيم، والنون، والواو(٣)؛ وذكر القالي (-٣٥٦هـ) أنها إثنا عشر يجمعها قولك «طال يوم أنجدته»(٤)؛ وقال ابن الحاجب (-٧٤٦هـ) إنها أربعة عشر يجمعها قولك: «أنصتَ يومَ جدٌّ طاهٍ زلَّ»(٥)؛ وبلغ بها ابن مالك (-٦٧٢هـ) اثنين وعشرين(٦)، غير أنه يبدو من شواهده أنه جمع بين الإبدال الصرفي واللغوي.

ولم يقتصر الاضطراب الذي أصاب بحوث النحاة في الإبدال على حروفه وحسب، بل تعدّى ذلك إلى شواهده، فقد ذكر بعضهم شواهد لا تتصل بعلمهم، من ذلك أن سيبويه ذكر مثلًا إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو عَلِجّ وعَوْفِجّ في عليّ وعوفيّ(٧)، ومن المعلوم أن مثل هذا الإبدال لا يتصل بالصرف، وإنما يُمثّل لهجة معينة هي عجعجة قضاعة(٨). كما أورد ابن الحاجب والرضيّ الاستراباذي كثيرًا من الشواهد التي تعتبر من الإبدال اللغوي لا الصرفي(٩).

ومثل هذا الجنوح كان طبيعيًا - في بادئ الأمر - إذ لم تكن قواعد النحو وحدوده استقرّت على حال، كما لم تكن شخصية النحوي استقلت بعد. وكان من النادر أن نرى

(١) لعل أول ما وصل إلينا من بحوثهم فيه الفصل الذي عقده سيبويه له في الجزء الثاني من كتابه (ص ٣١٣ - ٣١٥).
(٢) المقصود بحروف الإبدال «الحروف التي قد تكون بدلًا من حروف أخر» - شرح الشافية للرضي ٣/ ١٩٩.
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣١٤ - ٣١٥. وقارن به ابن جني (سر الصناعة ص ٧٢).
(٤) كتاب الأمالي ٢/ ١٨٦.
(٥) شرح الشافية ٣/ ١٩٩، ومجموعة الشافية ٢/ ٢٢٢.
(٦) الأشموني ٣/ ٨٧٥.
(٧) الكتاب ٢/ ٣١٤.
(٨) انظر مقدمة معجم متن اللغة ص ٤٨.
(٩) انظر شرح الشافية ٣/ ١٩٩ وما بعده.

بين نحويّينا القدامى من لم تكن اللغة جزءًا متممًا لثقافته النحوية، أو قل من لم يكن النحو جزءًا مكملًا لثقافته اللغوية.

ومهما يكن من أمر، فإن من الواضح أن هذا النوع من الإبدال لا يمت للاشتقاق بصلة، وإنما الغرض الأساسي منه هو تسهيل اللفظ وتيسيره.

الإبدال اللغوي:

كثُر هذا النوع من الإبدال في العربية إلى حدّ لا أعلم أنه وجد مثله في أي لغة من اللغات الأخرى. وكان من المنتظر أن لا تشمل هذه الظاهرة سوى الحروف المتقاربة المخارج قياسًا على مبدأ تطوّر الأصوات في علم الصوتيات (Phonology)، غير أن الأمر تعدّى ذلك حتى قال أبو الحسن ابن الصائغ[١]: «قلّما تجَد حرفًا إلّا وقد جاء فيه البدل، ولو نادرًا»، وحتى قال الكرملي[٢]: «إنّ الإبدال قد يتّسع في جميع حروف اللغة بلا شاذّ».

وعني لغويّو العرب بهذه الظاهرة قديمًا وحديثًا، وأوردوا شواهد عليها في كتب اللغة والمعاجم، وألف فيها بعضهم كتبًا خاصة. ومن أهم من ألّف فيها ابن السكيت من علماء القرن الثالث الهجري، وأبو الطيب اللغوي من علماء القرن الرابع. وقد توسّع الأخير من هذين العالمين، بصورة خاصة، في مفهوم الإبدال إلى حدٍّ لم يتحرج معه من اعتبار التعاقب بين أي حرفين في لفظة، مهما يكن نوع هذين الحرفين، ضربًا منه. وعلى ذلك فقد جمع في الإبدال بين ما كانت حروفه المتعاقبة متقاربة المخارج[٣]

(١) انظر المزهر ١/ ٤٦١.

(٢) نشوء اللغة العربية ص ١٨.

(٣) قسّم العرب الحروف بالنسبة لمخارجها كما يلي: الهمزة والألف والهاء، من أسفل الحلق وأقصاه. (٢)العين والحاء، من وسط الحلق؛ (٣) الغين والخاء، مما فوق ذلك مع أول الفم؛ (٤) القاف مما فوق ذلك من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى؛ (٥) الكاف، أدنى من ذلك إلى مقدم الفم؛ (٦) الجيم والشين والياء، من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى؛ (٧) الضاد، من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس؛ (٨) اللام، من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه فما فوق مقدم الأسنان؛ (٩) النون، من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (١٠) الراء، من مخرج النون. غير أنه أدخل في ظهر اللسان (١١) الطاء والدال والتاء، مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا (١٢) الصاد والزاي والسين، مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا (١٣) الظاء والذال والثاء، مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا (١٤) الفاء، من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى (١٥) الباء والميم والواو، مما بين الشفتين (١٦) النون، من الخياشيم. (انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥، وسر الصناعة ص ٦٨، ومقدمة الجمهرة).

ولما كان المخرج الواحد قد يشمل أكثر من حرف، قسّمت الحروف إلى أقسام أخرى بالنسبة لصفاتها في سبيل تمييزها. ومن هذه الصفات ما يلي: =

كالهمزة والعين في آديته على كذا وأعديته عليه: أي قوّيته وأعنته[1]، وما كانت حروفه متباعدة المخارج كالباء والقاف في نَشِبَ في حالة ينشَب، ونَشِقَ في حالة ينشَق[2]، وما كانت بين بين كالباء والنون في الذّاب والذّان أي العيب[3]. وبلغت حصيلة ما ذكره من الألفاظ المبدلة نحو ثلاثة آلاف لفظة.

وكان من الطبيعي إزاء هذا التوسّع في الإبدال أن ينهض بعض علماء اللغة بمحاولة حصره وتحديده. فأخرج ابن جني منه، مثلاً، ما اعتقد بأن كل طرف منه هو أصل[4]، ولذا فقد امتنع عن اعتبار «تُدْرَأ وتُدْرَه»[5]، و«انحمص الجرح وانخمص»[6]، إبدالاً[7]،

= ١- المجهور والمهموس (أو الصوتي وغير الصوتي): والمجهور ما يهتز معه الوتران الصوتيان، وحروفه تسعة عشر هي: الهمزة والألف والقاف والجيم والياء والعين والغين والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والزاي والظاء والذال والباء والميم والواو؛ والمهموس ما لا يهتز معه الوتران الصوتيان، وحروفه العشرة الباقية، وهي: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء.

٢- الشديد والرخو وما بينهما: فالشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وحروفه ثمانية وهي: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء.

والرخو هو الذي لا يمنع الصوت أن يجري فيه، وحروفه ثلاثة عشر هي: الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء. والذي بين الشديد والرخو يشمل الباقي.

٣- المنطبق والمنفتح: ومعنى الانطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه يطبق به.

٤- المستعلي والمنخفض: ومعنى الاستعلاء الصعود في الحنك الأعلى، وحروفه سبعة وهي: الخاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء. وما سوى ذلك من الحروف منخفض.

٥- حرف الذلاقة والمصمت: ومعنى الذلاقة أن يلفظ الحرف بذلق اللسان أي طرفه. وحروف الذلاقة ستة هي: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم. وما سواها من الحروف فهي المصمتة. (انظر الكتاب ٢/٤٠٥ - ٤٠٦، ومقدمة سر الفصاحة للخفاجي، والأصوات اللغوية لأنيس ص ٢١ - ٢٦، وبرجشتراسر ص ٥ - ١٦).

(١) كتاب الإبدال ٢/٥٥٢ - ٥٥٣.

(٢) نفسه ١/٣٠.

(٣) نفسه ١/٨١.

(٤) قال في «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: «فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصلين (كل واحد منهما قائم برأسه) لم يسغ العدول عن الحكم بذلك. فإن دل دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة.. ومن ذلك قولهم: هتلت السماء، وهتنت: هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف. يقولون: هتنت السماء تهتن تهتانًا، وهتلت تهتل تهتالاً، وهي سحائب هتَّن وهتَّل..» الخصائص ١/٨٢.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١/١٢٠: يقال رجل تدرأ وتدره للدافع عن قومه.

(٦) انظر سر الصناعة ١/١٩٩. يقال انحمص الجرح وانخمص إذا ذهب ورمه.

(٧) انظر سر الصناعة ١/١٢٠، ١/١٩٩.

بينما هما كذلك عند أبي الطيّب اللغوي[(١)]. وأخرج منه أيضًا ما كانت لفظتاه لغتين[(٢)]، وما كانت حروفه المتعاقبة متباعدة المخارج[(٣)]. واشترط ابن سيده فيه تقارب المخارج في الحروف المتعاقبة أيضًا إذ قال[(٤)]: «... فأما ما لم يتقارب مخرجاه البتّة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلًا، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق».

وإذن فنحن الآن أمام مفهومين للإبدال اللغوي:

الأول : واسع، يكاد يشمل جميع حروف الهجاء،

والثاني : ضيّق، يشترط فيه:

١ - أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخارج.

٢ - أن تكون إحدى اللفظتين أصلًا للأخرى.

٣ - أن لا تكون إحدى اللفظتين لغة في الثانية.

ولئن كان من اليسير تمييز الإبدال بمعناه الواسع، فإن من العسير جدًا - في كثير من الأحيان - تمييزه بمعناه الضيّق. ذلك لأن اللفظة التي يصيبها الإبدال قد تصبح مع الزمن أصلًا كأختها بعد دوام استعمالها واكتمال تصريفها. فليس من سبيل اليوم، مثلًا، إلى التمييز بين ما هو أصل وما هو فرع من مثل ثلم وثلب، ونعق ونهق، وطنّ ودنّ، وأرى، وأرمى، والشازب والشاسب، والجِذم والجِذل، وأشباه ذلك، على الرغم مما وضعه اللغويون والنحاة من قواعد[(٥)].

---

(١) اللغوي، كتاب الإبدال ١/ ٦٥، ٢/ ٥٧١.

(٢) انظر لسان العرب (مادة «جثا» - ١٤/ ١٣٢).

(٣) سر الصناعة ١/ ١٩٧.

(٤) المخصص ١٣/ ٢٧٤ (باب ما يجيء مقولًا بحرفين وليس بدلًا).

(٥) من الأقيسة التي وضعها القدامى للدلالة على أصالة لفظة بالنسبة لأختها:

١- كثرة استعمالها: كثعالب بالنسبة إلى ثعالي.

٢- اكتمال اشتقاقها وتصرفها: كوجوه بالنسبة إلى أجوه، ووراثة بالنسبة إلى تراث.

(انظر شرح الشافية ٣/ ١٩٧ - ١٩٨، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ٩).

ومن ثم تتساوى اللفظتان في الأصالة إذا تساوتا في الاستعمال كطبرزل وطبرزن (وهو السكر الأبيض الصلب)، أو تساوتا في الاشتقاق والتصرف كهتنت السماء تهتن تهتانًا، وهتلت تهتل تهتالًا (انظر الخصائص ١/ ٨٢، ٢/ ٨٤).

ويرى إبراهيم أنيس أن العلاقة الصوتية بين النظيرين المتحدين مخرجا مما يعين على معرفة البدل والمبدل منهما، وأنّ دراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على ما بين اللفظين المتبادلين من صلات صوتية (انظر من أسرار العربية ص ٥٨). وقد يصح هذا في بعض الحالات، غير أن من الصعب إطلاقه طالما كان التطور الصوتيّ ليس مطردًا دائمًا (انظر Jespersen p. 327).

ومن الواضح أنه إذا تعذّر الحكم بأصالة لفظة من لفظتين متشابهتين، فإننا لا نستطيع أن نحكم بانتزاع إحداهما من الأخرى، إذ قد يكون كل منهما أصلًا في ذاته.

٢ - حقيقته وأسبابه:

كما اختلفوا في حدّ الإبدال اللغوي ومداه اختلفوا في حقيقته وأسبابه. ولتبيان طبيعة هذا الاختلاف لا بد من عرض بعض الآراء التي تنمّ عنه:

١ - قال أبو الطيب اللغوي (-٣٥١هـ)[١]: «ليس المراد بالابدال أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي **لغات** مختلفة لمعان متّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلّا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة وطورًا غير مهموزة، ولا بالصاد مرّة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا[٢]، والهمزة المصدّرة عينًا، كقولهم في نحو أَنْ عَنْ[٣]، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون».

٢ - وقال ابن خالويه (-٣٧٠)[٤]: «أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصّقر، فقال أحدها بالسين وقاله الآخر بالصاد، فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أمّا أنا فأقول الزّقر بالزاي»، قال ابن خالويه: «فدلّ على أنها ثلاث **لغات**».

٣ - وقال البطليوسي (-٥٢١هـ)[٥]: «ليس الألف في الأرَقَان ونحوه مبدلة من الياء، ولكنهما **لغتان**، وممّا يدل على أن هذه الأحرف لغات، ما رواه اللحياني قال: قلت لأعرابي: أتقول مثل حَنَك الغراب أو مثل حَلَكه، فقال: لا أقول مثل حلكه، حكاه القالي».

وقال أيضًا[٦]: «قال أبو بكر بن دريد قال أبو حاتم قلت لأم الهيثم: كيف تقولين أشد سوادًا ممّاذا؟ قالت: من حلك الغراب. قلت: أفتقولينها من حنك الغراب. قالت: لا أقولها أبدًا».

(١) المزهر ١/ ٤٦٠. وانظر مقدمة التنوخي لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ص ٦٩، ومجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٢٥.
(٢) هذه هي طمطمانية حمير. انظر مقدمة معجم متن اللغة، ص ٤٨.
(٣) هذه هي عنعنة تميم. انظر الصاحبي في فقه اللغة: ص ٢٣، ٢٤، والخصائص ١/ ٤١١.
(٤) المزهر ١/ ٤٧٥.
(٥) نفسه ١/ ٤٧٥.
(٦) نفسه ١/ ٤٧٥.

ومن هنا يبدو أن هناك فريقًا من اللغويين اعتبر الإبدال مجرّد لغات. غير أنه مرّ معنا أن ابن جني أخرج منه ما كان من قبيل اللغات، فما السبيل إلى التوفيق بين هذين الرأيين المتناقضين؟

من المؤسف أن المعاجم العربية لا تعطينا من معاني لفظة «لغة» ما يساعد على مثل هذا التوفيق. غير أن تتبّع الكلمة في كتب الأدب واللغة يظهر أنها استعملت في معنيين:

الأول : واسع ليدلَّ على لهجة قبيلة أو أكثر، على الأقلّ(١).

والثاني : ضيّق ليدلّ على شكل لكلمة لفظها به بعض أفراد قبيلة دون بعضها الآخر(٢).

ويبدو أن المعنى الأول يمثل لهجة استقرّت وأضحت مفرداتها المتشعبة **أصولًا**، وهذا ما قصد ابن جني إخراجه من الإبدال، على الأرجح. أما المعنى الثاني فيمثل، في الغالب، لهجة في طريق التكوّن لمّا تتأصّل. ويخيّل إليّ أن هذا المعنى الأخير يفسر لنا الإبدال في أضيق حدوده وأصحها، ذلك لأنه يمثل تطوّر ألفاظ معينة تطورًا صوتيًا إلى حدٍّ لم يخرجها بعد عن معناها الأصلي إخراجًا يكسبها أصالة جديدة.

ويؤخذ ممّا تقدم أن الإبدال الحقيقي هو ما توفّرت فيه الشروط الآتية(٣):

١ - قرب مخارج الحروف المتعاقبة.

٢ - الترادف أو شبهه.

---

(١) انظر مثلًا، ما جاء في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦: «ونحن وإن كنا نعلم أن القرآن نزل بأفصح اللغات، فلسنا ننكر أن تكون لكل قوم لغة. مع أن (قحطان) تذكر أنهم (العرب العاربة)، وأن من سواهم (العرب المتعربة)، وأن (إسماعيل) عليه السلام بلسانهم نطق، ومن لغتهم أخذ».

(٢) انظر ما رواه السيوطي عن ابن السكيت من أنه قال:
«حضرني إعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما إنفحة (أي كرش)، وقال الآخر منفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتّفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا، وهما لغتان». المزهر ١/ ٤٧٥. وانظر المصباح المنير مادة نفح، ومقدمة التنوخي لكتاب الإبدال لأبي الطيب الحلبي ص ١٣.

(٣) قال التنوخي في مقدمته لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (١/ ٢٣): «ذكرنا أن كتاب الإبدال لأبي الطيب لا يلتزم اتّحاد المخارج في إبداله، فقد يكون مخرجا الحرفين متباعدين وهما في رأيه بدلان، مثال ذلك (الجيم والحاء) فلقد علقنا عليهما (ص ٢٠٥) بإن الجيم شجرية مجهورة، والحاء حلقية مهموسة تباعدتا مخرجًا وصفة، وهو من مسوغات الإبدال: أي في رأي أبي الطيب وابن السكيت وغيرهما ممن لا يرى تباعد المخارج مانعًا من الإبدال، وقد فسّرنا هذا الكتاب على رأي شيخنا المنصف، وإن كنا نرى كما بيّناه أن تباعد المخارج واختلاف البيئة والقبيلة أو اختلاف المعنى بين الكلمتين المتشابهتين كل ذلك من موانع الإبدال، ففي مثل (أجمَّ الأمر وأحمَّ الأمر) (ص ٢٠٦) أي رابطة صوتية بينهما؟ فهما لغتان لا بدلان..».

٣ - وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان.

٣ - صلته بالاشتقاق:

المتتبّع لظاهرة الإبدال اللغوي في كتب اللغة والمعاجم يرى أن شواهده تكاد تتألّف من أزواج من الكلم مترادفة المعاني: فأرقت الماء وهرقته، مثلًا، وأيازيد وهيازيد[١]، وبُهْتُر وبُحْتُر (القصير)[٢]، وكَبْن الدلو وكَبْلها (شفتها)[٣]، وسَتا الثوب وَسداه، وجِذْم وجِذْل (أصل)[٤]، وجَزَمَ وجَزَلَ (قطع)[٥]، والكرم من سُوسه ومن تُوسه (أي من خليقته)[٦]، والأيم والأين (الحيّة)[٧]، والشازب والشاسب (اليابس)[٨]، والخَبّ والعَبّ[٩]، وسِدْل وسِدْن الستر[١٠] - جميع هذه وأمثالها أزواج مترادفة لا يمكن أن تعزى إلى الاشتقاق، ذلك لأن الاشتقاق في أساسه لا يهدف إلى الترادف، ولا يؤول إليه.

ومن ثم كان اعتبار فريق من اللغويين للإبدال إطلاقًا «اشتقاقًا كبيرًا»[١١] أو «أكبر»[١٢] يتنافى وطبيعة الاشتقاق نفسه.

ولا أخالني أقف وحيدًا في هذا الرأس، فابن جني الذي توسّع في مفهوم الاشتقاق إلى حدّ أدخل فيه القلب اللغوي، لم يعتبر الإبدال ضربًا منه[١٣]، وكذلك فعل السيوطي[١٤] وابن الأثير[١٥].

والواقع أن الإبدال في معظمه لا يتعدى كونه ظاهرة صوتية تقوم على تغيير في

---

(١) ابن السكيت ص ٢٥.
(٢) نفسه ص ٢٦.
(٣) نفسه ص ٧.
(٤) أبو الطيب اللغوي ٢/ ٣٨٠.
(٥) نفسه ٢/ ٣٨٠.
(٦) أمالي القالي ٢/٦٨.
(٧) المزهر ١/ ٤٦١.
(٨) نفسه ١/ ٤٦٧.
(٩) سر الليال ص ٥٧.
(١٠) غرائب اللغة ص ٣٩.
(١١) عبدالله أمين ص ٣٣٣، وعزّ الدين التنوخي من مقدمته لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ص ٥.
(١٢) سعيد الأفغاني ص ١٢٣، وصبحي الصالح ص ٢٣٤، ومخطوطة «اتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق»، لابن الجوهري ص ٣٢ (من مجموعة ٤٢٢ صرف بدار الكتب)، والعلم الخفاق ص ٢٣ و٢٤.
(١٣) انظر الخصائص ٢/ ١٣٤.
(١٤) المزهر ١/٣٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٢.
(١٥) المثل السائر ٤٥٦ - ٤٥٧.

الحروف مردّه إلى أسباب عدّة: فمنه ما كانت نتيجة لتطوّر صوتي في الحرف المبدل. وأكثر ما كان ذلك في الحروف المتقاربة المخارج كالسين والزاي نحو مكان شأس وشأز، وهو الغليظ وقد شئِس يشأس، وشَئِزَ يشأز: إذا صلب وغلظ، ونحو الشاسب والشازب: «الضامر[١]؛ والسين والصاد نحو القصطر والقسطل، والمصقع والمسقع، ويتربّص ويتربّس[٢]، وصطر وسطر[٣].

ومنه ما كان نتيجة للثغة كتسربل وتسغبل، والراية والغاية[٤]، ولا سيما ولا ثيما[٥]؛ أو لُكنة، وأكثر ما ذاع على إثر اتساع الامبراطورية العربية وشمولها لأقوام مختلفين، كتناهض القوم وتناهدوا[٦]، واستطيع واستتيع[٧]، وذهب القوم عباديد وأباديد[٨]، واستعديت الأمير واستأديته.

ومنه ما كان ثمرة لخطأ في السمع. فقد جاء في الجمهرة[٩] إن ابن السكيت يروي أَضْرَطَ، بمعنى خفيف اللحية وامرأة ضَرطاء خفيفة الشعر، وردّ عليه الأصمعي بقوله: هذا غلط وإنما هو أَطْرَط والإسم الطَّرَط (ا هـ). وجاء في الحديث في صورة الشك من الراوي في كلمة (خَطيط) فقد ورد في حديث شريف «ثم نام حتى سمعتُ غطيطَه أو خطيطَه»، قال ابن بطّال: لم أجد كلمة خطيط بالخاء عند أهل اللغة[١٠].

ومنه ما كان نتيجة تصحيف كتابي ناجم عن قلة الإعجام قديمًا، كالشرواخ (عريض القدم) والشرواح[١١]، وتقيأت المرأة (تعرّضت لبعلها، وألقت نفسها عليه[١٢]) وتفيّأت لزوجها (تثنت عليه وتكسرت تدلّلًا وألقت نفسها عليه) والصواب بالفاء، والأولى تصحيف[١٣].

---

(١) كتاب الإبدال ٢/١٠٧ - ١٠٩.
(٢) كتاب الإبدال ٢/١٧٣، ١٧٤.
(٣) نفسه ٢/١٨٨.
(٤) الفلسفة اللغوية ص ٦٥.
(٥) كتاب الإبدال ١/١٧٢.
(٦) نفسه ١/ ٣٧٢.
(٧) المزهر ١/٤٦٤.
(٨) كتاب الإبدال ٢/٥٥٦.
(٩) ج١، ص ٧٢.
(١٠) انظر مقدمة عزّ الدين التنوخي لكتاب الإبدال ص ٣٧ - ٣٨.
(١١) نفسها ص ٣٥.
(١٢) هذا مما جاء في القاموس (مادة قاء).
(١٣) انظر لسان العرب (مادة فاء). وكذلك الجاسوس على القاموس ص ٤١٠.

أو مجرّد ميل «لتخفيف اللفظ أو التفنن فيه»، أو «اعتباطًا» - على حد قول زيدان[(١)].

ومهما يكن سببه، فإن من المؤكّد أنه ظاهرة صوتية عزاها بعضهم إلى التطوّر وحسب. قال إبراهيم أنيس[(٢)]:

«حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرَت على أنّها من الإبدال حينًا، أو من تباين اللهجات حينًا آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها، نستطيع أن نفسّرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها. غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه».

ويلاحظ أنه ُإنّما قصر رأيه على ما ترادف من الألفاظ التي تختلف في حرف واحد، وبذلك يتفق معنا في إخراج هذه الطائفة من الكلم من الاشتقاق. غير أن هنالك من الألفاظ ما يختلف في حرف واحد ولا يكون مترادفًا. وهو نوعان:

الأول : ما تكون المعاني فيه متباعدة نحو[(٣)]:

طَنَأَ : يقال طنأ يطنأ إذا استحيا، ويقال: طَنِئَ البعير يطنأ إذا لزق طحاله بجنبه، وكذا الرجل. يقال أيضًا: طَنَى يطنَى من غير همز، ويقال طَنِيَ الرجل في الفجور: مضى فيه.

وطَنِبَ : طنب الفرس طنبًا: طال ظهره.

وطَنِحَ : طنحت الابل: سمنت.

وطَنِخَ : طنخت الابل: بشمت.

وطَنِفَ : طنف الرجل يطنف: فسدت دخيلته.

وطَنَّ : طنّ الذباب يطِنّ: صوّت.

ومن الواضح أن هذا لا ينتمي إلى الاشتقاق بصلة.

والثاني : ما يرتبط بعضه ببعض بوشيجة معنوية نحو:

١ - مادة (فل) وما يثلثها فإنها تدور حول معنى الشق والفتح نحو: فلح، وفلج،

(١) الفلسفة اللغوية، ص ٦٥.

(٢) من أسرار اللغة (ط ٢) ص ٥٨.

(٣) من مقال في الاشتقاق الكبير للشيخ إبراهيم حرفوش. مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٤٥.

وفلع، وفلق، وفلذ، وفلى[١].

٢ - مادة (قط) وما يثلثها تدلّ على الانفصال نحو:

قطَّ، وقطع، وقطر، وقطف، وقطن[٢].

٣ - الهمزة والباء تدلّان على النفور والبعد والانفصال بين الشيئين، نحو[٣]:

أبَّ : أبّ للسير: تهيأ له. وأبِتَ اليوم: اشتدّ حرّه، فقطع الناس عن أعمالهم.

أَبَدَ الوحش : نفر.

أَبَرَ النخلَ : قطع شيئًا منه.

أَبَزَ الظبيُ : وثب وانطلق.

أَبِقَ العبد : نفر من مولاه.

أَبَلَ : توحّش.

أَبَنَ زيد عمرا : ذكره بسوء، ففصله بذلك الذكر عن الخير والصلاح.

أَبَهَ عن الشيء : تنزه عنه.

أبى عن الضيم : فرّ عنه.

والواقع أننا لا نملك من الدلائل الكافية ما يجعلنا ننسب مثل هذه الألفاظ إلى الاشتقاق. وهي إن صحّت نسبتها في بعض الأمثلة، فإنها لا تصح في الكثير منها، حتى فيما ينتمي منها لجذر ثنائي واحد. ففي باب الفاء واللام وما يثلثهما، مثلًا: جاء في المقاييس[٤]:

(فلم) : الفيلم: العظيم من الرجال. والفيلم: المشط.

(فلن) : الفاء واللام والنون كناية عن كلّ أحد. ومنه الفلان والفلانة.

(فلو) : فيها ثلاث كلمات: التربية، والتفتيش، والأرض الخالية. فالتربية فلوت المهر، إذا ربّيته، وفلوته عن أمه: قطعته عن الفطام.

(فلح) : أصلان: أحدهما يدلّ على الشَق، والآخر على فوز وبقاء.

(فلذ) : يدلّ على قطع شيء من شيء. والفِلْذَة: القطعة من الكبد.

---

(١) و (٢) انظر مقال طه الراوي - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣/ ٢٢٠، وكذلك «في أصول النحو» ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) عن مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٤٥ - ٤٧ (باختصار).

(٤) عن معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٤٦ - ٤٥٣ (باختصار).

(فلز) : الفلزّ: خبيث الحديد.
(فلس) : الفلس معروف.
(فلص) : الانفلاص: التفلّت، وهو من الإبدال إذ أصله ملص.
(فلط) : من باب الإبدال، والأصل فرط.
(فلع) : يدلّ على شَق الشيء.
(فلق) : يدلّ على فُرجة في الشيء، وعلى تعظيم شيء. الفَليقة: الأمر العجيب العظيم.
(فلك) : يدلّ على استدارة في شيء.

وفي باب (أب) كذلك نجد[1]:
أَبَدَ : الرجل بالمكان: أقام.
وأَبَلَ : الرجل: كثرت إبله. وأَبَلَت الإبل بالمكان: أقامت به.
وأَبَسَ : حقّر وصغّر.
وأَبَشَ : كَسَب.
وأَبصَ : أَرِنَ ونشِط.
وأَبَضَ البعيرَ : شدّ رُسْغَ يده إلى ذراعه.
وأَبَطَ : بمعنى هبط.
وأَبِكَ الرجل: كثر لحمه.

والنتيجة هي أن الإبدال اللغوي إنما هو في معظمه - على الأقل - ظاهرة صوتية لا تنتمي إلى الاشتقاق. وهي ظاهرة «تحدث في اللغات السامية بغير استثناء. وإن وجدت استثناءات قليلة فيجب أن يكون لها سبب خاص»[2]. والواقع أن الكثير مما حصل في هذه اللغات من اختلاف في ألفاظ الكلمات التي ترجع إلى أصل واحد مردّه إلى سنّة إبدال الحروف، تلك السّنّة التي تكاد تكون قياسية بينها، إذ إنّنا «نرى أنه إذا كان أحد مقاطع اللفظة العربية (ثاء) مثلًا يكون في مكانها في العبرانية (شين) وبالسريانية (تاء) نحو (وثب) العربية فإنها في العبرانية (يشب) وفي السريانية (يتب). و(ثدى) في العربية فإنها (شدا) في العبرانية و(تدا) في السريانية. وإذا كان ذالًا في العربية كان زايًا

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٤٦ - ٢٤٧.
(٢) من تعليق مراد كامل على الفلسفة اللغوية لزيدان - حاشية ص ٦٢.

في العبرانية ودالًا في السريانية كذكر و(زكر) و(دكر). والألف في العربية والسريانية هي هاء في العبرانية مطلقًا نحو (ما) الموصولة في الأولين فهي (مه) في الأخيرة. والسين العربية شين في أختيها نحو (سأل) فإنّها فيهما (شال). والغين العربية عين فيهما، فالعرب يقولون (غرب) والعبرانيون والسريانيون يقولون (عرب) بالعين. والخاء العربية حاء فيهما، فنحن نقول (خرِب) وهم يقولون (حرب)»[1].

ويبدو أن هذه الظاهرة الساميّة وجدت لنفسها امتدادًا في العربية ذاتها، غير أن هذا الامتداد، على ما يبدو، كان أبعد مدى وأوسع مجالًا لاتساع الرقعة التي قطنها العرب وتعدّد الأقوام الذين خضعوا لحكمهم.

* * *

(١) الفلسفة اللغوية ص ٦١ - ٦٢.

الفصل الثالث
النحت

جاء في لسان العرب لابن منظور:

«النحت (لغةً) النشر والقشر. والنحت نحت النجار الخشب... ونحت الجبل ينحته: قطعه... وفي التنزيل العزيز: (وتنحِتون من الجبال بيوتًا آمنين[1])».

وجاء في تاج العروس للزبيدي:

«... وقيَّد بعضهم النحت في الشيء الذي فيه صلابة وقوّة كالحجر والخشب ونحو ذلك.».

وجاء في محيط المحيط:

«نحت القلم والعود براه.. والحجر سوّاه وأصلحه. ونحت السفر البعير أنضاه...».

والنحت في الاصطلاح هو أن ينتزع من كلمتين أو أكثر كلمة جديدة تدلّ على معنى ما انتزعت منه. وتكون هذه الكلمة إمّا اسمًا كالبسملة (من قولك باسم الله)، أو فعلًا كحمدل (من قولك الحمد لله)، أو حرفًا كإنّما (من إنَّ وما)، أو مختلطة كعمّا (من عن وما). ولا بدّ لها في الحالتين الأولتين من أن تجري وفق الأوزان العربية، ومن أن تخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصاريف.

ويختلف لغويونا المحدثون في نسبة النحت إلى الاشتقاق. ولعلّ عبدالله أمين أول من نسبه منهم إليه، وأسماه «الاشتقاق الكُبَّار»، فقد قال[2]: «وقد أسميته الكُبّار بالتثقيل

---

(١) ١٤٩ سورة الشعراء.

(٢) الإشتقاق ص ٣٩١، ومجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٨٣.

أكبر من الكُبّار بالتخفيف. والنحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة[١]». وإذ لا أرى هنا معنى للكبر، والمفاضلة فيه، فإنني أرى أنه قد توسع في مفهوم الاشتقاق في العربية إلى حدٍّ لم يسبقه إليه أحد من قبل، على ما أعلم.

وحذا حذوه في هذا فريق من لغويّينا المعاصرين[٢]، وعارضه فريق آخر[٣]، ووقف فريق ثالث موقفًا قلقًا[٤] تستشف منه الحيرة وضعف الرأي.

وقبل أن ندلي برأينا في هذه القضية لا بدّ أن نعرض على القارئ الكريم تاريخ النحت وقواعده لتتوفّر أمامه العناصر التي تصلح لأن تتّخذ أساسًا للحكم.

إن أقدم ما روته كتب اللغة من ألفاظ منحوتة كعبشمي (في عبد شمس)، وعبدري (في عبد الدار)، وعبقسيّ (في عبد القيس)[٥]، ومرقسي (في امرئ القيس)، وتيملي (في تيم الله)[٦]، وبلحارث (في بني الحارث)، وبلعنبر (في بني العنبر)، وبَلْهُجَيم (في بني الهُجَيم)[٧]، والبسملة (في باسم الله)، والهيللة (في لا إله إلّا الله)، والحمدلة (في الحمد لله)، والجعفدة (في جعلت فداك)[٨]، والحيعلة (في حيّ على الشيء)، والطلبقة (في أطال الله بقاءك)، والدمعزة (في أدام الله عزك)، والحولقة[٩] (في لا حول ولا قوّة إلّا بالله)، والسبحلة (في سبحان الله)، والحسبلة (في حسبي الله)، والمشألة (في ما شاء

---

(١) الإشارة هنا إلى الاشتقاق الصغير، والكبير، والكبار أو الأكبر.

(٢) منهم صبحي الصالح (انظر كتابه «فقه اللغة» ص ٢٢٧) والأفغاني (انظر كتابه «في أصول النحو» ص ١٢٦).

(٣) منهم أنيس فريحة (انظر مقاله «الإشتقاق عملية خلق في اللغة» مجلة آفاق، العدد الثالث، سنة ١٩٥٩، ص ٤)، ومحمد المبارك (انظر كتابه «فقه اللغة» ص ١٢٤).

(٤) من هؤلاء عبد القادر المغربي الذي يقول: إن النحت «في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقًا بالفعل لأن الاشتقاق أن تنتزع كلمة من كلمة، والنحت أن تنتزع كلمة من كلمتين أو أكثر»... (انظر كتابه «الاشتقاق والتعريب» ص ١٣).

(٥) ابن دريد: كتاب الإشتقاق ص ١٧.

(٦) المزهر ١/ ٤٨٥.

(٧) نفسه ١/ ٤٨٥.

(٨) المزهر ١/ ٤٨٣.

(٩) وردت الحولقة في فقه اللغة للثعالبي (ط. باريس) ص ٣١٣. ولعل ما في المتن أصح إذ إن الحوقلة معناها الكبر والضعف، والحولقة: «قول الإنسان لا حول ولا قوة إلّا بالله»، كما نقلها الجوهري عن ابن السكيت. قال ابن بري أنشد ابن الإنباري شاهدًا عليه:

فداك من الأقوام كل مبخل ... يحولق إما ساله العرف سائل

(اللسان ١١/ ٣٥٢ - ٣٥٣ و١٢/ ١٧١. وانظر الخصائص ٢/ ١٦٥، وص ٣٦٠ من هذا الكتاب).

الله)، والسمعلة (في السلام عليكم)[١]، أقول إن أقدم هذه الألفاظ يعود في أكثره إلى نوعين: نوع يتصل بالأنساب العربية، وآخر يتصل بالحياة الدينية وآدابها. ومن الواضح أن النوع الأخير حادث بعد الإسلام، وأنّ النوع الأول لا يستبعد أن يكون قسم منه، على الأقل، من وضع الجاهلية.

ولعلّ أوّل من توسّع في مفهوم النحت في تاريخنا اللغوي ابن فارس، فقد زعم أن معظم ما زاد على ثلاثة أحرف من الألفاظ العربية إنما هو منحوت من لفظين ثلاثِيَّين. قال في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة[٢]»:

«العرب تنحِت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد ضِبَطْر من ضَبَطَ وضَبَرَ[٣]، وفي قولهم: صَهْصَلِق: إنه من صَهَلَ وصَلَقَ[٤]، وفي «الصِّلْدِم»[٥] إنه من الصَّلْد والصَّدم...». وحاول أن يطبّق هذا المذهب في «مقاييسه» بصورة خاصة. والمتتبع للأبواب التي خصّها بالرباعي وما فوقه في هذه «المقاييس» تتبّعًا إحصائيًّا يجد أن عدد الألفاظ التي يدعي بأنها نحتت على هذا الغرار تقارب الثلاثمائة لفظة. ويتبين للمرء وهو يتحرى المحاولات التي يلجأ إليها في إرجاع رباعي أو أكثر إلى ثلاثيين مدى ما في هذه المحاولات من تكلّف وتعسّف. وعلى سبيل المثال فإنه يرى أن «الفَرَزْدَقَة» (القطعة من العجين) منحوتة من «فَرَزَ ودَقَّ»، «لأنه دقيق عجن ثم أفرزت منه قطعة، فهي من الفرز والدّقّ»[٦]. وإن «افرنقعوا» منحوتة من «فَرَقَ وفَقَعَ»، لأنهم يتفرّقون فيكون لهم عند ذلك فقعة وحركة»[٧]. وإن الفَلْقَم (الواسع) منحوتة من «فَلَقَ ولَقِمَ، كأنه من السعة يلقم الأشياء. والفَلْق: الفتح»[٨].

ويبدو أن التوسّع في مفهوم النحت استمر إلى ما بعد ابن فارس. فقد روى

(١) المزهر ١/ ٤٨٣ (نقلًا عن ابن دحية في التنوير).
(٢) ص ٢٢٧. وانظر المزهر ١/ ٤٨٢.
(٣) الضبطر: القوي الشديد. وهو منحوت برأي ابن فارس من ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم، ومن ضبر أي اتّصلت عظامه واكتنز لحمه، فكأن الضبطر القوي المتّصل العظام والمكتنز اللحم.
(٤) الصهصلق: الحادة الصوت. وعجوز صهصلق: صخابة. وهو مأخوذ من الصهيل وهو صوت الحصان، والصلق وهو الصوت الشديد.
(٥) الصلدم: الشديد الحافر.
(٦) معجم مقاييس اللغة ص ٤/ ٥١٣.
(٧) نفسه ٤/ ٥١٣.
(٨) نفسه ٤/ ٥١٣.

ياقوت[١]: إن «الشيخ أبا الفتح عثمان بن عيسى البلطي[٢] النحوي سأل الظهير الفارسي[٣] عمّا وقع في ألفاظ العرب من مثال شَقَحْطَب[٤] فقال: هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب منحوت من شِقّ حَطَب، فسأله البلطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ليعوّل في معرفتها عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب».

ولو فرضنا أن كل ورقة كانت تحوي ما بين خمس وعشرين وثلاثين كلمة منحوتة على أقل تقدير، لكان ما يحويه هذا الكتاب يتراوح بين خمسمائة وستمائة لفظة، وهو عدد يزيد على ما توصّل إليه ابن فارس بكثير. غير أننا لا نعلم، مع ذلك، نسبة ما هو منحوت من هذه الألفاظ حقًّا إلى ما قد يكون المؤلّف عزاه إلى النحت، كما لا نعلم إن كان بين الألفاظ المنحوتة التي أوردها ما يتصل بمصطلح المنطق، أو الهيئة، أو الطب، وهي من العلوم التي برّز فيها، على ما يروي السيوطي[٥].

ويبدو أن معجم الألفاظ المنسوبة إلى النحت لم ينله كبير تغيير بعد ذلك. والذي يسترعي الانتباه حقًّا أن هذه الألفاظ ظهرت في المعاجم وكتب اللغة كأنها جميعًا حقائق واقعة لا يأتيها الباطل من أي جانب.

وكان لتقدم العلوم التطبيقية في العصر الحديث، وازدياد الحاجة إلى ترجمة ما كتب فيها باللغات الأجنبية ما دعا مجمع اللغة العربية إلى إجازة النحت «عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية»[٦] لتيسير نقل المصطلحات. وحفزت هذه الضرورة بعض رجال العلم إلى اقتراح بعض المصطلحات عن طريق النحت نذكر منها، على سبيل المثال، نماذج

(١) معجم الأدباء ٨/ ١٠٠. وانظر المزهر ١/ ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) ورد اسمه في المزهر الملطي، وفي معجم الأدباء البلطي. والصحيح البليطي (على التصغير) كما ورد في بغية الوعاة (ص ٣٢٣). وهو عالم في اللغة والنحو والعروض. أقام بدمشق برهة، ثم انتقل إلى مصر يعلم فيها النحو والقراءات. وتوفي سنة ٥٩٩هـ.

(٣) هو الحسن بن الخطير بن أبي الحسين النعماني، من قرية النعمانية بين بغداد وواسط. ويكنى بأبي علي الظهيري، ويقال له الفارسي لأنه تفقه بشيراز. كان مبرّزًا في اللغة والنحو والعروض والشعر والأخبار والفقه والمنطق والهيئة والطبّ! دخل الشام، وأقام بالقدس مدة. ثم ذهب إلى مصر وتوفّي فيها عام ٥٩٨هـ - بغية الوعاة ص ٢١٩، ومعجم الأدباء ٨/ ١٠٠.

(٤) الشقحطب (على وزن سفرجل): الكبش الذي له قرنان كل منهما يحكي شق حطب.

(٥) بغية الوعاة ص ٢١٩.

(٦) مجلة المجمع ٧/ ١٥٨، ٢٠١.

من علمي الكيمياء والطب:

فممّا اقترح في الكيمياء[١]:

حَلْمَأ يحلمئ حلمأة : (من حَلَّل بالماء).

شِبزال : (شِبه الزُّلال)، والصفة شِبزاليّ.

حلكح يحلكح حلكحة : ، أو، حلكل يحلكل حلكلة: (حلّل بالكحول).

شِبْقِلِيّ : (شِبه قِلي).

شِبْغِراء : (شِبه غِراء)، والصفة شَبْغَرَوِيّ.

لَبْرَمَ : (نزع البروم) من لا بروم.

لَكْلَرَ : (نزع الكلور).

نَزْجَنة، أو لَدْرَجة : (نزع الايدروجين).

فَحْمَئِيّات، ومفردها فَحْمَئِي: (فحم وماء) (أي هيدرو كربونات).

وممّا اقترح في الطب[٢]:

صَلْكَلَة : استئصال الكلوة.

صَلْعَدَة : استئصال جزء من المعدة.

صَلْحَلَة : استئصال الطحال.

صَلْمَعَة : استئصال الأمعاء.

وَجْعَلَة : وجع الكلوة.

وَجْعَدَة : وجع المعدة.

وَجْمَعَة : وجع الامعاء.

وَجْبَدَة : وجع الكبد.

وَجْثَنَة : وجع المثانة.

فَتْكَلَة : فتح (شق) الكلوة.

فَتْمَثَة[٣] : فتح المثانة.

فَتْعَدَة : فتح المعدة.

فَتْمَعَة : فتح الامعاء.

---

(١) انظر مجلة المجمع ٧/ ٢٠٤. والكلمات من وضع لجنة مجمعية.

(٢) من وضع رمسيس جرجس، عضو مجمع اللغة العربية. راجع مجلة المجمع ١٣/ ٦٦.

(٣) في الأصل فثمنة، ولعلها تحريف قياسًا على الطريقة التي استخدمها صاحب الاقتراح.

قَطْشَرَة : قطع الشريان.
قَطْرَسَة : تقطيع رأس الجنين.
قَطْجَرَة : قطع الحنجرة.
قَطْمَعَة : قطع الامعاء.

ويلاحظ أن الطريقة التي استخدمت فيما ذكرنا من شواهد طبية هي قياسية تعتمد أخذ حرفين من كل من اللفظتين اللتين أخذت منهما اللفظة المنحوتة، وليس الأمر كذلك فيما يتصل بما ذكرنا من شواهد كيماوية.

وقد رأينا فيما سلف أن بعض العلماء يعتقدون بأن اللغات تميل نحو اختصار صيغ الألفاظ بصورة عامة، مع الزمن[١]. ويترتّب على هذا - إن صحّ - ازدياد مطرد للألفاظ المنحوتة في اللغة. غير أننا نرى أنّ هذا الميل لا بدّ أن يسير ضمن نطاق معيّن تقرّره مرونة اللغة وقابلية ألفاظها على النحت، واستساغة أهلها لما ينحت.

وباستعراض الألفاظ التي نسبت إلى النحت في العربية، لا يساورني شك في أن كثيرًا منها إنما حمل على النحت افتئاتًا. والعربية، وقد اعتمدت الاشتقاق نظامًا لبناء الكلم فيها، غدت قابليتها على النحت محدودة النطاق، وغدا النحت فيها لا يلجأ إليه إلّا إذا اقتضته الضرورة العلمية.

أنواعه:

والنحت عند اللغويين على أنوع أربعة[٢]:

الأول : نسبيّ، وهو ما ينحت نسبة إلى علمين، كعبشمي، وعبدري، وطبرخزي (نسبة إلى طبرستان وخوارزم)، وشفعنتي[٣] (نسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة).

والثاني : فعليّ، وهو ما ينحت من الجملة دلالة على منطوقها، وتحديدًا لمضمونها. فأمثلة الحالة الأولى: بأبأ = قال بأبي أنت، جعفل = قال جعلت فداك، سبحل = قال سبحان الله، دمعز = قال أدام الله عزّك... ومثال الحالة الثانية: بعثر = بعث وأثار. وتنضوي الحالتان تحت وزن الفعل الرباعي المجرد.

(١) انظر Jespersen, Language – Its Nature, Development and Origin, p. 330.
(٢) انظر «أصول النحو» ص ١٢٦، و«الإشتقاق والتعريب» ص ١٣.
(٣) هكذا وردت في المزهر نقلًا عن المستوفى لابن فرحان (المزهر ١/ ٤٨٥) ونرجّح أن يكون هناك تصحيف، وأن تكون اللفظة شفعنفي لا شفعنتي.

والثالث: اسميّ: وهو ما ينحت من اسمين جامعًا بين معنييهما، نحو: جُلمود من جَلُدَ وجَمُدَ، وحَبْقُر[١] من حب وقُر، وعقابيل[٢] من عُقبى وعِلّة.

والرابع: وصفيّ، وهو ما ينحت من كلمتين للدلالة على صفة «بمعناهما أو أشد منه».
نحو ضبَطْر: من الضَّبط والضَّبر، وصِلْدِم من الصَّلد والصَّدم، وصَهْصَلِق من الصهيل والصَّلْق.

ويخيّل إليّ أن النوعين الأخيرين، والحالة الثانية من النوع الثاني، لا تعدو التخمين والتأويل البعيد. وهي أقرب إلى أن تكون من مبتكرات ابن فارس ومدرسته من أن تكون وليدة الحقيقة والواقع.

طرقه:

الطرق التي يُلجأ إليها في النحت مختلفة متغايرة، ولذا كان تأثيره في الكلمات المنحوتة لا يتساوى في جميع الحالات. قال ساطع الحصري، بعد أن سرد طائفة من الكلمات المنحوتة[٣]:

«إذا لاحظنا أنواع هذه الكلمات المنحوتة من حيث اللفظ وقارنا كل واحدة منها بأصولها نرى أن تأثير النحت لا يتساوى في جميعها، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير في بضع نماذج أساسية:

أ - لا يعتري الكلمتين أي تغيير كان فإن واحدتهما تلتصق بالأخرى فتصبحان كلمة واحدة بدون أن يتغير شيء من حروفهما وحركاتهما كما في «اللاأدريّة».

ب - لا يحدث تبدّل في الحروف غير أنه يحدث بعض التغيير في الحركات كما في «شقحطب» و«فذلكة»[٤].

جـ - تبقى إحدى الكلمتين كما هي وتختزل الأخرى وحدها كما في «مُشَلْوَز»[٥] و«مُحَبْرَم»[٦].

---

(١) الحبقر: البرد (بفتح الباء والراء).
(٢) عقابيل: بقايا العلة في الجسد، ولا مفرد لها.
(٣) انظر جواد، المباحث اللغوية في العراق ص ٩٣ - ٩٤. نقلًا عن مجلة التربية والتعليم ج ٥، ص ٣٦١ - ٣٧٥.
(٤) من قولهم حين يجمل الحساب بعد تفصيله «فذلك كذا».
(٥) منحوت من المشمش واللوز. قالوا «شلوزه فهو مشلوز».
(٦) من حب الرمان، قالوا «حبرمة». قال الفيروزابادي في القاموس «المحبرم كمعصفر: لزقة حب الرمان والحبرمة اتّخاذها».

د - يحدث اختزال في الكلمتين ويكون هذا الاختزال متساويًا في كلتيهما فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلّا حرفان من كلّ منهما كما في «تعبشم» و«هرول»[(١)].

هـ - يحدث اختزال في الكلمتين ولكنه لا يكون متساويًا في كلتيهما كما في «سبحل» و«بأبأ».

و - يحذف بعض الكلمات حذفًا تامًا فلا تترك في المنحوت أي أثر كما في «طلبق» و«هيللة». فإن كلمة «الله» في الأولى وكلمة «لا» و«إلّا» في الثانية قد حذفت بتاتًا ولم يبق لها أثر في المنحوتات المذكورة، يعني «أطال الله بقاءك، ولا إله إلّا الله».

أما ترتيب الحروف في النحت فهو موضع نظر، فقد ذكر الثعالبي[(٢)] أن «حوقل» بتقديم القاف على اللام منحوت من لا حول ولا قوّة إلّا بالله. وذكر صاحب الصحاح[(٣)] أن «حولق» بتقديم اللام على القاف هي منحوت هذه العبارة. وزعم السيوطي[(٤)] أن ابن السكيت يذكر «الحوقلة» و«الحولقة» لهذا المعنى في «إصلاح المنطق». والذي وجدناه أنه لا يذكر غير الثانية منهما إذ يقول: «... قد أكثرت من الهيللة، إذا أكثرت من قول «لا إله إلّا الله». وقد أكثرت من الحولقة إذا أكثرت من قول «لا حول ولا قوة إلّا بالله»[(٥)].

وذكر ابن فارس[(٦)] أن «الجعفلة» منحوتة من قولهم جعلت فداك، ونقل عن بعض العلماء أن عدم الترتيب يكون تفنّنًا[(٧)].

وابن دحية ينكر في التنوير أن تكون الحوقلة منحوتة من قولك: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، ويقول أن الحوقلة مشية الشيخ الضعيف[(٨)]. ويقول أيضًا أن الجعفلة باللام

(١) ظاهر الدعوى أنه منحوت من هرب وولّى - انظر «الإشتقاق والتعريب»، ص ١٥.
(٢) فقه اللغة ص ١١٢.
(٣) انظر المزهر ١/ ٤٨٣.
(٤) المزهر ١/ ٤٨٣.
(٥) إصلاح المنطق ص ٣٣٦.
(٦) مجلة المجمع ٧/ ٢٠١.
(٧) نفسه ٧/ ٢٠١.
(٨) انظر المزهر ١/ ٤٨٣. وكذا ورد معنى اللفظة في الصحاح ولسان العرب (مادة حقل)، واستشهد فيهما بقول الشاعر:

يا قوم، قد حوقلت أو دنوت ... وبعد حيقال الرجال الموت

خطأ وأن منحوت جعلت فداك الجعفدة[١].

وذكر بعض العلماء أن ترتيب الحروف في المنحوت منه لا بدّ منه ولذلك خطّأ العلماء الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل لأنه ذكر الطبلقة بتقديم الباء على اللام[٢]...

وقال ابن مالك في التسهيل[٣]. «قد يبنى من جزأي المركب فَعْلَل بفاء كلٍّ منهما وعينه، فإن اعتلّت عين الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الأول ونسب إليه». ولئن كان هذا الحكم يصدق في بعض الشواهد كعبشمي في عبد شمس، وعبقسي في عبد القيس، وحصكفي في حصن كيفا، فإنه لا يصدق في الكثير منها، فقد قالوا: الحزرمة من الحزم والرأي، والبلكفة من قولهم بلا كيف، والفنقلة من قولهم فإن قيل، ودربخي في النسب إلى دار البطيخ وهي محلة ببغداد، وسَقْزَنيّ في النسب إلى سوق مازن، ورسعني في النسب إلى رأس عين، وبهشمي في النسب إلى أبي هاشم[٤].

ويؤخذ ممّا تقدّم أن النحت سماعي، لا يسير على نهج واحد، و«إنّما يُقال منه ما قالته العرب» -على حدّ قول أبي حيان في شرحه لتسهيل ابن مالك[٥].

النحت في اللغات السامية والآريّة:

لا تخلو لغة من بعض كلمات فيها نحتت اختصارًا للّفظ أو اقتصادًا في الوقت، فالنحت لم تنج منه «لغة من لغات البشر أدناها وأسماها بل قد جرى فيها على السواء من أول نشأتها، ولم يزل حتى الآن، ولن يزال إلى ما شاء الله» كما يقول زيدان[٦].

غير أن هناك لغات يكون فيها النحت أساسًا من أسس فلسفتها الخاصة ببناء الكلم واشتقاقه، ومنها اللغات الهندية الأوروبية، وخاصة الحديث منها، حتى إن ما يرجع من مفرداتها إلى أصل واحد قليل «بالنسبة إلى ما يرجع منها إلى أصلين أو عدة أصول»[٧]. ففي الفارسية مثلًا نجد كثيرًا من الألفاظ المنحوتة، كنوروز، المأخوذة من نو، وروز

(١) المزهر ١/ ٤٨٤.
(٢) مجلة المجمع ٧/ ٢٠٢.
(٣) انظر المزهر ١/ ٤٨٥.
(٤) انظر تقرير اللجنة التي كان قد ألّفها مجمع اللغة العربية عام ١٩٤٨ لبحث موضوع «النحت ومدى الإستفادة منه» - مجلة المجمع ٧/ ٢٠١.
(٥) انظر المزهر ١/ ٤٨٥.
(٦) الفلسفة اللغوية ص ٧١.
(٧) وافي، فقه اللغة (ط ٥) ص ١٨١، وعلم اللغة (ط ٢) ص ١٣٢..

(اليوم الجديد)، وشاهنشاه، من شاهن وشاه (ملك الملوك)، وروزنامة من روز، ونامة (جريدة الأيام)، وجلاب من كل وآب (ماء الزهر)، وطربوش من سر، وبوش (غطاء الرأس[١]).

أمّا اللغات السامية فلا يكوّن النحت أساسًا أصيلًا من أُسس اشتقاق الألفاظ فيها، ووجوده نادر جدًا فيها على العموم[٢]. واللغة العربية لغة سامية، كما هو معلوم، ولذا كان شأن النحت فيها - من حيث المبدأ - شأنه عند أخواتها اللغات السامية الأخرى.

ويعتقد بعض اللغويين أن العربية كانت في المراحل الأولى من نشأتها مطواعة للنحت أكثر ممّا هي الآن. ومن ثمّ نشأت فيها بعض الألفاظ على أساسه نحو ألّا (أنْ + لا)، وليت (لا + أيت التي تدلّ على الكون المطلق في السريانية، والتي أبدلت إلى أيس في العربية)[٣]، وليس (لا + أيس)، وعند (عن + يد)[٤]، ولن (لا + أن)[٥] ومنذ (من + اذ)[٦].

ويرى هؤلاء اللغويون أيضًا أن حروف المضارعة، والضمائر المقترنة بالأفعال، إنما هي بقايا ضمائر منفصلة أدمجت في الأفعال على سبيل النحت[٧]، فإذا ما تقدّم الفعلُ الضميرَ دلّ على الماضي، وإذا ما تأخّر عنه دلّ على الحاضر أو المستقبل، ومثال ذلك: كتبتَ (= أنتَ + كتب)، وكتبتِ (= أنتِ + كتب)، وكتبنا (= نحن + كتب) - وكلّها تعني الماضي لتقدم الفعل، وأكتب (= أنا + كتب)، وتكتب (= أنت + كتب)، ونكتب (= نحن + كتب) - وجميعها تعني الحاضر أو المستقبل اصطلاحًا، لتأخر الفعل... غر أنه ليس هناك ما يثبت ذلك بشكل قاطع، وأرى أن الأخذ به يتطلب تفسير بعض الحالات التي لا تتفق سوابقها ولواحقها مع الضمائر الخاصة بها كأنا كتبتُ، وهم كتبوا، وهو يكتب، وهي تكتب، كما أرى أن اشتراك اللغات السامية الأخرى في هذه

(١) انظر اللغة العربية كائن حي، ص ٤٣.
(٢) وافي، فقه اللغة ص ١٨١، وعلم اللغة ص ١٣٢.
(٣) الفلسفة اللغوية ص ٧٧.
(٤) بدليل كونها كذلك في أخوات العربية، حيث لا تزال تستعمل مكتوبة كل على حدة أي «على يد» - انظر الفلسفة اللغوية ص ٧٧.
(٥) الفلسفة اللغوية ص ٧٨. وحكي عن الخليل أن لن هي «لا أن» بمعنى «ما هذا وقت أن يكون كذا». الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦. ويشعر هذا بأن «لن» منحوتة من لا النافية وأن المصدرية، أي إنهم قصدوا بها في بادىء الأمر نفي المصدر الذي يلمح فيه معنى الإستقبال، ثم أطلقت لنفي الإستقبال.
(٦) الفلسفة اللغوية ص ٧٧.
(٧) انظر الرافعي ص١/ ١٨٩، ومقال لفريحة في مجلة آفاق، العدد الثالث، سنة ١٩٥٩، ص ٥.

الظاهرة نفسها ينقلها من مجال العربية إلى مجال اللغة السامية الأم. وما يقال عن هذه الظاهرة يقال عن مزيدات الأفعال.

الصلة بين النحت والاشتقاق في العربية:

يتبيّن ممّا تقدّم أن اللغة العربية - في مجملها - لغة اشتقاقية لا نحتية[(١)]، وأن ما نراه فيها من ألفاظ منحوتة نحتًا حقيقيًا، كعبشمي وعبدري والبسملة والحمدلة وأضرابها، قليل جدًا لا يكاد يتجاوز بضع عشرات من الألفاظ.

فالنحت إذن غريب عن نظامها الاشتقاقي، ولا يصح لذلك أن يعدّ قسمًا من الاشتقاق فيها. وممّا يؤيد رأينا هذا أن جمهور لغويّينا القدامى لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، إذ أهمله ابن جني في بحوثه، وهو الذي توسع في مفهوم الاشتقاق إلى الحدّ الذي أضاف به إليه «الاشتقاق الأكبر». ولم يذكره صاحب المزهر بين ضروب الاشتقاق في الباب الذي خصّه بذلك[(٢)]، بل أفرد له بابًا خاصًا به[(٣)]. كما أهمله ابن الأثير حين تحدث عن الاشتقاق وقصره على «الصغير» منه و«الكبير»[(٤)].

أضِف إلى ذلك أن الاشتقاق يقوم في أساسه على توليد لفظ من آخر آصل منه في سبيل استحضار معنى جديد، أما النحت فيقوم على الجمع بين لفظين أو أكثر في سبيل الاختصار وحسب، دون تعيير في المعنى. ومن ثم ليس النحت، في الواقع، سوى مظهر من مظاهر الاختزال في مقاطع الكلام، يتحكم فيه تغلب القيم الصوتية القوية، في لفظتين أو أكثر، على القيم الضعيفة واستئثارها بالسيادة في اللفظة المنحوتة الجديدة[(٥)]. ويؤيد هذا ما يدعو إليه المحدثون من اللغويين، الذين يطلقون على النحت لفظة (haplology) التي لا تعني أكثر من دمج وحدتين لفظيتين في وحدة واحدة، على سبيل الاختزال. وقديمًا قال ابن فارس، وهو المغرم بهذا الباب: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار»[(٦)].

---

(١) انظر «هل العربية منطقية» - حاشية ص ١٤٧.
(٢) المزهر ١/ ٢٨٧.
(٣) نفسه ١/ ٤٨٢.
(٤) المثل السائر، ص ٤٥٧.
(٥) انظر تعليق مراد كامل على النحت - الفلسفة اللغوية لزيدان ص ٧١.
(٦) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٧.

الخاتمة

جمعت في هذا الكتاب بين ما يتصل بالاشتقاق من أمور، وما يخضع له من أحكام؛ وحاولت الخروج من ذلك بنظرية عامة تتناول أصوله. وفيما يلي موجز يتضمّن أهم ما انتهيت إليه فيه من نتائج:

١ - ليس من اليسير أن نحدّد الزمن الذي استعملت فيه لفظة «اشتقاق» لأول مرّة بمعناها الاصطلاحي، ولا أن نحدّد الطريق الذي سلكته وهي تنتقل من معناها الأصلي المتصل بالصّدع إلى معناها المجازي الخاص بتوليد الكلم، فالمتتبع لهذه اللفظة تتبعًا زمنيًا في معاجمنا، وفيما وصل إلينا من كتب رجال الاشتقاق، وكتب اللغة، والنحو، لا يظفر بذلك؛ وكل ما يستطيع الظفر به هو أن أقدم مفهوم لها يتصل ببحثنا يقوم على أخذ لفظة من أخرى وحسب، دونما تحديد لما بين اللفظتين من صلة.

ومن الطبيعي أن يسبق النحويون اللغويين إلى تحديد هذا المفهوم، فطبيعة عملهم تقوم على القياس، والقياس يوجب التحديد. ومن ثمّ عمدوا إلى تحديد الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه. فقصروا الأولى منهما على الموازين المعروفة التي تُصاغ عليها المشتقات، وحدّدوا المعنوية بتلك الجوانب الخاصّة، من فاعلية ومفعولية وزمانية ومكانية.. الخ، وغدا الاشتقاق عندهم مقصورًا على بحث المشتقات المعروفة.

أما اللغويون فقد ظلّوا على خلاف في الاشتقاق من حيث تحديده ومداه. ولئن كان هذا الخلاف لم يتعدَّ نطاق الكلمات المتناسبة في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف (الاشتقاق الصغير) حتى أواخر القرن الرابع الهجري، فقد تعدّى ذلك منذ هذا التاريخ حين أضاف إليه ابن جني القلب اللغوي (الاشتقاق الكبير)، وأضاف إليه الحاتمي الإبدال اللغوي (الاشتقاق الأكبر)، ونسب إليه عبدالله أمين حديثًا باب النحت (الاشتقاق الكُبَّار).

ومفهوم الاشتقاق الذي أخذت به في هذا الكتاب يتفق، من حيث المدى، مع

مفهومه عند قدامى لغويّينا قبل ابن جني والحاتمي، ويتلاءم، من حيث التحديد، مع مفهومه في علم اللغة وفيما نعلم من لغات حيّة، وهو يتلخص في أن الاشتقاق أخذ لفظ من آخر آصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها، ويتناسب وإياه في المعنى.

٢ - والاشتقاق ظاهرة لغوية، تمد الإنسان بألفاظ جديدة كلّما دعت الحاجة. وقد رَفَدَ العربَ بكثير من المصطلحات حين اضطرتهم حياتهم الحضارية إليها.

٣ - وهو، كأية ظاهرة لغوية أخرى، خاضع لتأثير البيئة، فهي التي تحدّد دواعيه، وتقرّر - إلى حدٍّ بعيد - النشاطات الخاصة المتصلة به.

ومن ثمّ فقد تأثّر الاشتقاق العربي بالبيئة العربية في الجزيرة وخارجها:

ففي الجزيرة، كان العرب قبل الإسلام يحيون حياة بسيطة لا تستدعي اشتقاق الكثير من الألفاظ الجديدة. وكانوا يعرفون لغتهم بالسليقة، فلم تكن هنالك حاجة لمدارستها والبحث في أصول اشتقاقها. ثم إنّ قلّة اتصالهم بالعالم الخارجي آنذاك جعلت أبنيتهم الاشتقاقية تختلف مع الزمن عن نظائرها عند الأمم السامية الأخرى التي اتصلت به اتصالًا وثيقًا. ومن جهة أخرى، أدّى اتساع بلادهم وكثرة ما يعترضها من صحار واسعة، إلى ظهور لهجات مختلفة بينهم كان اعتمادها على المشافهة سببًا في استفحال أمرها. وعلى الرغم من أن ظهور القرآن الكريم أدّى إلى الحدّ من هذه اللهجات، فقد ظل ما بينها من فروق مصدرًا للاختلاف وكثرة الشوارد في المسائل الاشتقاقية. أضف إلى ذلك أن ما كان بين بعض هذه اللهجات من إبدال في الحروف، وقلب لها، أدّى إلى التوسع في هذين البابين فيما بعد، وفسح المجال أمام بعض اللغويّين لأن يعتبروهما من ضروب الاشتقاق نفسه.

وكان ظهور الاسلام حدثًا هامًا في تاريخ العرب اللغوي، فقد كان في نزول القرآن الكريم وتدوينه ما أدّى إلى استقرار الأنماط الاشتقاقية الواردة فيه، إذ وضع أمام العرب، على اختلاف لهجاتهم، مثلًا أعلى في البلاغة واشتقاق الكلم. أضف إلى ذلك أن مجيء الإسلام أدّى إلى إكساب كثيرٍ من الألفاظ المشتقّة معاني جديدة لم يكن للعرب عهد بها.

أما خارج الجزيرة، فقد استطاع العرب أن ينشئوا في خلال قرن واحد دولة عظيمة تمتد من المحيط الأطلسي إلى تخوم الصين. وكان الجناح الشرقي لهذه الدولة أوفر حظًا من غيره من حيث الرقي، إذ كان ملتقى حضارات عريقة أبرزها الفارسية والهندية والرومية. وكانت تقوم فيه بعض المدارس التي تُدَرَّس فيها الفلسفة اليونانية والطب

اليوناني والهندي بصورة خاصة، وتقيم بين سكانه طائفة من السريان عكفت على ترجمة أهم آثار لليونان الفكرية.

واستهوى هذا الجزء من العالم العرب فنزحوا إليه، واختلطوا بسكانه الأعاجم، وأسهموا معهم في بناء حضارة عتيدة هي حصيلة الحضارات المختلفة التي قامت عليها. وأدّى هذا الاختلاط، من جهة أخرى، إلى شيوع اللحن وفساد ملكة اللغة، ممّا آل إلى تدوين النحو واللغة خشية على لغة القرآن الكريم.

وعملت الحياة الحضارية الجديدة على ظهور رغبة جامحة لاشتقاق ألفاظ تعبّر عنها. ولم يكن ظهور مثل هذه الرغبة غريبًا بعد تدوين اللغة والنحو. فتدوين اللغة وضع بين يدي العالِم المادة الأوليّة التي يستطيع الاشتقاق منها، وتدوين النحو وضع أمامه الأسس التي يشتق بِموْجَبها، والحياة الجديدة فرضت عليه حاجات توجب الاشتقاق. ولئن حدّ ظهور نظرية «التوقيف» في اللغة من نشاط بعض رجالها في هذا الميدان، فقد بقيت العوامل الداعية إليه تعمل عملها ولا سيما في مجال المصطلحات العلمية والفلسفية.

واستمر النشاط في الأدب الاشتقاقيّ، تحدوه الحاجات الجديدة، وتستحثه الدراسات القرآنية، حتى بلغ أوجه في القرنين الثالث والرابع الهجريين حين ظهرت طائفة من أعلام اللغة ألّفت فيه، كالأصمعي والأخفش والمبرّد والزجّاج وابن دريد. ولكنّ جلّ تواليف هؤلاء قد طويت مع الزمن.

٤ - ودعت البحوث الاشتقاقيّة منذ القديم إلى التفكير في أصل الاشتقاق، فقامت في ذلك نظريتان: نظرية أهل البصرة التي تقول إن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتقّ منه، ونظرية أهل الكوفة التي تقول بعكس ذلك.

وقدّر للنظرية البصرية أن تسود أوساطنا اللغوية قديمًا وحديثًا. غير أن سيادتها في رأيي، لا تقيم دليلًا على سلامتها التامة، إذ تتنافى، من حيث المبدأ، وعلم اللغة الذي يفترض انتقال الألفاظ في تطوّرها من المحسوس إلى المجرّد لا العكس. وهي، فوق ذلك، تمثل فكرة فلسفية متأثّرة إلى حدٍّ بعيد بنظرية المُثُل عند أفلاطون.

أما النظرية الكوفية، فعلى الرغم من أنها تبدو أقرب من الناحية العملية فإنها في الواقع لا تمثل غير جانب واحد من جوانب الاشتقاق في اللغة، ومن ثمّ كان الأخذ بها من قبيل التعميم والتحكّم.

٥ - ولعلّ هذا هو الذي دعا الأستاذ عبدالله أمين إلى أن يطلع علينا بنظرية جديدة مفادها أن جميع المشتقات، ومعها المصدر، مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات، وهو الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات.

وقد دحضنا هذه النظرية لأسباب منها أنها تمثّل أيضًا بعض جوانب الاشتقاق في العربية، لا جميعها، وأنها تتجافى، من حيث المبدأ، وطبيعة اللغة التي يصير إحداث الألفاظ الأصيلة فيها عادة بشكل تلقائي مرتجل يخضع لحاجات الإنسان، ولا يتقيّد بوجوب سبق اسم لفعل، أو تأخره عنه - على الأقل بعد انقضاء زمن على بدائيته.

٦ - والذي نذهب إليه هو أن ما ورد من نظريات إنما قام على تعميم أحكام جزئية، وأن أصل الاشتقاق عندنا لا يقتصر على جميع ما افْتَرَضَت، بل يتعدى ذلك إلى الأسماء المشتقة نفسها والحروف. ومذهبنا هذا منتزع من واقع اللغة بأسرها، يأخذ بعين الاعتبار جزئياتها ليصوغ منها كلّا تبنى عليه نظرية عامّة. ويتلخّص هذا المذهب فيما يلي:

أ - إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء (الجامد منها والمشتق)، والحروف، ولكن بأقدار تقل حسب هذا الترتيب.

ب - إن ما ندعوه بالمشتقات - بما فيها المصادر - قد أشتقّ من الأفعال بصورة عامّة.

جـ - إن هذه الأفعال قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف.

وقد أقمنا الدليل على نظريتنا هذه بشواهد نصّيّة ومعجمية، ووجدناها تامّة الانسجام، من الناحية العملية، مع شتّى ضروب الاشتقاق.

٧ - إلى جانب هذه النظريات التي تعتمد الكلمة أساسًا للاشتقاق، قامت نظرية أخرى تعتمد الجذر أساسًا له. والجذر افتراض لغوي يتكوّن من الحروف الأصول التي تشترك فيها الألفاظ التي تنتمي إليه. ويبدو أن أول من اعتمده أساسًا لتصنيف الكلم وإظهار ما بينها من وشائج في العربية الخليل بن أحمد وهو يخطّط لكتاب العين. ويبدو كذلك أنه تأثر السنسكريتية في ذلك.

وقد عقدنا فصلًا خاصًا بالجذور تحدثنا فيه عن مفهوم الجذر، والنظريات التي قيلت فيه، والصلة التي تربط بينه وبين ما ينتمي إليه من ألفاظ. وأبنّا كيف أن هذه الصلة

قد تكون مفترضة غرضها تيسير وضع الكلمات في المعاجم، وقد تكون حقيقية تتمثل فيها الآصرة المعنوية التي تربط بين المشتقات وأصولها. وأبنّا كذلك كيف أن هذه الصلة تتراوح بين التوافق والتخالف، حتى في المشتقات نفسها. وعزونا هذا في المشتقات إلى أسباب منها اختلاف اللهجات وتطور المعاني.

ونجم عن النظرية الجذرية نظريتان فرعيتان: الأولى تعتبر الجذر الثنائي أصلًا لمعظم الألفاظ العربية على الأقل، وتدعى النظرية الثنائية؛ والثانية تعتبر الجذر الثلاثي أصلًا لمعظم هذه الألفاظ، وتدعى النظرية الثلاثية.

٨ - والنظرية الثنائية نظرية محدثة نرجح أنها كانت صدى لبحوث بعض علماء اللغة الأوروبيين في القرن التاسع عشر حين كانوا يحاولون ردّ الألفاظ السامية والآريّة إلى أصغر وحدة ممكنة لإثبات وحدة أصلها.

وممّن قالوا بهذه النظرية: الشدياق، وزيدان، والكرملي، ومرمرجي، والعلايلي. وهؤلاء يتفقون على المبادئ العامة للنظرية، وإن كانوا يختلفون في تفاصيلها. ولعلّ أشدهم حماسًا لها مرمرجي الذي اتخذ من الألسن السامية أساسًا لشواهده.

وعلى الرغم من أننا أثبتنا، عن طريق المقارنات اللغوية وغيرها، انتماء طائفة من الألفاظ العربية، كالأفعال الثلاثية المضاعفة، وكثيرًا من الأفعال الرباعية المضاعفة، وبعض الأسماء المتمكنة، إلى أصول ثنائية - خلافًا لما قاله قدامى لغويّينا من ثلاثية أصول هذه الألفاظ - أقول، على الرغم من هذا دحضنا النظرية الثنائية لأسباب كثيرة منها أن ما أثبته أصحابها من عشرات الشواهد لا يكفي لإقامة نظرية تنتظم ألوف الألفاظُ. ومنها أيضًا أنها تتخذ المنطق أساسًا للتطور اللغوي، وهذا خطأ لأن التطور اللغوي عمل معقّد متداخل، ولو كان اختراع الكلام يتدرج بالنسبة لعدد حروفه لسبقت الحروفُ التي لا معاني لها في ذاتها الألفاظَ التي تُعطيها هذه المعاني. أضِف إلى ذلك أن المنطق حادث في حياة الإنسان بعد أطوار كثيرة مرّت به قبل تحكّمه فيه وخضوعه له.

٩ - أمّا النظريّة الثلاثية فقديمة العهد، ترجع إلى الخليل بن أحمد على ما يبدو. وقد استهوت اللغويين القدامى فاتّخذوا منها أساسًا لتصنيف الألفاظ وترتيبها في المعاجم. وتمسك بها الكوفيون دون تحفّظ، بينما أخرج منها البصريون الأفعال الرباعية المجرّدة، والأسماء الرباعية والخماسية.

ويميل الكثيرون إلى الأخذ بهذه النظرية في الوقت الحاضر، لأنها تعكس ما جاءت به كتب اللغة والنحو الأصول، ولأنها تتفق وأصول الألفاظ في اللغات السامية الأخرى.

١٠ - ولم نقف عند هذا الجانب النظري للاشتقاق بل تعدّينا ذلك إلى جانبه العملي فبحثنا مفصّلًا في طرقه وأحكامه. وقد استهللنا هذا البحث بتمهيد في طرق الاشتقاق كما رواها السيوطي في المزهر، وأبنّا كيف أن هذه الطريق تفتقر إلى الدقة والحصر، وأنها لا يمكن إلّا أن تكون كذلك ما لم يُحَدَّدَ نوع المشتقّ والمشتقّ منه ويُبَيَّن ما بينهما من اختلاف في البُنية. وعلى ذلك قسّمنا بحثنا في هذا الموضوع إلى فصول أربعة بحيث يتجاوب مع هذا المبدأ وينسجم مع ما كنا قد ذهبنا إليه في أصول الاشتقاق.

وذكرنا في الفصل **الأول**: المجرد والمزيد، وحروف الزيادة، وأسبابها، ووسائل معرفتها، وصلتها بالاشتقاق.

وتناولنا في **الثاني اشتقاق الأسماء**، وبدأنا باشتقاقها من الأفعال، فذكرنا المشتقات المعروفة بما فيها المصادر، ودوّنا كل ما استطعنا الوقوف عليه من أحكامها المهمّة المتّصلة بالاشتقاق، وأدلينا برأينا فيما يحتمل رأيًا شخصيًا من قضاياها: ككثرة الشوارد فيها والاحتمالات، ودوران الكثير من أبنيتها القياسية في دائرة السماع، وكثرة أوزان مصادر الثلاثي واضطرابها.

ثمّ انتقلنا إلى اشتقاقها من الأسماء ذاتها. وهنا تحدثنا عن المصدر الصناعي. وجمعنا ما استطعنا العثور عليه في كتب اللغة والمعاجم من شواهد لأسماء اشتقّها العرب من أسماء أخرى، ونسبنا هذه الشواهد إلى أوزانها، وهي فاعِل (كنابل)، وفَعَّال (كجمّال)، ومَفْعَلَة (كمبطخة)، وأفْعَل (كَلَيْلٍ ألْيَل).

وأتينا بعد ذلك إلى اشتقاق الأسماء من الحروف، واستشهدنا على وجوده على الرغم من ندرته.

وذكرنا في **الثالث اشتقاق الأفعال**، فبدأنا باشتقاقها من الأفعال ذاتها (المزيدات)، وتحدثنا عن نشأة الفعل، وذكرنا الأوزان المجردة والمزيدة، والأوزان الملحقة، وخصَّصنا مبحثًا للإلحاق درسناه فيه دراسة مسهبة خرجنا منها بنتائج أهمّها أن بعض أوزانه ليست من بابه، وأن نسبتها إليه نسبة خاطئة. ثم تحدّثنا عن معاني حروف الزيادة، ودوّنّا كل ما استطعنا العثور عليه في كتب النحو واللغة من معانٍ لكلٍّ من المزيدات، ولاحظنا ما بين هذه المعاني من معاظلة أحيانًا، وعزونا ذلك إلى القدم واختلاف اللهجات.

ثم انتقلنا إلى اشتقاقها من الأسماء. وهنا حاولنا أن نستنبط من شواهد عدّة

جمعناها من المعاجم وكتب اللغة الطرق التي استخدمها العرب في هذا الاشتقاق، والأوزان التي أكثروا من اللجوء إليها فيه.

ثمّ عرّجنا على اشتقاق الأفعال من الحروف، واستشهدنا على وجوده أيضًا على الرغم من قلّته.

وتحدّثنا في الفصل **الرابع** عن نوع من الاشتقاق لا يجري على طرق الاشتقاق المعروفة أطلقنا عليه «**الاشتقاق غير المطّرد**». ويبدو أن جمهور النحاة لم يعنوا بهذا النوع من الاشتقاق عناية كافية لأنه لا يعتمد القياس، والقياس أساس علمهم. ولكثرة ما يوجد هذا النوع بين الأسماء درسنا أبنيتها على ضوئه. وتبيَّن لنا من خلال ذلك أن أكثر ما تنتظمه هذه الأبنية من شواهد نُمِيَت إلى الاشتقاق إنّما هو من قبيل الصفات. غير أن هذه الصفات ليست من باب الصفة المشبهة، ولا هي على أوزانها المعروفة، وإنّما هي على أوزان مغايرة جاءت بقصد زيادة المعنى، أو المبالغة فيه، في الغالب. وتبيَّن لنا كذلك أن بعض هذه الأبنية تمثل ظاهرة خاصة، درسناها، وأن بعضها تشترك شواهده في معنى معيّن استقصيناه. وخرجنا من ذلك بنتائج لعلّ من أهمّها نفي ما يدّعيه بعض الباحثين من أن ميم «فعْلم» في مثل زُرْقُم وشَدْقَم وصِلْدِم ذات صلة بشارة الجمع في العبرية، وترجيح أن تكون هذه الميم أصلًا هي الميم الكاسعة التي كانت تتخذ شارة للتنوين في السبئية.

وأشرنا، فوق ذلك، إلى ما دخل هذا الموضوع من تخليط في القديم، ولا سيما فيما يتصل بالألفاظ المعرّبة التي نسبت خطأً إلى أصول عربية؛ وضربنا لذلك كثيرًا من الشواهد.

١١ - ولم نشأ أن ننهي بحثنا في الاشتقاق دون أن نعرض لما نسبه بعضهم إليه من قلب وإبدال لغويين ونحت. وعلى ذلك درسنا هذه الموضوعات دراسة مُفَصَّلة توصلنا فيها إلى حقيقتها وأثبتنا أنها ليست منه. فإدخال الأول والثاني منها في حظيرته يترتب عليه وجود قيمة دلاليّة خاصة لكلّ حرف من الحروف العربية لا يضيرها تغيّر موقع الحرف في اللفظة أو تغييره بحرف آخر من مخرجه. أضِف إلى ذلك أن هذين البابين يؤولان في الغالب إلى الترادف في الألفاظ، وليس الترادف هدفًا للاشتقاق. أمّا الثالث فهو يؤدّي إلى توليد معنى جديد كما هو شأن الاشتقاق، وإنما يهدف إلى اختصار لفظين أو أكثر وحسب، دون مساس بالمعنى.

* * *

هذه هي الخطوط العريضة للبحث. ولعلّ من الطبيعي أن لا تبدو قيمة ما يتوصّل إليه المرء من نتائج، في مبحثٍ ما، من خلال موجز لهذا المبحث بقدر ما تبدو من خلال المبحث ذاته. ذلك لأن في الجزئيات التي يفترض حذفها في الموجز قد تكمن العناصر التي تدعم رأيًا أو تنقض آخر، كما تبدو الشواهد التي تعزّز فكرة أو تدحض أخرى. ويخيّل إليّ أن مَثَلَ هذه الجزئيات مَثَلُ الخطوط الدقيقة التي يضعها الرسّام على صورته في اللَّمَسَات الأخيرةِ لِيُكْسِبَها لملامحَ المميِّزة، وينقلَها من عالم الجمود إلى عالم الحياة النابض.

* *

*

المَصَادِر وَالمَرَاجِع

المصادر والمراجع

(١) العربية: أ - الكتب

ابن أبي أصيبعة : أبو العباس أحمد - عيون الأنباء في طبقات الأطباء. المطبعة الوهبية. القاهرة (١٨٨٢ م).

ابن الأثير : ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد - المثل السائر. المطبعة المصرية ببولاق (١٢٨٢هـ).

ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد -

أ - أسرار العربية.
مطبعة الترقي، دمشق (١٩٥٧ م).

ب - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط ٣).
المكتبة التجارية. القاهرة (١٩٥٥ م).

ابن جنّي : أبو الفتح عثمان -

أ - الخصائص (٣ أجزاء).
دار الكتب المصرية، القاهرة (١٩٥٢ - ١٩٥٦ م).

ب - سر صناعة الإعراب (ط ١).
البابي الحلبي، القاهرة (١٩٥٢ م).

جـ - المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني (٣ أجزاء)
البابي الحلبي وأولاده، القاهرة (١٩٥٤ - ١٩٦٠ م).

ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر - مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط (جزآن) (وتحوي متن شافية ابن الحاجب وعدة شروح لها منها شرح

الجاربردي ونقره كار).
المطبعة العامرة، إستانبول (١٣١٠ - ١٣١١هـ).

ابن خالويه : أبو عبدالله الحسين بن أحمد - كتاب ليس في كلام العرب.
مطبعة السعادة، مصر (١٣٢٧هـ).

ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون (جزءان).
مطبعة الكشاف، بيروت (بدون تاريخ).

ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسين -
أ - الاشتقاق (جزءان).
الخانجي، القاهرة (١٩٥٨ م).
ب - جمهرة اللغة (٣ أجزاء + فهارس).
مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدرأباد الدكن (١٣٤٤-١٣٤٥هـ).

ابن الزملكاني : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم - التبيان في علم البيان (تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي).
مطبعة العاني بغداد (١٩٦٤م).

ابن السّكّيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحق -
أ - إصلاح المنطق.
دار المعارف، القاهرة (١٩٤٩ م).
ب - القلب والإبدال (ص ٣ - ٦٥ من كتاب الكنز اللغوي، نشر أوغست هفنر).
المطبعة الكاثوليكية، بيروت (١٩٠٣ م).

ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل - المخصص (١٧ جزءًا).
المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق (١٣١٦ - ١٣٢١ هـ).

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (جزءان).
مطبعة السعادة، مصر (١٩٤٧ - ١٩٤٨ م).

ابن فارس : أحمد.
أ - الصاحبي في فقه اللغة.

المكتبة السلفية، القاهرة (١٩١٠ م).
ب - مجمل اللغة.
مطبعة السعادة، القاهرة (١٩٤٧ م).
جـ - معجم مقاييس اللغة (٦ أجزاء).
دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٦٦ - ١٣٧١هـ).

ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم -
أ - أدب الكاتب.
المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (١٣٤٦ هـ).
ب - الشعر والشعراء (ط ٢).
(صحّحه وعلّق على حواشيه مصطفى السقا).
المكتبة التجارية، القاهرة (١٩٣٢).

ابن القطّاع : أبو القاسم علي بن جعفر - كتاب الأفعال (٣ أجزاء).
مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد الدكن (١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ).

ابن القوطية : أبو بكر محمد بن عمر - كتاب الأفعال.
(حرره أغناطيوس غويدي).
ليدن، بريل (١٨٩٤ م).

ابن المعتزّ : أبو العباس عبدالله - كتاب البديع.
(تحقيق كراتشقوفسكي).
لوزاك، لندن (١٩٣٥ م).

ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم - لسان العرب (١٥ جزءًا)
دار صادر، بيروت (١٩٥٥ - ١٩٥٦ م).

ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحق - الفهرست.
المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (١٣٣٨ هـ).

ابن هشام : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف.
أ - شرح شذور الذهب (ط ٦).
المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (١٩٥٣ م).
ب - مغني اللبيب (جزءان).

المكتبة التجارية الكبرى، مصر (١٣٥٦ هـ).

ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي - شرح المفصّل للزمخشري (١٠ أجزاء).
إدارة الطباعة المنيرية، مصر (بدون تاريخ).

أبو ريده : محمد عبد الهادي - الكندي وفلسفته.
دار الفكر العربي، القاهرة (١٩٥٠ م).

إخوان الصفا : رسائل إخوان الصفاء وخلّان الوفاء (٤ أجزاء).
دار بيروت ودار صادر للطباعة والنشر، بيروت (١٩٥٧ م).

الأزهري : خالد بن عبدالله - شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك (جزءان). المطبعة البهمية المصرية (١٣٠٥ هـ).

الأستراباذي : رضي الدين محمد بن الحسن-
أ - شرح شافية ابن الحاجب (٤ أجزاء).
مطبعة حجازي، القاهرة (١٣٥٨ هـ).
ب - شرح كافية ابن الحاجب. (جزءان).
الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول (١٣١٠هـ).

الأشموني : أبو الحسن علي بن محمد - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» (٣ أجزاء).
(حققه محمد محي الدين عبد الحميد).
مكتبة النهضة المصرية، مصر ١٩٥٥ م).

الأفغاني : سعيد - في أصول النحو (ط ٢).
مطبعة الجامعة السورية، دمشق (١٩٥٧ م).

أمين : أحمد-
أ - فجر الإسلام (ط ٢)
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٣٣ م).
ب - ضحى الإسلام (٣ أجزاء).
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٣٨ م).

أمين : عبدالله - الإشتقاق.

لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٥٦ م).

أنيس : إبراهيم -
أ - دلالة الألفاظ.
مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (١٩٥٨ م).
ب - من أسرار اللغة.
مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة (١٩٥١ م).

أوليري : دولاسي ايفانز - انتقال علوم الإغريق إلى العرب.
(ترجمة متى بيثون ويحيى الثعالبي).
مطبعة الرابطة، بغداد (١٩٥٨ م).

برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية.
مطبعة السماح، القاهرة (١٩٢٩ م).

بروكلمان : كارل - تاريخ الأدب العربي.
(ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار).
دار المعارف بمصر، القاهرة (ج ٢ - ١٩٦١ م).

البستاني : بطرس - محيط المحيط (جزءان).
(نسخة مصورة عن طبعة سنة ١٨٧٠ م).
مكتبة لبنان، بيروت (بدون تاريخ).

البستاني : عبدالله البستان (جزءان).
المطبعة الأميركانيّة، بيروت (١٩٢٧ م).

التهانوي : محمد علي الفاروقي - كشف إصطلاحات الفنون
جمعية البنجال الآسيوية، كلكته (١٨٦٢ م).

تيمور : أحمد - أسرار العربية.
لجنة نشر المؤلفات التيمورية، القاهرة (١٩٥٤ م).

الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد - فقه اللغة.
مطبعة پيِّي Pillet وأولاده، باريس (١٨٦١ م).

ثعلب : أبو العباس أحمد -
أ - فصيح ثعلب.
(نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي).

مكتبة التوحيد، القاهرة (١٩٤٩ م).
ب - مجالس ثعلب (جزءان) (ط ٢).
دار المعارف، القاهرة (١٩٦٠ م).

الجرجاني : الشريف علي بن محمد - التعريفات.
المطبعة الخيرية، القاهرة (١٣٠٦ هـ).

جواد : مصطفى - المباحث اللغوية في العراق.
معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة (١٩٥٤ م).

الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد - المعرّب من الكلام الأعجمي.
دار الكتب المصرية، القاهرة (١٣٦١ هـ).

الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد - تاج اللغة وصحاح العربية.
(جزءان). بولاق، (١٢٨٢ هـ).

حتي : الدكتور فيليب (وجرجي، إدوار؛ وجبور، جبرائيل) - تاريخ العرب (مطوّل) (٣ أجزاء).
دار الكشاف، بيروت (١٩٥٠ - ١٩٥٢ م).

الحديثي : الدكتورة خديجة - أبنية الصرف في كتاب سيبويه.
مكتبة النهضة، بغداد (١٩٦٥ م).

حسّان : الدكتور تمام - مناهج البحث في اللغة.
مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة (١٩٥٥ م).

حسن : عبّاس - النحو الوافي (٤ أجزاء).
دار المعارف، القاهرة (١٩٦٠ - ١٩٦٤ م).

خان : محمد صديق -
أ - البلغة في أصول اللغة.
مطبعة الجوائب، القسطنطينية (١٢٩٦ هـ).
ب - العلم الخفّاق في علم الإشتقاق.
مطبعة الجوائب، القسطنطينية (١٢٩٦ هـ).

الحصري : ساطع - آراء وأحاديث في اللغة العربية.
دار العلم للملايين، بيروت (١٩٥٨ م).

الحملاوي : أحمد - شذا العَرف في فن الصرف (ط ١٤).

البابي، القاهرة (١٩٦٣ م).
حمودة : عبد الوهاب - القراءات واللهجات.
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (١٩٤٨ م).
الخفاجي : أبو محمد عبدالله بن محمد - سر الفصاحة.
(تحقيق علي فوده).
مكتبة الخانجي، القاهرة (١٩٣٢ م).
الخفاجي : شهاب الدين أحمد - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل.
مطبعة السعادة، القاهرة (١٣٢٥ هـ).
الخضري : الشيخ محمد - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (جزءان) (ط ٦).
المطبعة الأزهرية، مصر (١٩٢٦ م).
درويش : عبدالله - المعاجم العربية.
مطبعة الرسالة، القاهرة (١٩٥٦ م).
دريان : يوسف - كتاب الإتقان في صرف لغة السريان.
المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت (١٩١٣ م).
دي بور : تاريخ الفلسفة في الإسلام (ط ٤).
(ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة).
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٥٧ م).
الرازي : أبو حاتم أحمد بن حمدان - كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية (جزءان). (ج١ - مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٧ م). (ج ٢ - مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٨ م).
الرافعي : مصطفى صادق - تاريخ أدب العرب (٣ أجزاء) (ط ٢).
المكتبة التجارية، القاهرة (١٩٥٤ م).
الراوي : طه - تاريخ علوم اللغة العربية.
مطبعة الرشيد، بغداد (١٩٤٩ م).
رضا : أحمد - معجم متن اللغة (٥ أجزاء).
دار مكتبة الحياة، بيروت (١٩٥٨ م).
الرومي : ياقوت - (شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله) - معجم الأدباء (٢٠

جزءًا).
(تحقيق أحمد فريد رفاعي).
دار المأمون، القاهرة (١٩٣٦ - ١٩٣٨ م).

الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن - طبقات النحويين واللغويين.
مطبعة سامي الخانجي، القاهرة (١٩٥٤ م).

الزبيدي : محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي -
تاج العروس من جواهر القاموس (١٠ أجزاء).
المطبعة الخيرية، مصر (١٣٠٦ - ١٣٠٧ هـ).

الزجّاج : أبو إسحق إبراهيم محمد - كتاب فعلت وأفعلت.
(نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي)
ملحق بفصيح ثعلب.
مكتبة التوحيد، مصر (١٩٤٩ م).

الزجّاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق -
أ - الإيضاح في علل النحو.
مطبعة المدني القاهرة (١٩٥٩ م).
ب - اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته (مخطوط).
دار الكتب المصرية، ٣ لغة ش.

الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر - أساس البلاغة (جزءان).
مطبعة محمد مصطفى، مصر (١٣٢٧ هـ).

الزوزني : الحسين بن أحمد - شرح المعلقات السبع.
دار صادر ودار بيروت، بيروت (١٩٥٨ م).

زيدان : جرجي -
أ - تاريخ آداب اللغة العربية (٤ أجزاء).
مطبعة الهلال بمصر (١٩٢٤ م).
ب - الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية.
(مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل).
دار الهلال، القاهرة (بدون تاريخ).

ج - اللغة العربية كائن حي.
(قدّم له وعلّق عليه الدكتور مراد كامل).
دار الهلال، القاهرة (بدون تاريخ).

السعران : الدكتور محمد - علم اللغة.
دار المعارف بمصر، فرع الإسكندرية (١٩٦٢ م).

السكّاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر - مفتاح العلوم.
المطبعة الميمنية، القاهرة (١٣١٨ هـ).

سيبويه : أبو بشر عمرو - الكتاب (جزءان).
المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق (١٣١٦هـ).

السيوطي : جلال الدين -
أ - الأشباه والنظائر (٤ أجزاء). (ط ٢).
دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن (١٣٦٠هـ).
ب - الإقتراح في علم أصول النحو (ط ٢).
دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن (١٣٥٩ هـ).
ج - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
مطبعة السعادة، القاهرة (١٣٢٦ هـ).
د - المزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان).
(شرحه وضبطه وعلّق حواشيه محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي).
دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (بدون تاريخ).
هـ - همع الهوامع (جزءان).
مطبعة السعادة (١٣٢٧ هـ).

الشدياق : أحمد فارس -
أ - الجاسوس على القاموس.
الجوائب (القسطنطينية)، (١٢٩٩ هـ).
ب - سر الليال في القلب والإبدال.
الآستانة (١٢٨٤ هـ).

الصبّان : أبو العرفان محمد بن علي - حاشية الصبّان على شرح الأشموني (٣

أجزاء).
بولاق، (١٢٨٠ هـ).

الصالح : الدكتور صبحي - دراسات في فقه اللغة.
مطبعة جامعة دمشق، دمشق (١٩٦٠ م).

الصولي : أبو بكر محمد بن يحيى - أدب الكتّاب.
(حقّقه محمد بهجة الأثري).
المكتبة العربية، بغداد (١٣٤١ هـ).

العلايلي : عبدالله - مقدمة لدرس لغة العرب.
المطبعة العصرية، القاهرة (بدون تاريخ).

علي : الدكتور جواد - تاريخ العرب قبل الإسلام (٨ أجزاء).
المجمع العلمي العراقي، بغداد (١٩٥٠ - ١٩٥٧ م).

الغلاييني : مصطفى - جامع الدروس العربية (٣ أجزاء) (ط ٦).
المطبعة العصرية، بيروت (١٩٥٢ م).

الفارابي : أبو نصر محمد بن محمد - شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة.
معهد الآداب الشرقية، بيروت (١٩٦٠ م).

الفاكهي : عفيف الدين عبدالله بن أحمد - حدود النحو.
كلكتا، (١٨٤٩ م).

فالتزر : الدكتور ريتشارد - الفلسفة الإسلامية ومركزها في التفكير الإنساني.
(ترجمة محمد توفيق حسين).
دار العلم للملايين، بيروت (١٩٥٨م)

الفراهيدي : الخليل بن أحمد - كتاب العين.
(نشر الأب أنستاس الكرملي).

فريحة : أنيس -
أ - المدخل إلى اللغة العبرية.
الجامعة الأميركية، بيروت (١٩٥٧ م).
ب - نحو عربية ميسّرة.
دار الثقافة، بيروت (١٩٥٥ م).

فك : العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. (نقله) إلى العربية
الدكتور عبد الحليم النجار)
مكتبة الخانجي، القاهرة (١٩٥١ م).

فندريس : اللغة -
(تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص).
القاهرة (١٩٥٠ م).

الفيروزأبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب - القاموس المحيط (٤ أجزاء).
المطبعة الحسينية المصرية، (١٣٣٠) هـ.

الفيّومي : أحمد بن محمد، المصباح المنير (جزءان).
المطبعة البهية المصرية (١٣٠٢ هـ).

القالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم، الأمالي (جزءان، وذيل).
مطبعة دار الكتب، القاهرة (١٩٢٦).

القرطبي : ابن مضاء، الرد على النحاة.

القفطي : أبو الحسن علي بن يوسف - إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣أجزاء).
دار الكتب المصرية، القاهرة (١٩٥٠ - ١٩٥٥ م).

قمير : يوحنا - أصول الفلسفة العربية.
المطبعة الكاثوليكية، بيروت (١٩٥٨ م).

كامل : الدكتور مراد، نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحية.
مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة (١٩٦٣ م).

الكرملي : أنستاس ماري، نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها.
المطبعة العصرية، القاهرة (١٩٣٨ م).

الكفوي : أبو البقاء الحسيني - الكلّيات.
المطبعة العامرة، بولاق (١٢٨٧ هـ).

اللغوي الحلبي : أبو الطيّب عبد الواحد بن علي -.
أ - كتاب الإبدال (جزءان).

(حقّقه وشرحه عزّ الدين التنوخي).
مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق (١٩٦٠ - ١٩٦١ م).
ب - كتاب الأضداد في كلام العرب.
(عني بتحقيقه عزة حسن)
المجمع العلمي العربي، دمشق (١٩٦٣ م).
ج - مراتب النحويين.
مكتبة نهضة مصر، القاهرة (١٩٥٥ م).

المبارك : محمد - فقه اللغة.
مطبعة جامعة دمشق، دمشق (١٩٦٠ م).

المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد - الكامل (٣ أجزاء).
محمد علي صبيح وأولاده، مصر (١٣٤٧ هـ).

متز : آدم - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (جزءان) (ط ٢).
(ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده).
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٤٧ م).

المخزومي : الدكتور مهدي -
أ - في النحو العربي.
المكتبة العصرية، صيدا - بيروت (١٩٦٤ م).
ب - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (ط ٢).
مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٩٥٨ م).

المراغي : أحمد مصطفى؛ وعلي، محمد سالم - تهذيب التوضيح (جزءان) (ط ٣).
المكتبة التجارية الكبرى، مصر (بدون تاريخ).

مرمرجي : أ. س. -
أ - المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية.
مطبعة الآباء الفرنسيسيين، القدس (١٩٣٧ م).
ب - هل العربية منطقية؟
مطبعة المرسلين اللبنانية، جونية - لبنان (١٩٤٧ م).

المغربي : عبد القادر – الإشتقاق والتعريب.
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٩٤٧ م).

نخله : رفائيل – غرائب اللغة العربية (ط ٢).
المطبعة الكاثوليكية، بيروت (١٩٥٩ م).

وافي : الدكتور علي عبد الواحد –
أ – علم اللغة (ط ٢).
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (١٩٤٤ م).
ب – فقه اللغة (ط ٥).
لجنة البيان العربي، القاهرة (١٩٦٢ م).

ب – المجلات

١ – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (بحوث متفرقة في مختلف الأعداد).

٢ – مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق. مجلد ١٢، سنة ١٩٣٣ – ١٩٣٥م، ومجلد ١٤، سنة ١٩٣٦.

٣ – مجلة المقتطف، عدد يونيو، عام ١٩٤٠.

٤ – مجلة آفاق، بيروت، العدد الثالث، سنة ١٩٥٩.

٥ – مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٢.

(٢) الأجنبية:

Barton, G.A – Semitic and Hamitic Origins, Social & Religious. Oxford University Press, 1934.

Bodmer, Frederick – The Loom of Language. George Allen & Unwin Ltd., London, 1946.

Caspari, C.P. – A Grammar of the Arabic Language (translated by W. Wright). Williams and Norgate, London, 1862.

Driver, G.R. – Semitic Writing from Pictograph to alphabet. British Academy, London, 1948.

Gleason, H.A. – An Introduction to Descriptive Linguistics. Holt, N.Y., 1955.

Guidi, Ignazio – Summarium grammaticae veteris linguae arabicae meridionalis, 1930.

Harper, W. Rainey – Elements of Hebrew. Scribner, New York, 1888.

Henle, P. (ed.) – Language, Thought and Culture. Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958.

Hospers, John – An Introduction to Philosophical Analysis. Prentice-Hall, Inc., New York, 1954.

Jespersen, Otto – Language, Its Nature, Development and Origin. George Allen & Unwin Ltd., London, 1954.

Kotsuji, Abram – The Origin and Evolution of the Semitic Alphabets. Kyo Bun Kwan, Tokyo, 1937.

O'leary, De Lacy Evans – Comparative Grammar ot the Semetic Languages. Paul, London, 1923.

O'leary, De Lacy Evans - How Greek Science passed to the Arabs. Routledge, London, 1948.

Ross, Alan S.C. – Etymology. Andre Deutsch Ltd., London, 1958.

Rossini, Carl – Chrestomathia arabica meridionalis epigraphica, Instituto per l'Oriente, 1931.

Sapir, Edward – Language. Harcourt, Brace & World, Inc., New York, 1949.

Wright, William – Lectures on Comparative Grammar of the Semitic Languages.
Cambridge University Press, 1890.

Yushmanov, N. – The Structure of the Arabic Language.
Center for Applied Linguistics, Washington D.C., 1961.

* * *

Encyclopedia Britannica – William Benton,
Chicago, London, etc., 1965
vol. II – Arabia.
vol. III – Etymology.

Encyclopedia fo Islam – Brill, Leiden, 1960.

Encyclopedia of Religion & Ethics – Charles Scribner's Sons,
New York, 1920.
vol. XI – Semites

The Oxford English Dictionary – Clarendon Press, Oxford, 1961.
vol. III – (a) Derivation.
(b) Etymology.

المؤلـــف في سطـــور

ولد الدكتور فؤاد حنا طرزي في غزة عام **١٩١٤**م من أسرة معروفة. وإثر انتهاء الحرب العظمى الأولى انتقلت أسرته إلى بئر السبع حيث أنهى دراسته الابتدائية، ثم انتقلت إلى بيت لحم حيث أتم قسطا من دراسته الثانوية، وفي عام **١٩٢٨**م التحق بالكلية العربية في القدس، فأتم دراسته الثانوية، وحصل على شهادة الاجتياز إلى التعليم العالي وشهادة في التربية والتعليم ، وعلى الأثر عُيّن معلّما في الكلية الرشيدية بالقدس عام **١٩٣١**م.

وفي عام **١٩٥٤**م عُيّن مديرا للمدرسة العمرية بالقدس، وكانت معهدا لتدريب المعلمين آنذاك، ولأول مرة في تاريخ التعليم في فلسطين طُبّق (أسلوب المشروع) في هذا المعهد، ثم انتدبته حكومة فلسطين عام **١٩٤٧**م لحضور دورة تعليمية في انكلترا لدراسة نظم التعليم فيها.

وحدثت النكبة عام **١٩٤٨**م فانتقل من القدس إلى بيت لحم حيث عمل في الحقلين الاجتماعي والعلمي؛ فمن حيث الحقل الأول عمل على تشكيل لجنة لاستقبال اللاجئين الوافدين من القدس وتقديم المساعدات الأوّليّة لهم. ومن حيث الحقل الثاني أسس مع بعض الزملاء ندوة أدبية لإلقاء المحاضرات والمناقشة في شتى المواضيع الثقافية.

وفي نفس السنة انتدب للتعليم في العراق، فعمل مدرسا في مدرسة العمارة الإعدادية وصف المعلمين الملحق بها.

وفي عام **١٩٥٣**م عُيّن مدرسا في الكلية الثانوية العامة في بيروت، وبعد عامين نُقل أستاذا إلى الجامعة الأمريكية فيها، وخلال هذه الحقبة نال شهادة بكالوريوس في الآداب (بامتياز)، وماجستير في الآداب العربية من نفس الجامعة.

وفي عام **١٩٦٦**م نال الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة في اللغة العربية.

وللدكتور طرزي جولات واسعة في حقل الإذاعة فكثيرا ما كان يُطلب إليه الاشتراك في برامج خاصة واجتماعية لمحطة الإذاعة الفلسطينية ومحطة إذاعة الشرق الأدنى ومحطة إذاعة لندن.

وله كذلك جولات عريضة في حقلي الترجمة والتأليف، فقد اشترك في ترجمة كتاب (ذهب مع الريح) لمرغريت ميتشل، و(تاريخ العلم) لسارتون، و(العلم) لستامب، وألف (مسلم بن الوليد، صريع الغواني) و (الوسائل السمعية والبصرية المساعدة في تعليم اللغة العربية) و (دراسات لغوية) و (الاشتقاق) ، كما حقق ونشر ثلاث رسائل لابن سينا والخفاجي والسكاكي في الأصوات ومخارج الحروف.

المؤلف: (هذا ما ورد على غلاف كتابه: الاشتقاق)

ولد الدكتور فؤاد حنا طرزي في غزة عام **١٩١٤**م من أسرة معروفة. وإثر انتهاء الحرب العظمى الأولى انتقلت أسرته إلى بئر السبع حيث أنهى دراسته الابتدائية، ثم انتقلت إلى بيت لحم حيث أتم قسطا من دراسته الثانوية، وفي عام **١٩٢٨**م التحق بالكلية العربية في القدس، فأتم دراسته الثانوية، وحصل على شهادة الاجتياز إلى التعليم العالي وشهادة في التربية والتعليم، وعلى الأثر عُيّن معلّما في الكلية الرشيدية بالقدس عام **١٩٣١**م.

وفي عام **١٩٥٤**م عُيّن مديرا للمدرسة العمرية بالقدس، وكانت معهدا لتدريب المعلمين آنذاك، ولأول مرة في تاريخ التعليم في فلسطين طُبّق (أسلوب المشروع) في هذا المعهد، ثم انتدبته حكومة فلسطين عام **١٩٤٧**م لحضور دورة تعليمية في انكلترا لدراسة نظم التعليم فيها.

وحدثت النكبة عام **١٩٤٨**م فانتقل من القدس إلى بيت لحم حيث عمل في الحقلين الاجتماعي والعلمي؛ فمن حيث الحقل الأول عمل على تشكيل لجنة لاستقبال اللاجئين الوافدين من القدس وتقديم المساعدات الأوّليّة لهم. ومن حيث الحقل الثاني أسس مع بعض الزملاء ندوة أدبية لإلقاء المحاضرات والمناقشة في شتى المواضيع الثقافية.

وفي نفس السنة انتدب للتعليم في العراق، فعمل مدرسا في مدرسة العمارة الإعدادية وصف المعلمين الملحق بها.

وفي عام **١٩٥٣**م عُيّن مدرسا في الكلية الثانوية العامة في بيروت، وبعد عامين نُقل أستاذا إلى الجامعة الأمريكية فيها، وخلال هذه الحقبة نال شهادة بكالوريوس في الآداب (بامتياز)، وماجستير في الآداب العربية من نفس الجامعة.

وفي عام **١٩٦٦**م نال الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة في اللغة العربية.

وللدكتور طرزي جولات واسعة في حقل الإذاعة فكثيرا ما كان يُطلب إليه الاشتراك في برامج خاصة واجتماعية لمحطة الإذاعة الفلسطينية ومحطة إذاعة الشرق الأدنى ومحطة إذاعة لندن.

وله كذلك جولات عريضة في حقلي الترجمة والتأليف، فقد اشترك في ترجمة كتاب (ذهب مع الريح) لمرغريت ميتشل، و(تاريخ العلم) لسارتون، و(العلم) لستامب، وألف (مسلم بن الوليد، صريع الغواني) و (الوسائل السمعية والبصرية المساعدة في تعليم اللغة العربية) و (دراسات لغوية) و (الاشتقاق)، كما حقق ونشر ثلاث رسائل لابن سينا والخفاجي والسكاكي في الأصوات ومخارج الحروف.